

الجمهورية العربية السورية
مَجْلِسُ الشَّعْبِ

الْمَجَالِسُ الشَّرِيعَةُ

فِي

الجمهورية العربية السورية

سنة عام ١٩١٩ حتى عام ٢٠٠٠

المجالس التشريعية

في

الجمهورية العربية السورية

سنة عام ١٩٦٩ حتى عام ٢٠٠٠

مكتبة جامعة القاهرة

قسم المكتبات
التي هي مكتبة

الجمهورية العربية السورية
مَجْلِسُ الشَّعْبِ

الْمَجَالِسُ الشَّرِيعِيَّةُ

فِي

الجمهورية العربية السورية

من عام ١٩١٩ حتى عام ٢٠٠٠

مکتبہ اسلامیہ
لاہور

تیسرا شمارہ



تیسرا شمارہ

جلد ۱۰ نمبر ۱

الجمهورية العربية السورية

مجلس الشعب

المجالس التشريعية

في

الجمهورية العربية السورية

من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٩٩

منشورات مجلس الشعب

مجلس شورای اسلامی

شماره ۱۰۰

مجلس شورای اسلامی

شماره ۱۰۰

مجلس شورای اسلامی

مجلس شورای اسلامی

۱۰۰

۱۰۰

مجلس شورای اسلامی

۱۰۰

« في حرم هذا المجلس يشع نور الحرية ليملاً أرجاء القطر، وبه
تتأكد ممارسة الحرية بمفهومها الصحيح والسليم »

دمشق ١٩٧١/٢/٢٢

من الكلمة التي ألقاها السيد الرئيس
في افتتاح مجلس الشعب / دور التعيين /

بتكليف من السيد عبد القادر قدوره / رئيس مجلس الشعب / واستناداً

لقراره رقم ١٣١ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩ فقد قام باعداد هذا الكتاب كل من السادة:

- | | |
|-----------------------|------------------------------------|
| ١- الدكتور مروان شيخو | مراقب مجلس الشعب |
| ٢- سمير رفعت | مستشار في مجلس الشعب |
| ٣- صالح شاهين | مدير الدراسات في مجلس الشعب |
| ٤- رياض نوفل | مدير العلاقات العامة في مجلس الشعب |
| ٥- مأمون النابلسي | أمين مكتبة مجلس الشعب |



تقديم

على اعتبار أن الكتب التي تؤرخ للحياة التشريعية في سورية قليلة وحتى نادرة، وإن ما تناولته في معظمها يقتصر على فترات تاريخية بعينها، فإن هذا الكتاب - رغم أهمية ما كتب سابقاً - يعتبر شاملاً، ويغطي فترة زمنية تمتد حتى يومنا هذا، وتبدأ مع انطلاق الحياة التشريعية في العشرينات من هذا القرن، وتحديداً في ١٢/١١/١٩١٩، أي مع انعقاد المؤتمر السوري الأول بدمشق، والذي ضم شخصيات من بلاد الشام كافة واتخذ قرارات تدعو للاستقلال والتحرر. وقد كان انعقاد هذا المؤتمر - وهو بمثابة أول مجلس تشريعي في بلاد الشام - الحدث الأهم عقب رحيل الاحتلال العثماني عن هذه البلاد وقبيل بدء مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان تنفيذاً لاتفاقية سايكس - بيكو الاستعمارية. وقد اتسمت مرحلة الانتداب الفرنسي بالصراع العنيف والمستمر ما بين الجماهير الشعبية وقوى الاحتلال. هذا الصراع الذي تلخص بجانبه الشعبي بالثورات التي قامت في كل مكان، وبجانبه التمثيلي بالمواجهات بين المندوب السامي والمجالس التمثيلية المنتخبة، التي ما أن كانت تنتخب وتباشر ممارسة مهامها حتى يقوم المندوب السامي بتجميدها أو تعطيلها أو حلها، وهكذا بقي الحال بين مد وجزر طوال فترة الانتداب.

بعد استقلال سورية، استمرت المواجهة، ولكن بشكل مختلف هذه المرة، أي بين المجالس المنتخبة من جهة وبين قادة الانقلابات العسكرية من جهة ثانية. ولذلك نادراً ما أكمل مجلس تشريعي مدته، أو أتيح له تأدية مهامه بأسلوب ديموقراطي سليم وبقي الأمر كذلك حتى قامت الحركة التصحيحية المجيدة بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية، فأقر الدستور الدائم عام/١٩٧٣/ وقانون انتخاب جديد في العام نفسه، وانتخب أول مجلس تشريعي

باسم مجلس الشعب الذي مازالت دوراته تتألي بانتظام ودون انقطاع حتى وصلنا الآن إلى الدور التشريعي السابع.

إن الحياة الديمقراطية، بجانبها التمثيلي والسياسي، والتي عاشتها بلادنا في الحقبة المعاصرة من تاريخ أمتنا، هي جزء هام من حياة شعبنا وتستحق أن يؤرخ لها لما تحملته في ثناياها من تعبير عن قيم شعبنا وولاءه الدائم لوطنه وأمته. كما وأن التاريخ للحياة الديمقراطية إنما ينبع من الأهمية التي لعبتها هذه الحياة في التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية وانعكاساتها على مختلف مناحي الحياة لشعبنا.

هذا، ويجدر بنا ملاحظة أن موقف الشعب العربي السوري من وجود مجلس تشريعي كان موقفاً ثابتاً، شديد الحرص على وجود المجالس التشريعية واستمرارها، مؤمناً بضرورة هذه المجالس، وبأنها تمثله وتساهم في تطوير حياته وتحقيق أهدافه. ولذلك تمسك بها واعتبرها جزءاً لا يتجزأ من حياته، ووسيلة أساس للتطور والتقدم. وللسبب نفسه كانت هذه المجالس تلقى الهجوم والأذى والعدوان من المحتلين الأجانب، ومن حكومات الانقلابات العسكرية التي لم تكن ترغب بأي صيغة تمثيلية للشعب، تتحدث باسمه وتدافع عنه رغم أن علاقة الشعب العربي السوري بالحرية والديمقراطية كانت ولا تزال علاقة عضوية ولم تضعف يوماً.

من خلال توثيق هذا الكتاب لتاريخ المجالس التشريعية السورية، يمكن تلمس التاريخ السياسي لبلاد الشام والصراعات التي جرت طوال هذا القرن بين القوى الديمقراطية والقوى المعادية لها. ويوضح بما لا يقبل الجدل انتصار الديمقراطية والمجالس التشريعية في نهاية المطاف، بدليل استمرارها بلا انقطاع منذ أكثر من ربع قرن وتحديداً بعد قيام الحركة التصحيحية المجيدة.

رئيس مجلس الشعب
عبد القادر قدوره

مقدمة

انطلاقاً من حرص مجلس الشعب على توثيق الحياة التشريعية في سورية، فقد تم إصدار عدة كتب تتناول هذا الجانب وما يتصل به، منها: كتاب «التشريع في ظل التصحيح»، وأكثر من كتيب توثيقي وإعلامي، بالإضافة إلى المجلة الفصلية التي ترصد نشاطات المجلس المختلفة. وهذا الكتاب «المجالس التشريعية في الجمهورية العربية السورية»، هو، جهدٌ متميز يوثق لأول مرة الحياة البرلمانية منذ بداياتها عام ١٩١٩/، مروراً بالمراحل التشريعية المختلفة التي تنوعت وفقاً للظروف التي عاشتها سورية وحتى اليوم.

وللإحاطة بهذه الظروف والأوضاع المتباينة للعديد من المراحل لابد من عرض مايلي:

قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى، عمل رواد النهضة والثقافة، وقادة الرأي في بلاد الشام على بث روح التحرر والاستقلال في بلاد العرب. فكان الصراع بين عرب بلاد الشام والسلطات العثمانية التركية على أشده. ولم تكن طموحات الشعب وآماله وتوقه للحرية تغني شيئاً للمتشددين الاتحاديين في تركيا، حيث قابلوا النشاطات الثقافية والسياسية للعرب في بلاد الشام بالقمع، والسجن، والتشرد.

فتنادى ممثلو الجمعيات السياسية العربية، وزعماء النهضة، وقادة التيارات السياسية، والثقافية في بلاد الشام إلى باريس عام ١٩١٣/، وعقدوا مؤتمراً كان

هدفه المطالبة بإصلاح أحوال بلاد الشام على أساس الحكم اللامركزي. والقيام بإصلاحات إدارية ومالية وسياسية، وتطوير البلاد في مختلف المجالات. والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في الدولة.

وما أن وضعت الحرب أوزارها، ورحل الاحتلال العثماني عن بلادنا، حتى قامت المؤسسة التشريعية بشق طريقها باسم جماهير الشعب، حيث انعقد المؤتمر السوري الأول عام /١٩١٩/ فكان أول صيغة تشريعية تمثيلية للشعب عرفت بها بلادنا. وفي /٨/ آذار /١٩٢٠/ أعلن المؤتمر السوري استقلال سورية بحدودها الطبيعية، تعبيراً عن إرادة الشعب والحركة القومية العربية، ورفض المؤتمر التدخل الأجنبي، ووعد بلفور، والانتداب. ووضع دستوراً مؤقتاً لسورية سمي (القانون الأساسي).

ولكن فرنسا وبريطانيا اقتسمتا بلاد الشام بموجب اتفاقية سايكس - بيكو. فهاجمت الجيوش الفرنسية لبنان وسورية، ودخلت دمشق بعد معركة ميسلون في ١٤ تموز /١٩٢٠/. وبالطبع تم إجهاض تلك التجربة التشريعية الأولى، وحل المؤتمر السوري.

وبدأ الفصل الدامي للصراع بين الشعب العربي السوري وسلطات الانتداب، فاندلعت الثورات الشعبية في كل أنحاء سورية. وتحت ضربات قوات الثورة، وعنف المقاومة سنة /١٩٢٥/ اضطرت السلطة الفرنسية المحتلة للاستجابة لمطالب الشعب بإجراء انتخابات عامة في نيسان /١٩٢٨/ وإنشاء المجلس التأسيسي الذي انعقد في حزيران /١٩٢٨/، وقام بوضع دستور للبلاد. لكن المندوب الفرنسي اعترض على مضمون هذا الدستور وعطل المجلس. وفي عام /١٩٣١/ جرت انتخابات لتشكيل مجلس نيابي، ثم ألغيت بسبب تدخل سلطة الانتداب في حرية الانتخاب. وفي سنة /١٩٣٢/ أجريت انتخابات أخرى، وعقد المجلس النيابي، فعرضت عليه فرنسا معاهدة سياسية، رفضها المجلس فعطله المندوب السامي سنة /١٩٣٣/.

وجرت انتخابات سنة /١٩٣٦/، ولكن لم يدم المجلس المنبثق عنها إلا إلى سنة /١٩٣٩/. حيث عطله المندوب السامي، بسبب رفض واحتجاج المجلس على

سلخ لواء اسكندرون وتسليمه لتركيا. وفي سنة /١٩٤٣/ جرت انتخابات تشريعية نتج عنها مجلس نيابي دام حتى /٢٩/ أيار /١٩٤٥/. حيث هاجم الفرنسيون مبنى المجلس النيابي السوري بدمشق، وقتلوا حاميته بوحشية. وقصفوا دمشق والمدن السورية بالمدافع.

ومع استمرار الغليان والثورة الشعبية ضد سلطات الاحتلال الفرنسي. وازدياد القمع الوحشي، فقد عقد مجلس الأمن جلسة قرر فيها وجوب جلاء القوات الفرنسية عن سورية. وقد تم فعلاً جلاء آخر جندي فرنسي في /١٧/ نيسان /١٩٤٦/، مما مكن سورية في نهاية المطاف من تحقيق الاستقلال الناجز وأن تمارس حياتها الطبيعية. فكانت الانتخابات العامة سنة /١٩٤٧/ وتشكل المجلس النيابي، وبدأ عهد الحرية .. والسيادة الوطنية، وبناء مؤسسات الشعب. ولكن انقلاب حسني الزعيم عام /١٩٤٩/ جعل الحياة الديمقراطية في خطر وقلق دائم، وتتابع الانقلابات العسكرية، واستمرت المواجهة بين المجالس المنتخبة، وبين قادة الانقلابات، ونادراً ما أكمل مجلس تشريعي مدته، أو اتيح له تأدية مهماته بأسلوب ديمقراطي سليم.

وبين عامي /١٩٥١/ - /١٩٥٤/ حكم الانقلابيون البلاد حكماً مباشراً. ثم أجريت انتخابات، وتشكل مجلس نيابي دام ثلاث سنوات، وهو المجلس الذي أقر الوحدة العربية بين مصر وسورية عام /١٩٥٨/. وفي عام /١٩٦٠/ جرت انتخابات لمجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة، ولم يعمر هذا المجلس طويلاً بسبب الانفصال وسقوط دولة الوحدة في أيلول /١٩٦١/.

وأجرى الانفصاليون في سورية انتخابات عامة في كانون الأول /١٩٦١/، وتشكل المجلس النيابي الذي مارس عمله حتى قيام ثورة /٨/ آذار المجيدة عام /١٩٦٣/ حيث انتقل التشريع في البلاد إلى المجلس الوطني للثورة عام /١٩٦٥/ ومنذ بداية الحركة التصحيحية المجيدة عام /١٩٧٠/، التي قادها الرئيس المناضل حافظ الأسد رئيس الجمهورية، أصبح مفهوم الديمقراطية في سورية

لأياخذ بالصيغة التمثيلية القديمة، بل بمفهوم الديمقراطية الشعبية حيث يمارس الشعب الحكم بمختلف فئاته. وقد قال الرئيس المناضل حافظ الأسد:

« منذ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠م وضعنا الديمقراطية الشعبية نصب أعيننا هدفاً رئيساً».

وقال أيضاً:

« الغاية النهائية لتطبيق الديمقراطية الشعبية هي أن يكون الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة».

لقد كان موقف الشعب العربي السوري من المجلس التشريعي ثابتاً ومتطابقاً مع موقف القائد والقيادة، بضرورة وجود السلطة التشريعية في بلدنا الذي ينشد الحرية والتقدم، لأنها تمثل الشعب وتساهم في تطوير حياته وتحقيق أهدافه.

إن علاقة الشعب العربي السوري بالحرية والديمقراطية علاقة عضوية لم تضعف يوماً، وكانت دائماً متينة وصلبة وقوية. سيما وأن مجلس الشعب هو من أعلى المؤسسات الدستورية، وقمة مؤسسات الديمقراطية الشعبية.

بعد قيام الحركة التصحيحية، قال السيد الرئيس حافظ الأسد:

« إن مجلس الشعب تقع على عاتقه الآن مسئوليتان رئيستان: مسؤولية التشريع، ومسؤولية وضع دستور دائم للبلاد يؤكد مبادئ الثورة، ويرسي الأسس المتينة للمستقبل».

وقد قام مجلس الشعب فعلاً بانجاز الدستور الدائم وأقره عام ١٩٧٣/ . إضافة إلى اقراره لقانون الانتخابات في العام نفسه. كما انجز مجلس الشعب في دوراته التشريعية المتتالية وصولاً إلى الدور السابع، العديد من القوانين الهامة، كقانون الادارة المحلية وغيره من القوانين التي تخدم مصلحة الشعب والوطن.

ولما كانت المجالس التشريعية في كل أنحاء العالم تمثل حضارة الشعوب، ونحن أمة عريقة لها جذورها في عمق التاريخ، ومعالم حضارتها ما زالت شاهدة عليها في أرجاء وطننا العزيز، فقد حرصت على إبراز نضال الشعب العربي

السوري منذ بداية هذا القرن، من أجل الحرية والديمقراطية ممثلة بالمجلس التشريعي الذي كان يمثل طموحات وآمال الشعب. وكم لاقت المجالس من الأذى والعدوان من المحتلين الأجانب، ومن حكومات الانقلابات العسكرية التي لم تكن ترغب بأي صيغة تمثيلية للشعب. وكم عانى شعبنا من القهر حتى نعم بالوصول الى حقوقه واستقراره عندما انتصرت الديمقراطية والمجالس التشريعية في بلده، بعد كفاح طويل استمر حتى عام /١٩٧٠/، ويزوغ فجر التصحيح.

وقد أعلن قائد التصحيح سنة /١٩٧١/ في مجلس الشعب تقديره العالي للمؤسسة التشريعية حين قال:

« في حرم هذا المجلس يشع نور الحرية ليملأ أرجاء القطر، وبه تتأكد ممارسة الحرية بمفهومها الصحيح والسليم».

وكان أول مجلس تشريعي منتخب انتخاباً مباشراً من الشعب في عام /١٩٧٣/ انجازاً، ونصراً كبيراً على طريق الديمقراطية الشعبية.

وجاء في مقدمة الدستور الدائم: « الحرية حق مقدس، والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنساناً كريماً».

بناءً على ما تقدم، من المؤمل ان يكون هذا الكتاب قد نجح في اعطاء الصورة المرجوة - ولو بشكل غير مباشر - لنضال شعبنا لنيل الحرية والاستقلال وتحقيق الديمقراطية، فوصل الى الغاية المنشودة (الديمقراطية الشعبية).

والله الموفق

لجنة إعداد الكتاب

المؤتمر السوري

١٩٢٠/٧/١٧ - ١٩١٩/٦/٧

المؤتمر السوري المنعقد عام ١٩١٩ (لمحة تاريخية)

من المعلوم ان بلادنا قد بقيت خاضعة للاحتلال العثماني وللقوانين التي كان يفرضها الباب العالي طيلة أربعة قرون.

وما أن وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها، حتى كانت المؤسسة التشريعية في بلادنا من أولى المؤسسات التي أخذت تشق طريقها إلى الوجود، ومن اللحظة التي غادرت فيها الجيوش العثمانية هذه الديار.

وقد كان المؤتمر السوري الذي انعقد بدمشق عام ١٩١٩ في السابع من حزيران، والذي ضم ٨٥ عضواً حضر منهم الجلسة الافتتاحية تسعة وستون، هو أول صيغة تشريعية تمثيلية عرفت بلادنا في الفترة الزمنية القصيرة التي فصلت بين نهاية الاحتلال العثماني والانتداب الفرنسي.

والجدير بالذكر أن أعضاء هذا المؤتمر كانوا يمثلون كافة مناطق بلاد الشام من طرطوس شمالاً حتى خليج العقبة جنوباً، ومن البحر الأبيض المتوسط غرباً حتى نهاية حدود البادية شرقاً.

وقد صدر عن هذا المؤتمر عدة قرارات بصفته التمثيلية هذه نورد فيما يلي بعضاً منها بإيجاز:

١- اعلان استقلال سورية والاعتراف بها دولة موحدة. والمطالبة برفع الحواجز الجمركية بين الدولتين.

٢- رفض اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، وكل المشاريع الهادفة الى تقسيم البلاد.

٣- رفض الوصاية السياسية التي ينطوي عليها نظام الانتداب.

٤- مد يد الصداقة لكل دولة، وقبول المعونة منها شريطة ان لا تنتقص هذه

المعونة من استقلال البلاد واستقلال قرارها، وألا تؤثر على الوحدة الوطنية للشعب مع رفض اية معونة فرنسية مهما كان شكلها.

لقد اعتبر هذا المجلس نفسه بحالة انعقاد دائم لمراقبة أعمال الحكومة التي هي مسؤولة أمامه، بعد أن تم تعيين فيصل ملكاً على سورية، وذلك حتى يتم إنجاز الدستور والذي سماه المؤتمر: (القانون الاساسي) ومن ثم يتم انتخاب مجلس تمثيلي جديد وفقاً لما سيتضمنه الدستور.

وفي الوقت الذي كان المؤتمر يناقش فيه مواد مشروع الدستور، عاجل غورو دمشق بالغزو حيث جرت معركة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٠ التي استشهد فيها القائد يوسف العظمة وزير الحربية آنئذٍ، ودخلت على إثرها الجيوش الفرنسية مدينة دمشق واحتلت البلاد.

لقد كانت هذه المعركة خاتمة الحكم الفيصلي القصير لسورية، وقد غادر الملك فيصل وحاشيته العاصمة دمشق في الثامن والعشرين من تموز بذات العام الى خارج سورية، وفتح التاريخ صفحة مريرة وقاسية في حياة هذه البلاد وكفاحها، من أجل استقلالها وعزتها دامت ربع قرن من الزمان ونيف.

وتشكلت في هذه الفترة مجموعة من الاحزاب في سورية أهمها:

١- حزب العهد الذي قام على أنقاض جمعية العهد السرية (إبان الحكم العثماني).

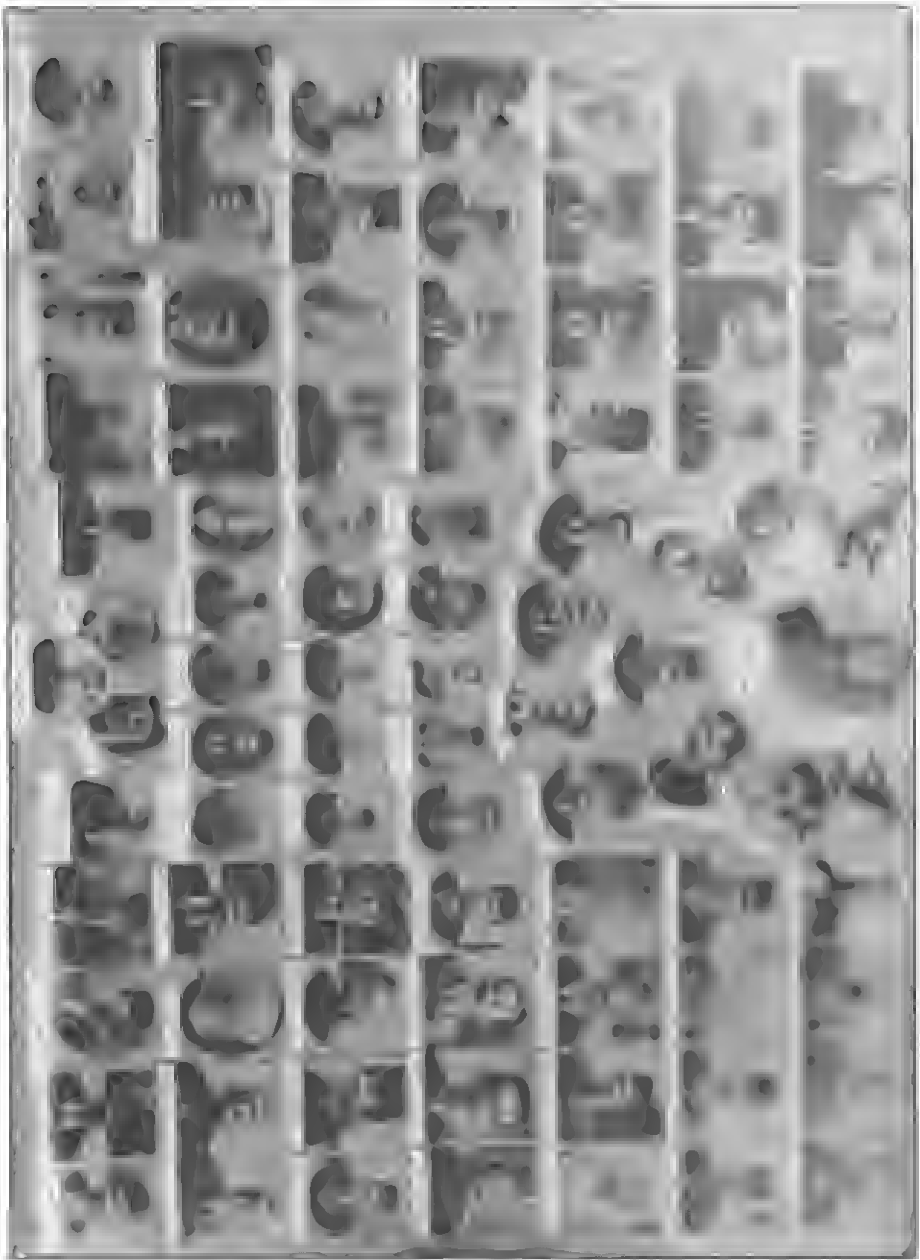
٢- حزب الاستقلال العربي الذي انبثق عن الجمعية العربية الفتاة، وكان لهذين الحزبين فروع في كل من بلاد الشام والعراق.

٣- النادي العربي (الذي انعقد المؤتمر في قاعته) حيث تحول فيما بعد إلى حزب سياسي اتخذ دمشق مقراً له.

٤- حزب التقدم.

٥- الحزب الحر المعتدل.

وفي الجلسة الافتتاحية التي عقدها المؤتمر تم انتخاب السيد هاشم الأتاسي رئيساً له، أما أعضاء المؤتمر فهم:



صورة المائدة السورة



السيد هاشم الأتاسي

لجنة المؤتمر السوري

١٩١٩/١١/١٢

رئيساً للجنة
محرراً للمضبطة
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً

السيد هاشم الأتاسي
السيد سعيد حيدر
السيد عبد القادر الخطيب
السيد فوزي البكري
السيد وصفي الأتاسي
السيد ابراهيم هنانو
السيد علي الكايد
السيد دعاس جرجس
السيد رياض الصلح
السيد سعد الله الجابري

ملاحظة: ١- بتاريخ ١٩٢٠/٣/٧ اتخذ المؤتمر السوري قراره التاريخي باستقلال سورية.

٢- عقدت آخر جلسة للمؤتمر السوري في ١٩٢٠/٧/١٧ ، وهي الجلسة التي

تعطلت نظراً لفقدان الأكثرية.

هيئة مكتب المؤتمر السوري المنتخب بتاريخ ١٠ آذار ١٩٢٠

الرئاسة الأولى
لرئاسة الثانية
لرئاسة الثالثة
كاتباً
كاتباً
كاتباً
كاتباً

السيد هاشم الأتاسي
السيد مرعي باشا
السيد يوسف الحكيم
السيد عزة دروزه
السيد صلاح الدين الحاج يوسف
السيد سعيد طليع
السيد مراد غلميه

الهيئة الإدارية

السيد وصفي الأتاسي
السيد محمد شريقي
السيد تيودور انطاكي
السيد عبد الرحمن رشيدات
السيد سعد الله الجابري
السيد حكمة الحراكي

السادة أعضاء المؤتمر السوري:

الشام	٢٤- عبد الرحمن اليوسف	ملك سورية	١- فيصل الأول
اعزاز	٢٥- جلال القدسي	حمص	٢- هاشم الأتاسي
الهرمل	٢٦- تامر حماده	حلب	٣- فاتح المرعشي
طرابلس	٢٧- عثمان سلطان	نابلس	٤- ابراهيم عبد الهادي
حارم	٢٨- ابراهيم هنانو	الكرك	٥- عيسى المدانات
السلط	٢٩- سعيد الصليبي	حلب	٦- يوسف الكيالي
طبريا	٣٠- يوسف العاقل	حماء	٧- خالد البرازي
حيفا	٣١- معين الماضي	بيروت	٨- أمين بيهم
صور	٣٢- عفيف الصلح	الزبداني	٩- سعيد رمضان
جبله	٣٣- ناجي أديب	حلب	١٠- تيودروي انطاكي
السلط	٣٤- اسماعيل أبو الريش	طرابلس	١١- توفيق بيسار
حاصبيا	٣٥- فائز الشهابي	صفد	١٢- عبد الرحمن النحوي
دمشق	٣٦- محمد المجتهد	بيروت	١٣- جميل بيهم
اللاذقية	٣٧- منح هارون	المتن	١٤- رشيد نفاع
حوران	٣٨- محمود أبو رومية	ادلب	١٥- فؤاد عبد الكريم
قطنا	٣٩- أحمد مريود	حوران	١٦- ناصر فواز
عجلون	٤٠- سليمان السوداني	بيروت	١٧- رشيد رضا
دمشق	٤١- يوسف لنيادو	الباب	١٨- شريف درويش
القنيطرة	٤٢- محمود الفاعور	لبنان	١٩- ابراهيم الخطيب
انطاكيه	٤٣- صبحي بركات	بيروت	٢٠- عارف النعماني
حلب	٤٤- رشيد المدرس	حلب	٢١- نوري الجسر
دمشق	٤٥- فوزي البكري	عكا	٢٢- ابراهيم العكي
دمشق	٤٦- مسلم الحصني	اللاذقية	٢٣- صبحي الطويل

معان	٧٤- خليل التلهوني	انطاكية	٤٧- لطفي الرفاعي
اللاذقية	٧٥- محمد الشريقي	بعلبك	٤٨- سعيد حيدر
حيفا	٧٦- رشيد الحاج ابراهيم	ادلب	٤٩- زكي يحيى
الشام	٧٧- عزت الشاوي	بعلبك	٥٠- محمد حيدر
المعرة	٧٨- حكمت الحراكي	بيروت	٥١- سليم علي سلام
صفد	٧٩- صلاح الدين الحاج يوسف	حلب	٥٢- حكمت النبال
طرابلس	٨٠- سعيد طليع		٥٣- عبد الفتاح الشريف
حمص	٨١- وصفي الأتاسي	دمشق	٥٤- الياس العويشق
حلب	٨٢- سعد الله الجابري	الشام	٥٥- أحمد القضماني
الخليل	٨٣- أحمد قدري	الكورة	٥٦- توفيق مفرج
صيدا	٨٤- رياض الصلح	طبريا	٥٧- طاهر الطبري
نابلس	٨٥- عزت دروزه	الخليل	٥٨- رفيق التميمي
راشيا	٨٦- فؤاد غلميه	إدلب	٥٩- أحمد العياش
		عجلون	٦٠- عبد الرحمن رشيدات
		الطفيلة	٦١- عبد المهدي محمود
		طولكرم	٦٢- سليم عبد الرحمن
	وغيرهم من الوطنيين . . .	عكا	٦٣- عبد الفتاح السعدي
		نابلس	٦٤- عادل زعيتر
		حماء	٦٥- عبد القادر الكيلاني
		الناصره	٦٦- حسين الزعبي
		منبج	٦٧- محمود نديم
		حصن الأكراد	٦٨- دعاس الجرجش
		بيروت	٦٩- جورج حرفوش
		حماء	٧٠- عبد الحميد البارودي
		السلط	٧١- سعيد أبو تامر
		الشام	٧٢- عبد القادر الخطيب
		نابلس	٧٣- أمين التميمي



رسم قاعة النادي الحزبي في العاصمة القذافي في مدينة المؤتمر السوري السبعين سوريا

الْمَجْلِسُ التَّمَثِيلِيُّ وَالنِّيَابِيُّ لِسُلْطَةِ دَوْلَةِ دِمَشْقَ
الْمُنْتَحَبُ بِتَارِيخِ ١٢ / ١١ / ١٩٢٣



السيد بديع المؤيد

هيئة مكتب المجلس التمثيلي والنيابي

لعام ١٢ / ١١ / ١٩٢٣

رئيساً

السيد بديع المؤيد

نائباً للرئيس

السيد شاكر الحنيلي

كاتباً

السيد فيضي الأتاسي

كاتباً

السيد حبيب كحانه

أعضاء المجلس التمثيلي والنيابي لسلطة دولة دمشق المنتخب بتاريخ ١٩٢٣/١١/١٢
والمنعقد بموجب قرار المفوض السامي رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٢٣:

الاسم	المنطقة	الاسم	المنطقة
بديع المؤيد	دمشق	أسعد أغا النقري	حمص
أحمد بك اليوسف	دمشق	أحمد أفندي القياض	القريتين
عبد الحميد أفندي العطار	دمشق	سعد الدين أفندي المقداد	درعا
شاكر بك الحنبلي	دمشق	أحمد جمعة الحريري	ازرع
عبد الحميد باشا القلطي	دمشق	فارس الزعبي	ازرع
عطا أفندي العجلاني	دمشق	عبد القادر أفندي الكيلاني	حماء
سامي باشا مردم بك	دمشق	محمود أفندي الجيكلي	حماء
حسين أفندي الأليسن	دمشق	راشد أفندي البرازي	حماء
رشدي أفندي السكري	دمشق	الأمير تامر مصطفى	السلمية
شاكر بك العظم	دمشق	عبد النبي بك الجيرودي	جيرود
حبيب أفندي كحالة	دمشق	خير أفندي عقيل	النبك
نجم الدين بك الدروبي	حمص	الشيخ علي أفندي الخطيب	وادي الفرات
فيض بك الأتاسي	حمص	محمد سعيد بك رمضان	الزبداني
أبو الخير الحنبلي	حمص	ارسلان بك	القنيطرة
أنيس أفندي السرياني	حمص	محمد سعدو أفندي الخجيكلي	دوما

الْمَجْلِسُ التَّاسِي

١٩٢٨/٨/١١ - ١٩٢٨/٦/٩

الجمهورية العربية السورية

مجلس الشعب

المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨

(لمحة تاريخية)

مع تطور الفكر السياسي في سورية بفضل الجمعيات والاحزاب السياسية ، ومع بدء التأثير برياح الحضارة الغربية ، اصبحت الحاجة ماسة لانشاء مجلس نيابي في سورية في فترة العشرينيات من هذا القرن .

ولكن هل كانت فرنسا (الدولة المنتدبة على سورية) لتوافق على قيام مجلس تأسيسي وطني في البلاد استجابة لرقي الفكر السياسي ، أو لرغبة الوطنيين فيها؟ بالطبع لا ، ولكن ضربات رجال الثورة السورية الكبرى التي انطلقت عام ١٩٢٥ هي التي جعلت المسيو هنري بونسو المندوب السامي الفرنسي يستجيب لمطالب الوطنيين بانشاء جمعية تأسيسية ، فضلاً عن إصدار القرارات التي تم بموجبها العفو عن المبعدين ، وإلغاد الأحكام العرفية .

وإثر ذلك تشكلت حكومة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسيني ، جعلت من اولى مهامها القيام بإجراء انتخابات مجلس تأسيسي يقوم هو الآخر باعداد واصدار الدستور الذي يجب على أساسه أن تحكم البلاد .

وبالفعل جرت انتخابات في يومي ١٠ و ٢٤ نيسان ١٩٢٨ ، فاز بها مرشحوا الكتلة الوطنية ومرشحوا الفئات الوطنية الأخرى في أكثر المناطق والبلدان .

عقد هذا المجلس أولى جلساته يوم ٩ / ٦ / ١٩٢٨ فترأسها أكبر الاعضاء سناً وهو الحاج محمد افندي أضه لي ، وعضوية أصغر عضوين سناً وهما نقولا خانجي وسعيد الغزي ، وقد جرى في هذه الجلسة انتخاب مكتب المجلس :

ففاز برئاسة المجلس السيد هاشم الاتاسي اذ نال ٤٨ صوتاً ، ونال منافسه

السيد محمد بك آل يحيى ١٨ صوتاً من اصل ٦٧ مقترعاً، وفاز بنبابة الرئيس كل من السيدين: فوزي الغزي اذ نال ٤٣ صوتاً، وفتح الله آسيون الذي نال ٣٧ صوتاً من أصل المقترعين ذاتهم.

كما فاز بأمانة السر كل من السيد فائز الخوري الذي نال ٤٧ صوتاً، والسيد أحمد الرفاعي الذي نال ٤٨ صوتاً.

هذا وقد فاز السادة سعد الله الجابري (٥٧ صوتاً)، ونقولا خانجي (٥٢ صوتاً)، وفخري البارودي (٤٩ صوتاً) كمراقبين.

تابع هذا المجلس أعماله الاعتيادية ومنها تشكيل لجنة وضع الدستور طيلة شهر حزيران وتموز، حتى جاءت الجلستان الثانية عشرة والثالثة عشرة اللتان خُصصتا لتلاوة مشروع الدستور الذي أعدته اللجنة من ١١٥ مادة، ثم الجلسة الرابعة عشرة التي حضرها أمين السر العام المسيو موغرا مع ترجمانه الخاص، والتي عقدت في ٩/٦/١٩٢٨ لمتابعة مناقشة مواد الدستور.

إلا أن المسيو موغرا الذي بدأ الجلسة بتلاوة خطاب من المفوض السامي الى المجلس، يطلب فيه فصل الاحكام المنوه عنها في المواد ٧٣، ٧٤، ٧٥، ١١٢ من مشروع الدستور قبل البدء بمناقشة مواده الاخرى، لان هذه الأحكام التي تضمنتها المواد الاربع المشار اليها تخالف مخالفة صريحة العهود الدولية التي تعين مسؤولية الدولة المنتدبة. كما أن الاحكام يتطلب بعضها اتفاقاً مسبقاً مع الحكومة الفرنسية، وإلا فالحكومة لا يسعها أن تنشر وتنفذ دستوراً يحرّمها من الوسائل التي تساعد على القيام (بالواجبات) والالتزامات الدولية التي أخذتها على نفسها.

(ومن الجدير بالذكر أن المواد المشار إليها تبحث في شؤون الوحدة والتمثيل الخارجي، وتعيين الممثلين، والاحكام العرفية، والجيش).

وقد أوضح في هذه الجلسة السيد رئيس الحكومة الشيخ تاج الدين الحسني،

أن ما انطوت عليه المواد السابقة لا تتحقق إلا بالمعاهدة المنوي عقدها مع فرنسا، وقد قوبل ذلك باعتراضات كثيرة من الاعضاء فانسحب من الجلسة.

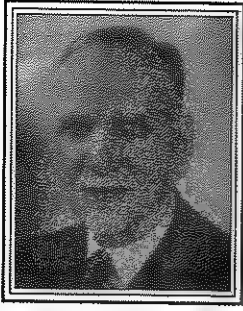
أما المجلس فقد وافق على اقتراح تقدم به السيد فوزي الغزي برفض طي المواد المذكورة، وسقط بالمقابل اقتراح معاكس بطيها قدمه السيد وديع الشيشكلي. واثّر ذلك قرر المفوض السامي في اليوم التالي تعطيل المجلس ثلاثة أشهر، وفي شباط من عام ١٩٢٩ أصدر قراراً آخر بتعطيل المجلس لأجل غير مسمى.

وتجدر الإشارة الى أن سلطة الانتداب لم تطلب فقط فصل المواد المار ذكرها أعلاه، بل طلبت إضافة مادة جديدة الى مشروع الدستور برقم ١١٦ تنطوي على مفهوم ينتقص من السيادة الوطنية، اذ جعلت هذه المادة القرارات التي يصدرها المجلس والسلطة غير ذات معنى ما لم يصادق عليها المفوض السامي الفرنسي، وهي غير سارية المفعول أو مرعية الاجراءات إلا بعد موافقته الامر الذي جعل المجلس يرفضها رفضاً قاطعاً.

غير أن الوساطات التي جرت مع سلطة الانتداب أسفرت عن اصدار الدستور في الثامن والعشرين من أيار عام ١٩٣٠، مع التحفظ على المادة ١١٦ آنفة الذكر على أن يتم إقرار هذا الدستور لدى مجلس النواب القادم، والذي سيعين موعد انتخابه فيما بعد.

وبهذا يكون قد أسدل الستار على هذا المجلس التأسيسي الذي لم يعمر أكثر من بضعة أشهر.

أما مكتب هذا المجلس وأعضاؤه فهم التالية أسماؤهم:



السيد هاشم الآتاسي

هيئة مكتب المجلس التأسيسي

١٩٢٨ / ٨ / ١١ - ١٩٢٨ / ٦ / ٩

رئيساً	السيد هاشم الآتاسي
نائباً للرئيس	السيد فوزي الغزي
نائباً للرئيس	السيد فتح الله أسيون
أميناً للسر	السيد أحمد الرفاعي
أميناً للسر	السيد فائز الخوري
مراقباً	السيد سعد الله الجابري
مراقباً	السيد نقولا جانجي
مراقباً	السيد فخري البارودي

ملاحظة: عطل هذا المجلس بقرار من المفوض السامي قبل انتهاء وضع الدستور.

أسماء السادة نواب المجلس التأسيسي لعام ١٩٢٨

- | | |
|-------------------------|------------------------|
| ٢٣- حسني البرازي | ١- هاشم الأتاسي |
| ٢٤- عبد القادر السرميني | ٢- فوزي الغزي |
| ٢٥- الحاج رشيد آغا | ٣- فتح الله اسيون |
| ٢٦- زكي الخطيب | ٤- فائز الخوري |
| ٢٧- سعيد حيدر | ٥- أحمد الرفاعي |
| ٢٨- سعد الله محمد | ٦- سعد الله الجابري |
| ٢٩- شكري الجندي | ٧- نقولا جانجي |
| ٣٠- صبري فرح | ٨- فخري البارودي |
| ٣١- صالح النواف | ٩- ابراهيم هنانو |
| ٣٢- صبحي الحسيبي | ١٠- ابراهيم عبد القادر |
| ٣٣- عارف الجزار | ١١- أحمد الخطيب |
| ٣٤- عبد الرحمن الكيالي | ١٢- أحمد الفياض |
| ٣٥- عز الدين الحلبي | ١٣- أحمد قره مرسل |
| ٣٦- عز الدين سليمان | ١٤- احسان الشريف |
| ٣٧- عبد القادر رحمو | ١٥- اسماعيل الحريري |
| ٣٨- عبد القادر الخطيب | ١٦- تاج الدين الحسني |
| ٣٩- حكمت الحراكي | ١٧- تركي العلي |
| ٤٠- محمد محمود دياب | ١٨- توفيق داوود |
| ٤١- عبد القادر الكيلاني | ١٩- ثريا خلف |
| ٤٢- فارس الزعبي | ٢٠- جميل الشماط |
| ٤٣- فاضل عبود | ٢١- جورج صحنوي |
| ٤٤- فاضل المحاميد | ٢٢- جورج عازر |

- ٤٥- فؤاد عبد الكريم
 ٤٦- فيضي الأتاسي
 ٤٧- لطف الحفار
 ٤٨- لطف الله غنيمه
 ٤٩- مجحم بن مهيد
 ٥٠- محمد اضة لي
 ٥١- محمد خير عقيل
 ٥٢- محمد النخاري
 ٥٣- داوود الريحاني
 ٥٤- محمود نديم
 ٥٥- محمد توفيق عبيد
- ٥٦- محمد جميل باشا الجربا
 ٥٧- مصطفى شاهين
 ٥٨- مظهر رسلان
 ٥٩- بهران بوزانيان
 ٦٠- نجيب برمدا
 ٦١- نسيب البكري
 ٦٢- نواف الصالح
 ٦٣- نوري الأصفري
 ٦٤- نوري الشعلان
 ٦٥- وديع الشيشكلي
 ٦٦- ياسين الطبال
 ٦٧- يوسف لنيادو

الْمَجْلِسُ النِّيبِيُّ

١٩٣٣/١١/٢٥ - ١٩٣٣/٦/٧

مجلس النواب عام ١٩٣٢

(لمحة تاريخية)

أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٣١ ، يدعو فيه البلاد الى الانتخابات النيابية من أجل إقرار وتطبيق الدستور المعلن في أيار من نفس العام .

وبغية تمرير الدستور بالشكل الذي أرادته سلطة الانتداب حيثذ ، عمدت الى التدخل في الانتخابات وأخذت تضغط على الناخبين لاختيار اشخاص ترضى عنهم السلطة المنتدبة ، فحدث تزوير في كثير من صناديق الاقتراع لهذه الغاية ، مما أثار غضب الشعب فانطلق بمظاهرات عارمة على صناديق الاقتراع المشكوك بصحة محتوياتها فحطمها (رغم بطش القوات الفرنسية) وهو الأمر الذي أدى إلى إلغاء الانتخابات في المدن .

وفي السادس من نيسان عام ١٩٣٢ جرت الانتخابات مجدداً في المناطق التي ألغيت بها سابقاً ولكن هذه المرة بجو يختلف عما قبلها .

ففازت قوائم المرشحين الوطنيين في هذه المدن ، بينما نجح ممثلون أقل تشدداً تجاه فرنسا في المناطق الأخرى .

عقد المجلس جلسته الأولى بتاريخ ١٩٣٢ / ٦ / ٧ وبأشر بانتخاب مكتبه ، ففاز السيد صبحي بركات الخالدي (نائب حلب) برئاسة المجلس ، والسادة محمد الفتيع ، وسليم جنبرت ، ومنان نيازي زاده مراقبين . وفي جلسة المجلس بتاريخ ١٩٣٢ / ١٠ / ٢٩ تغير نائباً الرئيس فأصبح كل من : هنري هندية ، وفارس الزعبي نائبين الرئيس .

وفي تاريخ ١١ حزيران ١٩٣٢ انتخب بالاتفاق مع الفرنسيين السيد محمد علي العابد رئيساً للجمهورية، وكلف السيد حقي العظم بتأليف الوزارة، واشترك الوطنيون في وزارة السيد العظم هذه بناء على الوعد الذي قطعه المفوض السامي لرجال الكتلة الوطنية بعقد معاهدة مع سورية، وانتهاء حالة الانتداب القائمة.

وقد استمرت المفاوضات مع بعض أركان الوزارة من جهة، والمفوض السامي من جهة ثانية، حيث وضعت معاهدة بشكل لا يتلائم مع آماني الشعب السوري. مما حمل رجال الكتلة الوطنية على الانسحاب من الحكم والنيابة في ١٨ نيسان عام ١٩٣٣.

واستُبدل المفوض السامي السيد بونسو، وعُيّن خلفاً له السيد دومارتيل ووضع مع حكومة السيد حقي العظم مشروع معاهدة جديدة عرفت فيما بعد (بمعاهدة الشعب)، ولم تكن تختلف عن سابقتها إلا قليلاً فقبلت في طول البلاد وعرضها بالمظاهرات الصاخبة والاحتجاجات المريعة.

وهنا قرر نواب الكتلة الوطنية العودة إلى البرلمان لحمل المجلس على رد المعاهدة.

وفي ٢٥/١١/١٩٣٣ اجتمع المجلس بحراسة الحراب الفرنسية لمناقشة المعاهدة وقبولها، وإذا بالسيد جميل مردم يفاجئ المجلس بوثيقة موقعة من أكثرية النواب برفض المعاهدة، وفي الحال أصدر المفوض السامي قراراً بتعطيل المجلس لأجل غير مسمى.



السيد صبحي بركات

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩٣٣/١١/٢٥ - ١٩٣٢/٦/٧

رئيساً	السيد صبحي بركات
نائباً للرئيس	السيد محمد فتوح
نائباً للرئيس	السيد سليم جنبرت
أميناً للسر	السيد لطيف غنيمه
أميناً للسر	السيد محمد جراب
مراقباً	السيد موسيس دركالوسيان
مراقباً	السيد عارف الجزار
مراقباً	السيد متان نيازي

ملاحظة: اجتمع هذا المجلس بتاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢.

وبتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٥ أصدر المفوض السامي قراراً بتعطيل المجلس لأجل غير

مسمى.

السادة أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٢

المفوضية العليا

قرار المفوض السامي رقم ش ث / ٢ سوريا

تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٣٢

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخين في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠

و ٣ ايلول ١٩٢٦

وعلى المادة ٥٦ من قرار المفوض السامي المؤرخ ٢٠ آذار ١٩٢٨ ورقم ١٨٨٩

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ سوريا رقم ٣ تاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٣١

بشأن تبديل القرار المذكور

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ سوريا رقم ٦ تاريخ ٧ كانون الأول ١٩٣١

القاضي بدعوة اللجان الانتخابية لأجل تعيين أعضاء المجلس النيابي

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ سوريا رقم ٧ تاريخ ٧ كانون الأول ١٩٣١

القاضي بتحديد عدد النواب ومذاهبهم .

وعلى ضبوط اللجان التي جمعت في دمشق وحلب واسكندرونة لتدقيق أوراق

ضبط اللجان الانتخابية من الدرجة الثانية .

يقرر

١ - إن السادة الآتي بيانهم انتخبوا أعضاء لمجلس النواب

يوسف طيفور غازي

النبك

سليم دعاس

القطيفة

أبو الهدى الحسيبي

وادي العجم

الزبداني	جميل الشماط
القنيطرة	أمين سمكوخ
حمص وضواحيها	هاشم بك الأتاسي
	مظهر رسلان
	رفيق الحسني
	ابراهيم ضحية
سلمية والقريتين	الأمير سليمان ميرزا
	أحمد عبد الرحمن
درعا	محمد مفلح
ازرع والزوية	اسماعيل الحريري
	فارس الزعبي
بادية دمشق	
عن العشائر	الأمير نوري الشعلان
بلدية حلب	صباحي بك بركات
	غالب ابراهيم باشا
	شاكر نعمت الشعباني
	نوري المدرس
	بسيم قدسي
	نقولا جانجي
	هيراج بابازيان
	هنري هندية
	سليم جمبرت
	لطيف غنيمة

عارف الجزار	جبل سمعان
طاهر عبد الكريم	
نوري الاصفري	ادلب
صادق المعلم	
جميل خلو	الباب
نجيب برمدا	حارم
محمود نديم	منبج
مصطفى شاهين بك	جرابلس
حكمت الحزاكي	المعرة
متان يازي جلوسي زاده	اعزاز
حسين عوني	کرد طاغ
زكي النجار	جسر الشغور
محمد نوري الفتيح	دير الزور
الحاج فاضل العبدو	
عبيد كعكجي	الرقعة
حامد الخوجة	
عبد المحسن الهفل	الميادين
تركي المحمود	أبو كمال
الحسجة والقامشلية والدجلة	
خليل ابراهيم باشا	
سعيد اسحق	
الشيخ مجحم بن مهيد	عن عشائر الدير
محمد يحيى	انطاكية

مصطفى القصيري

صادق معروف

موزيس دركالوستيان

محمد جراب

اسكندرونة

زاده خليل آغا

قرق خان

٢- أوقفت الانتخابات في المراكز الآتية :

آ- انتخابات الدرجة الأولى في لجان تصويت

دمشق وضواحيها

مدينة دوما

مدينة حماه

ب - بادية حلب في قبيلة شمر التابعة لشمر الزور .

٣- يجري إعلان نتيجة الانتخابات في كل منطقة انتخابية وفقاً للأحكام

القانونية .

دمشق في ٢١ كانون الثاني ١٩٣١

المفوض السامي

بونسو

أمين السر العام : تترو

قرار المفوض السامي رقم ث ش ٣/ (سوريا)

وتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٢

بإعلان نتيجة انتخابات مجلس إدارة لواء الاسكندرونة

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخين ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ٣

ايلول ١٩٢٦

وعلى قرار المفوض السامي رقم ١٨٨٩ وتاريخ ٢٠ آذار ١٩٢٨ المتعلق

بالانتخابات .

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ - سوريا - رقم ٣ وتاريخ ١٩ تشرين الثاني

١٩٣١ بتعديل القرار السابق لأجل وضع الدستور السوري موضع الإجراء .

وعلى قانون لواء اسكندرونة الأساسي الذي أعلنه قرار المفوض السامي

رقم ٣١١٢ وتاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ - سوريا - رقم ١٣ وتاريخ ٨ كانون الأول

١٩٣١ بدعوة الدوائر الانتخابية لتعيين أعضاء مجلس إدارة لواء الاسكندرونة .

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ - سوريا - رقم ١٤ وتاريخ ٨ كانون الأول

١٩٣١ بتحديد عدد ومذهب الأعضاء المنتخبين والأعضاء المعينين لمجلس إدارة لواء

الاسكندرونة .

وعلى محاضر اللجنة الملثمة في الاسكندرونة لتحقيق محاضر الدوائر الانتخابية

للمنتخبين الثانويين في الاسكندرونة وانطاكية وقرق خان .

يقرر

١ - يعلن بأنهم انتخبوا أعضاء لمجلس إدارة لواء الاسكندرونة

للاسكندرونة:

الشيخ سليمان شاني

الحاج علي كحالي

لانطاكية

شكيب بركات

مغيب آل يحيى

الدكتور عبد الرحمن ملك

الشيخ عبد الله غالي

ابراهيم سيف الدين

سليم خوري

لقرق خان

الحاج أمين زاده علي رضا

دمشق في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٢

المفوض السامي

بونسو

أمين السر العام: تترو

المفوضية العليا

قرار المفوض السامي رقم ٨ - ١٩٣٢ سوريا المؤرخ ١٨ نيسان ١٩٣٢

إعلان نتيجة الانتخابات النيابية التكميلية

إن المفوض السامي للجمهورية الافرنسية .

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الافرنسية المؤرخين ٢٣ تشرين الثاني

١٩٢٠ و ٣ أيلول ١٩٢٦

وبناء على المادة ٥٦ من قرار المفوض السامي المؤرخ ٢٠ مارت ٩٢٨ رقم

١٨٨٩ المتعلق بالانتخابات .

وبناء على قرار المفوض السامي ١٩٣١ - سوريا رقم ٣ المؤرخ ١١ تشرين

الثاني ٩٣١ القاضي بتعديل القرار المذكور آنفاً .

وبناء على قرار المفوض السامي ١٩٣١ سوريا رقم ٦ المؤرخ ٧ كانون الاول

١٩٣١ القاضي بدعوة اللجان الانتخابية لانتخاب أعضاء المجلس النيابي .

وبناء على قرار المفوض السامي ١٩٣١ سوريا رقم ٧ المؤرخ ٧ كانون الاول

١٩٣١ القاضي بتحديد عدد أعضاء المجلس النيابي وبتعيين المذاهب الواجب

الانتماء إليها .

وبناء على قرار المفوض السامي ١٩٣٢ سوريا رقم ٢ ش / ٢ المؤرخ ٢١

كانون الثاني ٩٣٢ المتعلق بنتائج انتخابات المجلس النيابي .

وبناء على قرار المفوض السامي ١٩٣٢ سوريا رقم ٥ المؤرخ ٨ مارت ٩٣٢

القاضي بدعوة اللجان الانتخابية التكميلية في لجان التصويت الآتي بيانها :

دمشق وضواحيها ، مدينة دوما ، مدينة حماه ، بادية حلب ، وعشائر شمر في

دير الزور .

وبناء على مضابط اللجان التي تشكلت في دمشق وحلب بشأن تدقيق

مضابط اللجان الانتخابية للدرجة الثانية . يقرر

المادة الاولى - يعلن انتخاب الذوات الآتية أسماؤهم أعضاء للمجلس

النيابي :

الشام وضواحيها :

يوسف لنيادو

جميل مردم بك

فائز خوري

زكي الخطيب

لطفی الحفار

فخري البارودي

احسان الشريف

محمد علي العابد

حقي العظم

نسيب البكري

وديع الشيشكلي

دوما :

نسيب الكيلاني

نجيب أغا البرازي

حماء :

الدكتور توفيق الشيشكلي

شمسي نصر الله

شيخ نواف الصالح

بادية حلب :

مزار بن المحسن

شمر :

المادة الثانية : تعلن نتيجة الانتخابات في كافة المناطق الانتخابية وفقاً للأحكام

القانونية .

المفوض السامي

بيروت في ١٨ نيسان ٩٣٢

بونسو

أمين السر العام : تيترو

المجلس النيابي

١٩٣٩/٧/٨ - ١٩٣٦/١٢/٢١

المجلس النيابي ١٩٣٤ - ١٩٣٩

(لمحة تاريخية)

في ١٧ آذار ١٩٣٤ استقالت وزارة حقي العظم ، وعيّن الشيخ تاج الدين الحسيني رئيساً للحكومة ، فقامت المظاهرات في المدن السورية واستمرت الاضطرابات الى ان كان عام ١٩٣٦ ، فأضربت دمشق مدة ستين يوماً متوالية ، وتبعتها المدن السورية ورافقت هذا الاضراب الاضطرابات في كل مكان .

عمل المفوض السامي دومارتيل على دعوة رجال الكتلة الوطنية لعقد اتفاق بتاريخ ١/٣/١٩٣٦ بين السيد هاشم الاتاسي عن الجانب السوري ، ودومارتيل عن الجانب الفرنسي ، وفي هذا الاتفاق اعترفت فرنسا لأول مرة باستقلال سورية ووحدتها ، على أن تحدد علاقاتهما فيما بعد بمعاهدة يقوم بالمفاوضة من أجلها وفد سوري يتوجه الى باريس لعقدها مع الحكومة الفرنسية مباشرة . (و) بلغ عدد سكان سورية في تلك الآونة ٢٥٢٠٠٠٠ نسمة تقريباً) وتشكلت وزارة انتقالية برئاسة السيد عطا الايوبي مهمتها تعيين الوفد المفاوض لوضع المعاهدة ، والدعوة لإجراء انتخابات نيابية في البلاد وبالفعل فقد سافر الوفد السوري الى باريس وهو مؤلف من السادة :

هاشم الاتاسي ، فارس الخوري ، جميل مردم بك ، سعد الله الجابري ، من رجالات الكتلة الوطنية ، والسيد الامير مصطفى الشهابي ، وأدمون حمصي من الوزراء .

وتمكن هذا الوفد بعد ستة أشهر قضاها في العاصمة الفرنسية من الاتفاق

على معاهدة، وعاد إلى البلاد لتصديقها من قبل مجلس النواب السوري .

وجرت الانتخابات النيابية في كانون الاول عام ١٩٣٦ ، وقبل المجلس المنتخب استقالة السيد محمد علي العابد من رئاسة الجمهورية ، وانتخب السيد هاشم الاتاسي بدلاً منه ، وتألّفت أول وزارة برئاسة السيد جميل مردم بك في ١٩٣٦/١٢/٢٢ . وعرض مشروع المعاهدة على مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الاول عام ١٩٣٦ ، وهي جلسة استثنائية عقدت خصيصاً لتصديق المعاهدة فصدقها وبقي أن تصدق من البرلمان الفرنسي لتصبح نافذة ، إلا أن هذا التصديق لم يحصل بسبب معارضة لجنتي الشؤون الخارجية في مجلسي النواب والشيوخ الفرنسيين لهذه المعاهدة ، لذلك فقد قرر المجلسان تأجيل النظر فيها .

وبينما كانت سورية تلح على فرنسا بضرورة التصديق على المعاهدة ، كانت تركيا في جمعية الأمم تطالب بعدم تصديقها قبل البت بقضية لواء الاسكندرونة ، وتشكيل لجنة لاجراء استفتاء لسكان اللواء حول تقرير مصيرهم ، وبالفعل فقد قدمت لجنة إلى اللواء وأجرت الاستفتاء الذي بدا من مجرياته أن الغالبية العظمى من سكانه قد اقترعت لصالح الانضمام الى الوطن الام سورية . فلما أحس أتاتورك بهذا الامر أمر الجيش التركي بالزحف إلى الحدود وضم اللواء بالقوة ، الأمر الذي جعل فرنسا تسارع الى تسليم تركيا هذا اللواء خشية الاصطدام العسكري معها ودون أية شروط .

أما مجلس النواب السوري فقد كان لأعضائه صولات وجولات تحت قبته مع الحكومة ، سواء فيما يتعلق بتأخر تصديق فرنسا للمعاهدة ، أو بما حصل للواء الاسكندرونة ، أو بعزم فرنسا على إلغاء المعاهدة والعودة الى نظام الانتداب ، حتى تم حل هذا المجلس بقرار من المفوض السامي الفرنسي عام ١٩٣٩ فأعقب تعطيل

الحياة الدستورية ، استقالة رئيس الجمهورية السورية في ٨ تموز ، ١٩٣٩

نورد فيما يلي دورات مجلس النواب منذ عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩

افتتح المجلس دورته الاولى بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٢١ لغاية ١٩٣٦/١٢/٣١

الدورة الثانية بتاريخ ١٩٣٧/٤/١٧ لغاية ١٩٣٧/٥/٣١

الدورة الثانية بتاريخ ١٩٣٧/١٠/١٩ لغاية ١٩٣٧/١٢/٣١

الدورة الاستثنائية للموازنة بتاريخ ١٩٣٨/١/٣ لغاية ١٩٣٨/١/١٠

الدورة العادية الثالثة بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢٢ لغاية ١٩٣٨/٥/٣١

الدورة العادية الرابعة بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٩ لغاية ١٩٣٨/١٢/٣١

الدورة الاستثنائية للموازنة بتاريخ ١٩٣٩/١/٣ لغاية ١٩٣٩/١/١٧

الدورة العادية الخامسة بتاريخ ١٩٣٩/٣/٢١ لغاية ١٩٣٩/٥/٣١

وكان السيد رئيس المجلس السيد فارس الخوري قد أعلن عند اختتام الدورة

العادية الخامسة ، استئناف المجلس أعماله في الدورة العادية السادسة ، التي تبدأ في

أول يوم ثلاثاء يلي الخامس عشر من شهر تشرين الاول عام ١٩٣٩ ، ولكن وكما

ورد ذكره سابقاً فقد أصدر المفوض السامي قراراً بحل هذا المجلس في فترة لاحقة

للدورة العادية الخامسة .



السيد فارس الخوري

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩٣٦/١٢/٢١

رئيساً	السيد فارس الخوري
نائباً للرئيس	السيد محمد نوري الفتاح
نائباً للرئيس	السيد لطفي الحفار
أميناً للسر	السيد توفيق الشيشكلي
أميناً للسر	السيد ناظم القدسي
مراقباً	السيد فخري البارودي
مراقباً	السيد جميل ابراهيم باشا
مراقباً	السيد جورج صحنواوي

هيئة مكتب المجلس النيابي

٢١ تشرين الأول ١٩٣٧

رئيساً	السيد فارس الخوري
نائباً للرئيس	السيد لطفي الحفار
نائباً للرئيس	السيد محمد نوري الفتيح
أميناً للسر	السيد ناظم القدسي
أميناً للسر	السيد توفيق الشيشكلي
مراقباً	السيد فخري البارودي
مراقباً	السيد جميل ابراهيم باشا
مراقباً	السيد جورج صحنوي

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩ تشرين الثاني ١٩٣٨

رئيساً	السيد فارس الخوري
نائباً للرئيس	السيد شكري القوتلي
نائباً للرئيس	السيد محمد نوري الفتيح
أميناً للسر	السيد ناظم القدسي
أميناً للسر	السيد توفيق الشيشكلي
مراقباً	السيد فخري البارودي
مراقباً	السيد جميل ابراهيم باشا
مراقباً	السيد جورج صحنوي

ملاحظة: حلّ هذا المجلس بقرار من المفوض السامي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٣٩/٧/٨

المجلس النيابي عام ١٩٣٦: أسماء أعضاء المجلس

رقم مرسوم اعلان النتائج القطعية لانتخابات الدرجة الثانية للمجلس النيابي

السوري هو ١٠٠٩ تاريخ ١٩٣٦/١٢/٩

رقم مرسوم دعوة المجلس النيابي للانعقاد هو: ١٠١١ تاريخ ١٩٣٦/١٢/١٠

عدد النواب لكل مدينة أو منطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
١٤	دمشق وضواحيها	السادة: جميل مردم بيك، لطفي الحفار، شكري القوتلي، أحمد اللحام، احسان الشريف، نسيب البكري، فخري البارودي، منير العجلاني، صبري العسلي، عفيف الصلح، فارس الخوري، فائز الخوري، جورج صحنوي، يوسف لنيادو. محمد محمود، محمد خير عقيل. يونس الخنشور، غنيم خيتي. أبو الهدى الحسيني. جميل الشماط. الأمير فاعور الفاعور، عاصم محمود. هاشم الأتاسي، مظهر رسلان، رفيق الحسيني، سليمان المعصراني، ابراهيم الضحيه، عبد الله فركوح. نجيب البرازي، د. توفيق الشيشكلي، عمر الدلال الأمير سليمان. محمد المفلح، مصطفى المقداد. فارس الزعبي، اسماعيل الحريري. فواز الشعلان، طراد الملحم، راكان بن مرشد.
٢	قضاء القلمون	
٢	قضاء دوما	
١	قضاء قملنا	
١	قضاء الزيداني	
٢	قضاء القنيطرة	
٦	حمص وضواحيها	
٣	حماء وضواحيها	
١	قضاء السلمية	
٢	درعا	
٢	ازرع	
٣	بادية دمشق	

تابع المجلس النيابي السوري عام ١٩٣٦

عدد النواب لكل مدينة أو منطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
		السادة:
١١	مدينة حلب	سعد الله الجابري، د. عبد الرحمن الكيالي، حسن فؤاد ابراهيم باشا، عبد القادر السرميني، ناظم القدسي، رشدي كيخيا، هرانت صلاحيان، بدروس ملتباشيان، ادمون حمصي، فتح الله آسيون، ادمون رباط.
٣	قضاء جبل سمعان	جميل ابراهيم باشا، سعد الدين الجابري، عبد العزيز حلاج.
١	قضاء الباب	عبد القادر رحمو
٣	قضاء ادلب	حكمت حكيم، وحيد دويدري، نوري الأصفري.
١	قضاء حارم	سعيد الكيالي.
١	قضاء منبج	حسين حلمي
٢	قضاء جرابلس	مصطفى شاهين، بوزان شاهين
١	قضاء المعرة	حكمت الحراكي
١	قضاء اعزاز	محمد هادي بكار
١	قضاء جبل الأكراد	حسين عوني
٢	عشائر حلب	نواف الضالع، شايش بن عبد الكريم
٤	دير الزور	الحاج محمد العايش، محمد نوري الفتية، سعيد العرفي، تركي النجرس
١	قضاء البوكمال	عبد الهادي الزرزور
٣	قضاء الرقة	مهاوش وهبي العجيلي، مجحم البشير الهويدي، محمد الفرخ
٣	الجزيرة	قدور الحاج علي بك، خليل ابراهيم باشا، سعيد اسحق
٢	عشائر الجزيرة والفرات	الأمير مجحم بن مهيد، دهام الهادي

تابع المجلس النيابي السوري عام ١٩٣٦

عدد النواب لكل مدينة أو منطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
١	اسكندرونة	داوود ربحاني
٤	انطاكية	محمد آل يحيى الأطه لي، مصطفى القصيري، صادق معروف، موسى دير كالوستيان
١	قرقخان	محمود باشا بك زاده

الْمَجْلِسُ النِّيبِيُّ

١٩٤٧/٥/٣١ - ١٩٤٣/٨/١٧

الجمهورية العربية السورية مجلس الشعب

مجلس ١٩٤٣

(لمحة تاريخية)

في الوقت الذي كانت فيه قوات الحلفاء المتمركزة في منطقة شرقي الاردن تزحف على الاراضي السورية خلال شهر حزيران عام ١٩٤١ تهزم امامها القوات الفيشية حتى دخلت جيوش الحلفاء دمشق .

إبان ذلك كان الشعب العربي في سورية ما زال واقفاً يناضل بقوة وبعناد لنيل حقوقه ، رغم الدسائس والمؤمرات التي كانت تحاك على أرضه ، حيث استقالت وتبدلت حكومات عدة إلى أن أصدر المفوض السامي الفرنسي الديغولي وتحت ضغط ضربات القوات السورية ، عدة قرارات يأمل من خلال ما تضمنته ، أن في الأفق ما يشير إلى عودة الحياة الدستورية إلى البلاد .

وفعلاً فقد جرت انتخابات تشريعية خلال صيف ١٩٤٣ ، نجح فيها معظم المرشحين الوطنيين وتشكل مجلس نيابي عقد جلسته الاولى من دورته الاستثنائية يوم السابع عشر من آب ١٩٤٣ . وقد جرى في هذه الجلسة انتخاب مكتب المجلس . ففاز السادة :

فارس الخوري برئاسة المجلس ونال ١١٥ صوتاً من أصل ١٢٠ مقترعاً .

السيدان سعيد الغزي ، ومحمد العايش ب ٩١ و ٩٨ صوتاً لنيابة الرئيس .

والسادة صبري العسلي ، وسليمان الاحمد ب ٦٥ و ١٠١ صوتاً كأمينين للسر .

والسادة علي الحياتي ، وسعيد اسحق ، واحمد الشرباني بـ ٧٠ و ٨٠ و ٧٣
صوتاً كمراقبين .

ثم رفعت الجلسة لتستأنف بعد استراحة قصيرة ليخصص وقت الجلسة
المستأنفة لانتخاب رئيس الجمهورية ، ففاز السيد شكري القوتلي لهذا المنصب ولمدة
خمس سنوات ونال ١١٨ صوتاً آنذاك ثم ألقى كلمة بهذه المناسبة .

بلغت جلسات هذه الدورة خمس جلسات ، أهمها كانت الجلسة الاولى ، ثم
الجلسة الخامسة التي أقر فيها المجلس قانون الموازنة للدولة للخمسة أشهر المتبقية من
العام ، فبلغت الموازنة ٧٠٠ ٤٢٨١ ليرة سورية لتلك الفترة .

ثم عقد المجلس في دورته العادية الاولى الجلسة الاولى أيضاً بتاريخ
١٩ / ١٠ / ١٩٤٣ ، لانتخاب مكتب المجلس وترأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً وهو
السيد فارس الخوري ، وعضوية أصغر الأعضاء سناً السيدين محمد سليمان
الأحمد ، وأكرم الحوراني . وبعد اجراء الانتخابات فاز السادة :

فارس الخوري برئاسة المجلس بـ ٨٨ صوتاً من أصل ٩٣ مقترعاً .

سعيد الغزي ، ومحمد العايش نائين للرئيس بـ ٦٦ و ٦٥ صوتاً .

محمد سليمان الاحمد ، واكرم الحوراني بأمانة السر بـ ٦٠ و ٥٨ صوتاً .

سعيد اسحق ، وعلي الحياتي ، وفخري البارودي ، كأعضاء مراقبين بـ

٦٤ و ٦١ و ٥٨ صوتاً .

عقد المجلس خلال هذه الدورة اثنتين وعشرين جلسة أهمها الجلسة الثانية
عشرة التي عقدت يوم السبت الواقع في ٢٧ / ١١ / ١٩٤٣ ، والتي وافق فيها
المجلس على تقرير لجنة الشؤون الخارجية باعتبار المادة / ١١٦ / من الدستور والتي
لم يقرها المجلس التأسيسي المشكل عام ١٩٢٨ ملغاة ، بل وكأنها لم تكن في صلب

الدستور وما هي الإجراءات من جانب واحد لا يلزم الطرف السوري، ومن ثم فهي غير مراعاة في يمين الإخلاص للدستور. ويتعين تحديد جلسة خاصة لحلف اليمين مجدداً استناداً للمادة ٤٦ من الدستور المكون من ١١٥ مادة فقط.

والجلسة الهامة الأخرى هي: الجلسة العشرون والمنعقدة بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٤٣، حيث القى رئيس الوزراء خطاباً عن استسلام الحكومة للصلاحيات والبيان المشترك بين فرنسا وسورية بهذا الشأن. وقد وقف النواب دقيقة صمت إجلالاً واحتراماً لأرواح الشهداء الذين ضحوا من أجل هذا اليوم.

وفي بداية السنة التالية. ومنذ الثالث من كانون الأول عام ١٩٤٤ بدأ المجلس دورة استثنائية ثانية كانت مخصصة بمعظمها لمناقشة قانون الموازنة وإقراره. واختتمت هذه الدورة في ٢٤/١/١٩٤٤ بعد أن عقد المجلس خمس عشرة جلسة. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ استقالت الوزارة التي كان يرأسها سعد الله الجابري، فشكلت وزارة جديدة بدلاً عنها ترأسها السيد فارس الخوري رئيس مجلس النواب وبعد شغور منصبه في المجلس انتخب بدلاً منه السيد سعد الله الجابري كرئيس للمجلس وكأنهما تبادلا المواقع.

وقد بقي هذا المجلس يقوم بالأعمال المنوطة به حتى جاءت الدورة العادية الرابعة، وتحديدًا الجلسة الثامنة عشرة والتي كان من المفروض أن تعقد عند الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ أيار ١٩٤٥، لكنها لم تعقد لعدم توفر النصاب القانوني. وكان المجلس وحاميته كانا على موعد مع أحداث لم تشهدها سورية من قبل.

فعند الساعة السادسة من مساء نفس اليوم وقبل أن ينصرف كل النواب الذين حضروا لعقد الجلسة، (والتي لم تعقد للسبب المذكور) خرج من دائرة أركان

الحرب الفرنسية التي كان مقرها آنذاك مقابل المجلس ، خرج ضابط فرنسي وتقدم من الضابط الدركي السوري القائم على رأس حامية المجلس والمؤلفة من بضع وثلاثين دركياً ، بالإضافة إلى رجال شرطة مخفر المجلس والبالغ عددهم ستة ومفوض . وأبلغه أنه عند الساعة السادسة وخمسين دقيقة عندما ينفخ في البوق لإنزال العلم الفرنسي عن دائرة الأركان ، يجب على جنوده جميعاً أن يقفوا ويؤدوا التحية للعلم . فأجابه الضابط السوري أن الأوامر التي لديه تقضي ألا يؤدي رجال الأمن السوريون التحية لغير العلم السوري ، فأبلغه الضابط الفرنسي أنهم سوف يطلقون النار على كل من لا يؤدي التحية لعلمهم ، وقفل عائداً إلى الأركان الفرنسية ولما بلغت الساعة السادسة والنصف كان مبنى المجلس خالياً إلا من حراسه ورجال حاميته . . .

وفي الساعة السادسة وخمسين دقيقة نفخ في البوق وأنزل العلم الفرنسي من دائرة الأركان وفقاً للعادة الجارية كل يوم ، فلم يؤد حرس المجلس التحية للعلم الفرنسي ، وعندها تقدم منهم جندي سنغالي وألقى عليهم قنبلة يدوية . أصابت شظاياها بعضهم فأطلقت عليه الحامية النار فأردته قتيلاً ، ثم قدم زميل له ففعل مثل ما فعل الأول وزاد عليه إطلاق الرصاص على الحامية فقابلته بالمثل وصرعته .

وعند ذلك انهمر الرصاص من دائرة الأركان بشدة على حامية المجلس ، وكانت تلك الشرارة والعلامة المتفق عليها ، اذ انهمرت النيران من كل الأماكن التي تتواجد بها قوات فرنسية على جميع دمشق ، والمارة في الشوارع وبالمدفعية الثقيلة والعربات المصفحة ، والدبابات واشتعلت دمشق .

ولكن الأفطع هو ما حصل في دار النيابة (المجلس النيابي) ، اذ صدرت الأوامر للفرنسيين بالهجوم عليها من الجهات الأربع . وكان الرصاص القليل

الموجود مع الحامية قد نفذ، فألقى رجالها سلاحهم مستسلمين ولكن البرابرة الذين يزعمون أنهم حماة الديمقراطية أحاطوا برجال الحامية من كل جانب وانهالوا عليهم بالبلطات يمزقون أجسادهم، ويبترون أعضاءهم وهم أحياء فلا يتركون منهم إلا أشلاء مبعثرة. . . وهكذا كان.

فيما يلي أسماء هؤلاء الشهداء الذين رووا بدمائهم الطاهرة ثرى هذا الصرح الذي لن ينساهم أبداً.

محمد خليل البطار	سعيد القهوجي
سعد الدين الصفدي	محمد طيب شريك
الامير ياسين نسيب البقاعي	شحادة الياس
زيد محمد ضبيعان	خليل جاد الله
عيد فلاح شحادة	برهان باش امام
أحمد مصطفى سميد	مشهور المهايني
أحمد محمد القصار	محمود الجببي
ابراهيم عبد السلام	حكمت تسبحجي
جورج احمر	ابراهيم فضة
محمد عادل مدني	محمد حسن هيكل
واصف ابراهيم هيتو	يحيى محمد اليافي
عبد النبي برنيه	زهير منير خزنة كاتب
طارق احمد مدحت	ممدوح تيسير الطرابلسي
سليمان ابو اسعد	محمد احمد اوامري



السيد فارس الخوري

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩٤٣/٨/١٧

رئيساً	السيد فارس الخوري
نائباً للرئيس	السيد سعيد الغزي
نائباً للرئيس	السيد محمد العايش
أميناً للسر	السيد صبري العسلي
أميناً للسر	السيد سليمان الأحمد
مراقباً	السيد علي الحياتي
مراقباً	السيد سعيد اسحق
مراقباً	السيد أحمد الشرباتي

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩ تشرين الاول ١٩٤٣

رئيساً للمجلس	السيد فارس الخوري
نائباً للرئيس	السيد سعيد الغزي
نائباً للرئيس	السيد محمد العايش
أميناً للسر	السيد محمد سليمان الأحمد
أميناً للسر	السيد أكرم الحوراني
مراقباً	السيد سعيد اسحق
مراقباً	السيد علي الحياتي
مراقباً	السيد فخري البارودي



السيد سعد الله الجابري

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩٤٤/١٠/١٧

السادة :

رئيساً للمجلس

سعد الله الجابري

نائباً للرئيس

محمد العايش

نائباً للرئيس

نجيب البرازي

اميناً للسر

محمد سليمان الأحمد

اميناً للسر

يوسف اليان

مراقباً

فخري البارودي

مراقباً

علي الحياني

مراقباً

سعيد اسحق

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٦ ايلول ١٩٤٥

رئيساً	السيد فارس الخوري
نائباً للرئيس	السيد سعد الله الجابري
نائباً للرئيس	السيد محمد العايش
أميناً للسر	السيد نجيب البرازي
أميناً للسر	السيد محمد سليمان الأحمد
أميناً للسر	السيد يوسف اليان
مراقباً	السيد فخري البارودي
مراقباً	السيد علي الحياتي
مراقباً	السيد سعيد اسحق

هيئة مكتب مجلس النواب

٢٢ تشرين الاول ١٩٤٦

رئيساً	السيد فارس الخوري
نائباً للرئيس	السيد محمد العايش
نائباً للرئيس	السيد سعيد الغزي
أميناً للسر	السيد حامد الخوجه
أميناً للسر	السيد محمد سليمان الأحمد
مراقباً	السيد فريد مرهج
مراقباً	السيد عبد القادر رحمو
مراقباً	السيد فخري البارودي

المجلس النيابي عام ١٩٤٣ أسماء أعضاء المجلس

رقم مرسوم اعلان النتائج القطعية لانتخابات الدرجة الثانية للمجلس

النيابي السوري هو٤٦ تاريخ ١٩٤٣/٨/٧

رقم مرسوم دعوة المجلس النيابي للانعقاد هو: ٥٥٤ تاريخ ١٩٤٣/٨/٨

عدد النواب لكل مدينة أو منطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
		السادة:
١٦	دمشق وضواحيها	شكري القوتلي، سعيد الغزي، نصوحي البخاري، لطفي الحفار، جميل مردم بك، صبري العسلي، عبد الحميد الطباع، خالد العظم، نسيب البكري، نجيب الرئيس، أحمد الشرباتي، عفيف الصلح، نظريت يعقوبيان، نعيم انطاكي، جورج صحناوي، فارس الخوري.
٢	قضاء القلمون	عبد الحكيم الدعاس، مصطفى عبد المولى
٣	قضاء دوما	وديع الشيشكلي، علي ديبو، نسيب الكيلاني
١	قضاء وادي العجم	أحمد عوده
٢	قضاء القنيطرة	الأمير فاعور الفاعور، عز الدين سليمان
١	قضاء الزيداني	جميل الشماط
٦	حمص وضواحيها	مظهر رسلان، عدنان الأتاسي، حلمي الأتاسي، هاني السباعي، عيسى اليونس، عبد الله فركوح
٥	حماء وضواحيها	غالب العظم، نجيب البرازي، رثيف الملقى، أكرم الخوراني، فريد مرهج
١	قضاء سلمية	الأمير سليمان العلي.
٢	درعا	محمد المفلح الزعبي، مزيد الفاضل المحاميد.

تابع المجلس النيابي عام ١٩٤٣

عدد النواب لكل مدينة أو منطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
		السادة:
٢	قضاء أزرق	محمد خير الحريري، أحمد فارس الزعبي
١	قضاء الزويه	أحمد الحسين
١٦	مدينة حلب	سعد الله الجابري، عبد الرحمن الكيالي، رشدي كيخيا، ناظم القدسي، وهبي الحريري، أحمد خليل المدرس، سامي صائم الدهر، علي الحياتي، موسيس سلاطيان، هراج بابازيان، جوزيف إليان، ميخائيل اليان، فتح الله آسيون، لطيف غنيمة، عزرة أزرق، ميشيل رقيع
٣	قضاء جبل سمعان	حمكي محمد الحمكي، محمد الحاج محمود بركات، علي اليكن
٢	قضاء الباب	عبد القادر رحمو، محمد الحاج سعيد سكر
٣	قضاء ادلب	حكمة الحكيم، وحيد الدويدري، صادق المعلم
١	قضاء حارم	عبد القادر برمدا
٢	قضاء منبج	محمد الغانم، ابراهيم الحسن الربيع
١	قضاء جرابلس	محمد الشيخ ابراهيم العويس
١	قضاء المعرة	حكمة الحراكي
٢	قضاء اعزاز	جميل باقي، عبد الرحمن الحافظ
٢	قضاء جبل الأكراد	محمد الحاج محمد شيخ اسماعيل، فائق منان آغا نجلة النجاري
١	قضاء جسر الشغور	مصطفى شاهين
١	قضاء عين العرب	الحاج محمد العايش، قاسم الحاج هنيدي، راغب الحمود البشير
٣	دير الزور	حامد الخوجه، بركات الأحمد الفرج، محمد
٣	وضاحيتها	مجحم البشير
٢	قضاء الرقة	عبود الجدعان، تركي النجرس
١	قضاء الميادين	عثمان المرعي
٢	قضاء البوكمال	خليل ابراهيم باشا، علي الزوبع

تابع المجلس النيابي عام ١٩٤٣

عدد النواب لكل مدينة أو منطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
		السادة:
٤	قضاء القامشلي	عبد الباقي نظام الدين ، حسن حاجو آغا ، سعيد محمد آغا ، سعيد اسحق
١	قضاء دجلة	عبد الكريم ملا صادق
٤	السويداء	الأمير حسن الأطرش ، يوسف الأطرش ، عقلة القطامي ، سعود الفواز
١	قضاء صلخد	علي مصطفى الأطرش
١	قضاء شهباء	حسن عامر
٣	اللاذقية	علي سعاد هارون ، محمد سليمان الأحمد ، وديع سعاد
٢	قضاء الحفة	نوري الحاجي ، سليمان المرشد
٣	قضاء جبلة	محمد جمال علي أديب ، علي أسعد اسماعيل ، بهجت منصور
١	قضاء بانياس	ابراهيم صالح ناصر
١	قضاء مصياف	محمد جنيد
٢	قضاء طرطوس	رياض عبد الرزاق ، حامد محمود الحامد
٢	قضاء صافيتا	منير العباس ، يوسف الحامد
٢	قضاء تللكلخ	سعيد درويش ، الدكتور الياس عبيد
٩	عشائر البدو الرحل	الأمير فواز الشعلان ، طراد الملحم ، نواف الصالح ، الأمير شايش عبد الكريم ، راكان المرشد ، الأمير مجحم بن مهيد ، عبد العزيز كعيشيش ، دهام الهادي ، ميزر عبد المحسن

مَجْلِسُ النُّوَّابِ

١٩٤٩/٣/٣١ - ١٩٤٧/٩/٢٧

الجمهورية العربية السورية مجلس الشعب

مجلس عام ١٩٤٧ أول مجلس بعد الاستقلال (لمحة تاريخية)

بعد ربع قرن من الكفاح المرير والنضال الدامي ضد الانتداب بل الاحتلال الفرنسي، تحقق الانتصار العظيم وتم الجلاء، وانتصر الشعب العربي في سورية، وبدأ عهد الحرية وبدأ زمن السيادة الوطنية، وعادت الحياة النيابية الى البلاد لتساير نضال الشعب في بناء المؤسسات الوطنية، فجرت انتخابات عامة في سورية عام ١٩٤٧ لتشكيل مجلس للنواب هو الاول بعد الجلاء والاستقلال الناجز. وقد عقد هذا المجلس أول جلسة له بتاريخ ٢٧/٩/١٩٤٧ برئاسة السيد نوري الفتيح اكبر الاعضاء سناً، وقد استهل كلمته بافتتاح الجلسة برثاء المغفور له سعد الله الجابري الذي توفاه الله أثناء الانتخابات، ودعا المجلس للوقوف دقيقة صمت إجلالاً لروح الفقيد.

هذا وقد دام هذا المجلس حتى تم حله من قبل حسني الزعيم عندما قام بانقلابه (فاتحة الانقلابات) بنهاية آذار عام ١٩٤٩

أما أهم إنجازات هذا المجلس من قوانين فهي اصدار القوانين التالية :

- قانون الإيجارات المؤرخ في ٢٨/٤/١٩٤٧
- قانون صك النقود المعدنية لعام ١٩٤٧ (من الفضة حصراً)
- قانون إلغاء محاكم الإعاشة المؤرخ في ١٨/٥/١٩٤٧
- قانون البيئات التجارية لعام ١٩٤٧
- قانون حماية المزروعات لعام ١٩٤٧



السيد هادي حبيب رئيس المجلس

٢٧ أيلول ١٩٥٦

السيد فارس الحوري

رئيساً

السيد فارس الحوري

نائباً للرئيس

السيد محمد العايش

نائباً للرئيس

السيد هاني السباعي

أميناً للسر

السيد محمد سليمان الأحمد

أميناً للسر

السيد عبد السلام العجيلي

مراقباً

السيد أحمد قنبر

مراقباً

السيد عبد القادر رحمو

مراقباً

السيد فخري البارودي

هيئة مكتب مجلس النواب

٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٨

رئيساً	السيد فارس الخوري
نائباً للرئيس	السيد لطفي الحفار
نائباً للرئيس	السيد محمد نوري الفتية
أميناً للسر	السيد محمد سليمان الأحمد
أميناً للسر	السيد عبد السلام حيدر
مراقباً	السيد فخري البارودي
مراقباً	السيد عادل العجلاني
مراقباً	السيد عبد القادر رحمو

ملاحظة: حل هذا المجلس على أثر انقلاب حسني الزعيم بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣١

مجلس النواب عام ١٩٤٧

رقم مرسوم تسمية أعضاء مجلس النواب هو ٨٠٨ تاريخ ١٩٤٧/٨/٧

رقم مرسوم دعوة مجلس النواب للانعقاد هو ٩٥٩ تاريخ ١٩٤٧/٩/١٥

عدد نواب الدوائر الانتخابية	الدائرة الانتخابية	أسماء النواب
		السادة:
١٧	دمشق المركز والضواحي	جميل مردم بيك، زكي الخطيب، سامي كباره، سعيد الغزي، محمد آقبيق، محمد المبارك، منير العجلاني، نوري ايش، أحمد الشرباتي، صبري العسلي، لطفي الحفار، نسيب البكري، حبيب كحاله، جورج صحنوي، فريد ارسلانيان، فارس الخوري، فريد مزراحي
٣	قضاء دوما	فخري البارودي، فرزت المملوك، يونس الخنشور
٢	قضاء القلمون	ابراهيم طيفور، عبد السلام حيدر
١	قضاء القطيفة	محمد محمود دياب
١	قضاء الزيداني	فيصل العسلي
٢	قضاء الجولان	عادل ارسلان، فاعور الفاعور
٢	قضاء وادي العجم	عادل العجلاني، كمال أسعد الكنج
٨	حمص وضواحيها	هاني السباعي، عدنان الأتاسي، فرحان الجندلي، فيصل الأتاسي، محمود

عدد نواب الدوائر الانتخابية	الدائرة الانتخابية	أسماء النواب
٥	حماه وضواحيها	سوهان ، مسلم حداد ، عيسى السرياني ، عيسى اليونس أكرم الحوراني ، عبد الرحمن العظم ، محمد السراج ، محمود الشقفة ، أديب نصور سليمان العلي
١	قضاء السلمية	محمد المفلح ، مصطفى الدخان
٢	قضاء درعا	محمد خير الحريري ، محمد يوسف أبو رومية
٢	قضاء أزرق	أحمد الحسين
١	قضاء الزويه	توفيق الهندي ، راغب البشير ، محمد العايش ، محمد الفتيح
٢	قضاء الميادين	صالح الحريب ، عبود جدعان الهفل
٤	قضاء الرقة	خلف الحسان ، رشيد العويد ، شواخ الأحمد البورسان ، عبد السلام العجيلي عثمان المرعي
١	قضاء البوكمال	عبد العزيز المسلط ، لطفي الحاج حسين
٢	قضاء الحسجة	حسن حاجوه ، عبد الباقي نظام الدين ، عبد الرزاق الحمو ، الياس نجار
٤	القامشلي	عبد الكريم ملا صادق
١	قضاء الدجلة	رشدي كيخيا ، عبد الوهاب حومد ، مصطفى برمدا ، ناظم القدسي ، أحمد الرفاعي ، أحمد قنبر ، معروف الدواليبي ، وهبي الحريري ، يوسف اليان ، رزق الله انطاكي ، عبد الله فتال ، لطيف غنيمه ، لويس هنديه ، جبرائيل
١٥	مدينة حلب	

عدد نواب الدوائر الانتخابية	الدائرة الانتخابية	أسماء النواب
٤	قضاء جبل سمعان	غزال، ديكران جراجيان حمكي محمد الحمكي، عبد العزيز حلاج، محمد الأسود، محمد محمود البركات
٣	قضاء ادلب	حكمت الحكيم، عبد الحميد الدويدري، غالب العياشي
١	قضاء المعرة	حكمت الحراكي
١	قضاء جسر الشغور	نجدت النجاري
٣	قضاء اعزاز	أنور ابراهيم باشا، قاطر أغاسي، حسن الجابري
٢	قضاء جبل الأكراد	خليل سيدو ميمي، عارف الغباري
٢	قضاء الباب	أسعد الدرويش، عبد القادر الرحو
٢	قضاء منبج	عبد الرحمن الصائغ، محمد الغانم
١	قضاء جرابلس	زكي المدرس
٢	قضاء حارم	عبد القادر برمدا، رشاد برمدا
٢	قضاء عين العرب	بوزان شاهين، مصطفى شاهين
٦	اللاذقية وقضاءها	أسعد هارون، نديم شومان، محمد سليمان الأحمد، جمال علي أديب، عثمان حسن أسبر، عزيز الكنج
٣	قضاء بانياس	ابراهيم ناصر الحكيم، رياض عبد الرزاق، أنيس محمد اسماعيل
٢	قضاء تلكلخ	محمد سعيد درويش بلال، خليل الدعاس الجرجس
٣	قضاء صافيتا	علي ملحم رسلان، منير العباس، شفيق بيطار
٢	قضاء الحفة	نوري بازيدو، أحمد علي كامل

عدد نواب الدوائر الانتخابية	الدائرة الانتخابية	أسماء النواب
٢	قضاء مصياف	جهد الهواش ، محمد جنيد
١٠	عشائر البدو الرحل	فواز الشعلان ، تامر طراد الملحم ، هائل السرور ، راکان المرشد ، نواف الصالح ، عبد الابراهيم ، مجحم بن مهيد ، عبد العزیز کعیشيش ، منير عبد المحسن ، دهام الهادي

الْجَمْعِيَّةُ التَّاسِيسِيَّةُ (التي أصبحت مجلساً نيابياً)

بتاريخ ١٩٥٠/٨/٥

١٩٥١/١٢/٢ - ١٩٤٩/١٢/١٢

الفترة القلقة

الحياة النيابية في سورية منذ الانقلاب العسكري الاول

حتى قيام الوحدة ١٩٥٨

(لمحة موجزة)

لقد اتصفت الفترة الواقعة ما بين أول انقلاب عسكري في سورية وهو الانقلاب الذي قاده حسني الزعيم في الثلاثين من آذار عام ١٩٤٩ حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨ ، بأنها فترة قلقة تجاذبت البلاد خلالها عدة انقلابات عسكرية حتى ربت هذه الانقلابات على خمسة .

وبالتالي فإن الحياة الديمقراطية قد اصطبغت بنفس الصبغة ، فقد كانت قلقة هي الأخرى بل وقل معطلة في غالب الأحيان ، وخاصة خلال السنين الخمسة الأولى من الفترة المشار إليها أعلاه .

وكان حسني الزعيم بعد أن حل المجلس المشكل عام ١٩٤٧ إثر الانقلاب الذي قام به في الثلاثين من آذار عام ١٩٤٩ ، وقد وعد آنئذ بإعادة الحياة البرلمانية بطريقة غير التي كانت سائدة ، إذ اعتبر المجلس السابق عشائرياً لا يليب طموحات الشعب . وفي الوقت الذي كانت تتقاذف البلاد فيه تيارات عده ، منها ما له امتدادات خارجية ، كانت بعض الشخصيات من المجلس المنحل (وبالتشاور وربما بتكليف من الزعيم) تواصل مشاوراتها مع النواب والوزراء السابقين للخروج من المأزق بحل دستوري شرعي يرضى عنه الجميع ، ولكن الفشل كان حليفها بسبب الخلافات السابقة والتنافس القائم بين النواب .

ولم يكن الزمن ليسعف الزعيم ، إذ عاجله أعز أصدقائه وأقرب معاونيه العميد سامي الحناوي بانقلاب ثان في السادس عشر من آب عام ١٩٤٩ ، وقام بإعدام الزعيم ، ورئيس وزرائه الدكتور محسن البرازي الساعة السابعة من صباح ذات اليوم ، ودخلت البلاد مجدداً في متاهة الاتهامات ، والاتهامات المضادة .

وما ان استتب الامر لرجال هذا الانقلاب ، حتى دب الخلاف بين ما سمي

بالمجلس الحربي الاعلى ، وبين ضباط مختلف الوحدات الامر الذي يمكن ان يكون السبب في غرس بذور انقلاب جديد ، على خلفية سقوط فلسطين وحدث كارثة النكبة .

أما على الصعيد التمثيلي فقد جرت انتخابات نيابية ، تشكل على إثرها جمعية تأسيسية ، وتم اصدار دستور جديد للبلاد أقرته هذه الجمعية فيما بعد . ولكن الأمر ما لبث أن تفاقم في البلاد بسبب الاتهامات ، والخلافات الكبيرة بين الأحزاب الكبيرة ، وتوزعت الولاءات لأكثر من اتجاه . فكان الانقلاب العسكري الثالث بزعماء العقيد اديب الشيشكلي صبيحة التاسع عشر من كانون الاول عام ١٩٤٩ . وعليه عقدت الجمعية التأسيسية جلسة عادية بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٦ ، لبحث موضوع الانقلاب الجديد الذي حدث قبل ثلاثة أيام ، وكي يقوم رئيس الدولة بتأدية القسم . إلا أنه قد تم في بدء الجلسة تأجيل البحث بهذين الأمرين .

وبعد برهة قصيرة من الايام قدم رئيس الدولة استقالته للجمعية التأسيسية فعقدت اجتماعاً بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٦ للنظر بأمر هذه الاستقالة ، واستقالة الوزارة التي قدمت على إثر تقديم رئيس الدولة لاستقالته . ولكن الجمعية التأسيسية (وبعد صدور بيان جديد من رئاسة الاركان العامة) رفضت استقالة رئيس الدولة ، ومن ثم تألفت وزارة جديدة برئاسة خالد العظم بقيت فترة طويلة تدير شؤون البلاد ، (وهذه الوزارة ، ومع الأسف ، هي التي فصمت عرى الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة بين سورية ولبنان) .

وفي آخر جلسة عقدتها الجمعية التأسيسية باسمها ، ناقشت تحويل نفسها إلى مجلس نيابي ، ولكي يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، وقد تمت الموافقة على ذلك .

ثم عقد المجلس النيابي الجديد جلسة بتاريخ ١٩٥٠/٨/٥ ، وقام بانتخاب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية .

ونظراً لاستيلاء قادة الجيش عما كان يجري في البلاد من صراعات واتجاهات ، قام الجيش بحركة انقلابية جديدة صبيحة اليوم التاسع والعشرين من

تشرين الثاني عام ١٩٥١ ، ومن ثم تم اعتقال كافة أعضاء الحكومة فضلاً عن رئيس الجمهورية الذي أقيـل فيما بعد ، وحكم الانقلابيون البلاد حكماً مباشراً حتى الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٤ ، حيث حصلت حركة تمرد في الجيش ابتدأت من حلب ، ثم استقطبت كافة قطاعات الجيش وأيدتها ، الأمر الذي حدا بالشيشكلي إلى مغادرة البلاد في اليوم التالي .

وبعد ما يقارب السبعة أشهر جرت انتخابات عامة ، وتشكل مجلس نيابي جديد دام ما يقارب الثلاث سنوات ، وهو المجلس الذي أقر التوجه الوحدوي بل الوحدة بين القطرين الشقيقين سورية ومصر ، والتي أعلنت فيما بعد في شهر شباط ١٩٥٨ (كما سيأتي لاحقاً) ، وكانت الوحدة تلك تتويجاً لنضالات أبناء هذه الامة المخلصين ، وبداية ثمرة جهودهم في سبيل إقامة الوحدة العربية الشاملة .



السيد رشدي كيخيا

هيئة مكتب الجمعية التأسيسية

١٢ كانون الأول ١٩٤٩

رئيساً	السيد رشدي كيخيا
نائباً للرئيس	السيد زكي الخطيب
نائباً للرئيس	السيد رثيف الملقى
أميناً للسر	السيد اسبريازجي
أميناً للسر	السيد محمد مبارك
مراقباً	السيد سعيد اسحق
مراقباً	السيد أحمد قنبر
مراقباً	السيد عبد القادر رحمو

الجمعية التأسيسية السورية عام ١٩٤٩

رقم مرسوم تسمية أعضاء الجمعية هو ٦٤٦ تاريخ ١٩٤٩/١٢/١

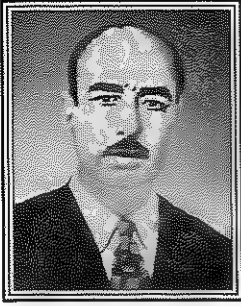
رقم مرسوم دعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد هو ١٠٨ تاريخ ١٩٤٩/١٢/٥

عدد النواب لكل مدينة أو قضاء	اسم المدينة أو القضاء	أسماء النواب
		السادة:
١٣	دمشق	سامي كباره، مصطفى السباعي، محمد المبارك، حسن الحكيم، عارف الطرقجي، علي بوظو، زكي الخطيب، سعيد حيدر، منير العجلاني، عصام المحاييري، صبحي العمرى، جورج شلهوب، الياس دمر
٢	قضاء دوما	محمود العظم، حامد ناجي
٢	قضاء النبك	ابراهيم طيفور، عبد السلام حيدر
١	قضاء القطيفة	محمد عطا الجيرودي
٢	قضاء القنيطرة	شاكر العاص، عاصم محمود
١	قضاء وادي العجم	حسين مريود
١	قضاء الزبداني	صالح رمضان
١٢	حلب	ناظم القدسي، رشدي الكيخيا، عبد الوهاب حومد، أحمد قنبر، معروف

عدد النواب لكل مدينة أو قضاء	اسم المدينة أو القضاء	أسماء النواب
		الدواليبي، عبد اللطيف سباعي، أنور ابراهيم باشا، فتح الله آسيون، لطيف غنيمه، رزق الله انطاكي، رزق الله سالم، ديكران جيرايجيان
٣	جبل سمعان	محمد عزت ابراهيم باشا، محمد نديم الملاح، عبد العزيز الحلاج
٢	اعزاز	جميل أحمد، نافع بكار
٣	ادلب	عبد الحميد الدويدري، قدري المفتي، محمد عاشوري
٢	منبج	مصباح اللبني، عبد الرحمن الصايغ
٢	حارم	ناظم سعيد الكيالي، عادل بشير الكيخيا
١	جرا بلس	نامق مصطفى باشا
١	المعرة	حكمت الحراكي
١	جسر الشغور	نجدة النجاري
٢	الباب	عبد الوهاب سكر، عبد القادر رحمو
١	عين العرب	عصمت بوزان شاهين
٢	جبل الأكراد	فائق منان اسماعيل زاده، مصطفى أحمد بطل
٨	حمص	فيضي الأتاسي، سامي طياره، فرحان الجندي، هاني السباعي، عبد الحسيب رسالن، راتب الحسامي، مسلم الحداد،

عدد النواب لكل مدينة أو قضاء	اسم المدينة أو القضاء	أسماء النواب
٥	حماه وقضاؤها	احسان حصني عبد الرحمن العظم، رثيف الملقى، حسني البرازي، أكرم الحوراني، فريد مرهج عبد الله تامر
١	السلمية	مصطفى الدخان، عبد اللطيف المقداد
٢	درعا	محمد خير الحريري
١	أزرق	محمد يوسف أبو روميه
١	الزويه	قاسم الهنيدي، قاسم العايش، جلال
٤	دير الزور	السيد، عبد العزيز الحرويل
١	الميادين	عبود الجدعان
١	البوكمال	دحام الرجا الدندل
٢	الرقعة	حامد الخوجة، فيصل الهويدي
٢	الحسجة	عبد العزيز المسلط باشا، عبد العزيز حسن بك
٣	القامشلي	عبد الباقي نظام الدين، عبد الرزاق الحمو، سعيد اسحق
١	الدجلة	فتاح عبد الكريم ملا صادق
١	السويداء	حسن الأطرش
١	صلخد	حسين الشوفي
١	شهبأ	جاد الله عز الدين
	مدينة اللاذقية	محمد الشواف

عدد النواب لكل مدينة أو قضاء	اسم المدينة أو القضاء	أسماء النواب
١	قضاء اللاذقية	الشيخ يونس ناصر- حنا صوايا
٢	الحفة	أحمد علي كامل، نوري الحجي
٢	جبله	ابراهيم الكنج، علي أسعد اسماعيل
٢	بانياس	محمد جميل عبد الله
١	مصياف	محمد اسماعيل جنيد، حامد منصور الخضر
٢	طرطوس	أنيس محمد اسماعيل، رياض عبد الرزاق
٢	صافيتا	عبد اللطيف اليونس، خليل أنيس بشور
٢	تلالكخ	علي عبد الكريم الدندشي، أسبر جبرائيل يازجي
٩	العشائر	فيصل النواف الصالح، عبد الابراهيم، دهام الهادي، ميزر عبد المحسن، نوري بن مهيد، نايف الشعلان، تامر اللحم، هایل السروور، راكان المرشد



السيد رشدي كيخيا

هيئة مكتب مجلس النواب

١ تشرين الأول ١٩٥٠

رئيساً	السيد رشدي كيخيا
نائباً أول للرئيس	السيد سعيد حيدر
نائباً ثانياً للرئيس	السيد مصطفى السباعي
أميناً للسر	السيد اسبريازجي
أميناً للسر	السيد عبد السلام حيدر
مراقباً	السيد عبد القادر رحمو
مراقباً	السيد جميل العبد الله
مراقباً	السيد عبد اللطيف السباهي



السيد معروف الدواليبي

هيئة مكتب مجلس النواب

١٩٥١ / ٦ / ٢٣

رئيساً لمجلس النواب

نائباً للرئيس

نائباً للرئيس

أميناً للسر

أميناً للسر

مراقباً

مراقباً

مراقباً

السيد معروف الدواليبي

السيد سعيد حيدر

السيد زكي الخطيب

السيد اسبريازجي

السيد عبد السلام حيدر

السيد سعيد اسحق

السيد أحمد قنبر

السيد عبد القادر رحمو



السيد ناظم القدسي

هيئة مكتب مجلس النواب

١ / ١٠ / ١٩٥١

رئيساً للمجلس

السيد ناظم القدسي

نائباً للرئيس

السيد سعيد اسحق

نائباً للرئيس

السيد مصطفى السباعي

أميناً للسر

السيد محمد الشواف

أميناً للسر

السيد محمد عاشوري

مراقباً

السيد عبد القادر رحمو

مراقباً

السيد عبد الله تامر

مراقباً

السيد حامد تاجي

ملاحظة: حلّ هذا المجلس بالمرسوم رقم ١ تاريخ ١٩٥١/١٢/٢ إثر انقلاب الشيشكلي.

مَجْلِسُ النُّوَّابِ

١٩٥٤ / ٢ / ٢٦ - ١٩٥٣ / ١٠ / ٢٤



السيد مأمون الكزبري

هيئة مكتب مجلس النواب

١٩٥٤ / ٢ / ٢٦ - ١٩٥٣ / ١٠ / ٢٤

رئيساً	السيد مأمون الكزبري
نائباً للرئيس	السيد سعيد اسحق
نائباً للرئيس	السيد وجيه الجابري
أميناً للسر	السيد بدر مرقبي
أميناً للسر	السيد مكرم الجندلي
مراقباً	السيد جهاد هواش
مراقباً	السيد عبد اللطيف المقداد
مراقباً	السيد محمد أبو عسلي

مجلس النواب ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٣

رقم مرسوم تسمية أعضاء مجلس النواب هو ٦٥٥ تاريخ ١٢/١٠/١٩٥٣

رقم مرسوم دعوة مجلس النواب للانعقاد هو ٦٥٧ تاريخ ١٤/١٠/١٩٥٣

الاسم	المدينة أو القضاء
الدكتور منير شوري، نوري الحكيم، محي الدين بقله، الدكتور حسين كمال حمزه، منير الهبل، الدكتور مأمون الكزبري، فوزي المفتي، فايز الأستاذ، الدكتور يوسف جبران لويس	دمشق
محمد الجراح، محي الدين الشيشكلي	قضاء دوما
أحمد القادري	قضاء القطيفة
عبد الرحيم غزال	قضاء النيك
محمود التل	قضاء الزيداني
عبد الرحمن أيوب	قضاء القنيطرة
أحمد عوده	قضاء قطنا
هاني الرئيس، حكمت مسلاتي، نافع صائم الدهر، وجيه الجابري، نافع مجيب القدسي، كريكور ابليغاتيان، فيليب حسني، فيكتور كورنلي	حلب
علاء الدين ابراهيم باشا، عطا النبال	قضاء جبل سمعان

الاسم	المدينة أو القضاء
غالب عبد الله بلانه	قضاء المعرة
الدكتور فهمي الحكيم ، حكمت فنري	قضاء ادلب
اشرف كيالي	قضاء حارم
أحمد شكري رحمو الشهابي	قضاء الباب
أسعد بهاء الدين الرفاعي	قضاء منبج
مصطفى منير غنام	قضاء جرابلس
سعد الدين الغوري	قضاء عين العرب
صفوت أمين يكن	قضاء اعزاز
أحمد جعفر شيخ اسماعيل ، فائق منان شيخ اسماعيل	قضاء عفرين
نجدت النجاري	قضاء جسر الشغور
توفيق رثيف هارون	اللاذقية
علي الشملات	قضاء اللاذقية
الدكتور زكي مهنا ، أحمد شفيق الكنج	قضاء جبلة
محمود أحمد حبيب	قضاء بانياس
بدر مرقبي	قضاء طرطوس
أحمد فؤاد العباس ، ابراهيم الخوري	قضاء صافيتا
نديم اسماعيل	قضاء الحفة
طه حداد ، عبد الرزاق العايش ، توفيق هنيدي	دير الزور
فيصل الهويدي ، حامد الخوجة	قضاء الرقة
عبد المجيد مشوح	قضاء الميادين
عبد الحليم الحاج عبيد الدبس	قضاء البوكمال
منيب رسلان ، مكرم الجندلي ، الدكتور سامي طيارة ، محمد	حمص

الاسم	المدينة أو القضاء
الدروبي، فيليب فرکوح	
عبد الكريم دباح الدندشي، الدكتور أنور الياس عبيد	قضاء تلكلخ
عبد الحسيب عدي، عارف قياسه، غالب شيشكلي، ناظم مرهج	حمّاه
محمد جهاد الهواش	قضاء مصيف
علي حيدر	قضاء سلمية
عبد العزيز حسن بك، سعيد هواش، جميل المسلط	قضاء الحسكة
أكرم حاجو، زكي نظام الدين، سعيد اسحق	قضاء القامشلي
	وديريك
الدكتور أحمد محمد الأسود، عبد اللطيف المقداد	قضاء درعا والزويه
الدكتور ياسين محمد الحريري	قضاء ازرق
محمد صالح أبو عسلي	قضاء السويداء
جاء الله أحمد العيسمي	قضاء صلخد
حسن عامر	قضاء شهباء
	العشائر
نايف الشعلان	عشائر محافظة دمشق
راكان المرشد	عشائر محافظة حمص
نوري بن مهيد	عشائر محافظة دير الزور
دهام الهادي	عشائر محافظة الحسكة

المجلس النيابي

١٩٦٠ / ٧ / ٢٠ - ١٩٥٤ / ١٠ / ١٤



هيئة مكتب المجلس النيابي

١٤ / ١٠ / ١٩٥٤

السيد ناظم القدسي

رئيساً للمجلس

نائباً للرئيس

نائباً للرئيس

أميناً للسر

أميناً للسر

مراقباً

مراقباً

مراقباً

السيد ناظم القدسي

السيد رفيق بشور

السيد عبد الصمد الفتيح

السيد عبد اللطيف اليونس

السيد عادل كيخيا

السيد نجدة النجاري

السيد هائل سرور

السيد شكري ربحو

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩٥٥/١٠/١

رئيساً للمجلس	السيد ناظم القدسي
نائباً للرئيس	السيد رفيق بشور
نائباً للرئيس	السيد عبد الصمد الفتاح
أميناً للسر	السيد راتب الحسامي
أميناً للسر	السيد عبد اللطيف اليونس
مراقباً	السيد هائل سرور
مراقباً	السيد عثمان حسن اسير
مراقباً	السيد شاهين شاهين

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩٥٦ / ١٠ / ٦

رئيساً للمجلس	السيد ناظم القدسي
نائباً للرئيس	السيد رفيق بشور
نائباً للرئيس	السيد عبد الصمد الفتيح
أميناً للسر	السيد راتب الحسامي
أميناً السر	السيد عبد اللطيف اليونس
مراقباً	السيد هايل سرور
مراقباً	السيد شاهين شاهين
مراقباً	السيد احمد كنو



هيئة مكتب المجلس النيابي

١٤ تشرين الأول ١٩٥٧

السيد أكرم الحوراني

رئيساً
نائباً للرئيس
نائباً للرئيس
أميناً للسر
أميناً للسر
مراقباً
مراقباً
مراقباً

السيد أكرم الحوراني
السيد رفيق بشور
السيد نافع رجب
السيد راتب الحسامي
السيد عبد المجيد رستم
السيد أحمد اسماعيل
السيد شاهين شاهين
السيد محمود حبيب

المجلس النيابي ١٤ تشرين الأول ١٩٥٤

رقم مرسوم تسمية أعضاء المجلس النيابي هو ٢١١١ تاريخ ١٩٥٤/١٠/٢

رقم مرسوم دعوة المجلس النيابي للانعقاد هو ٢٠٧١ تاريخ ١٩٥٤/٩/٢٨

المدينة أو القضاء	الاسم
دمشق الممتازة	خالد العظم، خالد بكداش، صبري العسلي، منير العجلاني، سهيل الخوري
محافظة دمشق	رشاد جبري
قضاء دوما	صبحي طه، أحمد اسماعيل
قضاء النيبك	عبد الحليم قدور، صالح عقيل
قضاء القطيفة	محمد محمود دياب
قضاء القنيطرة	الأمير فاعور الفاعور، عبد الرزاق الطحان
قضاء قطنا	حسين مريود
قضاء الزيداني	جميل الشماط
حلب	معروف الدواليبي، مصطفى الزرقا، مجد الدين الجابري، ناظم القدسي، عبد الوهاب حومد، رشدي كيخيا، ميخائيل اليان، ليون زمريا، رزق الله سالم

المدينة أو القضاء	الاسم
قضاء جبل سمعان	حسين الشعباني، تركي بن مجحم بن مهيد، عبد العزيز الحلاج، حسن عبد الكريم
قضاء ادلب	عبد الحميد الدويدري
قضاء منبج	دياب شواخ الماشي، محمد شيخ فصيح الغانم
قضاء حارم	أحمد فاخر كيالي، عادل كيخيا
قضاء جرابلس	زكي المدرس
قضاء جسر الشغور	نجدة حسيب التجاري، عبد المجيد رستم
قضاء الباب	شكري ربحو الشهابي، جميل خلو
قضاء عين العرب	شاهين مصطفى شاهين
قضاء عفرين	فائق منان شيخ اسماعيل زاده
قضاء معرة النعمان	حسن منيب اليوسفي، نور الدين النجم
اللاذقية	محمد أسعد هارون، نوفل الياس
قضاء اللاذقية	وهيب الغانم
قضاء الحفة	عزيز عباد، نوري الحججي
قضاء بانياس	محمود حبيب، عدنان خدام
قضاء طرطوس	بديع اسماعيل، علي يونس
قضاء صافيتا	عبد اللطيف اليونس، رفيق جبرائيل بشور، محمد أمين
دير الزور	رسلان
	نافع رجب، عبد الصمد الفتوح، راغب البشير، محمد العايش، بدري عبود

الاسم	المدينة أو القضاء
عبود الجدعان الهفل	قضاء الميادين
دحام بن رجا الدندل، فهد بن مشرف الدندل	قضاء البوكمال
فيصل الهويدي، حامد الخوجة، أنور راكان	قضاء الرقة
فيضي الآتاسي، عدنان الآتاسي، هاني السباعي، راتب حسامي، سليمان معصراني، مسلم حداد، عبد الله فركوح	حمص
حسن أكرم الحوراني، عبد الكريم زهور عدي، سعد الدين الخاني، محمد فيصل الركيبي، محمد رثيف الملقى، خليل كلاس	حماه
مصطفى الأمير تامر، مصطفى الأمير ميرزا	قضاء السلمية
محمد جهاد الهواش، عبد الهادي عباس	قضاء مصيف
عبد العزيز المسلط باشا، محمد لطفي الحاج حسين، هواش بن جميل مسلط باشا، هاكوب عمسيح مرشو	الحسكة
عوينان المدلول	قضاء الدجلة
عبد الباقي نظام الدين، فؤاد قدرى جميل باشا، عبد الرزاق النايف، الياس نجار	قضاء القامشلي
مزيد الفاضل المحاميد، عبد اللطيف المقداد	درعا
محمد خير الحريري، محمد يوسف أبو روميه	قضاء أزرع
أحمد الحسين محمد	قضاء الزوية
الأمير حسن الأطرش	السويداء

الاسم	المدينة أو القضاء
منصور الأطرش	قضاء صلخد
	العشائر
فيصل النواف	عشائر بادية حلب -
	الحديديين
الأمير عبد الابراهيم	عشائر بادية حلب - الموالي
	عشائر بادية الجزيرة -
الشيخ دهام الهادي	شمر الخرصا
	عشائر بادية الجزيرة -
الشيخ حميدي العبد الكريم	شمر الزور
نوري بن مهيد	عشائر بادية دير الزور
	عشائر بادية الشام بما فيها
الأمير متعب الشعلان ، الشيخ تامر الملحم	عشائر الحسنة
هايل السرور	عشائر بادية جبل الدروز
	عشائر بادية تدمر -
راكان المرشد	حمص وحماه

مَجْلِسُ الْأُمَّةِ عَهْدُ الْوَحْدَةِ

١٩٦١ / ٩ / ٢٧ - ١٩٦٠ / ٧ / ٢١

مجلس الأمة (١٩٦٠ - ١٩٦١) عهد الوحدة

(ملحة موجزة)

إن الوحدة العربية في وجدان الشعب العربي كله بصورة عامة ، والشعب العربي السوري بشكل خاص ، هي القاعدة وغير ذلك هو الاستثناء ، بل وإن هذه الوحدة هي الحل الطبيعي لكافة المشكلات والأزمات الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، والعسكرية التي تواجه العرب في كل بلدانهم .

ولما كانت الاحزاب القومية العربية قد تغلغلت بعيداً في صفوف جماهير الشعب العربي في حقبة الخمسينات ، مما أوجع المشاعر القومية لديه في كل أقطاره ، ومن ثم بروز مسألة الوحدة كهدف يومي وخاصة في سورية العربية ، فقد بدأت الاحزاب الوندوية العربية ، والقوى الشعبية بالضغط على الحكومة السورية (حتى الجيش السوري أخذ ينحو هذا النحو) ، كي تبدأ خطوات جادة لإقامة وحدة فورية اندماجية مع مصر . خاصة وأن مصر قد خرجت منتصرة في حرب السويس عام ١٩٥٦ مما رفع رصيدها القومي لدى الشعوب العربية كافة ، وعليه فقد تبودلت الوفود بين دمشق والقاهرة خلال عام ١٩٥٧ وبدايات ١٩٥٨ لبحث موضوع الوحدة ، ومع ازدياد الضغوط على الحكومة السورية وانتصار التيار المناادي بالوحدة الاندماجية ، خرجت الى النور أول تجربة وحدوية عربية جديدة في القرن العشرين .

وقد كان إعلان الوحدة بالشكل الذي تم فيه هذا الاعلان هو بمثابة الانقلاب السادس في سورية ، ولكنه هذه المرة بقاعدة مدنية واسعة وبزعامة حزب قومي عربي هو حزب البعث العربي الاشتراكي ، والذي كان بحق حزب الوندويين العرب كلهم ، وتم اتخاذ قرار مشترك بين مجلس الامة المصري ومجلس النواب السوري بدمج الدولتين بدولة واحدة لها علم واحد ، وجيش واحد ، ورئاسة

واحدة، تسمى الجمهورية العربية المتحدة. وقد قوبل إعلان الدولة الجديدة بابتهاج شديد من قبل الشعب العربي السوري لم تعرفه من قبل هذه البلاد.

نعم عاش هذا الشعب أفراح الوحدة وعاشت معه الجماهير العربية في لبنان، والعراق، واليمن، والأردن، والكويت هذه الأفراح من خلال مظاهرات التأييد الشعبية التي جرت في هذه البلاد.

أما على الصعيد التشريعي، فقد صدر المرسوم رقم ٤٧٣ تاريخ ١٩٥٨/٢/٥ ليحدد موعداً للإستفتاء على الوحدة وانتخاب رئيس للجمهورية الجديدة وذلك يوم الجمعة الواقع في ٢١ شباط ١٩٥٨.

كما صدر المرسوم التشريعي رقم ٨٠٦ تاريخ ١٩٥٨/٢/٢٢ ليعلن نتائج الاستفتاء والتي كانت على الشكل التالي:

عدد الناخبين المسجلين في الجداول والذين يحق لهم الانتخاب هو ١٤٣١١٥٧ ناخباً.

نال السيد جمال عبد الناصر ١٣١٢٩٩٥ صوتاً من أصل ١٣١٣٠٧٠ ناخباً اشتركوا في الاستفتاء.

نسبة عدد الذين اشتركوا في الاستفتاء إلى أصل المقيدين ٩١,٧٥ ٪، أما النسبة المئوية لعدد الموافقين إلى عدد الاصوات الصحيحة فهي ٩٩,٩٥ ٪، ثم جرت انتخابات مجلس الأمة فاز فيها عن الاقليم الشمالي (٢٠٠) عضواً، وعن الاقليم الجنوبي (٤٠٠) عضواً.

هذا وقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية ذي الرقم ١٣٧٥ لعام ١٩٦٠ بدعوة مجلس الأمة الى الانعقاد بدوره التشريعي الاول اعتباراً من ٢١ تموز ١٩٦٠ وفعلاً تم عقد الجلسة الافتتاحية في الدورة العادية الاولى للمجلس في اليوم المحدد، وانتخب السيد انور السادات رئيساً لهذا المجلس.

ولكن مع الاسف لم يعمر هذا المجلس طويلاً اذ سقط هو الآخر بسقوط الوحدة في ايلول ١٩٦١.

لقد بهرت أضواء الوحدة الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة، وتجاهلت تلك الحكومة القوى السياسية والقوى الحدودية التي ساندتها، بل أدارت خلافاً حاداً معها وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي حتى ان الجماهير كانت تحمل الحزب وهو الذي قاد عملية الوحدة، مسؤولية تردي الاوضاع الاقتصادية، مما أثر على شعبيته لبعض الوقت .

وتراكمت الاخطاء فصار المؤيدون للحكومة ينسحبون الى الظل ، فضلاً عن ازدياد الضغوط الخارجية والمؤامرات التي حاكتها الامبريالية العالمية، مما شكل في النهاية المناخ الملائم لاعداء الوحدة لان ينقضوا عليها في الثامن والعشرين من ايلول ١٩٦١ لتنتهي هذه التجربة وفي الحلق غصّة، ولكن على أمل جديد بزغ فيما بعد في الثامن من آذار ١٩٦٣ .



السيد أنور السادات

هيئة مكتب مجلس الأمة
/ عهد الوحدة /
١٩٦٠/٧/٢١

رئيساً	السيد أنور السادات
وكيلاً للمجلس	السيد محمد فؤاد جلال
وكيلاً للمجلس	السيد راتب الحسامي
أميناً للسر	السيد جوده كراکشه
أميناً للسر	السيد مرعي خيرات
أميناً للسر	السيد طه حداد
أميناً للسر	السيد شاکر الدروبي
أميناً للسر	السيد محمد حامد محمود
أميناً للسر	السيد زكي عبد الهادي
أميناً للسر	السيد عبد المنعم طاهر
أميناً للسر	السيد مظهر الشريجي

مجلس الأمة / ١٩٦٠ /

أسماء الأعضاء السوريين في مجلس الأمة أثناء الوحدة وضمن

الجمهورية العربية المتحدة

عقد مجلس الأمة في القاهرة عاصمة الاقليم الجنوبي من الجمهورية

العربية المتحدة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٧٥ وذلك بتاريخ ٢١ / تموز / ١٩٦٠

أسماء أعضاء مجلس الأمة - الأقليم الشمالي وعددهم مئتان بينهم

أنستان

- | | | |
|------------------------|------------------------|-------------------------|
| ١- د. أكرم سري الحسيني | ١٥ محمد خيرى البارودي | ٢٥- مظهر الشربجي |
| ٢- علي بوظو | ١٦- عصام الدالاتي | ٢٦- محمود الحكيم |
| ٣- حسين كمال حمزة | ١٧- د. محمد بشير | ٢٧- متعب فواز الشعلان |
| ٤- محمد ديب المكارى | القضمانى | ٢٨- أحمد اسماعيل |
| ٥- أحنف زلفو | ١٨- وليد عبد الفتاح | ٢٩- صبحي طه |
| ٦- شكري فيصل | ملحس | ٣٠- عبد الكريم الطحان |
| ٧- محمد جهاد برهاني | ١٩- نوري الحكيم | ٣١- عبد الرحمن أيوب |
| ٨- محمد حسن عبيد | ٢٠- عبد الرؤوف أبو طوق | ٣٢- حسين مريود |
| ٩- زهير فهمي الميداني | ٢١- عبد اللطيف محروس | ٣٣- صبحي الياسين |
| ١٠- ابراهيم أبو حيدر | مريدن | ٣٤- سليمان أحمد |
| ١١- كامل الروماني | ٢٢- فوزي الدالي | سليمان |
| ١٢- جورج شلهوب | ٢٣- محمد سعيد كامل | ٣٥- عبد الفتاح عز الدين |
| ١٣- محي الدين الفقير | العبار | ٣٦- محمد الكسار |
| ١٤- محمد خيرى أبو شعر | ٢٤- عصام الانكليزي | ٣٧- عادل طيفور |

- ٣٨- محمد سامي صوفان
٣٩- حسين الخطاب
٤٠- يوسف العماري
٤١- الأنسة جيهان الموصلي
٤٢- هاني الريس
٤٣- محمد يحيى كيالي
٤٤- أحمد محمد أبو صالح
٤٥- جوزيف جرمق
٤٦- كريكور اوبليغاتيان
٤٧- جورج شاشاتي
٤٨- نيقولا سلطانم
٤٩- عبد الله يوركي الحلاق
٥٠- الياس كبابه
٥١- عبد الله الموصلي
٥٢- فاتح عقيل
٥٣- ديمتري ورد
٥٤- محمد سعيد صباغ
٥٥- مصطفى النعساني
٥٦- محمد جعفر شويحنة
٥٧- محمد وجيه لبنيه
٥٨- محمود الشاذلي
٥٩- علي الحاج أحمد حسن
٦٠- جودت كراشي
٦١- أديب النحوي
٦٢- طريف كيالي
٦٣- عارف جزماتي
٦٤- أحمد الحاج عبد الله جمعه
٦٥- علي الجزار
٦٦- عطا النيال
٦٧- حسن عبد الكريم
٦٨- فيصل النواف الصالح
٦٩- شكري رجمو الشهابي
٧٠- جميل خلو
٧١- طاهر ابراهيم الحاج فاضل
٧٢- دياب الماشي
٧٣- حسن الحوران
٧٤- محمد الفصيح الغانم
٧٥- هلال موسى الهلال
٧٦- أحمد كنو
٧٧- محمد ذهني آغا الغباري
٧٨- شيخ محمد حاج حنان
٧٩- أحمد جعفر
٨٠- شاهين مصطفى شاهين
٨١- يحيى طابور محلي
٨٢- عبد الله محمد بنشي
٨٣- أميل نصري
٨٤- أحمد عفيف شريتح
٨٥- آنسة وداد أزهرى
٨٦- محمد رشيد سليمان
٨٧- محمد شفيق منلا حسن
٨٨- عبد الستار السيد
٨٩- علي يونس معلا
٩٠- محي الدين مرهج
٩١- محمود أحمد حبيب
٩٢- محمد جميل عبد الله

٩٣- عدنان خدام	الطرابلسي	١٣٠- محمد كامل خلوف
٩٤- نديم مصطفى	١١٢- علي حسن ضحية	١٣١- حسين محمد عبد
اسماعيل	١١٣- تامر الملحم	الله عبد الرحمن
٩٥- جميل علي غنيجه	١١٤- جهاد ضاحي	١٣٢- يوسف أبو حمود
٩٦- مسعود سليمان غزال	١١٥- محمد شعلان	١٣٣- أحمد سامي الجندي
٩٧- محمد نذير علي	الحمدان	١٣٤- مصطفى تامر
أديب	١١٦- حسين الشليل	١٣٥- ابراهيم محمد الحاج
٩٨- خضور جانم خضور	١١٧- راكان المرشد	ابراهيم
٩٩- معين أسعد اسماعيل	١١٨- أسعد ضرغام سعد	١٣٦- عادل بركات سعود
١٠٠- عبد الحميد خضر	الدين	١٣٧- يوسف أحمد عباس
علي	١١٩- مصطفى الأحمد	١٣٨- محمد علاء طبال
١٠١- نجم الدين الصالح	الحسين الدندشي	١٣٩- عبد الصمد الفتيح
١٠٢- أديب الطيار	١٢٠- لطفي الخصاص	١٤٠- عبد القادر فرحان
١٠٣- رفيق بشور	١٢١- فيليب كبا	الفياض
١٠٤- راتب الحسامي	١٢٢- بدر الدين عبد الله	١٤١- محمد طه حداد
١٠٥- سعد الدين بلبل	١٢٣- محمد خضر	١٤٢- عبد الرحمن المغير
١٠٦- شوقي الأتاسي	الشيشكلي	١٤٣- ناجي الضللي
١٠٧- منيب رسلان	١٢٤- عبد الرزاق شقيفي	١٤٤- نافع رجب
١٠٨- طيب الخوجه	١٢٥- بهيج اليان شمه	١٤٥- راغب الحمود
١٠٩- محمد أبو النور	١٢٦- محمد رثيف الملقى	البشير
طيارة	١٢٧- حمدي قطرنجي	١٤٦- محمد صالح الحاج
١١٠- مسلم حداد	١٢٨- عبد اللطيف الشقفة	حمداوي
١١١- عبد المجيد	١٢٩- عبد القادر سلطان	

١٤٧- عبد الكريم العثمان	حمداني	١٨٥- أمين أبو عساف
المرعي	١٦٦- أديب أصفري	١٨٦- جاد الله عز الدين
١٤٨- دحام الدندل	١٦٧- ناظم الكيالي	١٨٧- صياح عامر
١٤٩- عبود جدعان الهفل	١٦٨- أحمد حسن	١٨٨- سلمان معروف
١٥٠- أحمد الجاجان	الصاري	١٨٩- محمد نور الدين
المحمد الوكاع	١٦٩- علي رشيد الخطيب	عجيلي
١٥١- هاكوب مرشو	١٧٠- نعيم زكي	١٩٠- عبد الرحمن
١٥٢- عبد العزيز المسلط	النجاري	المهاوش
١٥٣- لطفي الحاج حسين	١٧١- محمد بديع الجندي	١٩١- شواخ أبو رسان
١٥٤- عجيل عبد الكريم	١٧٢- شايش عبد الكريم	١٩٢- سليمان علي
١٥٥- عبد الكريم اخته	١٧٣- محمد نجيب بن عبد	الأسعد
١٥٦- خليل محمود	القادر قطيني	١٩٣- عونان المدلول
ابراهيم باشا	١٧٤- عبد الحميد الخليل	١٩٤- بديع العذري
١٥٧- عبد الرزاق الحسو	١٧٥- أحمد المحاميد	١٩٥- حسن عزيز درويش
١٥٨- عبد الرزاق الناييف	١٧٦- حسن محمد مساله	١٩٦- محمد بشير مكي
١٥٩- أكرم حاجو	١٧٧- عبد اللطيف المقداد	١٩٧- رشاد برمدا
١٦٠- زاهي عرنوق	١٧٨- محمد خير الحريري	١٩٨- محمد لباييدي
١٦١- صالح شيخ موسى	١٧٩- مرعي الخيرات	١٩٩- اسحق شهلا
١٦٢- دهام الهادي	١٨٠- خالد سرحاني	٢٠٠- عبيد بن غيبين
١٦٣- عبد الحميد دويدري	١٨١- أحمد الحسيني	
١٦٤- كامل مصطفى	١٨٢- سلامة علي عبيد	
الحكيم	١٨٣- صياح أبو عسله	
١٦٥- رشيد محمد رام	١٨٤- سلمان هندي	

الْمَجْلِسُ التَّاسِيسِيُّ وَالنِّبَاحِيُّ

١٩٦٣/٣/٧ - ١٩٦١/١٢/١٢

المجلس التأسيسي والنيابي ١٩٦١ - ١٩٦٣

(عهد الانفصال)

(لمحة تاريخية موجزة)

إن الناظر بروية وعمق إلى أوضاع الاقليم الشمالي (سورية) إبان الآونة الأخيرة من زمن الوحدة، لتبين له أن تلك الاوضاع كانت مثقلة بالقلق وعدم الاستقرار غير الظاهرين بوضوح، فضلاً عن الإرتجال وعدم النضج الكافي لبعض القرارات التي صدرت في تلك الفترة، مما جعلها تسمي عبثاً على جماهير الشعب، وهي التي من المفترض أنها قد صدرت لمصلحتها، ومن ثم تردي الاحوال الاقتصادية الامر الذي جعل ذلك يؤسس لحالة عدم رضى لدى جماهير الوحدة وفتور حماسها.

من جهة أخرى فإن إبعاد الضباط الوجدوين عن الجيش قد أفسح الطريق أمام الضباط ذوي الولاءات العائلية الارستقراطية والبرجوازية، وأولئك المعارضين ضمناً للوحدة من منطلقات شتى.

وتجدر الإشارة إلى أن من أهم الاخطاء التي ارتكبتها قيادة دولة الوحدة، أنها قامت بحل الأحزاب العقائدية الوجدوية الجماهيرية، واستبدلتها بحزب أنشئ بقرار من السلطة وهو حزب الاتحاد القومي، حيث كان الكثير من منتسبيه مدفوعين بمصالح شخصية أكثر من الايمان بمبادئه على الأغلب.

وبذلك غدت البلاد تفتقر الى الحزب العقائدي الجماهيري الذي يتولى قيادة الجماهير، وينظم نضالها في سبيل حماية الوحدة ومكتسباتها وتصحيح مسارها، والوقوف بكل حزم وصلابة في وجه المؤامرات التي تستهدف الوحدة داخلياً

وخارجياً . علماً بأن أعداء الوحدة الداخلين ليسوا سوى صدى وأداة بيد أعدائها الخارجين الذين ما انفكوا يوماً عن تدبير الدسائس وحياسة المؤامرات منذ قيام الوحدة للقضاء على هذه التجربة النواة كما كان مؤملاً منها أن تكون .

لقد كانت هذه الأسباب المار ذكرها آنفاً من جملة الأسباب التي أدت أو ساهمت بقيام الانفصال البغيض في الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٦١ ، ليبدأ مع هذا الانفصال العد العكسي للمد القومي العربي الذي كان يجتاح أقطار الامة العربية ، ثم تفاقم الانهيارات في البنية الوحدوية العربية على النحو الذي نراه اليوم في أقطار وطننا الكبير .

نعم . . . إن جريمة الانفصال لهي من الأسباب الرئيسية (ولربما أبرزها) التي أدت إلى هزائم أخرى حاقت بالامة العربية .

وبهذا الانفصال زال اسم الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم الشمالي) عن سورية ، وعاد اسمها الجمهورية العربية السورية .

وبطبيعة الحال فقد انتهى مجلس الامة (الاتحادى) بانتهاء الوحدة هو الآخر . وقد بادر الانفصاليون الى اجراء انتخابات عامة في الايام الاولى من شهر كانون الاول ١٩٦١ ، للاستفتاء على الدستور المؤقت الجديد ولتشكيل مجلس نيابي جديد أيضاً والذي ترأسه فور تشكله الدكتور مأمون الكزبري .

إلا أن حركة ٢٨ آذار عام ١٩٦٢ قد بادرت إلى حل هذا المجلس وتعطيله . ولكنه ما لبث أن عاد لممارسة عمله من جديد بعد فشل تلك الحركة وبقي كذلك حتى قيام ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ .

والحقيقة أن المجلس الأنف الذكر والذي شكله الانفصاليون لم يكن يمارس عمله إلا بصورة شكلية فقط، إذ لم تكن القيادة العسكرية في عهد الانفصال تعترف به كما أن الحكومة كانت تمارس أعمالها وكافة نشاطاتها دون الرجوع إليه ولو شكلياً .



هيئة مكتب المجلس التأسيسي والنيابي

١٢ كانون الأول ١٩٦١

السيد مأمون الكزبري

السيد مأمون الكزبري

السيد رفيق بشور

رئيساً

السيد عبد الصمد الفتيح

نائباً للرئيس

السيد عبد اللطيف اليونس

نائباً للرئيس

السيد عمر عوده الخطيب

أميناً للسر

السيد نجدة النجاري

أميناً للسر

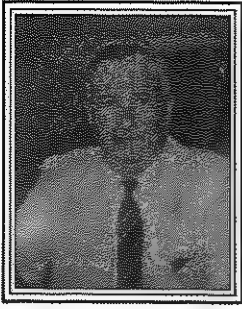
السيد شاهين مصطفى شاهين

مراقباً

السيد دياب الماشي

مراقباً

مراقباً



هيئة مكتب المجلس التأسيسي والنيابي

١٩٦٢/٩/١٣

السيد سعيد الغزي

رئيساً	السيد سعيد الغزي
نائباً للرئيس	السيد رفيق بشور
نائباً للرئيس	السيد عبد الصمد الفتيح
أميناً للسر	السيد عبد اللطيف اليونس
أميناً للسر	السيد عمر عوده الخطيب
مراقباً	السيد نجدة النجاري
مراقباً	السيد شاهين مصطفى شاهين
مراقباً	السيد دياب الماشي

المجلس النيابي والتأسيسي

- سمي أعضاء المجلس التأسيسي والنيابي في الجمهورية العربية السورية بالمرسوم رقم ٥٣٩ تاريخ ١٩٦١/١٢/٥
- دعوة المجلس التأسيسي والنيابي بالمرسوم رقم ٥٤٠ تاريخ ١٩٦١/١٢/٥
- السادة أعضاء المجلس التأسيسي والنيابي :

الاسم	الدائرة الانتخابية
١- خالد العظم	دمشق
٢- مأمون الكزبري	
٣- عصام الدين العطار	
٤- محمد عبد الرزاق عابدين	
٥- صبري العسلي	
٦- حسين خطاب	
٧- محمد سعيد الغزي	
٨- محمد رشاد جبري	
٩- فؤاد العادل	
١٠- عدنان القوتلي	
١١- محمد رشيد الدقر	
١٢- عمر عودة الخطيب	
١٣- محمد زهير الجاويش	
١٤- محمد بشير عبد الله رمضان	

الاسم	الدائرة الانتخابية
١٥- عوض بركات	الغوطتان
١٦- سهيل الخوري	
١٧- حنين صحنوي	
١٨- محمد سعيد كامل العبار	
١٩- عبد الرؤوف أبو طوق	
٢٠- مظهر الشريجي	دوما
٢١- محمود الحكيم	
٢٢- أحمد اسماعيل	
٢٣- محمد صبحي طه	
٢٤- محمود العظم	
٢٥- أمين النفوري	النبك
٢٦- ابراهيم طيفور	
٢٧- محمود محمد دياب	
٢٨- جميل الشماط	
٢٩- فاعور ابن الأمير محمود الفاعور	
٣٠- عبد الرزاق الطحان	القنيطرة
٣١- عبد الرحمن أيوب	
٣٢- حسين مريود	
٣٣- عادل عجلاوي	
٣٤- ابراهيم رزق ابازيد	
٣٥- عبد اللطيف المقداد	درعا
٣٦- محمد مقلح الزعبي	

الاسم	الدائرة الانتخابية
٣٧- أحمد عبد الكريم	ازرع
٣٨- عبد الحميد الخليل	
٣٩- محمد خير الحريري	
٤٠- خالد السرحاني	الزوية
٤١- حسين مرشد	السويداء
٤٢- نايف جربوع	
٤٣- محمد مصطفى الأطرش	صالح
٤٤- نواف حسن عامر	شهباء
٤٥- راتب الحسامي	حمص
٤٦- فيضي الأتاسي	
٤٧- طيب الخوجا	
٤٨- محمد مشعل	
٤٩- فرحان الجندلي	
٥٠- سامي طيارة	
٥١- سعيد التلاوي	
٥٢- هاني السباعي	
٥٣- ميثيب رسلان	
٥٤- عبد الله فركوح	
٥٥- مسلم حداد	
٥٦- أحمد ضحيه	جب الجراح
٥٧- منير أحمد الفياض	تدمر
٥٨- منصور توفيق الحسن	تللكلخ

الاسم	الدائرة الانتخابية
٥٩- عبد الكريم دباح الدندشي	حمّاه
٦٠- خليل جرجس دعاس	
٦١- حسن أكرم الخوراني	
٦٢- مصطفى حمدون	
٦٣- عبد الغني قنوت	
٦٤- عبد العزيز عثمان	
٦٥- محمد علي عدي	
٦٦- محمد عطورة	السلمية
٦٧- خليل كلاس	
٦٨- مصطفى ميرزا	
٦٩- مصطفى تامر	سن السعين مصياف
٧٠- محمد بن عبد الكريم ديوب ناصر	
٧١- قحطان عزيز هواس	
٧٢- محمد سليمان علي معروف	الحسكة
٧٣- عبد الهادي أحمد عباس	
٧٤- محمد رشاد الزوبع	
٧٥- خليل ابراهيم باشا	
٧٦- كعود خالد الطلاع	الشدادية القامشلي
٧٧- زيا ملك اسماعيل	
٧٨- سليمان علي الأسعد	
٧٩- عبد الرزاق الحسو	
٨٠- عبد الرزاق الناييف	

الاسم	الدائرة الانتخابية
٨١- طلعت عبد القادر	المالكية دير الزور
٨٢- الياس نجار	
٨٣- دحام نايف بك مصطفى باشا	
٨٤- عبد الصمد الفتيح	
٨٥- راغب البشير	
٨٦- جلال السيد	الميادين
٨٧- عبد الرحمن الهنيدي	
٨٨- عبد الكريم الفرحان الفياض	
٨٩- عبيد الجدةان	
٩٠- أحمد شاشان	
٩١- دحام رجا الدندل	البوكمال
٩٢- فهد متعب الدندل	
٩٣- فيصل الهويدي	
٩٤- حامد الخوجا	
٩٥- مصطفى الكعكجي	
٩٦- خلف الحسان	تل ابيض عين عيسى حلب
٩٧- مجحم بن مهيد	
٩٨- معروف الدواليبي	
٩٩- محمد رشاد برمدا	
١٠٠- محمد علاء الدين الجابري	
١٠١- محمد أسعد كوراني	
١٠٢- عبد السلام كنعان	

الاسم	الدائرة الانتخابية
١٠٣- عبد الفتاح أبو غده	
١٠٤- أحمد قنبر	
١٠٥- عبد الخالق نهاد ابراهيم باشا	
١٠٦- مصطفى الزرقا	
١٠٧- بكري القباني	
١٠٨- محمد طلس	
١٠٩- ابراهيم قره مانوكيان	
١١٠- ليون زمريا	
١١١- نعوم السيوفي	
١١٢- كريكور ابلغاتيان	
١١٣- جوزيف جرمق	
١١٤- حسين علي شاهين عواد	جبل سمعان
١١٥- حسن عبد الكريم دندل	
١١٦- محمد عزت بن عارف آل ابراهيم باشا	
١١٧- اسماعيل بن الحاج بركات الناصر	
١١٨- أحمد توفيق طاهر آغا عبد الكريم	
١١٩- طاهر الحاج فاضل	الباب
١٢٠- عبد الله جسوقه	
١٢١- أحمد علي آغا	
١٢٢- شاهين مصطفى شاهين	عين العرب
١٢٣- عصمت بوظان شاهين	
١٢٤- دياب بن حاجي شواخ الماشي	منبج

الاسم	الدائرة الانتخابية
١٢٥ - ابراهيم بن شلاش ابراهيم	
١٢٦ - محمد حازم بن وفا اللبني	
١٢٧ - محمد منان الشيخ اسماعيل زاده	
١٢٨ - أحمد جعفر شيخ اسماعيل زاده	
١٢٩ - محمد نوري عارف	
١٣٠ - محمد ذهني عثمان آغا	
١٣١ - أحمد بن الحاج محمد حسن كنو	اعزاز
١٣٢ - نافع بن محمد هادي بكار	
١٣٣ - علي بن حسن حنيدان	
١٣٤ - علي محلي ابراهيم	جرا بلس
١٣٥ - محمد أديب اصفري	ادلپ
١٣٦ - عبد الحميد دويدري	منطقة ادلب
١٣٧ - حسن مصطفى حاج حسين	
١٣٨ - خالد عبيدين	
١٣٩ - محمد فهمي عاشوري	
١٤٠ - نعان زكي النجاري	جسر الشغور
١٤١ - نجدت بن حبيب بكري النجاري	
١٤٢ - أحمد نور اليوسفي	معرة النعمان
١٤٣ - عماد الدين الحراكي	
١٤٤ - الوليد بن أحمد عبد الرحمن	حارم
١٤٥ - ناظم بن سعيد الكيالي	
١٤٦ - نبيل الطويل	اللاذقية

الاسم	الدائرة الانتخابية
١٤٧- محمد الشواف	منطقة اللاذقية
١٤٨- عادل مرقص	
١٤٩- وهيب الغانم	
١٥٠- منير الحافظ	
١٥١- محمد علي كامل	
١٥٢- نديم مصطفى اسماعيل	الحفة
١٥٣- محمد نذير بن محمد راغب علي أديب	جبله
١٥٤- أحمد شفيق كنج	بني علي
١٥٥- عثمان حسن اسبر	بانياس
١٥٦- أحمد علي الكامل	
١٥٧- الشيخ محمود حبيب	
١٥٨- محمد الحسن	
١٥٩- بديع اسماعيل	
١٦٠- رياض عبد الرزاق	طرطوس
١٦١- محي الدين مرهج	صافيتا
١٦٢- منير العباس	
١٦٣- محمد أمين رسلان	
١٦٤- عبد اللطيف اليونس	
١٦٥- رفيق بشور	
١٦٦- دهام الهادي	عشائر شمر الخرصه
١٦٧- ميزر عبد المحسن	عشائر شمر الزور
١٦٨- متعب بن فواز الشعلان	عشائر بادية الشام

الاسم	الدائرة الانتخابية
١٦٩ - تامر بن طراد الملحم	بما فيها الحسنة
١٧٠ - طراد راكان المرشد	عشائر بادية تدمر
١٧١ - الأمير عبد الابراهيم بن ابراهيم باشا الابراهيم	حمص وحماه
١٧٢ - فيصل نواف الصالح	عشائر الموالي
	عشائر الحدادين

المجلس الوطني للشّورة

١٩٦٦/٢/١٤ - ١٩٦٥/٩/١

المجلس الوطني للثورة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ (لمحة تاريخية)

في الثامن من آذار عام ١٩٦٣ قامت ثورة عربية تقدمية قادها حزب عربي تقدمي ثوري صارع المؤامرات ووعى حاجات الجماهير وقاد نضالها لمدة تزيد عن ستة عشر عاماً، واتضح رؤاه القومية والنضالية التي صاغها مبادئ في قلوب وعقول مناضليه، سقط من أجلها الكثير من المناضلين في سبيل تحقيقها . . تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية . .

لقد قامت هذه الثورة لتفجر طاقات الشعب الخلاقة، ولتقضي على كل عوائق التطور والنمو والبناء مستشفة مصالح الشعب، وموظفة كل الجهود على هذا الطريق يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي ابن جماهير الشعب التي منها يستلهم تطلعاته، ويسعى الى تحقيق أهدافها وهو الأكثر وعياً ومعرفة بالواقع الاجتماعي للشعب متسلحاً بالنظرية العلمية والمنهج الثوري، حينما ربط النضال القومي بالنضال الاشتراكي وهو يناضل في سبيل تحقيق أهداف الشعب في الوحدة والحرية والاشتراكية، لقد تبنت الملايين من أبناء شعبنا هذه الاهداف وتناضل من أجل تحقيقها الملايين الأخرى في الوطن العربي الكبير .

لقد نقلت ثورة الثامن من آذار سورية العربية نقلة جذرية وغيرت فيها الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتشريعية، وكل البنى التحتية تغييراً نوعياً فأصبحت السلطة بيد الجماهير أداة لخدمة نضالها لتحقيق بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

وبموجب المرسوم رقم ٦٨ تاريخ ٩ حزيران ١٩٦٣ أي بعد قيام الثورة بأشهر ثلاثة فقط انتقلت مهنة التشريع في البلاد إلى المجلس الوطني للثورة، كما أوكلت إلى هذا المجلس مهمة وضع دستور للبلاد يتلاءم والوضع الجديدة في القطر، وكان ذلك انطلاقاً من مفهوم الثورة بأن تكون الجماهير وعبر ممثليها في تنظيماتها الشعبية هي التي تسن القوانين التي تؤمن مصالحها، وبالتالي مصالح الشعب المؤطر

في تنظيمات شعبية ديمقراطية . إلا أن الأمور قد سارت خلال السنين التي تعاقبت على الثورة ، على غير النحو المطلوب ، بل كانت هذه الأمور بما فيها إدارة الدولة تسير في واد ومبادئ الثورة والحزب في وادٍ آخر .

إذ ابتليت بالتحجر والتعارض في الرؤية والتناقض في الفكر ، وبعقليات مناورة مما أبعد الثورة عن الجماهير ، وحرف الحزب عن أهدافه وأفرغه من الكوادر المخلصة ، إضافة إلى عدم تمكن المجلس الوطني للثورة من أداء مهامه المنوطة به والتي من أجلها قد سُكِّل .

ولكن الثورة قد استطاعت أن تتغلب على كل ذلك ، واستطاعت أن تنجو من المزالق وتجتاز الحفر ، وتخلص من العناصر المعوقة يحدوها إيمانٌ بالشعب وتصميم على تحقيق أهدافه بقيام الحركة التصحيحية المجيدة التي أعادت الحزب إلى جماهيره ، وقادت الثورة وهو ما سيأتي بيانه في الفصل الآتي .



هيئة مكتب المجلس الوطني للثورة

١٩٦٥/٩/١

السيد منصور الأطرش

رئيساً

نائباً للرئيس

أميناً للسر

أميناً للسر

مراقباً

مراقباً

السيد منصور الأطرش

السيد مظهر العنبري

السيد أحمد الخطيب

السيد خيرى الشالاتي

السيد عبد الاله عاصي

السيد محمد أسعد الحمد

قانون تشكيل المجلس الوطني للثورة وتسمية أعضائه:

القانون رقم (١)

أقر المجلس الوطني للثورة وأصدر مجلس الرئاسة القانون الآتي :
مادة ١ - يحدد عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة بـ ٩٥ عضواً يمثلون الفئات الشعبية التالية :

- أعضاء المجلس الوطني الحالي
- الأعضاء السوريون في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي .
- أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العربي السوري .

- اتحاد عام نقابات العمال .
 - اتحاد عام الفلاحين .
 - نقابة المعلمين .
 - ممثلون عن القطاع العسكري .
 - ممثلون عن القطاع النسائي .
 - ممثلون عن نقابات المحامين ، والأطباء ، والمهندسين ، والصيادلة .
 - ممثلون عن الهيئات التدريسية في الجامعات .
 - مواطنون تقدميون .
- مادة ٢ - يصبح أعضاء المجلس الوطني للثورة تنفيذاً لحكم المادة الأولى من هذا القانون وفق ما هو مبين في الجدول المرفق .

مادة ٣- يدعى المجلس الوطني للثورة المشكل بموجب أحكام هذا القانون
للاعتقاد لأول مرة في الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء في ١ أيلول ١٩٦٥ في
قاعة المجلس الوطني للثورة.

مادة ٤- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .
دمشق في ٢٦/٤/١٣٨٥ و ٢٣/٨/١٩٦٥

صدر عن مجلس الرئاسة

رئيس مجلس الوزراء

أمين الحافظ

أسماء السادة أعضاء المجلس الوطني للثورة

الذي عقد بتاريخ ١٩٦٥/٩/١

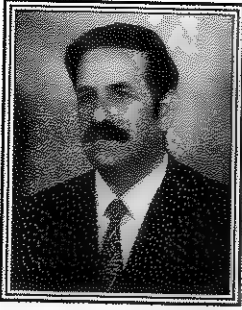
الاسم	الاسم
١٩- سليم حاطوم	١- محمد أمين الحافظ
٢٠- فايز الجاسم	٢- ميشيل عفلق
٢١- حسام حيزة	٣- منصور الأطرش
٢٢- محمد رباح الطويل	٤- شبلي العيسمي
٢٣- عبد الكريم الجندي	٥- ابراهيم ماخوس
٢٤- مصطفى طلاس	٦- حافظ الأسد
٢٥- محمد عيد عشاوي	٧- صلاح جديد
٢٦- حسين ملحم	٨- نور الدين الأتاسي
٢٧- مصطفى الحاج علي	٩- يوسف زعين
٢٨- عثمان كنعان	١٠- جميل شيا
٢٩- أحمد الأمير	١١- محمد الزعبي
٣٠- أحمد سويدان	١٢- مصطفى رستم
٣١- خالد الجندي	١٣- صلاح البيطار
٣٢- جميل ثابت	١٤- غسان رشاد حداد
٣٣- نور الدين الدردري	١٥- فهد الشاعر
٣٤- محمد أسعد الحمد	١٦- موسى الزعبي
٣٥- محمد السوسي	١٧- حمد عبيد
٣٦- ابراهيم نويدر	١٨- مروان حبش

الاسم	الاسم
٣٧- حسن صاصيلا	٥٨- وسيمة سفرجلاني
٣٨- محمد خليل جاويش	٥٩- سعاد عبد الله
٣٩- عبد الرحمن عبجي	٦٠- عائشة الدباغ
٤٠- أنور عجاج اقرعي	٦١- حياة دواليبي
٤١- علي شهاب الدرويش	٦٢- فرات طليمات
٤٢- حسين علي رزق	٦٣- شكرية عبد الغني
٤٣- فياض مصطفى	٦٤- نبيلة رزاز
٤٤- نجيب هلال	٦٥- فرنان بالي
٤٥- أحمد حمدوني	٦٦- صباح الركابي
٤٦- ابراهيم شحادة	٦٧- محمد ويس
٤٧- يوسف عبد الله حداد	٦٨- كمال شحادة
٤٨- نايف حجار	٦٩- صلاح عمر باشا
٤٩- ضياء حاج علي	٧٠- ميشيل منصور
٥٠- محمود عبد القادر	٧١- شريف النابلسي
٥١- يحيى ناصيف	٧٢- خيرى شالاتي
٥٢- علي الغضبان	٧٣- عبد الله البنشي
٥٣- عزيز شريقة	٧٤- سليمان الخش
٥٤- عطية حنوش	٧٥- مظهر العنبري
٥٥- فيصل نجرس	٧٦- عبد الرحمن الكواكبي
٥٦- سليمان خولي	٧٧- عادل طربين
٥٧- أحمد شلوت	٧٨- حسين مهنا

الاسم	الاسم
٨٨- محمود عرب سعيد	٧٩- صالح محاميد
٨٩- أحمد الخطيب	٨٠- سميح فاخوري
٩٠- فائز ناصر	٨١- ممدوح جابر
٩١- كمال شوقي	٨٢- عبد الفتاح البوشي
٩٢- عبد الرحيم علاف	٨٣- حسان مريود
٩٣- شوقي سباعي	٨٤- نجاح ساعاتي
٩٤- خالد العلي	٨٥- سميح عطية
٩٥- عبد الاله عاصي	٨٦- جورج شهرستان
	٨٧- مصطفى الشماع

المجلس الوطني للشَّوْرَة

١٩٦٦/٢/٢٢ - ١٩٦٦/٢/١٥



هيئة مكتب المجلس الوطني للثورة

١٩٦٦/٢/١٥

السيد منصور الأطرش

رئيساً

السيد منصور الأطرش

نائباً للرئيس

السيد مظهر العنبري

أميناً للسر

السيد خيرى الشالاتي

أميناً للسر

السيد عبد الإله العاصي

مراقباً

السيد محمد أسعد الحمد

مراقباً

السيد ابراهيم شحادة

المجلس الوطني للثورة

عام ١٩٦٦

المرسوم التشريعي رقم ٢٢ تاريخ ١٤/٢/١٩٦٦
القاضي بتسمية أعضاء المجلس الوطني للثورة
مرسوم تشريعي رقم (٢٢)

مجلس الرئاسة .

بعد الاطلاع على الدستور الموقت .

يرسم مايلي :

مادة ١ - يحدد عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة بـ (١٣٤) عضواً يمثلون

الفئات الشعبية التالية :

- الأعضاء السوريون في القيادة القومية ، وفي قيادة القطر السوري لحزب
البعث العربي الاشتراكي .

- نقابات العمال .

- منظمات الفلاحين .

- المعلمون .

- القطاع النسائي .

- نقابات المحامين ، والأطباء ، والمهندسين ، والصيادلة .

- الجامعات .

- الكاسبون ، والحرفيون ، وصغار التجار .

- وطنيون تقدميون ، واختصاصيون .

ولمجلس الرئاسة تسمية عشرة أعضاء يمثلون الحركات التحررية في الوطن العربي ،

بالإضافة الى الأعضاء الآخرين .

- مادة ٢- يصبح أعضاء المجلس الوطني للثورة تنفيذاً لحكم المادة الأولى من هذا المرسوم التشريعي وفق ما هو مبين في الجدول المرفق .
- مادة ٣- يدعى المجلس الوطني للثورة للاجتماع وفق نظامه الداخلي .
- مادة ٤- يلغى القانون رقم ١ تاريخ ٢٣ / ٨ / ١٩٦٥ .
- مادة ٥- ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعمل به من تاريخ صدوره .
- دمشق في ٢٤ / ١٠ / ١٣٨٥ و ١٤ / ٢ / ١٩٦٦

صدر عن مجلس الرئاسة

رئيس مجلس الرئاسة

أمين الحافظ

أسماء السادة أعضاء المجلس الوطني للثورة الذي عقد بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٦

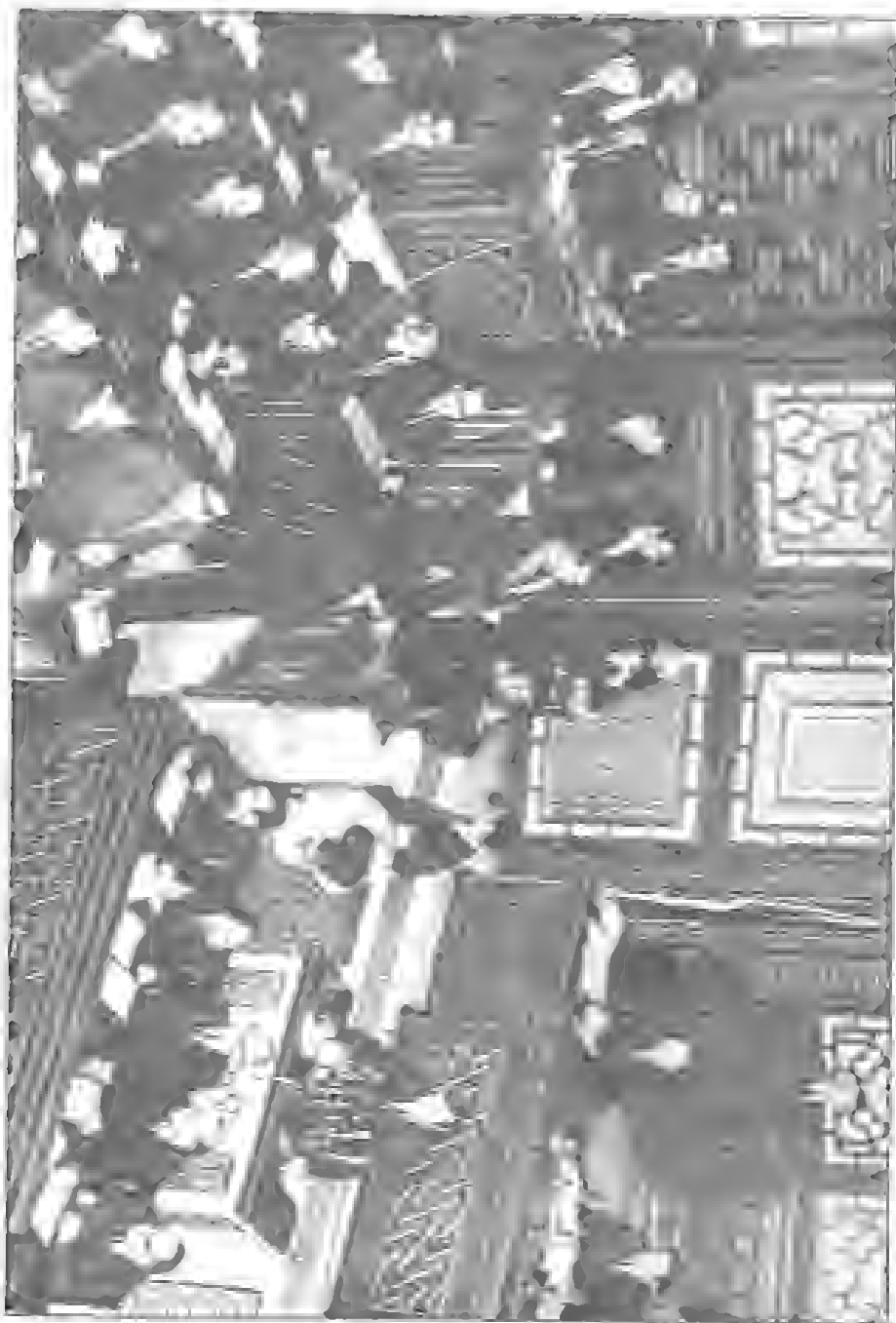
الجدول المرفق المتضمن أسماء أعضاء المجلس الوطني للثورة

١- محمد أمين الحافظ	٢٠- عبد الرحمن عبيجي
٢- ميشيل عفلق	٢١- أنور عجاج اقرعي
٣- منصور الأطرش	٢٢- علي شهاب الدرويش
٤- شبلي العيسمي	٢٣- محمد عارف مارد
٥- ابراهيم ماخوس	٢٤- عبد الله حكيم
٦- حافظ الأسد	٢٥- علي تلجيني
٧- صلاح الدين البيطار	٢٦- محمد مراد آغا
٨- زيد حيدر	٢٧- رشدي الشيوخا
٩- الياس فرح	٢٨- نذير النابلسي
١٠- محمد عبد القادر النبال	٢٩- أحمد حمدوني
١١- سليمان العلي	٣٠- ابراهيم شحادة
١٢- خالد الجندي	٣١- يوسف عبد الله حداد
١٣- جميل ثابت	٣٢- نايف حجار
١٤- نور الدين الدردري	٣٣- ضياء الحاج علي
١٥- محمد أسعد الحمد	٣٤- محمود عبد القادر
١٦- محمد السوسي	٣٥- يحيى ناصيف
١٧- ابراهيم نويدر	٣٦- علي الغضبان
١٨- حسن صاصيلا	٣٧- عزيز شريقة
١٩- محمد خليل جاويش	٣٨- عطية حنوش

- ٣٩- فيصل نجرس
٤٠- سليمان خولي
٤١- أحمد شلوت
٤٢- وسيمة سفرجلاني
٤٣- سعاد العبد الله
٤٤- عائشة الدباغ
٤٥- حياة دواليبي
٤٦- فرات طليمات
٤٧- شكرية عبد الغني
٤٨- نبيلة الرزاز
٤٩- عادلة بيهم الجزائري
٥٠- أمية الخاير
٥١- لوريس عازار
٥٢- جاكين بيطار
٥٣- فرنان بالي
٥٤- صباح الركابي
٥٥- محمد دويس
٥٦- كمال شحادة
٥٧- شريف النابلسي
٥٨- صلاح عمر باشا
٥٩- ميشيل منصور
٦٠- محمود سعده
٦١- محمد سعيد مغربل
٦٢- أحمد الخطيب
- ٦٣- فائز ناصر
٦٤- كمال شوقي
٦٥- عبد الرحيم علاف
٦٦- شوقي سباعي
٦٧- خالد علي
٦٨- عبد الاله العاصي
٦٩- حسان مريود
٧٠- عبد الفتاح البوشي
٧١- خيرى شالاتي
٧٢- عبد الله البنشي
٧٣- مظهر العنبري
٧٤- عبد الرحمن الكواكبي
٧٥- سميح فاخوري
٧٦- نجاح ساعاتي
٧٧- سميح عطية
٧٨- جورج شهرستان
٧٩- مصطفى الشماع
٨٠- محمود عرب سعيد
٨١- غسان رشاد حداد
٨٢- محمد عمران
٨٣- فهمي العاشوري
٨٤- كمال حصني
٨٥- صلاح وزان
٨٦- هشام العاص

- ٨٧- محمود تجار
 ٨٨- موفق الشربجي
 ٨٩- يوسف خباز
 ٩٠- حنين سياج
 ٩١- شاكر مصطفى
 ٩٢- محمد الفاضل
 ٩٣- أحمد بدر الدين
 ٩٤- جميل حداد
 ٩٥- عبد الوهاب خياطة
 ٩٦- بشير قطب
 ٩٧- نزال الديري
 ٩٨- أسعد درقاوي
 ٩٩- عدنان شومان
 ١٠٠- رئيس الفرحان الفياض
 ١٠١- عبد الله واثق شهيد
 ١٠٢- كرم توما
 ١٠٣- عادل السعدي
 ١٠٤- عيسى عصفور
 ١٠٥- مارسيل داغر
 ١٠٦- محمود الجيوش
 ١٠٧- عصام النائب
 ١٠٨- درويش ذويب
 ١٠٩- فايز اسماعيل
 ١١٠- مصطفى حلاج
 ١١١- نور الدين الرفاعي
 ١١٢- سامي صوفان
 ١١٣- جميل عبد القادر علواني
 ١١٤- أبو النور طياره
 ١١٥- الوليد طالب
 ١١٦- صياح مهوش
 ١١٧- طالب ضماد
 ١١٨- أحمد حوري
 ١١٩- أحمد حنكول
 ١٢٠- محمد السيوفي
 ١٢١- نجاتي الامام
 ١٢٢- حسن الفاعوري
 ١٢٣- يوسف ناصر
 ١٢٤- حسين حجلي
 ١٢٥- أحمد رستم
 ١٢٦- عبد الخالق النقشبندي
 ١٢٧- ماضي الشيخ حسين
 ١٢٨- عبد الوهاب الخير
 ١٢٩- وليد بلانه
 ١٣٠- سليمان الاظن
 ١٣١- فهمي القاعي
 ١٣٢- محمد عيد العوض
 ١٣٣- معروف قرقجية
 ١٣٤- حسن الأحمد

الأدوار التشريعية
في
ظِلِّ الحركة التصحيحية المجيدة
من عام ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ م



الرئيس حافظ الأسد أثناء افتتاح دور التعمين

★ مجلس الشعب في ظل الحركة التصحيحية ★

- كلمة لا بد منها -

نظراً لتمييز موقف الحركة التصحيحية من الديمقراطية فمن الاجدر بنا أن نسجل هنا أن هذه الحركة التصحيحية ومن خلال نظرتها إلى الإنسان أنه الغاية والمنطلق ، لم تنظر إلى الديمقراطية على أنها الجانب السياسي التمثيلي البرلماني فحسب ، مع أن هذا جانب مهم منها ولكنها رأت أن للديمقراطية جوانب أخرى لها أهمية بالغة كصيغة متطورة أيضاً من صيغ الحياة الديمقراطية ، هذا المفهوم الشامل الذي آمنت به الحركة التصحيحية واختطته منهاجاً لها ألا وهو " الديمقراطية الشعبية " والذي أسست عليه الجهود في استكمال بناء المنظمات الشعبية كافة والنقابات المهنية ، بحيث لم يعد هناك فئة من فئات الشعب أو فعالية من فعالياته إلا وغدت مؤطره في سياق منظمة شعبية أو نقابية مهنية فأصبح الشعب كله مجموعاً وأفراداً يمارسون الديمقراطية الشعبية بصورة يومية كمنهج عمل وأسلوب حياة .

والديمقراطية الشعبية بمفهومها المشار إليه تغدو الصيغة الأكثر تقدماً لسلطة الشعب من أية صيغة أخرى ، لأنها الأسلوب العملي لممارسة الديمقراطية من القاعدة إلى القمة والأكثر تطوراً لانتظام العلاقة بين الأفراد والمؤسسات والتنظيمات الشعبية والأطر السياسية الأخرى كالأحزاب على أساس من التعددية السياسية والاقتصادية التي تقوم على التكامل والتفاعل والانسجام .

إن الاستقرار السياسي الذي شهدته وتشهده سورية في ظل قائد التصحيح كان له الأثر الفاعل في مجمل الحياة العامة للبلاد . وقد أضحت عوامل هذا الاستقرار ببعديها النظري والتطبيقي ، مؤسسة على واقع ثابت امتد بجذوره إلى جميع المرافق الشعبية والجماهيرية ، مما اقتضى صياغة هذا الواقع بأشكال قانونية ودستورية تكرس هذه الانجازات والخيارات وأبعادها التطبيقية . ومن أجل هذا - فضلاً عن الغايات والأهداف الوطنية الأخرى - عمدت الحركة التصحيحية إلى

تشكيل مجلس الشعب، الذي نحن بصددده وبراً بالوعد المقطوع في بيان القيادة القطرية المؤقتة الصادر صبيحة السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ .

صدر المرسوم التشريعي رقم /٤٦٦/ تاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٧١ ليتضمن تشكيل أول مجلس للشعب في الجمهورية العربية السورية حدد عدد أعضائه بمئة وثلاثة وسبعين عضواً كان منهم أربع نساء .

وقد أوكل لهذا المجلس مهمتين كبيرتين أساسيتين علاوة على بقية المهام

هما :

إنجاز الدستور الدائم للبلاد وإصدار قانون الانتخابات . وقد أنجزا فعلاً ، إذ تم إقرار الدستور في الاستفتاء العام الذي جرى في ١٢ / ٣ / ١٩٧٣ . أما قانون الانتخابات فقد صدر بموجب المرسوم التشريعي رقم /٢٦/ تاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٧٣ . وفي هذا الإطار علينا أن لا ننسى القانون الثورة في المجال الإداري وهو قانون الإدارة المحلية الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم /١٥/ تاريخ ٥ / ١٩٧١ ، هذا الإنجاز المبكر الضخم من إنجازات الحركة التصحيحية .

وبعد أن أنهى هذا المجلس جلّ مهامه صدر المرسوم التشريعي رقم /٥٤٠/ تاريخ ٤٠ / ٤ / ١٩٧٣ ليحدد موعد إجراء انتخابات أول مجلس للشعب ينتخب بالاقتراع الحر المباشر .

وفعلاً تمت الانتخابات في الموعد المحدد وفاز بعضوية المجلس مئة وست وثمانون عضواً منهم خمس نساء .

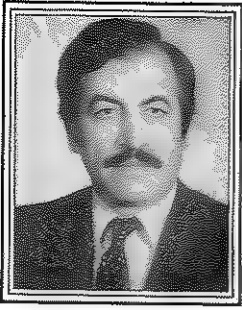
ومن المعلوم أن مدة الدور التشريعي لمجلس الشعب هو أربع سنوات ميلادية ، والمجلس الآن (في سنة ١٩٩٩) هو في النصف الأول من دوره التشريعي السابع ، وعدد أعضائه مئتان وخمسون عضواً منذ بداية الدور التشريعي الخامس ، وقد كان عدد الأعضاء في الأدوار الأخرى مئة وخمس وتسعون عضواً ما خلا دوره التشريعي الأول إذ كان عدد الأعضاء مئة وست وثمانون عضواً كما هو مبين سابقاً . وهنا لا بد من القول أن عدد الأعضاء النساء قد تنامي بشكل مضطرد في

مجلس الشعب خلال أدواره المتعاقبة، فبعد أن كان عددهن خمسة فقط في الدور التشريعي الأول غدا العدد في الدور الثاني ست، وفي الدور الثالث ثلاث عشرة، وفي الرابع ثمان عشرة، وفي الخامس إحدى وعشرون، وفي الدور السادس أربع وعشرون عضواً، وفي الدور السابع (الحالي) ست وعشرون عضوة، أي بنسبة ٤٠, ١٪ وهي من أعلى النسب في البرلمانات في كافة أنحاء العالم. وهذا يعكس الاهتمام الكبير الذي يوليه قائد التصحيح الرئيس المناضل حافظ الأسد للمرأة ودورها في بناء الوطن كضرورة قومية وإنسانية، مما يشير إلى سلامة المسيرة وارتقاء الفكر في سورية.

واستكمالاً لفائدة المطلع على هذا الكتاب، فقد تم اثبات نص كل من الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية وكذلك نص مواد قانون الانتخاب وتعديلاته.

مَجْلِسُ الشَّعْبِ مَجْلِسُ التَّعْيِينِ

١٩٧٣ / ٢ / ٢١ - ١٩٧١ / ٢ / ٢٢



هيئة مكتب مجلس الشعب - مجلس التعيين

١٩٧١/١٢/٢٧

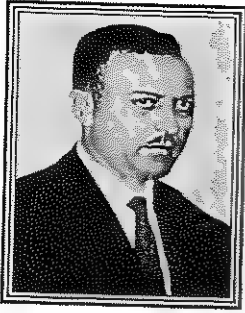
السيد فهمي اليوسفي

رئيساً	السيد فهمي اليوسفي
نائباً الرئيس	السيد أدهم مصطفى
أميناً للسر	السيد عصام النائب
أميناً للسر	السيد طه حداد
مراقباً	السيد حسين بطيخه
مراقباً	السيد وافي الأيوبي

هيئة مكتب مجلس الشعب - مجلس التعيين

١٩٧٢/٢/٢٢

رئيساً	السيد فهمي اليوسفي
نائباً للرئيس	السيد أدهم مصطفى
أميناً للسر	السيد نصر ظريف محرز
أميناً للسر	السيد غسان شلهوب
مراقباً	السيد وفيق الأيوبي
مراقباً	السيد عبد المجيد بالي



هيئة مكتب مجلس الشعب - مجلس التعيين

١٩٧٣/٢/٢١ - ١٩٧١/٢/٢٢

السيد أحمد الخطيب

رئيساً

نائباً للرئيس

أميناً للسر

أميناً للسر

مراقباً

مراقباً

السيد أحمد الخطيب

السيد أدهم مصطفى

السيد عصام النائب

السيد طه حداد

السيد حسين بطيخة

السيد وفيق الايوبي

المرسوم التشريعي ٤٦٦ تاريخ ١٦/٢/١٩٧١
المتضمن تشكيل مجلس الشعب
مجلس التعيين

أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم التشريعي رقم ٤٦٦ تاريخ
١٦/٢/١٩٧١ م المتضمن تشكيل مجلس الشعب وتحديد عدد أعضائه وفيما يلي
نص المرسوم

المرسوم رقم ٤٦٦

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام المادة ٧٨ من الدستور المؤقت وعلى قراري القيادة القطرية المؤقتة
لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم ١٤١ تاريخ ١٦/٢/١٩٧١ ورقم ١٤٢ تاريخ
١٦/٢/١٩٧١ - يرسم مايلي :

المادة الأولى : يحدد أعضاء مجلس الشعب بـ ١٧٣ عضواً

المادة الثانية : يسمى كل من السادة التالية أسماؤهم أعضاء في مجلس الشعب

وهم :

- ١- السيد أحمد بن حسن الخطيب
- ٢- السيد عبد الله بن عبدو الأحمر
- ٣- السيد محمد بن طلب هلال
- ٤- السيد عبد الحليم بن سعيد خدام
- ٥- السيد محمود بن صالح الأيوبي
- ٦- السيد محمد بن حيدر حيدر
- ٧- السيد فهمي بن كامل اليوسفي
- ٨- السيد عبد الكريم بن عبد القادر عدي
- ٩- السيد جبر بن محمد الكفري
- ١٠- السيد اللواء الركن مصطفى بن عبد القادر طلاس
- ١١- السيد اللواء الركن عبد الرحمن بن أحمد خليفاي
- ١٢- السيد علي بن جميل الحلبي
- ١٣- السيد الدكتور داوود بن سليمان الرادوي
- ١٤- السيد العميد ناجي بن جميل الحميد
- ١٥- السيد عبد الله بن علي الأحمد
- ١٦- السيد عبد الله بن حمود اللاذقاني
- ١٧- السيد محمد جابر بن جابر بعبوج
- ١٨- السيد العميد عبد الغني بن سليمان ابراهيم
- ١٩- السيد عبد الغني بن أحمد قنوت
- ٢٠- السيد محمد سامي بن توفيق صوفان
- ٢١- السيد الدكتور شاكر بن محمد كامل الفحام
- ٢٢- السيد الدكتور مصطفى بن حسن حداد
- ٢٣- السيد الدكتور نور الله بن رضا نور الله
- ٢٤- السيد فوزي بن حسن الكيالي
- ٢٥- السيد مصطفى الحلاج
- ٢٦- السيد أديب النحوي
- ٢٧- السيد عدنان بن بهجت بغجاتي
- ٢٨- السيد غازي بن عمر ناصيف مكي
- ٢٩- السيد عودة بن جرجس قسيس
- ٣٠- السيد محمد علي بن صبحي الأشقر
- ٣١- السيد ميشيل بن نجيب ريشة
- ٣٢- السيد محمود بن أحمد حديد
- ٣٣- السيد جمال بن محمود عبد الدين
- ٣٤- السيد عز الدين بن حسين ناصر
- ٣٥- السيد ابراهيم اللوزي
- ٣٦- السيد وليد الأزهري
- ٣٧- السيد محمود بن محمد عبد القادر
- ٣٨- السيد كامل بن بكور عاروب
- ٣٩- السيد ضياء بن أحمد الحاج علي
- ٤٠- السيد عايد بن محمد علي الطة

- ٥٨- الشيخ أحمد كفتارو
- ٥٩- الشيخ محمد أبو السعود بن عبد
القادر الحكيم
- ٦٠- الشيخ عمر بن أحمد عزي الحاج
النقشبندى
- ٦١- السيد المحامى رياض بن محمد
العابد
- ٦٢- السيد المحامى محمد سليم بن
خالد عقيل
- ٦٣- السيد المحامى أحمد بن محمد
خضور
- ٦٤- السيد الدكتور غسان بن جورج
شلهوب
- ٦٥- السيد المحامى حسن بن اسماعيل
عبد العظيم
- ٦٦- السيد المحامى محمد عبد المجيد
بن عبد اللطيف منجونة
- ٦٧- السيد الدكتور المحامى كريكور
بن ماطيوس ابلغتيان
- ٦٨- السيد المحامى عبد الله بن جورج
موصللي
- ٦٩- السيد المحامى حمود بن أسعد بكفاني
- ٧٠- السيد المحامى نجم الدين بن
حسين الصالح
- ٤١- السيد محمد بن عبد الله العبد
الله
- ٤٢- السيد سميح بن فجر المعلا
- ٤٣- السيد مصطفى العايد
- ٤٤- السيد شبلى بن نايف نصر أبو
شبلى
- ٤٥- السيد فاضل بن محمد صالح
غضب
- ٤٦- السيد فايز بن ديب الناصر
- ٤٧- السيد الدكتور غدير بن ابراهيم
زيزفون
- ٤٨- السيد حسين بن علي الرفاعي
- ٤٩- السيد عصام بن عبد الرحمن
ابراهيم
- ٥٠- السيد يوسف بن عويد صياصنة
- ٥١- السيد شوقي بن عيد الباقي
السباعي
- ٥٢- السيد محمد ضياء بن عبد القادر
ملوحي
- ٥٣- السيدة سعاد بنت وجيه عبد الله
- ٥٤- الأنسة سعاد بنت هاشم الزين
- ٥٥- السيدة جورجيت بنت عبد الله وردة
- ٥٦- السيدة أميمة بنت توفيق دياب
- ٥٧- السيد مهدي بن عبد الرحيم حداد

- ٧١- السيد القاضي محمد عصام بن مصطفى النائب
- ٧٢- السيد المحامي مورييس بن عزيز صليبي
- ٧٣- السيد المحامي سميح بن عازار عطية
- ٧٤- السيد المحامي جورج شهرستان
- ٧٥- السيد المحامي عثمان بن أحمد عدي
- ٧٦- السيد المحامي فتحي علوش
- ٧٧- السيد المحامي ماجد عزو بن علي الرحيباني
- ٧٨- السيد الدكتور محمد الشامي
- ٧٩- السيد الدكتور عبد الرزاق بن محمد الشقيقي
- ٨٠- السيد الدكتور غازي المعصراني
- ٨١- السيد الدكتور محمود سعدة
- ٨٢- السيد الدكتور محمد علي بن محمد تاج الدين هاشم
- ٨٣- السيد الدكتور صبحي طه
- ٨٤- السيد الدكتور مدني بن علي الخيمي
- ٨٥- السيد الصيدلي محمد خير كيالي
- ٨٦- السيد الدكتور ديمتري ورد
- ٨٧- السيد الدكتور عبد الباقي بن عبد الله الصديق
- ٨٨- السيد الدكتور محسن بن علي الخير
- ٨٩- السيد الدكتور عبد العزيز عثمان
- ٩٠- السيد الدكتور عبد القادر عرجا
- ٩١- السيد الدكتور عبد القادر فقوفة
- ٩٢- السيد المهندس سميح فاخوري
- ٩٣- السيد المهندس أحمد زريق فرحات
- ٩٤- السيد المهندس الزراعي محمد بن أحمد ابريق
- ٩٥- السيد المهندس الزراعي محمود بن عبد القادر الزعبي
- ٩٦- السيد المهندس عبد الستار بن مصطفى عثمان
- ٩٧- السيد المهندس شاهين بن علي عطفة
- ٩٨- السيد ابراهيم بن بكري البكاري
- ٩٩- السيد وفيق الأيوبي
- ١٠٠- السيد محمد أسعد الحمد
- ١٠١- السيد برهان بن سعيد الشامي
- ١٠٢- السيد مضحي بن شحادة

- السهوة
- ١٠٣- السيد توفيق العلوي بن علو
الابراهيم
- ١٠٤- السيد علي الأحمد بن أحمد
العبيد
- ١٠٥- السيد عبده بن يوسف الشاقي
- ١٠٦- السيد حسين بن محمد غنام
- ١٠٧- السيد صبحي بن قاسم
شيخوني
- ١٠٨- السيد علي بن محمود تلجيني
- ١٠٩- السيد خالد بن جميل حمامة
- ١١٠- السيد بكري عنجيني
- ١١١- السيد أحمد حفيان
- ١١٢- السيد دياب محمد دياب
- ١١٣- السيد علي بن محمد عليوي
سناعة
- ١١٤- السيد عبد الله بن مصطفى
شكري
- ١١٥- السيد حسن بن جاسم غنام
- ١١٦- السيد راشد بن شاكر عرقاوي
- ١١٧- السيد محمود بن عبد الرحمن
السعدي
- ١١٨- السيد جميل بن سلامة غرز الدين
- ١١٩- السيد نصر ظريف
- ١٢٠- السيد علي بن شاهين شاهين
- ١٢١- السيد علي حبيب بن حبيب عباس
- ١٢٢- السيد هزيم بن محمود هزيم
- ١٢٣- السيد محمد عبيد بن أحمد
لطميني
- ١٢٤- السيد محمد خلف بن خلف
شاوردي
- ١٢٥- السيد علي أسعد بن محمد
طهور
- ١٢٦- السيد محمد بن كامل صبحه
- ١٢٧- السيد خالي بن عبد اللطيف
الخضر
- ١٢٨- السيد عبد المجيد بن أحمد بالي
- ١٢٩- السيد نور الدين خضور
- ١٣٠- السيد اسماعيل بن نايف القاسم
- ١٣١- السيد محمد القاسم بن قاسم
محمود
- ١٣٢- السيد جاسم بن محمد الهويدي
- ١٣٣- السيد بريج بن جابر عبد الهادي
- ١٣٤- السيد مطر الجاسم
- ١٣٥- السيد عبد اللطيف بن علي
معروف
- ١٣٦- السيد محمد حمزة بن حمزة
الحسين

- ١٣٧- السيد أحمد تقي الدين
١٣٨- السيد رفلة الشاغوري
١٣٩- السيد تحسين صفدي
١٤٠- السيد حسين بن مصطفى بطيخة
١٤١- السيد كمال طه
١٤٢- السيد عبد الهادي بن عبد الرزاق عبلة
١٤٣- السيد أدهم بن مصطفى مصطفى
١٤٤- السيد سلامة بن أحمد المصري الشهير بالأغواني
١٤٥- السيد الدكتور فؤاد حمزة
١٤٦- السيد جورج بن ميخائيل صدقني
١٤٧- السيد حسن بن محمد أبو زيد
١٤٨- السيد محمود الشيخ حسن
١٤٩- السيد إبراهيم هواره
١٥٠- السيد يونس بن حسين
١٥١- السيد محمد حبال
١٥٢- السيد المحامي راغب قيطاز ابن عبد الرزاق
١٥٣- السيد أحمد بن علي سالم
١٥٤- السيد محمود بن حسن قدور
- ١٥٥- السيد شاکر برغوث
١٥٦- الدكتور جاسم علوش
١٥٧- السيد سليمان الحجوان
١٥٨- السيد محمد حسين بن حسين اسماعيل
١٥٩- السيد كاظم بن عبد الحليم عبد الحميد
١٦٠- السيد عثمان ابراهيم
١٦١- السيد سلوم شعبي
١٦٢- السيد المحامي طه حداد
١٦٣- السيد ريس الفرحان بن فرحان الفياض
١٦٤- السيد محرم طيارة
١٦٥- السيد محمود علي منصور
١٦٦- السيد الدكتور سليم بن محمد سعيد ياسين
١٦٧- السيد صباح عامر
١٦٨- السيد عبد الحميد دريعي برازي
١٦٩- السيد روبين دراريان
١٧٠- السيد منير بيرخان
١٧١- السيد بديع بن أحمد الألوسي
١٧٢- السيد سعيد الخوري
١٧٣- السيد فاتح بن بشير حموي

المادة الثالثة: يدعى مجلس الشعب للانعقاد في الساعة الخامسة من يوم

الاثنين ١٩٧١/٢/٢٢

المادة الرابعة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ١٩٧١/٢/١٦ - ١٣٩٠/١٢/٢١

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الفريق حافظ الأسد

بيان السيد الفريق حافظ الأسد

رئيس مجلس الوزراء

بالجلسة الأولى لمجلس الشعب ، مجلس التعيين ،

المنعقدة بتاريخ ١٢ / ٩ / ١٩٧١

بيان السيد الفريق حافظ الأسد

رئيس مجلس الوزراء

في مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٢

أيها السادة أعضاء مجلس الشعب، قبل أن أبدأ كلمتي لأبدلي من أن أوجه الشكر للسيد رئيس مجلس الشعب الاستاذ أحمد الخطيب لما بذله من جهد في فترة الأشهر الماضية، ومن خلال تحمله لمسؤولية رئاسة الدولة، وأتمنى له النجاح والتوفيق في مهمته الجديدة.

أيها السادة أعضاء مجلس الشعب.

اليوم يستهل القطر العربي السوري مرحلة جديدة في عهد جديد من عمر الثورة، عهد بدأ بصدور بيان القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي، في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠، ومرحلة تبدأ بانعقاد مجلس الشعب.

إن جماهير شعبنا في هذا القطر ترنو بأبصارها الى هذه المرحلة، لا لأنها تمثل تعبيراً عملياً عن مطامحها وتطلعاتها فحسب، بل عن يقين أيضاً بأننا نجتاز عتبة هذه المرحلة لننتقل الى آفاق عمل جاد، وبناء واسع ومتين يتحقق لأول مرة في قطرنا، سواء على صعيد بناء الدولة أو على صعيد بناء البلد بوجه عام.

وليست جماهير شعبنا في هذا القطر وحدها هي التي تتطلع الى النتائج الايجابية لهذه المرحلة، بل إن الشعب العربي كله يرقب مسيرتنا بكل الأمل في نجاحها، وبكل الثقة في أن تحقق ما هو معقود عليها من آمال.

إننا أيها الأخوة نستهل اليوم برنامج عمل شامل وضعنا أسسه ونحن جميعاً مدعوون الى متابعة تنفيذه بعزيمة الشعب المصمم على قهر الصعاب وتذليل العقبات. وليس هذا بعسير على شعب له من تاريخه العريق ومن ماضيه المجيد،

ومن ثقته بنفسه وإيمانه بحقه في الحياة الحرة الكريمة، وقدرته على الاسهام بالدور اللائق به في الحضارة الانسانية، ما يحفز به الى بذل كل جهد، وتقديم كل تضحية من أجل بلوغ غاياته وتحقيق أهدافه.

لقد اجتاز قطرنا في المرحلة الانتقالية في هذا العهد الجديد، وهو أشد ثباتاً وقوة على طريق الوحدة والحرية والاشتراكية، وأعظم قدرة على النضال في سبيل تحرير الأرض، فقد توطدت بشكل لم يسبق له مثيل الثقة المتبادلة بين جماهير الشعب والقيادة، وتعززت حرية المواطن وكرامته وتأكدت سيادة القانون، واتخذت اجراءات فعالة لرفع مستوى الكادحين المعاشي، بما تقرر من تخفيض أسعار عدد من المواد الاستهلاكية، وما تقرر من زيادة في التعويض العائلي للموظفين ومنح التعويض العائلي للعمال الذين لم يكونوا يستفيدون منه سابقاً. وإلى جانب تعزيز دور المنظمات الشعبية، تابعت السير على طريق التحولات الاشتراكية، كما قطعنا أشواطاً كبيرة وهامة على طريق الوحدة الوطنية.

ولقد جاء تشكيل مجلس الشعب تنويجاً لما تحقق في الفترة الانتقالية، فكان تشكيله في الموعد الذي حدده بيان القيادة القطرية، دليلاً آخر على الوفاء بالعهد، وبرهاناً جديداً على ما استشفه الشعب، بحسه السليم، من اتجاه صادق لدى القيادة نحو تعزيز دور الشعب في تحمل المسؤولية.

لهذه الأسباب وبها تتأكد أهمية انعقاد مجلس الشعب الذي جاء ممثلاً لمختلف قطاعات الشعب وفئاته أوسع تمثيل وفيه رأت جماهيرنا التجسيد العلمي لشعار الديمقراطية الشعبية هذا الشعار الذي ظل مرفوعاً فترة طويلة، كاد خلالها أن يصيب شعبنا شيء كثير من القنوط، فاذا الشعار يتحول الى حقيقة، واذا القنوط يحل محله الأمل والايان بالمستقبل المشرق.

في حرم هذا المجلس يشع نور الحرية ليملاً أرجاء القطر، وبه تتأكد ممارسة الحرية بمفهومها الصحيح والسليم، وبواسطته تأخذ المنظمات الشعبية دورها في المساهمة بسن التشريعات ومراقبة التنفيذ، وتمارس الرقابة الشعبية بشكلها الفعال، كما تمارس دورها في قيادة عملية التحويل الاشتراكي.

ومن منبر مجلس الشعب تتوفر الفرصة كاملة أمام ممثلي المنظمات الشعبية، والنقابات المهنية، والعناصر الوطنية كافة لا بداء الرأي الحر، وتقديم المقترحات المفيدة، ونقل كل مايفيد قطاعات الشعب المختلفة وأوسع جماهيره الى هذا المجلس، ليتحول المفيد والنافع الى قانون نافذ ملزم للجميع .

إن الظروف الصعبة التي تمر بها القضية العربية، والتحديات الكبرى التي تواجهها الأمة العربية، وخطورة المخططات التي ترسم في دوائر الامبريالية والصهيونية تجاه المنطقة العربية، تقتضي مشاركة أوسع من جانب الشعب في تحمل المسؤولية، الأمر الذي يحققه قيام هذا المجلس بمسؤولياته ومهامه التي جاء من أجلها .

إن مجلس الشعب تقع على عاتقه الآن مسؤوليتان رئيسيتان: مسؤولية التشريع، ومسؤولية وضع دستور دائم للبلاد يؤكد مبادئ الثورة، ويرسي الأسس المتينة للمستقبل، ويشكل الاطار العام الذي تتحدد ضمنه المسؤوليات وتضامن الحريات، وينطلق كل مواطن في نطاق اختصاصه الى أداء دوره في خدمة المجتمع والوطن والأمة العربية .

وبمقدار ما يحقق أعضاء المجلس التوازن فيما يدون من رأي، ومايقومون به من دور بين كونهم ممثلين لقطاع معين من قطاعات الشعب، وبين كونهم ممثلين لمجموع الشعب، بمقدار مايحالف هذا المجلس التوفيق والنجاح في مهمته . وذلك ان كل عضو من أعضاء مجلس الشعب هو ممثل لمجموع الشعب، بقدر ما هو ممثل لقطاع محدد من قطاعاته، وبالتالي فيجب ألا يغيب عن ذهن أي عضو أنه في عمله وكلامه ينطلق من هذه الحقيقة، ويعمل لمصلحة جميع المواطنين، ويعزز بذلك وحدتنا الوطنية التي يجب أن تنمو وتقوى لأنها سلاح من أسلحتنا في معركة المصير .

وينبغي أن أنوه أننا انطلقنا في عهدنا الجديد مما جاء في بيان القيادة القطرية الموقته حيث جاء مجلس الشعب في ظل ماتضمنه البيان، وبالتالي فان الوفاء بالعهد، والصدق في المسؤولية يقتضيان من المجلس أن يعمل بكل جدية للمساهمة

الفعالة في انجاز ما يرسمه هذا البيان .

وأرى تبعاً لذلك أن أتحدث عن بعض الملامح الرئيسية والخطوط العريضة لما ينتظر المجلس من عمل .

جميعنا ندرك أننا في خضم معركة طويلة وشاقة ، فالقطر العربي السوري يواجه مع الأقطار العربية الأخرى تحديات الامبريالية والصهيونية ، كما يواجه حالة الغزو واحتلال الأرض . وبالتالي يتعين عليه أن يضع في الاعتبار الأول مقتضيات مجابهة هذه التحديات ومقتضيات معركة التحرير .

وهذا بالتأكيد يتطلب حشد كل القوى والامكانات المتوفرة في القطر ، والاستفادة من كل الكفاءات ، مع العمل على تفجير الطاقات العربية وتعبئتها في خدمة المعركة .

ولقد عمل القطر العربي السوري بأقصى ما يستطيع لتعبئة قواه وامكاناته من أجل هدف التحرير ، معتمداً في ذلك أسلوب التخطيط العلمي ، وجعل لهذا الهدف الاعتبار الأول في كل ما يخطط له وينفذ ، ونحن الآن أشد تصميماً من أي وقت مضى على مواصلة هذه التعبئة بجد ونشاط .

إن الظروف التي يمر بها قطرنا والوطن العربي عامة ، تستدعي الربط العضوي الوثيق بين التنمية والدفاع ، بحيث تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية تأمين متطلبات الصمود ، وتحقيق النصر الى جانب رفع مستوى الشعب ، ولذلك كان في مقدمة الأهداف العامة للخطة الخمسية الثالثة للسنوات ١٩٧١-١٩٧٥ ، ترسيخ القواعد المادية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للقطر العربي السوري ، عن طريق التعبئة الشاملة لجميع الطاقات الانتاجية من أجل معركة التحرير .

ومن أجل ذلك أيضاً هدفت الخطة الخمسية الثالثة فيما هدفت ، الى تعديل بنية الاقتصاد الوطني باتجاه اقامة اقتصاد زراعي صناعي متطور يكون أساساً قوياً لانطلاقتنا نحو تحقيق تنمية ذاتية مستمرة ، وتأمين زيادة في الدخل قدرها ٢ ، ٨ بالمائة سنوياً لمضاعفة دخلنا القومي خلال فترة أقصاها تسع سنوات ، كما هدفت أيضاً الى

استكمال بناء القاعدة الاقتصادية والسير بخطى حثيثة في تنفيذ مشروع الفرات ، والاعداد المادي ، والبشري ، والتنظيمي ، لاستثمار وتطوير الأراضي التي ستروى بمياهه ، والاستفادة المثلى من ثرواتنا ومواردنا الطبيعية ، واستكمال مشروعاتنا في جميع الميادين .

وانسجاماً مع الخط الاشتراكي للدولة ، فاننا حريصون على توسيع القطاع العام وتعميقه ، وتذليل كل ما يعيق تقدمه كقطاع قائد في مضمار الاقتصاد ، وإزالة كل ما يؤخر تطوره كطريق نحو الاشتراكية . إن الأهمية الكبرى التي نعلقها على القطاع العام تخلي علينا الحرص على تطويره وتنقيته من الشوائب .

ونجاح هذا القطاع مرهون بالفهم الصحيح لمهمته وأهدافه ، واستبعاد كل مفهوم خاطئ يؤدي الى تخريب الاقتصاد ، أو الى انتفاء التخطيط العلمي السليم . إن تعميق التحولات الاشتراكية وتطويرها يقتضي الى جانب دعم القطاع العام ، تشجيع القطاع التعاوني ودعمه بمختلف السبل ليؤدي دوره ، ويسهم في الجهد الوطني للتنمية ويمنع الاستغلال في مجالات عديدة .

ولما كان بناء الوطن مهمة وطنية تقع على عاتق المواطنين كافة ، وتستوعب جهودهم وخبراتهم وامكاناتهم جميعاً ، فان الدولة تشجع المبادرة الفردية في القطاع الخاص ، وتوفر لهذا القطاع مجال العمل البناء والمنتج لما فيه خدمة المجتمع ، وعلى هذا فان الباب مفتوح أمام امكانات كل فرد من أبناء القطر والوطن العربي مقيمين ومغتربين . ضمن خطة الدولة وتوجيهاتها للمساهمة في الجهد العام لبناء بلادنا ، سواء أكانت مساهمتهم خبرة أم كفاءة أم مالياً يستثمر في المشروعات المخصصة للقطاع الخاص .

وسيجد هذا القطاع كل الحوافز والمشجعات لخدمة المجتمع ، وسنضع بنفس الوقت الضوابط التي تحول دون انحرافه نحو الاستغلال .

ولابد من التأكيد على أنه لا مكان للإرتجال في مجال التنمية والاقتصاد ، والمكان الوحيد المتسع في هذا المجال هو للكلام الموضوعي ، وأسلوب العمل العلمي الذي يرفض المزودة تماماً كما يرفض التوقف أو الرجوع الى الخلف .

ان العلم يدين المراهقة الفكرية لأنها تعطل النضال الوطني، وتجمد طاقاته وتشكل بصورة سافرة قدرة معادية للوطن والشعب.

إننا نقر الحافز الفردي في القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، كما نعتبر أن للملكية الفردية دوراً في خدمة المجتمع، وعلينا أن نحرضها كيما تؤدي ذلك الدور.

إن الشعوب التي نهضت، وحتى تلك التي تبني نفسها في ظروف مقاومة الغزو والعدوان، تعتمد الى حد كبير في صمودها على مايتحلى به أبنائها من تفاعل مع واقع وطنهم، ومن رغبة وحماسة لتنميته وبلوغ النصر في كفاحهم، وما يتصفون به من كفاءة وإخلاص. فعلينا أن نرفع شعار «الكفاءة والإخلاص» في كل مؤسسة من مؤسساتنا الاقتصادية، ولنتجه الى المستقبل بإرادة قوية ورغبة صادقة في التقدم وتحقيق الازدهار.

على أن في طليعة ماتقتضيه المرحلة الراهنة هو متابعة بناء القوات المسلحة، ومواصلة تجهيزها للقيام بالواجب المقدس الملقى على عاتقها في معركة التحرير.

إن جيشنا المؤمن بعقيدة الشعب، والعامل على تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية، سيبقى باستمرار طليعة وطنية تتحسس آمال الجماهير وآلامها، وتتفاعل مع تطلعاتها، وهي الحارس الأمين لهذا الوطن ولمنجزات الجماهير ومكاسبها.

ولابد لي أن أشيد بروح التضحية والصمود العالية في الجيش العربي السوري، الذي يتحمل فيه الجنود والضباط وضباط الصف التعب والعناء، بسعادة وإيمان، وباستعداد غير محدود للقيام بالواجب المقدس، واجب الدفاع عن أرض الوطن.

لقد رفعوا رأس الشعب العربي عالياً في المعارك التي خيضت مع العدو، والتي تجلت فيها شجاعتهم الخارقة وبطولاتهم الكبيرة، وقدرتهم القتالية العالية التي اكتسبوها بالجهد المتواصل والتدريب الرفيع المستمر.

ان قواتنا المسلحة جديرة بكل عناية واهتمام، وستلقى كل العناية والاهتمام لرفع مستوى أفرادها وعتادها، وتعزيز قدرتها على الصمود وعلى تحقيق أمل

الشعب في قهر المعتدين وتحرير الأرض المحتلة .

فاليها أوجه باسمي ، وباسم مجلس الشعب ، وجماهير الشعب أصدق التحية ، تحية المحبة والتقدير ، تحية العهد على متابعة السير على طريق النصر .
أيها الأخوة :

إن افتتاح مجلس الشعب يوم الثاني والعشرين من شباط يحمل معنى كبيراً ، فهو اليوم الذي قامت به أول وحدة عربية بين قطرين عربيين في تاريخ العرب الحديث ، ولقد كانت وحدة القطرين العربيين المصري والسوري التي أعلنت في الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٥٨ ، محط آمال العرب ومعقد رجائهم في أن تكون نواة الوحدة العربية الكبرى .

ولئن كانت تلك التجربة لم يكتب لها النجاح فإن الأمل يبقى حياً ، وتظل الوحدة العربية أمل أمتنا الكبير ، وهدفها الأسمى الذي تناضل من أجله جماهير شعبنا من المحيط الى الخليج .

لقد ناضل أبائنا من أجل الوحدة ، وناضل جيلنا لينهي التجزئة المصطنعة ، ويجمع شمل الوطن المجزأ في دولة واحدة ، وسيبقى النضال من أجل الوحدة العربية مستمراً حتى تتحقق ، فتوفر لأمتنا القوة والمنعة والازدهار ، وتوفر المناخ الصحيح لحل جميع المشاكل والصعاب التي تعاني منها الأمة العربية .

إن إيماننا الذي لا يتزعزع بالوحدة العربية وبأنها قدر أمتنا ، كان الدافع الأساسي لانضمامنا الى ميثاق طرابلس واعلان الاتحاد الرباعي ، وهذا الايمان أيضاً هو الذي يدفعنا الى تطوير هذا الاتحاد على أسس متينة مستفيدين من تجربة الوحدة الأولى ، ومستفيدين أيضاً من تجارب واتجاهات العصر في هذا المضمار .

ونحن في علاقاتنا مع بقية الأقطار العربية الشقيقة نسعى الى توفير الأجواء الملائمة لخدمة قضية العرب الكبرى ، ووضع الامكانات العربية في معركة المصير ، وسوف لانعمل على شحن العلاقات بيننا وبين أية دولة عربية إلا اذا كان هذا الشحن من مستلزمات التحرير . وسنحدد موقفنا من الآخرين على ضوء موقعهم قريباً أو بعداً من هذه القضية .

وفيما يتعلق بقضية فلسطين ، فقد أصبح واضحاً أن العدوان ليس واقعاً على

شعب فلسطين العربي وحده، وأن المطامع ليست مقتصرة على أرض فلسطين العربية فقط، بل إن الخطر يتهدد الأرض العربية كلها والشعب العربي كله. الأمر الذي يعزز البدهة في أن المعركة هي معركة كل أبناء الأمة العربية، وأنها تقتضي حشد كل طاقات أفراد هذه الأمة.

ولابد من التأكيد أن كل حل لقضية فلسطين لابد وأن يكون عبر الشعب العربي الفلسطيني، فهو وحده الذي يملك أن يقرر مصيره.

من أجل ذلك كان موقفنا الواضح الذي لا يتبدل من الثورة الفلسطينية، وهو موقف قائم على القناعة بضرورة مساعدة العمل الفدائي ودعمه، باعتبار أنه عنصر من العناصر الهامة في معركتنا المسلحة.

سنبقى باستمرار ضد محاولات التصفية التي تتعرض لها الثورة الفلسطينية، ولابد من القول إن علينا جميعاً مساعدة العمل الفدائي لتدارك أخطائه، بدلاً من الابرار المستمر لهذه الأخطاء ومحاولة تصويرها دليلاً على عقم العمل الفدائي وعدم جدواه.

وانطلاقاً من فهمنا للعدو وتصورنا الواضح لقضية فلسطين، اتخذنا موقف عدم القبول بقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٧، ولسنا الآن في معرض تحليل هذا القرار، الذي أشبعه العالم تحليلاً، ولكننا مقتنعون بأنه لا يعبر عن مصلحة الشعب العربي الفلسطيني، ولا عن مصلحة الأمة العربية. وقد كثرت الاجتهادات في تفسير قرار مجلس الأمن، بيد أن ما شهدناه من تطورات، ومن مواقف اتخذتها الدول الامبريالية، وخاصة الولايات المتحدة، يؤكد لنا أنهم يريدون الغلبة في النهاية للتفسير الذي يخدم مصلحة اسرائيل.

إن موقفنا من قرار مجلس الأمن لا يعني اهمالنا النضال السياسي من أجل قضية فلسطين، أو انكارنا لضرورة هذا النضال، وعلى العكس من ذلك، فنحن نؤمن بأهمية هذا النضال، وبأهمية مخاطبة الرأي العام العالمي، وتوضيح عدالة

قضيتنا وابرار الظلم الواقع على شعبنا العربي الفلسطيني . على أننا نقيم هذا النضال بمقياسه الصحيح ، فلانرى فيه أكثر من عامل هام من العوامل المساعدة في معركتنا المسلحة ، ويبقى الفصل في النزاع لمعركة السلاح ، فهي السبيل الأساسي والأرجح الى تحرير الأرض .

إن الأمة العربية ليست وحدها في معركتها ونضالها ، ان شعوب العالم الحرة تقف معنا وتؤيدنا ، لأننا مع هذه الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها ، ولأن معركة التحرر العربي مرتبطة مع معركة الشعوب ضد الامبريالية .

وكل انتصار يحرزه شعب مناضل في هذه المعركة هو انتصار لشعوب العالم قاطبة . كما أن وحدة المعركة تستتبع أن توحد الشعوب صفوفها وتحشد كل قواها لتحقيق النصر على عدوها المشترك .

ان موقعنا الطبيعي الذي نتمسك به هو في الصف المعادي للامبريالية ، وللحفاظ على هذا الموقع سنقوم بكل ما يقتضيه واجب البقاء فيه ، وسنعمل أيضاً على تعزيز صلاتنا بحركات التحرر في العالم ، وتعميق علاقاتنا مع الدول الصديقة ، ودول المعسكر الاشتراكي وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي . كما أننا نقف بحزم الى جانب شعوب فيتنام ، ولاوس ، وكمبوديا في وقفها البطولية ضد العدوان الامريكي على أراضيها ، ونقف الى جانب بقية شعوب آسيا ، وشعوب افريقيا ، وامريكا اللاتينية المناضلة .

أيها الأخوة أعضاء مجلس الشعب ،

حين نعود بنظرنا الى الماضي ، فإننا نعود اليه للاستفادة من دروسه وعبره ، وحين نعمل لحاضرنا نحرض على أن يكون المستقبل أفضل من الحاضر ، ونعمل على أن تكون كل خطوة من خطواتنا أساساً لما بعدها ، مانعة لأي عودة الى الوراء .

إن الظروف القاسية المحيطة بوطننا ، والتحديات التي نواجهها ، والمعركة التي لامفر لنا من خوضها ، تحتم على كل فرد منا أن يتحلى بأكبر قدر من الشعور بالمسؤولية ، وأن يكون رائده خدمة مجتمعة وشعبه وأمه .

بمثل هذا الحرص على مصلحة كل مواطن ، وبالارتفاع الى مثل هذا المستوى

من الشعور بالمسؤولية ، وبالتفاني في خدمة المجموع نستطيع أن نتجه الى المستقبل بأمل وثقة ، وأن نسير على دربه بخطوات ثابتة نحو النصر ، ونحو تحقيق أهداف أمتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية .

أتمنى لكم التوفيق والنجاح ، وأرجو لكم تحقيق مايعقده الشعب على هذا المجلس من آمال .

المجد والنصر للأمة العربية .

والخلود لشهدها الأبرار .

والسلام عليكم .

خطاب سيد الرئيس حافظ الأسد

رئيس مجلس الوزراء

بمناسبة أداء القسم للدولة الدستورية الأولى

في مجلس الشعب

بتاريخ ١٤/٣/١٩٧١



السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
أثناءلقاء كلمته بعد أداء القسم الدستوري

خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد

رئيس الجمهورية

بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الأولى

في مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧١/٣/١٤

السيد رئيس مجلس الشعب .

السادة أعضاء مجلس الشعب .

عندما اقترحت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ترشيحي لرئاسة الجمهورية، ألفت على عاتقي مسؤولية جسيمة قبلتها بنفس راضية، إيماناً مني بأن حمل المسؤولية واجب، ومتابعة مني لنضال التزمت به في سبيل تحقيق أهداف أمتي وخدمة وطني .

وعندما أقر مجلس الشعب بموافقة إجماعية اقتراح الترشيح، ازدادت يقيناً بواجب حمل المسؤولية بعد أن أصبح الترشيح قراراً متخذاً من قبل ممثلي الشعب .
وعندما قرر الشعب أن أكون رئيساً للجمهورية، حين قال أبناء وطني الأعزاء (نعم) بهذا الاجماع الواسع، فقد طوقوا عنقي بثقتهم الغالية التي أعتز بها أعظم اعتزاز، وأقدر مغزاها أعظم تقدير، وأجهد بكل قوتي للنهوض بما ترتبه علي من واجبات ومسؤوليات، وماتقتضيه من كفاح وعناء .

ولن تغيب عن ذهني ماحييت دلالة «نعم» التي قالها المواطنون الأعزاء، مقيمين وغير مقيمين، شيوخاً وشباباً، رجالاً ونساء، مدنيين وعسكريين، ومن مختلف فئات الشعب، بملء الحرية ومطلق الارادة الحرة .

ولكم شعرت بالسعادة تغمر نفسي اذ رأيت جماهير شعبنا الحرة تمارس في يوم الاستفتاء حقاً أساسياً من حقوقها، وتعود الى ضميرها وقناعتها فقط لتبدي رأيها وتقول كلمتها في اختيار رئيس الجمهورية . ولكم ملأت الغبطة فؤادي لأنني

أيقنت أننا باستفتاء الثاني عشر من آذار سرنا شوطاً هاماً ورئسياً على طريق ممارسة الديمقراطية الشعبية .

إن استفتاء الثاني عشر من آذار ١٩٧١ بأسلوبه ونتائجه ، يشكل منعطفاً من أبرز وأهم المنعطفات التي مررنا بها عبر تاريخ شعبنا النضالي .
كان الاستفتاء تنفيذاً لما انطلقنا منه منذ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ، من ضرورة التوجه الى الشعب واستلھام رأيه في الھام من أمور حياته ، وفي الخطير من شؤون الوطن .

وعلى هذا فقد كان الاستفتاء على منصب رئاسة الجمهورية ، تأكيداً لمبدأ المشاركة الشعبية في حمل المسؤولية ، وتجسيداً عملياً لهذا المبدأ على أوسع نطاق .
أما المنصب ذاته فلم يكن في نظري يوماً من الأيام سلطة بقدر ما هو أمانة ومسؤولية . وكنت دائماً وما أزال أقدر سمو المنصب وأهميته ، بمقدار التفاف جماهير الشعب من حوله وتأييدها لمن يتبوأه ، وبقدر ما يكون المنصب أيضاً سبيلاً لخدمة الشعب وتحقيق أهداف الوطن . وعندما يكون الشعب هو الطريق الى منصب ما يصبح المنصب مصدر قوة وعزيمة ، ومعينا لا ينضب من الالھام الشعبي .
بهذه الروح ولهذه الاعتبارات التي أو من بها إيماناً راسخاً ، أقبلت على حمل أعباء الرئاسة الأولى معتمداً على الله ، وعلى تأييد جماهير الشعب ، مستمداً من ثقتها العون على قيادة هذه المسيرة لما فيه خير القطر العربي السوري ، وخير الأمة العربية ونصرها وعزتها .

ولقد فھمت التأييد الشعبي كما ينبغي لي أن أفھمه ، فھمته تأييداً لنھج وسياسة ، ومبادئ ، فھمته تأييداً لحرية المواطن وكرامة الانسان ، فھمته تأييداً لسيادة القانون ، فھمته تأييداً لمصارحة المواطنين فيما يتعلق بأمور الوطن ، فھمته تأييداً للديمقراطية الشعبية وممارستها الفعلية ، فھمته تأييداً للمشاركة الشعبية الواسعة في المسؤولية ، فھمته تأييداً للمسيرة الوحدية ، فھمته تأييداً للوحدة الوطنية ، وفھمته تأييداً لنداء بناء الوطن بناء متيناً في مختلف المجالات .

وأشعر اليوم أنني بارادة الشعب أتابع مع المواطنين جميعاً وبهم المسيرة التي بدأناها على طريق البناء المتين في هذا القطر .

وتقتضي الأمانة أن أقول لأبناء وطني بكل صراحة ، إن طريقنا ليس سهلاً ولا معبداً ، إنه طريق شاق تعترضه العقبات والصعاب ، نحن نشق طريقنا الى الأمام في ظروف لاتخفى على أحد من المواطنين ، ظروف بعضها قديم أوجده الحقد الاستعماري على شعبنا ، وبعضها جديد أوجده عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ، وما نجم عنه من احتلال أجزاء أخرى من الأرض العربية .

ولست أقول هذا تهويلاً بالظروف المحيطة بنا ، وإنما تبصيراً بواقع قائم ينبغي أن نعرف كيف نواجهه وبأي أسلحة نقاومه .

ولا يخامرني شك في أنكم معي في الرأي بأن سلاح الشعب المتماسك في وحدته الوطنية ، وسلاح الوحدة العربية ، هما أمضى سلاحين نقاوم بهما ونصمد ، ثم نتصمر .

من أجل ذلك كان علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتدعيم الوحدة الوطنية ، وأن نسعى بكل قدرتنا لمتابعة السير على طريق الوحدة العربية .

وفي إطار هذين الجهدين الرئيسيين ، جهد الوحدة الوطنية داخلياً ، وجهد الوحدة العربية قومياً ، يستمر نضالنا ويتصاعد في سبيل البناء والتحرير .

وإنه لما يملأ النفس أملاً وثقة إن انجازاتنا خلال الأشهر الأربعة الماضية كانت بداية موفقة لمسيرة ظافرة . وأقول إنها موفقة لأنها كانت تلبية لرغبات الشعب واستجابة لارادته ، ولأن جماهير الشعب استقبلتها بالبشر والأمل ، وبالعزيمة الصادقة على أن تجعل منها منطلقاً للعمل الجاد على طريق البناء والتحرير ، وأقول إنها مسيرة ظافرة لأن عدتها جماهير الشعب وأهدافها هي أهداف الجماهير .

إن القطر العربي السوري شهد تطورات دستورية ، وسياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، تشكل كلها مؤشرات للتقدم الذي يحرزها هذا القطر ، والخطوات التي يحققها نحو استعادة مكانته الصحيحة في الوطن العربي والعالم .

وأود أن أقول بمنتهى الصراحة أيضاً إن الصعاب قد تعترض طريقنا لتؤخر

بلوغنا هدفاً من الأهداف ، ولكننا لن نتخاذل ولن نتردد في مكاشفة الشعب ومصارحته بما لانقدر عليه ، مستمدين من ثقة الشعب العزم على قهر الصعاب وتذليل العقبات .

وكما كان الشعب في هذا العهد سيقى دائماً دليل المسيرة ، وستكون أهداف الشعب ورغباته غاية أبذل في سبيلها قدر ماأستطيع مما تقتضيه من طاقة وجهد .
على هذا الأساس سوف نسير دوماً الى الأمام ، لانتوقف عند صغائر الأمور التي قد يحاول اثارها في طريقنا ، أولئك الذين لهم مصلحة في عرقلة المسيرة ، أو أولئك الذين لا يدركون أبعادها .

إن مالمسناه من تجاوب شعبي ، ومن أدلة مادية ملموسة على ثقة الشعب بالمسيرة ، تجلت خلال المسيرات العفوية التي أعقبت حركة التصحيح مباشرة ، وفي البرقيات التي أرسلت ، وفي تدفق الوفود الشعبية على العاصمة والمشاعر الصادقة التي عبرت عنها ، وفي الجموع الضخمة التي خرجت في مسيرات عفوية أثناء جولتنا في المحافظات ، والتي لم يعرف لها تاريخ هذا البلد مثيلاً ، وأخيراً في الاستفتاء الشعبي العام الذي عبر فيه كل فرد بحرية وبشكل مباشر عن رأيه ، والذي كانت نتيجته أيضاً إجماعاً لم يشهد له تاريخ هذا البلد مثيلاً ، ان هذا كله يفرض علينا أن نسير دون توقف ، ويجعل من حقنا أن نتجاوز كل العوائق التي قد تعترض سبيلنا .

أيها السادة :

لقد خرجنا من حالة الضياع ، وأنهينا عزلة القيادة عن الشعب ، وعزلة القطر العربي السوري عن شقيقاته ، ووضعنا حداً للعبث باقتصاد البلاد والاستهتار بقوت المواطنين .

ونحن الآن نتجه الى المستقبل بروح جديدة هي روح الوحدة الوطنية ، وبايمان جديد هو ايمان القيادة بجماهير الشعب وايمان الجماهير بالقيادة .

نحن الآن نسير بخطوات ثابتة على طريق الثورة بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ، وفق الخطوط العريضة التي أعلنها بوضوح بيان القيادة القطرية المؤقتة

في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، رافعين شعارات الاستقامة والنزاهة، والاخلاص والوفاء، مترفعين عن الانانيات، منصرفين الى المصلحة العامة وخدمة الشعب، لنصل بذلك الى أهدافنا المباشرة في البناء والتحرير، ومن ثم الى أهداف أمتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية.

وفي ختام كلمتي الى أبناء وطني الأعزاء، أقول إنني لكم جميعاً، وأنتم أخوتي وأبنائي، وجميعكم سواسية في نظري، لأفضل أحداً على غيره إلا بمقدار ما يبذل من جهد في سبيل معركة البناء والتحرير، وفي خدمة أهداف الأمة العربية. شكراً من صميم القلب لكل مواطن أولاني ثقته، ووعداً بأن أبذل كل ما أستطيع من جهد في سبيل الشعب الذي أحبه، وأن يكون خير كل فرد من أبناء هذا الشعب ومحبة كل فرد من أبناء هذا الشعب دليلي في العمل الدؤوب، ومرشدي في الجهد الصادق.

فلنسر جميعاً متحايين متكاتفين، متحدين لندفع بلدنا الى معارج التقدم والعزة، ولننهض بقسطنا الوافر من النضال في سبيل ازالة العدوان وتحرير الأرض العربية، ولنتجه الى أشقائنا أبناء الأمة العربية في جهد جدي لتحقيق الوحدة العربية.

أرجو الله أن يمدني بعونه لحمل الرسالة وأداء الأمانة.

والسلام عليكم

الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

دستور

★ الجمهورية العربية السورية ★

١٩٧٣

الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

دستور
الجمهورية العربية السورية
وتعديلاته

بالقانون ٢ تاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٨٠

والقانون ١٨ تاريخ ٣ / ٧ / ١٩٩١

مرسوم رقم ٢٠٨

رئيس الجمهورية

بناء على قرار مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣/١/٣٠ وتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٠ باقرار مشروع دستور الجمهورية العربية السورية .
وعلى المرسوم التشريعي رقم ٨ تاريخ ١٩٧٣/٣/١ المتضمن أحكام الاستفتاء .

وعلى المرسوم رقم ١٩٩ تاريخ ١٩٧٣/٣/٣ المتضمن دعوة المواطنين للاستفتاء على دستور الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٢ .
وعلى نتيجة الاستفتاء على الدستور المعلنة بقرار وزير الداخلية رقم ١٦٦/ن تاريخ ١٩٧٣/٣/١٣ .

يرسم ماييلي:

مادة ١ - ينشر في الجريدة الرسمية دستور الجمهورية العربية السورية المرفق بهذا المرسوم، والذي أقره الشعب بالاستفتاء الجاري بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٢ ويعتبر نافذاً من تاريخ ١٩٧٣/٣/١٣ .

مادة ٢ - ينشر هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٩٧٣/٣/١٣ و ١٣٩٣/٢/٩

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

المقدمة

الباب الأول :

المبادئ الأساسية

- الفصل الأول - المبادئ السياسية .
- الفصل الثاني - المبادئ الاقتصادية .
- الفصل الثالث - المبادئ التعليمية والثقافية .
- الفصل الرابع - الحريات والحقوق والواجبات العامة .

الباب الثاني:

سلطات الدولة

- الفصل الأول - السلطة التشريعية .
- الفصل الثاني - السلطة التنفيذية .
- ١ - رئيس الجمهورية .
- ٢ - مجلس الوزراء .
- ٣ - مجالس الشعب المحلية .
- الفصل الثالث - السلطة القضائية .
- ١ - قضاء الحكم والنيابة العامة .
- ٢ - المحكمة الدستورية العليا .

الباب الثالث :

تعديل الدستور

- الباب الرابع :
- أحكام عامة وانتقالية.

المقدمة

استطاعت الأمة العربية أن تنهض بدور عظيم في بناء الحضارة الإنسانية، حين كانت أمة موحدة، وعندما ضعفت وأصر تلاحمها القومي تراجع دورها الحضاري، وتمكنت موجات الغزو الاستعماري من تمزيق وحدتها، واحتلال أرضها ونهب خيراتها.

وصمدت أمتنا العربية في وجه هذه التحديات، ورفضت واقع التجزئة والتخلف، إيماناً بقدرتها على تخطي هذا الواقع والعودة إلى ساحة التاريخ، لكي تسهم مع سائر الأمم المتحررة بدورها المتميز في بناء الحضارة والتقدم.

وفي أواخر النصف الأول من هذا القرن، كان كفاح الشعب العربي يتسع ويتعاظم في مختلف الأقطار ليحقق التحرر من الاستعمار المباشر.

ولم تكن الجماهير العربية ترى في الاستقلال غايتها ونهاية تضحياتها، بل رأت فيه وسيلة لدعم نضالها، ومرحلة متقدمة في معركتها المستمرة ضد قوى الاستعمار والصهيونية والاستغلال، بقيادة قواها الوطنية التقدمية من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

وفي القطر العربي السوري واصلت جماهير شعبنا نضالها بعد الاستقلال، واستطاعت عبر مسيرة متصاعدة أن تحقق انتصارها الكبير بتفجير ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي جعل السلطة أداة في خدمة النضال لتحقيق بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

لقد كان حزب البعث العربي الاشتراكي أول حركة في الوطن العربي أعطت الوحدة العربية محتواها الثوري الصحيح، وربطت بين النضال القومي والنضال

الاشتراكي، ومثلت إرادة الأمة العربية وتطلعاتها نحو مستقبل بربطها بماضيها المجيد، ويؤهلها للقيام بدورها في انتصار قضية الحرية لكل الشعوب، ومن خلال مسيرة الحزب النضالية جاءت الحركة التصحيحية في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠، تلبية لمطالب شعبنا وتطلعاته فكانت تطوراً نوعياً هاماً وتجسداً أميناً لروح الحزب ومبادئه وأهدافه، وخلقت المناخ الملائم لتحقيق عدد من الانجازات الهامة لمصلحة جماهيرنا الواسعة، كان في طليعتها قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية، استجابة لنداء الوحدة التي تحتل مكان الصدارة في الوجدان العربي، والتي عززها الكفاح العربي المشترك ضد الاستعمار والصهيونية، والنزعات الاقليمية، والحركات الانفصالية، وأكدت الثورة العربية المعاصرة ضد التسلط والاستغلال.

وفي ظل الحركة التصحيحية تحققت خطوة هامة على طريق تعزيز الوحدة الوطنية لجماهير شعبنا، فقامت بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي جبهة وطنية تقدمية متطورة الصيغ، بما يلبي حاجات شعبنا ومصالحه ويتجه نحو توحيد أداة الثورة العربية في تنظيم سياسي موحد.

ويأتي انجاز هذا الدستور تنويجاً لنضال شعبنا على طريق مبدأ الديمقراطية الشعبية، ودليلاً واضحاً ينظم مسيرة الشعب نحو المستقبل، وضابطاً لحركة الدولة بمؤسساتها المختلفة، ومصدراً لتشريعها.

إن هذا الدستور يستند إلى المنطلقات الرئيسية التالية:

١ - إن الثورة العربية الشاملة ضرورة قائمة ومستمرة لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية. والثورة في القطر العربي السوري هي جزء من الثورة العربية الشاملة، وسياساتها في جميع المجالات تنبثق عن الاستراتيجية العامة للثورة العربية.

٢ - إن جميع الانجازات التي حققها أو يمكن أن يحققها أي قطر عربي في ظل واقع التجزئة تظل مقصرة عن بلوغ كامل أبعادها، ومعرضة للتشوه والانتكاس

ما لم تعززها وتصونها الوحدة العربية، وكذلك فإن أي خطر يتعرض له أي قطر عربي من جانب الاستعمار والصهيونية، هو في الوقت نفسه، خطر يهدد الأمة العربية بأسرها.

٣ - إن السير باتجاه إقامة النظام الاشتراكي بالإضافة إلى أنه ضرورة منبعثة من حاجات المجتمع العربي، فإنه ضرورة أساسية لزج طاقات الجماهير العربية في معركتها ضد الصهيونية والامبريالية.

٤ - الحرية حق مقدس، والديموقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنساناً كريماً، قادراً على العطاء والبناء، قادراً على الدفاع عن الوطن الذي يعيش فيه، قادراً على التضحية في سبيل الأمة التي ينتهي إليها، وحرية الوطن لا يصونها إلا المواطنون الأحرار، ولا تكتمل حرية المواطن إلا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي.

٥ - إن حركة الثورة العربية جزء أساسي من حركة التحرر العالمي، ونضال شعبنا العربي جزء من نضال الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها وتقدمها.

إن هذا الدستور سيكون دليلاً للعمل أمام جماهير شعبنا لتواصل معركة التحرير والبناء، على هدي مبادئه ونصوصه، وفي سبيل تعزيز مواقع نضالها ودفع خطاها نحو المستقبل المنشود.

دستور
الجمهورية العربية السورية
وتعديلاته

الباب الأول

المبادئ الأساسية

الفصل الأول - المبادئ السياسية

- المادة ١ - ١ - الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية شعبية، واشتراكية ذات سيادة، لا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها، وهي عضو في دولة اتحاد الجمهوريات العربية.
- ٢ - القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي.
- ٣ - الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية، يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة.
- المادة ٢ - ١ - نظام الحكم في القطر العربي السوري نظام جمهوري.
- ٢ - السيادة للشعب ويمارسها على الوجه المبين في الدستور.
- المادة ٣ - ١ - دين رئيس الجمهورية الإسلام.
- ٢ - الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع.
- المادة ٤ - اللغة العربية هي اللغة الرسمية.
- المادة ٥ - عاصمة الدولة دمشق.
- المادة ٦ - يبين القانون علم الدولة وشعارها ونشيدها والأحكام الخاصة بكل منها*.

المادة ٧ - يكون القسم الدستوري على الشكل التالي :

أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري
الديمقراطي الشعبي، وأن أحترم الدستور والقوانين، وأن أرفع مصالح الشعب

* حسب تعديلها بالقانون رقم ٢ تاريخ ٢٩/٣/١٩٨٠.

وسلامة الوطن، وأن تعمل وأناضل لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

المادة ٨ - حزب البعث العربي الاشتراكي، هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية.

المادة ٩ - المنظمات الشعبية، والجمعيات التعاونية تنظيمات تضم قوى الشعب العاملة من أجل تطوير المجتمع، وتحقيق مصالح أفرادها.

المادة ١٠ - مجالس الشعب مؤسسات منتخبة انتخاباً ديمقراطياً، يمارس المواطنون من خلالها حقوقهم في إدارة الدولة وقيادة المجتمع.

المادة ١١ - القوات المسلحة، ومنظمات الدفاع الأخرى مسؤولة عن سلامة أرض الوطن، وحماية أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية.

المادة ١٢ - الدولة في خدمة الشعب، وتعمل مؤسساتها على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين، وتطوير حياتهم كما تعمل على دعم المنظمات الشعبية لتمكين من تطوير نفسها ذاتياً.

الفصل الثاني - المبادئ الاقتصادية

المادة ١٣ - ١ - الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط، يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال.

٢ - يراعي التخطيط الاقتصادي في القطر، تحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي.

المادة ١٤ - ينظم القانون الملكية وهي ثلاثة أنواع:

١ - ملكية الشعب: وتشمل الثروات الطبيعية، والمرافق العامة، والمنشآت، والمؤسسات المؤممة، أو التي تقيمها الدولة، وتتولى الدولة استثمارها والإشراف

- على أدارتها لصالح مجموع الشعب ، وواجب المواطنين حمايتها .
- ٢ - ملكية جماعية: وتشمل الممتلكات العائدة للمنظمات الشعبية ، والمهنية ، والوحدات الانتاجية ، والجمعيات التعاونية ، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ، ويكفل القانون رعايتها ودعمها .
- ٣ - ملكية فردية: وتشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد ، ويحدد القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، وفي إطار خطة التنمية ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع مصالح الشعب .
- المادة ١٥ - ١ - لا تنزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون .
- ٢ - المصادرة في الأموال العامة ممنوعة .
- ٣ - لا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي .
- ٤ - تجوز المصادرة الخاصة بقانون لقاء تعويض عادل .
- المادة ١٦ - يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية ، بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ، ويضمن زيادة الإنتاج .
- المادة ١٧ - حق الارث مضمون وفقاً للقانون .
- المادة ١٨ - الإدخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه .
- المادة ١٩ - تفرض الضرائب على أسس عادلة وتصاعدية ، تحقق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية .
- المادة ٢٠ - يهدف استثمار المنشآت الاقتصادية الخاصة والمشاركة ، إلى تلبية الحاجات الاجتماعية ، وزيادة الدخل القومي ، وتحقيق رفاه الشعب .

الفصل الثالث - المبادئ التعليمية والثقافية

- المادة ٢١ - يهدف نظام التعليم والثقافة إلى انشاء جيل عربي قومي ، اشتراكي

علمي التفكير، مرتبط بتاريخه وأرضه معتز بتراثه مشبع بروح النضال، من أجل تحقيق أهداف أمته في الوحدة والحرية والاشتراكية، والاسهام في خدمة الإنسانية وتقدمها.

المادة ٢٢ - يضمن نظام التعليم التقدم المستمر للشعب ويساير التطور الدائم لحاجاته الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

المادة ٢٣ - ١ - الثقافة القومية الاشتراكية أساس لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وهي تهدف إلى تتين القيم الأخلاقية، وتحقيق المثل العليا للأمة العربية، وتطوير المجتمع وخدمة قضايا الإنسانية، وتعمل الدولة على تشجيع هذه الثقافة وحمايتها.

٢ - تشجيع المواهب والكفاءات الفنية من أسس تطوير المجتمع وتقدمه، ويقوم الابداع الفني على الاتصال الوثيق بحياة الشعب، وتعمل الدولة على تنمية المواهب والكفاءات الفنية لجميع المواطنين.

٣ - التربية الرياضية دعامة أساسية في بناء المجتمع، وتشجع الدولة هذه التربية لإعداد جيل قوي بجسمه وأخلاقه وتفكيره.

المادة ٢٤ - ١ - العلم والبحث العلمي وكل ما يتم التوصل إليه من منجزات علمية، ركن أساسي في تقدم المجتمع العربي الاشتراكي، وعلى الدولة أن تقدم له الدعم الشامل.

٢ - تحمي الدولة حقوق المؤلفين والمخترعين التي تخدم مصالح الشعب.

الفصل الرابع - الحريات والحقوق والواجبات العامة

المادة ٢٥ - ١ - الحرية حق مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم

- الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم .
- ٢ - سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة .
- ٣ - المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات .
- ٤ - تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين .
- المادة ٢٦ - لكل مواطن حق الاسهام في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وينظم القانون ذلك .
- المادة ٢٧ - يمارس المواطنون حقوقهم، ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون .
- المادة ٢٨ - ١ - كل متهم بريء حتى يردن بحكم قضائي مبرم .
- ٢ - لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون .
- ٣ - لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً، أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك .
- ٤ - حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون .

- المادة ٢٩ - لاجرمية ولاعقوبة إلا بنص قانوني .
- المادة ٣٠ - لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يكون لها أثر رجعي، ويجوز في غير الأمور الجزائية النص على خلاف ذلك .
- المادة ٣١ - المساكن مصنونة لايجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

- المادة ٣٢ - سرية المراسلات البريدية والاتصالات السلكية مكفولة وفق الأحكام المبينة في القانون .

- المادة ٣٣ - ١ - لايجوز إبعاد المواطن عن أرض الوطن .
- ٢ - لكل مواطن الحق بالتنقل في أراضي الدولة، إلا إذا منع من ذلك بحكم قضائي، أو تنفيذاً لقوانين الصحة والسلامة العامة .
- المادة ٣٤ - لايسلم اللاجئون السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم

عن الحرية .

المادة ٣٥ - ١ - حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الأديان .

٢ - تكفل الدولة حرية القيام بجميع الشعائر الدينية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام .

المادة ٣٦ - ١ - العمل حق لكل مواطن وواجب عليه ، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين .

٢ - يحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومردوده وعلى الدولة أن تكفل ذلك .

٣ - تحدد الدولة عدد ساعات العمل وتكفل الضمان الاجتماعي للعاملين ، وتنظم لهم حق الراحة والإجازة ، والتعويضات والمكافآت .

المادة ٣٧ - التعليم حق تكفله الدولة وهو مجاني في جميع مرحلته الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالتزام إلى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج .

المادة ٣٨ - لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية ، بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى ، وأن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ، ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة حرية الصحافة ، والطباعة ، والنشر وفقاً للقانون .

المادة ٤٠ - ١ - جميع المواطنين مسؤولون في تأدية واجبهم المقدس بالدفاع عن سلامة الوطن ، واحترام دستوره ونظامه الحدودي الاشتراكي .

٢ - الجندية إلزامية وتنظم بقانون .

المادة ٤١ - أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون .

المادة ٤٢ - الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل

مواطن .

المادة ٤٣ - ينظم القانون الجنسية العربية السورية، ويضمن تسهيلات خاصة للمغتربين العرب السوريين وأبنائهم، ولمواطني أقطار الوطن العربي.

المادة ٤٤ - ١ - الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية وتحميها الدولة.

٢ - تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه، وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه، وتحمي الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

المادة ٤٥ - تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها، ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي.

المادة ٤٦ - ١ - تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ، والمرض، والعجز، واليتم، والشيخوخة.

٢ - تحمي الدولة صحة المواطنين، وتوفر لهم وسائل الوقاية والتداوي.

المادة ٤٧ - تكفل الدولة الخدمات الثقافية، والاجتماعية، والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية رفعا لمستواها.

المادة ٤٨ - للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية، أو إجتماعية أو مهنية، أو جمعيات تعاونية للإنتاج، أو الخدمات وتحدد القوانين إطار التنظيمات وعلاقاتها وحدود عملها.

المادة ٤٩ - تشارك التنظيمات الجماهيرية مشاركة فعالة في مختلف القطاعات، والمجالس المحددة بالقوانين في تحقيق الأمور التالية:

١ - بناء المجتمع العربي الاشتراكي.

٢ - تخطيط وقيادة الاقتصاد الاشتراكي.

٣ - تطوير شروط العمل، والوقاية، والصحة، والثقافة وجميع الشؤون الأخرى المرتبطة بحياة أفراده.

٤ - تحقيق التقدم العلمي والتقني ، وتطوير أساليب الانتاج .

٥ - الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم .

الباب الثاني

سلطات الدولة

الفصل الأول - السلطة التشريعية

المادة ٥٠ - ١ - يتولى مجلس الشعب السلطة التشريعية على الوجه المبين في الدستور .

٢ - ينتخب أعضاء مجلس الشعب انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً ومتساوياً ، وفقاً لأحكام قانون الانتخاب .

المادة ٥١ - مدة مجلس الشعب أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ، ولا يجوز تمديدتها إلا في حالة الحرب بقانون .

المادة ٥٢ - عضو مجلس الشعب يمثل الشعب بأكمله ، ولا يجوز تحديد وكالته بقيد أو شرط وعليه أن يمارسها بهدي من شرفه وضميره .

المادة ٥٣ - يحدد القانون الدوائر الانتخابية وعدد أعضاء مجلس الشعب ، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويبين القانون تعريف العامل والفلاح .

المادة ٥٤ - الناخبون هم المواطنون الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم ، والمسجلون في سجل الأحوال المدنية ، وتوافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب .

المادة ٥٥ - يبين القانون أحكام الانتخاب والاستفتاء ، ويحدد الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب .

المادة ٥٦ - يجوز للعاملين في الدولة بما فيهم العاملون في القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب ، وفيما عدا الحالات التي يحددها القانون

يتفرغ العضو المنتخب منهم لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته أو عمله، وتعتبر مدة التفرغ من الخدمات الفعلية .

المادة ٥٧ - يجب أن يتضمن قانون الانتخاب نصوصاً تكفل :

١ - حرية الناخبين بانتقاء ممثليهم وسلامة الانتخاب .

٢ - حق المرشحين في مراقبة العمليات الانتخابية .

٣ - عقاب العابثين بإرادة الناخبين .

المادة ٥٨ - ١ - تجري الانتخابات خلال الأيام التسعين التي تلي تاريخ انتهاء مدة مجلس الشعب .

٢ - يعود المجلس إلى الإنعقاد حكماً إذا لم ينتخب غيره، ويجتمع بعد انقضاء التسعين يوماً، ويبقى قائماً حتى يتم انتخاب مجلس جديد .

المادة ٥٩ - إذا شغل مقعد لسبب ما انتخب له عضو خلال تسعين يوماً من شغوره، على أن لا تقل المدة الباقية للمجلس عن ستة أشهر، وتنتهي عضوية العضو الجديد بانتهاء مدة المجلس ويحدد قانون الانتخاب حالات شغور العضوية .

المادة ٦٠ - ١ - يدعى مجلس الشعب إلى الاجتماع بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب، ويجتمع في اليوم السادس عشر إذا لم يصدر مرسوم دعوته .

٢ - ينتخب المجلس في اجتماعه الأول رئيسه وأعضاء مكتبه .

المادة ٦١ - يدعى المجلس لثلاث دورات عادية في السنة كما يجوز دعوته لدورات استثنائية ، ويحدد النظام الداخلي للمجلس مواعيد الدورات ومددها ويدعى إلى الدورات الاستثنائية بقرار من رئيس المجلس، أو بناء على طلب خطي من رئيس الجمهورية أو من ثلث أعضاء المجلس .

المادة ٦٢ - يفصل المجلس في حالة الطعن بصحة عضوية أعضائه، في ضوء التحقيقات التي تجريها المحكمة الدستورية العليا وذلك خلال شهر واحد من تاريخ

تبلغه تقرير المحكمة ، ولا تبطل عضوية العضو إلا إذا قرر المجلس ذلك بأكثرية أعضائه .

المادة ٦٣ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشعب عملهم ، يقسم كل واحد منهم علناً أمام المجلس القسم الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور .

المادة ٦٤ - تحدد مخصصات أعضاء مجلس الشعب وتعويضاتهم بقانون .

المادة ٦٥ - يضع مجلس الشعب نظامه الداخلي ، لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة مهامه .

المادة ٦٦ - لا يسأل أعضاء مجلس الشعب جزائياً أو مدنياً بسبب الوقائع التي يوردونها ، أو الآراء التي يبدونها أو التصويت في الجلسات العلنية أو السرية وفي أعمال اللجان .

المادة ٦٧ - يتمتع أعضاء مجلس الشعب بالحصانة طيلة مدة ولاية المجلس ، ولا يجوز في غير حالة الجرم المشهود اتخاذ أية اجراءات جزائية ضد أي عضو منهم إلا بإذن من رئيس المجلس ، ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من اجراء .

المادة ٦٨ - ١ - لا يجوز للعضو أن يستغل عضويته في عمل من الأعمال .

٢ - يحدد القانون الأعمال التي لايجوز الجمع بينها وبين عضوية المجلس .

المادة ٦٩ - ١ - يمثل رئيس مجلس الشعب المجلس ، ويوقع عنه ويتكلم باسمه .

٢ - للمجلس حرس خاص يأمر بأمر رئيس المجلس ، ولا يجوز لأية قوة مسلحة أخرى دخول المجلس إلا بإذن من رئيسه .

المادة ٧٠ - لأعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين وتوجيه الأسئلة والاستجوابات للوزارة ، أو أحد الوزراء وفقاً لأحكام النظام الداخلي للمجلس .

المادة ٧١ - يتولى مجلس الشعب الاختصاصات التالية :

١ - ترشيح رئيس الجمهورية .

٢ - إقرار القوانين .

٣ - مناقشة سياسة الوزارة .

٤ - إقرار الموازنة العامة وخطط التنمية .

٥ - إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة ،

وهي معاهدات الصلح ، والتحالف ، وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو الاتفاقيات التي تمنح امتيازات للشركات ، أو المؤسسات الأجنبية ، وكذلك المعاهدات والاتفاقيات التي تحمل خزانة الدولة نفقات غير واردة في موازنتها ، أو التي تخالف أحكام القوانين النافذة ، أو التي يتطلب نفاذها إصدار تشريع جديد .

٦ - إقرار العفو العام .

٧ - قبول استقالة أحد أعضاء المجلس أو رفضها .

٨ - حجب الثقة عن الوزارة ، أو عن أحد الوزراء .

المادة ٧٢ - لا يجوز حجب الثقة إلا بعد استجواب موجه إلى الوزارة ، أو إلى أحد الوزراء ، ويكون طلب حجب الثقة بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضاء مجلس الشعب على الأقل ، ويتم حجب الثقة عن الوزارة أو أحد الوزراء بأغلبية أعضاء المجلس ، وفي حال حجب الثقة عن الوزارة يجب أن يقدم رئيس مجلس الوزراء استقالة الوزارة إلى رئيس الجمهورية ، كما يجب على الوزير الذي حجبت الثقة عنه تقديم استقالته .

المادة ٧٣ - للمجلس أن يؤلف لجاناً مؤقتة من بين أعضائه لجمع المعلومات ، وتقصي الحقائق في المواضيع التي تتعلق بممارسة اختصاصاته .

المادة ٧٤ - يجب عرض مشروع الموازنة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر الموازنة نافذة إلا إذا أقرها المجلس .

المادة ٧٥ - يتم التصويت على الموازنة باباً باباً ويحدد القانون طريقة اعدادها .

- المادة ٧٦ - لكل سنة مالية موازنة واحدة ويحدد مبدأ السنة المالية بقانون .
- المادة ٧٧ - إذا لم يتنه المجلس من إقرار الموازنة حتى بدء السنة المالية الجديدة ، يعمل بموازنة السنة السابقة حتى اعتماد موازنة السنة الجديدة ، وتحصل الواردات وفقاً للقوانين النافذة .
- المادة ٧٨ - لا يجوز إجراء المناقلة بين أبواب الموازنة إلا وفق أحكام القانون .
- المادة ٧٩ - ليس للمجلس أثناء دراسة الموازنة أن يزيد في تقدير مجموع الواردات أو النفقات .
- المادة ٨٠ - يجوز لمجلس الشعب بعد إقرار الموازنة أن يقر قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة وموارد لها .
- المادة ٨١ - لا يجوز إحداث ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون .
- المادة ٨٢ - تعرض الحسابات النهائية للسنة المالية على مجلس الشعب في مدة لا تتجاوز عامين منذ انتهاء هذه السنة ، ويتم قطع الحساب بقانون ، ويطبق على قطع الحساب ما يطبق على الموازنة في الاقرار .

الفصل الثاني - السلطة التنفيذية

(١) رئيس الجمهورية

مادة ٨٣ - يشترط في من يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، متماً الأربعين عاماً من عمره .

المادة ٨٤ - ١ - يصدر الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية عن مجلس الشعب، بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

٢ - يجري الاستفتاء بدعوة من رئيس مجلس الشعب .

٣ - يتم انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم في مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد عن ستة أشهر * .

٤ - يصبح المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأكثرية المطلقة لمجموع أصوات المقتربين ، فإن لم يحصل على هذه الأكثرية رشح المجلس غيره ، وتتبع بشأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات نفسها على أن يتم ذلك خلال شهر واحد من تاريخ اعلان نتائج الاستفتاء الأول .

المادة ٨٥ - ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبعة أعوام ميلادية ، تبدأ من تاريخ انتهاء ولاية الرئيس القائم .

المادة ٨٦ - إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية مهامه أناب عنه نائب رئيس الجمهورية .

المادة ٨٧ - إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشعب .

* حسب تعديلها بالقانون رقم ١٨ تاريخ ١٩٩١/٧/٢ .

المادة ٨٨ - يمارس النائب الأول لرئيس الجمهورية، أو النائب الذي يسميه
صلاحيات رئيس الجمهورية حين لا يمكنه القيام بها، وإذا كانت الموانع دائمة وفي
حالتها الوفاة والاستقالة يجري الاستفتاء على رئيس الجمهورية الجديد وفقاً
للأحكام الواردة في المادة (٨٤) من هذا الدستور، وذلك خلال مدة لا تتجاوز
تسعين يوماً، أما إذا كان المجلس منحلاً أو بقي لانتهاه ولايته أقل من تسعين يوماً،
فيمارس نائب الرئيس الأول صلاحيات رئيس الجمهورية حتى اجتماع المجلس
الجديد.

المادة ٨٩ - إذا شغل منصب رئيس الجمهورية ولم يكن له نائب، يمارس رئيس
مجلس الوزراء جميع صلاحياته وسلطاته، ريثما يتم الاستفتاء خلال تسعين يوماً
على رئيس الجمهورية.

المادة ٩٠ - قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته، يقسم أمام مجلس الشعب
القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور.

المادة ٩١ - لا يكون رئيس الجمهورية مسؤولاً عن الأعمال التي يقوم بها في
مباشرة مهامه إلا في حالة الخيانة العظمى، ويكون طلب اتهامه بناء على اقتراح من
ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، وقرار من مجلس الشعب بتصويت علني
وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس بجلسة خاصة سرية، ولا تجري محاكمته إلا أمام
المحكمة الدستورية العليا.

المادة ٩٢ - يحدث بقانون ما يقتضيه منصب رئيس الجمهورية من المراسم
والميزات كما تحدد مخصصاته بقانون.

المادة ٩٣ - ١ - يسهر رئيس الجمهورية على احترام الدستور، وهو يضمن
السير المنتظم للسلطات العامة وبقاء الدولة.

٢ - يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب ضمن
الحدود المنصوص عليها في هذا الدستور.

المادة ٩٤ - يضع رئيس الجمهورية بالتشاور مع مجلس الوزراء السياسة العامة
للدولة، ويشرف على تنفيذها.

المادة ٩٥ - يتولى رئيس الجمهورية تسمية نائب له أو أكثر، وتفويضهم ببعض صلاحياته، وتسمية رئيس مجلس الوزراء ونوابه، وتسمية الوزراء ونوابهم وقبول استقالتهم واعفاءهم من مناصبهم.

المادة ٩٦ - يؤدي نواب رئيس الجمهورية أمام رئيس الجمهورية وقبل مباشرتهم عملهم القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور.

المادة ٩٧ - لرئيس الجمهورية أن يدعو مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته، كما يحق له طلب تقارير من الوزراء.

المادة ٩٨ - يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي يقرها مجلس الشعب ويحق له الاعتراض على هذه القوانين بقرار معلل خلال شهر من تاريخ ورودها إلى رئاسة الجمهورية، فإذا أقرها المجلس ثانية بأكثرية ثلثي أعضائه أصدرها رئيس الجمهورية.

المادة ٩٩ - يصدر رئيس الجمهورية المراسيم والقرارات والأوامر وفقاً للتشريعات النافذة.

المادة ١٠٠ - يعلن رئيس الجمهورية الحرب، والتعبئة العامة، وعقد الصلح بعد موافقة مجلس الشعب.

المادة ١٠١ - يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ ويلغيها على الوجه المبين في القانون.

المادة ١٠٢ - يعتمد رئيس الجمهورية رؤساء البعثات السياسية لدى الحكومات الأجنبية، ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية لديه.

المادة ١٠٣ - رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، ويصدر جميع القرارات والأوامر اللازمة لممارسة هذه السلطة، وله حق التفويض ببعض هذه السلطات.

المادة ١٠٤ - يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويلغيها وفقاً لأحكام الدستور.

المادة ١٠٥ - لرئيس الجمهورية الحق باصدار العفو الخاص ورد الاعتبار.

- المادة ١٠٦ - لرئيس الجمهورية الحق بمنح الأوسمة .
- المادة ١٠٧ - ١ - لرئيس الجمهورية أن يحل مجلس الشعب بقرار معلل يصدر عنه ، وتجري الانتخابات خلال تسعين يوماً من تاريخ الحل .
- ٢ - لا يجوز حل مجلس الشعب أكثر من مرة لسبب واحد .
- المادة ١٠٨ - ١ - لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الشعب لانعقاد استثنائي .
- ٢ - وله الحق في أن يخاطب المجلس برسائل ، وله الحق في أن يدلي ببيانات أمامه .
- المادة ١٠٩ - يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين ، والعسكريين وينهي خدماتهم وفقاً للقانون .
- المادة ١١٠ - لرئيس الجمهورية أن يعد مشاريع القوانين ويحيلها إلى مجلس الشعب للنظر في إقرارها .
- المادة ١١١ - ١ - يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج انعقاد دورات مجلس الشعب ، على أن تعرض جميع التشريعات التي يصدرها على المجلس في أول دور انعقاد له .
- ٢ - يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع أثناء انعقاد دورات المجلس ، إذا استدعت ذلك الضرورة القصوى المتعلقة بمصالح البلاد القومية ، أو بمقتضيات الأمن القومي على أن تعرض هذه التشريعات على المجلس في أول جلسة له .
- ٣ - لمجلس الشعب الحق في إلغاء التشريعات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين أو تعديلها بقانون ، وذلك بأكثرية ثلثي أعضائه المطلقة دون أن يكون لهذا التعديل أو الإلغاء أثر رجعي ، وإذا لم يبلغها المجلس أو يعدلها اعتبرت مقررّة حكماً ، ولا حاجة لاجراء التصويت عليها .

٤ - يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع في المدة الفاصلة بين ولايتي مجلسين ، ولا تعرض هذه التشريعات على مجلس الشعب ويكون حكمها في التعديل أو الإلغاء حكم القوانين النافذة .

المادة ١١٢ - لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في القضايا الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا ، وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة و نافذة من تاريخ إعلانها وينشرها رئيس الجمهورية .

المادة ١١٣ - لرئيس الجمهورية إذا قام خطر جسيم وحال يهدد الوحدة الوطنية ، أو سلامة واستقلال أرض الوطن ، أو يعوق مؤسسات الدولة عن مباشرة مهامها الدستورية أن يتخذ الاجراءات السريعة التي تقتضيها هذه الظروف لمواجهة الخطر .

المادة ١١٤ - لرئيس الجمهورية أن يشكل الهيئات والمجالس واللجان المتخصصة وتحدد اختصاصاتها وصلاحياتها بقرارات تشكيلها .

(٢) مجلس الوزراء

المادة ١١٥ - ١ - مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ، ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة ويراقب عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها .

٢ - يشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الوزراء .

٣ - تحدد مخصصات وتعويضات رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم بقانون .

المادة ١١٦ - يقسم رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أمام رئيس

الجمهورية عند كل تشكيل وزارة جديدة القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور قبل مباشرتهم أعمالهم أما في حالة تعديل الوزارة فيقسم الجدد منهم فقط .

المادة ١١٧ - رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام رئيس الجمهورية .

المادة ١١٨ - ١ - تتقدم الوزارة عند تشكيلها ببيان عن سياستها العامة وبرامج عملها إلى مجلس الشعب .

٢ - تتقدم الوزارة في كل سنة ببيان إلى مجلس الشعب عن تنفيذ خطط التنمية وتطوير الانتاج .

المادة ١١٩ - الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ، ويتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة فيما يختص بوزارته .

المادة ١٢٠ - يمنع الوزراء أثناء توليهم مهامهم من أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة شركة خاصة ، أو وكلاء عنها أو أن يشتركوا في أي عمل تجاري ، أو صناعي أو مزاوله أية مهنة حرة .

وليس للوزراء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أثناء توليهم مهامهم أن يدخلوا في التعهدات ، أو المناقصات ، أو المزاودات التي تنفذها وزارات أو إدارات ، أو مؤسسات الدولة وشركات القطاع العام .

المادة ١٢١ - يحدد القانون مسؤولية الوزراء المدنية والجزائية .

المادة ١٢٢ - عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن القيام بمهامه لأي سبب كان يستمر مجلس الوزراء بتسيير أعمال الحكومة ريثما يسمس رئيس الجمهورية الجديد الوزارة الجديدة .

المادة ١٢٣ - لرئيس الجمهورية حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يرتكبه من جرائم أثناء توليه مهامه أو بسببها وفقاً لأحكام الدستور والقانون .

المادة ١٢٤ - يوقف الوزير المتهم عن العمل فور صدور قرار الاتهام إلى أن

تبت المحكمة في التهمة المنسوبة إليه ، ولا تمنع استقالته أو إقالته من محاكمته ،
وتكون المحاكمة وإجراءاتها على الوجه المبين في القانون .

المادة ١٢٥ - يجوز الجمع بين الوزارة ، وعضوية مجلس الشعب .

المادة ١٢٦ - تسري الأحكام الخاصة بالوزراء على نواب الوزراء .

المادة ١٢٧ - يمارس مجلس الوزراء الاختصاصات التالية :

١ - الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة
وتنفيذها .

٢ - توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات ، وجميع الإدارات
والمؤسسات العامة التابعة للدولة .

٣ - وضع مشروع الموازنة العامة للدولة .

٤ - اعداد مشروعات القوانين .

٥ - اعداد خطط التنمية وتطوير الإنتاج واستثمار الثروات القومية
وكل ما من شأنه دعم وتطوير الاقتصاد وزيادة الدخل القومي .

٦ - عقد القروض ومنحها وفقاً لأحكام الدستور .

٧ - عقد الاتفاقيات والمعاهدات وفقاً لأحكام الدستور .

٨ - ملاحقة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة ، وحماية
حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

٩ - اصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والأنظمة
ومراقبة تنفيذها .

المادة ١٢٨ - إضافة إلى صلاحيات مجلس الوزراء يمارس رئيس مجلس

الوزراء والوزراء الاختصاصات المنصوص عليها في التشريعات النافذة بما لا
يتعارض مع الصلاحيات الممنوحة لسلطات الدولة الأخرى في هذا الدستور .

(٣) - مجالس الشعب المحلية

المادة ١٢٩ - ١ - مجالس الشعب المحلية هيئات تمارس سلطاتها في الوحدات الإدارية وفقاً للقانون .

٢ - تحدد الوحدات الإدارية وفقاً لأحكام القانون .

المادة ١٣٠ - يحدد القانون اختصاصات مجالس الشعب المحلية ، وطريقة انتخابها وتكوينها ، وحقوق أعضائها وواجباتهم ، وجميع الأحكام الأخرى المتصلة بها .

الفصل الثالث - السلطة القضائية

(١) - قضاء الحكم والنيابة العامة

المادة ١٣١ - السلطة القضائية مستقلة ، ويضمن رئيس الجمهورية هذا الإستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى .

المادة ١٣٢ - يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى ، ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه .

المادة ١٣٣ - ١ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

٢ - شرف القضاة وضميرهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحياتهم .

المادة ١٣٤ - تصدر الأحكام باسم الشعب العربي في سورية .

المادة ١٣٥ - ينظم القانون الجهاز القضائي بجميع فئاته وأنواعه ودرجاته ، ويبين قواعد الاختصاص لدى مختلف المحاكم .

المادة ١٣٦ - يبين القانون شروط تعيين القضاة وترفيعهم ونقلهم وتأديبهم

وعزلهم .

المادة ١٣٧ - النيابة العامة مؤسسة قضائية واحدة يرأسها وزير العدل وينظم

القانون وظيفتها واختصاصاتها.

المادة ١٣٨ - يمارس مجلس الدولة القضاء الإداري ، ويعين القانون شروط تعيين قضاته وترفيعهم وتأديبهم وعزلهم .

(٢) المحكمة الدستورية العليا

المادة ١٣٩ - تؤلف المحكمة الدستورية العليا من خمسة أعضاء يكون أحدهم رئيساً يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم .

المادة ١٤٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية العليا ، وتولي الوزارة أو عضوية مجلس الشعب ويحدد القانون الأعمال الأخرى التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة .

المادة ١٤١ - تكون مدة العضوية في المحكمة الدستورية العليا أربع سنوات قابلة للتجديد .

المادة ١٤٢ - أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للإقالة من عضويتها إلا وفقاً لأحكام القانون .

المادة ١٤٣ - يقسم رئيس المحكمة الدستورية العليا وأعضاؤها أمام رئيس الجمهورية وبحضور رئيس مجلس الشعب قبل توليهم عملهم القسم التالي :
(أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأقوم بواجبي بتجرد وأمانة) .

المادة ١٤٤ - تحقق المحكمة الدستورية العليا في الطعون الخاصة بصحة انتخاب أعضاء مجلس الشعب ، وتحيل إليه تقريراً بنتيجة تحقيقها .

المادة ١٤٥ - تنظر المحكمة الدستورية العليا وتبت في دستورية القوانين وفقاً لما يلي :

١ - إذا اعترض رئيس الجمهورية أو ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية قانون قبل إصداره يوقف إصداره إلى أن تبت المحكمة

فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها، وإذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة الدستورية أن تبث فيه خلال سبعة أيام.

٢ - إذا اعترض ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية مرسوم تشريعي خلال مدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من انعقاد دورة مجلس الشعب، وجب على المحكمة الدستورية العليا أن تبث فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها.

٣ - إذا قررت المحكمة الدستورية العليا مخالفة القانون أو المرسوم التشريعي للدستور، يعتبر لاغياً ما كان مخالفاً منهما لنصوص الدستور بمفعول رجعي ولا يرتب أي أثر.

المادة ١٤٦ - لا يحق للمحكمة الدستورية العليا أن تنظر في القوانين التي ي طرحها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي وتنال موافقة الشعب.

المادة ١٤٧ - تتولى المحكمة الدستورية العليا بناء على طلب من رئيس الجمهورية إبداء الرأي في دستورية مشروعات القوانين والمراسيم التشريعية وقانونية مشروعات المراسيم.

المادة ١٤٨ - ينظم القانون أصول النظر والبت فيما تختص به المحكمة الدستورية العليا، ويحدد ملاكها والشروط الواجب توافرها في أعضائها ويعين رواتبهم وحصاناتهم ومزاياهم ومسؤولياتهم.

الباب الثالث - تعديل الدستور

المادة ١٤٩ - ١ - لرئيس الجمهورية كما لثلث أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح تعديل الدستور.

٢ - يتضمن اقتراح التعديل النصوص المراد تعديلها والأسباب الموجبة لذلك.

٣ - يشكل مجلس الشعب فور ورود اقتراح التعديل إليه لجنة خاصة
لبحثه .

٤ - يناقش المجلس اقتراح التعديل فإذا أقره بأكثرية ثلاثة أرباع
أعضائه اعتبر التعديل نهائياً شريطة اقترانه بموافقة رئيس
الجمهورية وأدخل في صلب الدستور .

الباب الرابع أحكام عامة وانتقالية

المادة ١٥٠ - تعتبر مقدمة هذا الدستور جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٥١ - لا يجوز تعديل هذا الدستور قبل مرور ثمانية عشر شهراً على
تاريخ نفاذه .

المادة ١٥٢ - ريثما يتم تأليف المحكمة الدستورية العليا تختص الهيئة العامة
لمحكمة النقض بالتحقيق في الطعون الخاصة بصحة انتخاب أعضاء مجلس الشعب
بعد إحالتها إليها من رئيسه ، وتقدم إليه تقريراً بنتيجة التحقيق .
المادة ١٥٣ - تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل اعلان هذا الدستور سارية
المفعول إلى أن تعدل بما يوافق أحكامه .

المادة ١٥٤ - تنتهي مدة ولاية رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء سبع سنوات
ميلادية من تاريخ اعلان انتخابه رئيساً للجمهورية العربية السورية .
المادة ١٥٥ - تجري الانتخابات لأول مجلس شعب في ظل هذا الدستور
خلال تسعين يوماً من اعلان اقراره بالاستفتاء الشعبي .
المادة ١٥٦ - ينشر رئيس الجمهورية هذا الدستور في الجريدة الرسمية ويعتبر
نافذاً من تاريخ اقراره بالاستفتاء الشعبي .

دمشق في ٩/٢/١٣٩٣ و ١٣/٣/١٩٧٣

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

تعديلات الدستور

1- القانون رقم ٢ تاريخ ٢٩/٣/١٩٨٠

2- القانون رقم ١٨ تاريخ ٣/٧/١٩٩١

قانون رقم ٢
تاريخ ١٩٨٠/٢/٢٩
تعديل المادة السادسة من الدستور

رئيس الجمهورية
بناءً على أحكام الدستور
وعلى ما أقره مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٠٠/٤/٢٩ هـ
الموافق لـ ١٩٨٠/٣/١٦ م.

يصدر ما يلي :

مادة ١ - تعدل المادة السادسة من الدستور على الشكل التالي :
المادة السادسة : يبين القانون علم الدولة وشعارها ونشيدها والأحكام الخاصة
بكل منها .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
دمشق في ١٣/٥/١٤٠٠ هـ و ١٩٨٠/٣/٢٩ م .

رئيس الجمهورية
حافظ الأسد

قانون رقم ١٨

تاريخ ١٩٩١/٧/٣

تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ من دستور

الجمهورية العربية السورية

المتعلقة بانتخاب الرئيس الجديد

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/١٢/١٤١١ هـ

الموافق لـ ١٩٩١/٧/١ م.

يصدر ما يلي :

المادة ١- تعدل الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ من دستور الجمهورية العربية

السورية وتصبح كما يلي :

٣- يتم انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم في مدة لا تقل

عن شهر واحد ولا تزيد عن ستة أشهر .

المادة ٢- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٢١/١٢/١٤١١ هـ و ١٩٩١/٧/٣ م .

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

المرسوم التشريعي رقم ٢٦
تاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٧٣
قانون الانتخاب

رئيس الجمهورية
بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

الفصل الأول - تعريف

المادة ١ - يقصد بالتعابير التالية في معرض تطبيق هذا المرسوم التشريعي المعاني المبينة ازاء كل منها :
الوزير : وزير الداخلية .
العامل : من يعمل في الدولة ، أو القطاع العام ، أو المشترك ، أو الخاص لقاء أجر ، باستثناء العاملين المشمولين بأحكام قانون الموظفين وتعديلاته .
الفلاح : كل من يعمل في الارض بنفسه ، أو يعمل بالاشتراك مع غيره ، وتكون الزراعة مصدر رزقه الاساسي ، ولم يكن مشمولاً بقانون الاصلاح الزراعي وتعديلاته .

الفصل الثاني - حق الانتخاب

المادة ٢ - ينتخب مجلس الشعب بالاقتراع السري المباشر من قبل جميع الناخبين المتمتعين بحق الانتخاب ، بموجب هذا المرسوم التشريعي ولكل ناخب صوت واحد .

المادة ٣ - يتمتع بحق الانتخاب كل مواطن عربي سوري من الذكور والاناث ، اتم الثامنة عشرة من عمره في أول السنة التي يجري فيها الانتخاب ، ما لم يكن محروماً من هذا الحق بموجب هذا المرسوم التشريعي والتشريعات النافذة .

المادة ٤ - يحرم من حق الانتخاب :

- ١ - المحجور عليهم مدة الحجر .
- ب - المصابون بأمراض عقلية مدة مرضهم .

ج - المحكومون بمقتضى المواد ٦٣ و ٦٥ و ٦٦ من قانون العقوبات
أو بجرم شائن .

المادة ٥ - يوقف حق الانتخاب عن عسكري الجيش ورجال الشرطة طيلة
وجودهم في الخدمة عدا من قبل ترشيحه وفقاً لاحكام هذا المرسوم التشريعي .

الفصل الثالث - جداول الانتخابات والموطن الانتخابي

المادة ٦ - يسجل المواطنون المتمتعون بحق الانتخاب في الجداول الانتخابية
وفقاً لقيود السجل المدني ، ولا يجوز أن يسجل الناخب في أكثر من جدول انتخابي
واحد .

المادة ٧ - تؤلف في كل أمانة سجل مدني لجنة من رئيس وعضوين يعينهما
المحافظ ، أو مدير المنطقة حسب الحال ، تتولى تنظيم الجداول الانتخابية للناخبين
المسجلين في قيودها ، خلال شهر كانون الثاني من كل سنة .

المادة ٨ - يعلن الرئيس الاداري المباشر الجداول الانتخابية في الساحات
والاماكن العامة ، وتنشر قبل الخامس عشر من شهر شباط من كل عام ، وتسلم
نسخة منها الى مختار المحلة او القرية لاطلاع الناخبين عليها .

المادة ٩ - ١ - لكل ناخب لم يرد اسمه في جدول الانتخاب ، أو حصل خطأ
في البيانات الخاصة بقيده ، أن يطلب من اللجنة ادراج اسمه أو
تصحيح البيانات الخاصة به ، وله أن يعترض امامها على قيد من
ليس له حق الانتخاب ، وعلى إغفال قيد من له هذا الحق .

ب - تصدر اللجنة قرارها بهذا الشأن خلال ٣ أيام من تقديم
الاعتراض إليها ، ويكون قرارها قابلاً للطعن امام محكمة
صلح المنطقة ، التي يوجد فيها القيد ، خلال ٣ ايام من تاريخ
التبليغ .

ج - تصدر المحكمة حكمها بصورة مبرمة خلال سبعة ايام من تاريخ

تسجيل الطعن لديها، ويتم ذلك في غرفة المذاكرة ما لم يكن الطعن متعلقاً بقيد من ليس له حق الانتخاب .

المادة ١٠ - ١ - تقوم اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا المرسوم التشريعي ، بمراجعة الجداول الانتخابية فور نشر مرسوم تحديد موعد الانتخاب ، وتودعها خلال سبعة ايام الرئيس الاداري المباشر الذي يعلنها فور استلامها ، وتسلم نسخة منها الى مختار القرية او المحلة لاطلاع الناخبين عليها .

ب - يقبل الاعتراض على هذه الجداول امام قاضي الصلح من تاريخ تسجيل إعلانها حتى موعد الانتخاب .

ج - بيت قاضي الصلح في الاعتراضات بحكم مبرم خلال ٣ ايام على الاكثر ، وقبل انتهاء عمليات الانتخاب ، وفقاً للاصول المبينة في المادة ٩ من هذا المرسوم التشريعي .

المادة ١١ - للناخب ان يمارس حقّه الانتخابي في الاماكن التالية :
١ - في محل قيده بالسجل المدني .

ب - في محل عمله إن كان من العاملين في الدولة وفي جهات القطاعين العام والمشارك ، وذلك بالاستناد الى وثيقة من الجهة التي يعمل فيها .

ج - في محل إقامته الفعلي .

ويحدد محل الإقامة الفعلي ، ونقل الموطن الانتخابي وفق التعليمات التي يصدرها الوزير .

الفصل الرابع - الدائرة الانتخابية وعدد المقاعد

المادة ١٢ - يجري انتخاب اعضاء مجلس الشعب على اساس الدائرة الانتخابية ، وتنتخب كل دائرة عددا من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصص لها .

المادة ١٣ - تعتبر كل محافظة دائرة انتخابية ، باستثناء محافظة حلب التي

تقسم الى دائرتين :

أ - مدينة حلب .

ب - مناطق محافظة حلب .

المادة ١٤ - ١ - يتكون مجلس الشعب من ممثلين عن القطاعين التاليين :

١ - العمال والفلاحين .

٢ - باقي فئات الشعب .

ب - تكون نسبة العمال والفلاحين في مجلس الشعب ٥٠ ٪ على

الاقل من مجموع مقاعده ، ولا تشترط هذه النسبة عند توزيع

المقاعد بين القطاعين في الدائرة الانتخابية الواحدة .

المادة ١٥ - يكون لكل اربعين الفا من المواطنين المسجلين في سجلات

الأحوال المدنية أو كسر يتجاوز نصف هذا العدد ، في كل دائرة انتخابية عضو واحد

في مجلس الشعب .

المادة ١٦ - يحدد موعد الانتخاب بمرسوم يتضمن عدد الاعضاء المخصص

لكل من القطاعين المشار اليهما في المادة ١٤ السابقة بالنسبة لكل دائرة انتخابية ،

وينشر هذا المرسوم قبل ٣٠ يوماً على الاقل من موعد الانتخاب .

المادة ١٧ - يتمتع بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب كل مواطن عربي

سوري ، من الذكور والاناث ، بما فيهم العسكريون والفئات الاخرى المشمولة

باحكام المادة ٥ من هذا المرسوم التشريعي اذا توافرت فيه الشروط التالية :

أ - أن يكون متمتعاً بالجنسية العربية السورية منذ ٥ سنوات على

الأقل ، بتاريخ تقديم طلب الترشيح .

ب - مقيداً في الجدول الانتخابي للدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه

عنها ، ويعفى من هذا القيد العسكريون ، والفئات الاخرى

المشمولة باحكام المادة ٥ المشار اليها .

ج - متما الخامسة والعشرين من عمره في اول السنة التي يجري فيها الانتخاب .

د - مجيداً القراءة والكتابة ، وتحدد أسس تقدير الإجازة بالتعليمات التي تصدر عن الوزير .

المادة - ١٨ - ١ - للوزراء أن يرشحوا انفسهم لعضوية مجلس الشعب ، مع استمرارهم بمناصبهم .

ب - للمحافظين وضباط الشرطة أن يرشحوا انفسهم في غير الدائرة التي يعملون فيها ، على ان يمنحوا حكماً أجازة خاصة بلا راتب من تاريخ بدء الترشيح حتى انتهاء العمليات الانتخابية .

أما إذا رشحوا انفسهم عن الدائرة الانتخابية التي يعملون فيها ، فيعتبرون مستقيلين حكماً ويعودون الى وظائفهم في حال عدم نجاحهم .

ج - لجميع العاملين الآخرين في الدولة ومؤسساتها وسائر جهات القطاع العام والمشارك ، ان يرشحوا انفسهم ، على ان يمنحوا حكماً الإجازة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

المادة ١٩ - على من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب ان يقدم بنفسه طلباً خطياً إلى المحافظ خلال سبعة ايام من اليوم الذي يلي تاريخ نشر مرسوم تحديد موعد الانتخاب ، وذلك لقاء وصل مؤقت يذكر فيه تاريخ تقديمه .

المادة ٢٠ - أ - على المحافظ ان يحيل طلبات الترشيح المقدمة إليه إلى لجنة الترشيح خلال اربع وعشرين ساعة من تاريخ تسجيلها في ديوان المحافظة .

ب - تؤلف لجنة الترشيح في كل دائرة انتخابية ، بقرار من الوزير برئاسة المحافظ وعضوية قاض يسميه وزير العدل ، وممثل عن قطاع العمال والفلاحين .

ج - تتولى لجنة الترشيح ما يلي :

- ١ - دراسة قانونية طلبات الترشيح .
- ٢ - تحديد القطاع الذي ينتمي إليه المرشح .
- ٣ - البت في طلبات الترشيح في ضوء الفقرتين ١ و ٢ السابقتين ، وإعطاء المرشح وصلاً نهائياً موقعاً من المحافظ بقبول ترشيحه ، وذلك خلال خمسة ايام على الاكثر من تاريخ تسجيل طلب ترشيحه .
- المادة ٢١ - لطالب الترشيح الاعتراض على قرار لجنة الترشيح أمام محكمة الاستئناف .

الفصل الخامس - شروط واجراءات الترشيح

- المادة ١٧ - يتمتع بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب كل مواطن عربي سوري من الذكور والاناث ، بما فيهم العسكريون والفئات الأخرى المشمولة بأحكام المادة ٥ من هذا المرسوم التشريعي إذا توافرت فيه الشروط التالية .
 - أ - ان يكون متمتعاً بالجنسية العربية السورية منذ ٥ سنوات على الأقل ، بتاريخ تقديم طلب الترشيح .
 - ب - مقيداً في الجدول الانتخابي للدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه عنها ، ويعفى من هذا القيد العسكريون والفئات الأخرى المشمولة بأحكام المادة ٥ المشار إليها .
 - ج - متماً الخامسة والعشرين من عمره في أول السنة التي يجري فيها الانتخاب .
 - د - مجيداً القراءة والكتابة ، وتحدد أسس تقدير الإجابة بالتعليمات التي تصدر عن الوزير .
- المادة ١٨ - ١ - للوزراء ان يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب ، مع استمرار بمناصبهم .
 - ب - للمحافظين وضباط الشرطة ان يرشحوا أنفسهم في غير الدائرة التي يعملون فيها ، على ان يمنحوا حكماً إجازة خاصة بلا راتب

من تاريخ بدء الترشيح حتى انتهاء العمليات الانتخابية .
أما إذا رشحوا أنفسهم عن الدائرة الانتخابية التي يعملون فيها
فيعتبرون مستقلين حكماً ويعودون إلى وظائفهم في حال عدم
نجاحهم .

ج - لجميع العاملين الآخرين في الدولة ومؤسساتها وسائر جهات
القطاع العام والمشارك ، ان يرشحوا أنفسهم على ان يمنحوا
حكماً الإجازة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

المادة ١٩ - على من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب ان يقدم
بنفسه طلباً خطياً إلى المحافظ خلال سبعة أيام من اليوم الذي يلي تاريخ نشر مرسوم
تحديد موعد الانتخاب ، وذلك لقاء وصل مؤقت يذكر فيه تاريخ تقديمه .

المادة ٢٠ - ١- على المحافظ ان يحيل طلبات الترشيح المقدمة إليه إلى لجنة
الترشيح خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ تسجيلها في
ديوان المحافظة .

ب - تؤلف لجنة الترشيح في كل دائرة انتخابية ، بقرار من الوزير
برئاسة المحافظ وعضوية قاض يسمية وزير العدل ، وممثل عن
قطاع العمال والفلاحين .

ج - تتولى لجنة الترشيح ما يلي :

١ - دراسة قانونية طلبات الترشيح .

٢ - تحديد القطاع الذي ينتمي إليه المرشح .

٣ - البت في طلبات الترشيح في ضوء الفقرتين ١ و ٢ السابقتين ،
واعطاء المرشح وصلاً نهائياً موقعاً من المحافظ بقبول ترشيحه ،
وذلك خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ تسجيل طلب
ترشيحه .

المادة ٢١ - لطالب الترشيح الاعتراض على قرار لجنة الترشيح أمام محكمة
الاستئناف في المحافظة خلال يومين من تاريخ إبلاغه القرار ، أو من تاريخ انتهاء

المدة المحددة للبت في طلبات الترشيح، وعلى المحكمة الفصل باعتراضه في غرفة المذاكرة خلال ٣ أيام من تقديم الاعتراض بقرار مبرم.

المادة ٢٢ - تنظم لجنة الترشيح محضراً يتضمن أسماء الذين قررت قبول ترشيحهم ويعلن المحافظ جدولاً بأسمائهم مرتباً حسب الحروف الهجائية لكل قطاع على حدة.

المادة ٢٣ - لكل ناخب أن يطعن في صحة ترشيح الغير، خلال يومين من اليوم الذي يلي تاريخ إعلان أسماء المرشحين، وذلك أمام الجهة القضائية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا المرسوم التشريعي وعلى هذه الجهة أن تبت في الطعن خلال ٣ أيام بقرار مبرم.

الفصل السادس - الدعاية الانتخابية

المادة ٢٤ أ- للمرشح بعد استلام الوصل النهائي أن يذيع نشرات بإعلان ترشيحه، وبيان خطته وأهدافه وكل ما يتعلق ببرنامج أعماله، على أن يكون موقعاً من قبله وأن يقدم ٣ نسخ من هذه النشرات والبيانات إلى المحافظ.

ب- توقف الدعاية الانتخابية قبل ثمان وأربعين ساعة من التاريخ المحدد للانتخاب.

ج- تحدد محافظة دمشق والبلديات أمكنة خاصة للصق الصور، والبيانات والنشرات الانتخابية، ويمنع لصقها على جدران الابنية العامة والخاصة وخارج الأماكن المخصصة لها، كما تمنع كتابة أسماء المرشحين أو أية دعاية انتخابية على الجدران تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي.

المادة ٢٥ - يسمح خلال فترة الدعاية الانتخابية بعقد اجتماعات انتخابية وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة والتعليمات التي يصدرها الوزير.

الفصل السابع - عمليات الانتخاب

المادة ٢٦ - تؤلف بقرار من الوزير لجنة مركزية في كل دائرة انتخابية برئاسة المحافظ وعضوية قاض يسميه وزير العدل ، وممثل عن المكتب التنفيذي في المحافظة يسميه المكتب . مهمتها :

- أ - تحديد مراكز الانتخاب .
- ب - تعيين لجان الانتخاب .
- ج - النظر في الشكاوى والاعتراضات والطعون في قرارات لجان الانتخاب التي تقدم إليها خلال العمليات الانتخابية ، والبت فيها بصورة مبرمة .
- د - إحصاء نتائج الانتخاب الواردة من مراكز الانتخاب في الدائرة الانتخابية .
- هـ - القيام بالمهام الأخرى المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي .

المادة ٢٧ - يتم تحديد مراكز الانتخاب وتعيين رؤساء وأعضاء اللجان التي تشرف عليها ، قبل يوم الانتخاب بأربعة أيام على الأقل .

المادة ٢٨ - أ - تتولى الإشراف على كل مركز انتخاب لجنة مؤلفة من رئيس وعضوين تختارهم اللجنة المركزية من بين العاملين في الدولة .

ب - يؤدي رؤساء وأعضاء لجان الانتخاب قبل مباشرتهم العمل اليمين أمام قاضي الصلح ، بأن يقوموا بمهمتهم بصدق وأمانة وحياد مطلق .

ج - إذا غاب أحد عضوي اللجنة اكملها الرئيس من الأعضاء الاحتياطيين ، فإن لم يوجد فمن أحد الناخبين الحاضرين بعد ان يحلفه اليمين . وإذا غاب رئيسها أو غابت اللجنة بكاملها ،

يعين الرئيس الإداري المباشر فوراً لجنة جديدة يؤدي أعضاؤها
اليمين المنصوص عليها في الفقرة السابقة أمامه .

د - لا يجوز أن يكون في عداد اللجنة أحد من ممثلي مرشحي الدائرة
الانتخابية، أو أن يكون بين رئيس اللجنة وعضويتها وبين أحد
مرشحي الدائرة قرابة دون الدرجة الرابعة .

المادة ٢٩ - يتولى رئيس لجنة الانتخاب حفظ النظام في المركز، وله اتخاذ
جميع التدابير لضمان حرية الناخبين ويتمتع ضمن مركزه بصفة الضابطة القضائية،
كما أن له أن يستعين بقوى الأمن عند الضرورة .

المادة ٣٠ - لكل مرشح، أو من يمثله بكتاب خطي مصدق من المحافظ، أن
يحضر ويراقب عمليات الانتخاب وفرز الأصوات، ولا يحق لأحد غيرهما ممارسة
هذا الحق .

المادة ٣١ - ١ - يبدأ الانتخاب في الساعة السابعة ويستمر حتى الساعة
العشرين دون انقطاع .

ب - يتم نصاب الانتخاب إذا بلغ عدد المقترعين في مجموع مراكز
الدائرة الانتخابية ٥١٪ من أصل عدد الناخبين المدونين في
جداول الدائرة، وإلا فتختتم صناديق الانتخاب بخاتم اللجنة
وتوقيع رئيسها، وتحرس من قبل رجال الأمن وحضور من شاء
من المرشحين أو ممثليهم .

ج - تنزع الاختتام عن الصناديق في الساعة السابعة من صباح اليوم
التالي، بحضور لجنة الانتخاب وممثلي المرشحين الحاضرين،
ويستأنف الاقتراع حتى الساعة الرابعة عشرة، ويكتفى عندئذ
بعدد الذين مارسوا حق الانتخاب .

المادة ٣٢ - تهيأ مغلفات الاقتراع على نمط واحد وبلون واحد، وتكون
مصنوعة من ورق لا تظهر من خلاله ورقة الاقتراع .

المادة ٣٣ - ١ - يحضر كل ناخب إلى مركز الانتخاب المدرج اسمه في جدول

وبعد أن يتثبت رئيس اللجنة من وجود اسمه في الجدول ومن هويته ، بموجب بطاقته الشخصية يسلمه مغلفاً مختوماً بخاتم المحافظة وموقعاً عليه من رئيس اللجنة ، ثم يدخل إلى الغرفة السرية لممارسة حق الانتخاب .

ب - عند وجود اختلاف بين البطاقة الشخصية للناخب ، والبيانات الواردة في جدول الانتخاب ، وكان هذا الاختلاف لا يوجد التباساً أو وجدت دلالات كافية لازالة كل التباس حول هويته ، يقبل اقتراعه .

ج - يضع الناخب ورقة الاقتراع في المغلف بعد دخوله الغرفة السرية ، سواء أكانت الورقة مطبوعة أم مكتوبة ، وسواء أعدها مسبقاً أم كتبها في الغرفة المذكورة .

المادة ٣٤ - يمارس رئيس وأعضاء لجنة الانتخاب ويمثلو المرشحين حق الانتخاب في المركز المعينين فيه ، وتضاف اسمائهم إلى جدول انتخاب هذا المركز ، كما تضاف إليه اسماء الذين يمارسون حقهم الانتخابي بمقتضى الفقرتين ب ، ج من المادة ١١ .

الفصل الثامن - فرز الأصوات وعلان النتائج

المادة ٣٥ - لا يجوز للجان الانتخاب فتح الصناديق عند انتهاء عمليات الاقتراع في اليوم الأول قبل تلقي أمر بفتحها من المحافظ .

المادة ٣٦ - بعد تلقي الأمر بفتح الصندوق في اليوم الأول ، أو عند بلوغ الساعة الرابعة عشرة من اليوم التالي ، تشرع لجنة الانتخاب بفتح الصندوق علناً وعد المغلفات التي يحتويها . فإذا تبين ان عددها يزيد أو ينقص عن عدد الذين اقترعوا بأكثر من ٥٪ يعد الانتخاب في المركز لاغياً ويعاد في اليوم التالي . أما إذا

كانت الزيادة أقل من ٥٪ فيتلف من مغلفات الانتخاب بنسبة هذه الزيادة دون الاطلاع على مضمونها، وإذا كان النقص أقل من ٥٪ من مجموع الناخبين المصوتين فلا يؤخذ هذا النقص بعين الاعتبار .

المادة ٣٧ - تفض المغلفات وتستخرج منها أوراق الاقتراع من قبل رئيس اللجنة بحضور اعضائها ومن شاء من المرشحين أو ممثليهم .

المادة ٣٨ - تعتبر ورقة الاقتراع صحيحة في الحالات التالية :

أ - إذا تضمنت عدداً من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصص لكل من القطاعين وفقاً للتوزيع المحدد بالرسوم المنصوص عليه في المادة ١٦ من هذا المرسوم التشريعي .

ب - أما إذا تضمنت عدداً من أسماء المرشحين يزيد على العدد المطلوب انتخابه، من كل قطاع في الدائرة الانتخابية، فتحذف الزيادة من الأخير وتعتبر صحيحة لبقية الأسماء .

ج - وإذا تضمنت عدداً من المرشحين أقل من العدد المطلوب انتخابه تعتبر صحيحة للأسماء المدونة فيها .

د - وإذا تضمنت اسم شخص غير مرشح يحذف اسمه فقط .

هـ - وإذا تضمنت اسم مرشح أكثر من مرة يعتبر مرة واحدة .

المادة ٣٩ - تعتبر ورقة الانتخاب باطلة في الحالات التالية :

أ - إذا كان المغلف غير مختوم بخاتم لجنة الانتخاب .

ب - إذا وجد في المغلف أكثر من ورقة انتخاب واحدة ما لم تكن متماثلة .

ج - إذا تضمنت اسم الناخب أو توقيعه أو أية إشارة ظاهرة تعرف عليه .

أما الأوراق التي لا تتضمن أسماء المرشحين بوضوح ولكنها تشتمل على دلالات كافية ما نعة للإلتباس فتعتبر صحيحة .

المادة ٤٠ - يجري فرز الأصوات بصورة متواصلة في مراكز الانتخاب وتعلن النتائج فيها علناً، ثم تنظم كل لجنة محضراً يتضمن، بصورة خاصة أسماء

المرشحين وما ناله كل منهم من الأصوات، وما اتخذته من القرارات والاجراءات أثناء سير عملية الانتخاب وترفع هذا المحضر فوراً إلى اللجنة المركزية في المحافظة .

المادة ٤١ - تبت لجنة الانتخاب في جميع الاعتراضات المقدمة إليها حول سير عمليات الانتخاب وفرز الأصوات وتكون قراراتها في هذا الشأن قابلة للاعتراض أمام اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية .

المادة ٤٢ - تتولى اللجنة المركزية فور استلام محاضر اللجان احصاء نتائج الانتخاب في جميع مراكز الدائرة الانتخابية بحضور من يشاء من المرشحين أو ممثليهم، وتنظم محضراً اجمالياً بها وترفع صورة عن هذا المحضر إلى الوزير بعد ان تعلمه فوراً بأسماء الفائزين والأصوات التي نالها كل منهم .

المادة ٤٣ - إذا قررت اللجنة المركزية بطلان الانتخاب في أحد المراكز أثناء سير العمليات الانتخابية، لمخالفته للأصول والقانون أو لمقتضيات الأمن، يعاد الإلتخاب في اليوم التالي في ذلك المركز ما لم يقرر وزير الداخلية تحديد موعد آخر ويوقف في هذه الحالة فتح صناديق الاقتراع في الدائرة الانتخابية إلى ان تتم عملية الاقتراع مجدداً في ذلك المركز .

المادة ٤٤ - يصنف المرشحون كل في قطاعه حسب عدد الأصوات الصحيحة التي نالها كل منهم، ويعتبر المرشحون الأوائل من كل قطاع حسب عدد المقاعد المخصصة له فائزين بالانتخاب وإذا حصل مرشحان أو أكثر بالنسبة للمقاعد الأخيرة من كل قطاع - على أصوات متساوية فتجري بينهم القرعة .

المادة ٤٥ - يعتبر المرشحون فائزين بالتزكية إذا كان عددهم لا يزيد على عدد المقاعد المخصصة لأي من القطاعين في الدائرة الانتخابية، وفي هذه الحالة لا يجري الإقتراع بالنسبة للقطاع الذي فاز اعضاؤه بالتزكية ويعلن ذلك على الناخبين قبل موعد الانتخاب .

المادة ٤٦ - يعلن وزير الداخلية نتيجة الانتخاب في جميع الدوائر الانتخابية ويصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بتسمية الفائزين بعضوية مجلس الشعب ينشر في الجريدة الرسمية .

الفصل التاسع - حالات شغور العضوية

المادة ٤٧ -1- يعتبر مقعد عضو مجلس الشعب شاغراً في إحدى الحالات الآتية :

- ١ - الوفاة، من تاريخ وقوعها .
- ٢ - الاستقالة، من تاريخ قبولها من المجلس .
- ٣ - فقدان أحد شروط الترشيح، من تاريخ صدور قرار المجلس باسقاط العضوية .

ب - يجري الانتخاب للمقعد الشاغر وفقاً لأحكام المادة ٥٩ من الدستور وهذا المرسوم التشريعي .

المادة ٤٨ - إذا استنكف أحد الأعضاء الفائزين بعضوية مجلس الشعب عن أداء اليمين الدستورية أو إذا قرر المجلس إبطال عضوية أحد الأعضاء بسبب الطعن في صحة انتخابه يسمى بمرسوم المرشح الذي يلي الفائز الأخير في قطاعه، عضواً في المجلس .

الفصل العاشر - جرائم الانتخاب

المادة ٤٩ - تطبق أحكام المواد من ٣١٩ إلى ٣٢٤ من قانون العقوبات على الجرائم المتعلقة بالانتخاب .

المادة ٥٠ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٥٦ من قانون العقوبات كل شخص طلب إليه المساهمة في لجنة، أو كلف بعمل يتعلق بانجاز عمليات الانتخاب، وتخلف عن ذلك أو رفض التكليف دون عذر يقبله الوزير أو المحافظ المختص حسب الحال .

المادة ٥١ - يعاقب بالحبس من عشرة أيام إلى شهر كل من يلصق البيانات والصور والنشرات الانتخابية الخاصة خارج الأماكن المخصصة لها .
وتضاعف العقوبة إذا تم اللصق على جدران الأبنية العامة والنصب التذكارية ، والآثار والمقابر والأبنية المعدة للعبادة .
وتكون العقوبة الحبس من شهرين إلى سنة إذا كان الاعلان عن طريق الكتابة على الجدران .

الفصل الحادي عشر - أحكام عامة وانتقالية

المادة ٥٢ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب ، ومنصب المحافظ ، أو عضوية أي مجلس محلي ، أو أية وظيفة أو عمل في الدولة ومؤسساتها ، وسائر جهات القطاعين العام والمشتبك ، باستثناء الوزارة والتدريس في الجامعات ، والباحثين في مراكز البحوث ، وعضوية المكاتب التنفيذية للمنظمات الشعبية .

المادة ٥٣ - تعتبر مدة عضوية مجلس الشعب بالنسبة للعاملين في الدولة والجهات التابعة لها من مدنيين وعسكريين خدمة فعلية ، شريطة ان يؤدوا عنها العائدات التقاعدية وفقا للقانون ، وتدخل هذه المدة في حساب الأقدمية والترفع ويعتبر عضو مجلس الشعب في هذه الحالة بحكم الموظف الموضوع خارج الملاك ، مع الاحتفاظ له بوظيفته أو عمله .

المادة ٥٤ - تعفى من الرسوم القضائية والمالية بما في ذلك رسم الطابع ، العرائض والطلبات والإعتراضات والطعون والقرارات والأحكام والایصالات والبيانات والاعلانات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي ، لا سيما تلك التي لها علاقة بجداول الإنتخاب وبالترشيح والدعاية الإنتخابية وعمليات الاقتراع وفرز الأصوات كما تعفى من الرسوم الوثائق التي تستخرج من الدوائر الرسمية وخاصة امانات السجل المدني والسجل العدلي لتقديمها بصدد الإنتخاب وبصورة عامة جميع الأوراق والمعاملات المترتبة على تنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعي .

المادة ٥٥ - تستثنى النفقات والتعويضات التي تتطلبها عمليات الانتخاب من أحكام القوانين والأنظمة النافذة ولا سيما المرسوم التشريعيان رقم ٢٢٨ لعام ٩٦٩ و١٦٧ لعام ١٩٦٣ وتعديلاته، ونظام المستودعات.

المادة ٥٦ - يصدر الوزير القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعي.

المادة ٥٧ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ١٧ تاريخ ١٠/٩/١٩٤٩ وتعديلاته وسائر الأحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي.

المادة ٥٨ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

دمشق في ١١/٣/١٣٩٣ و ١٤/٤/١٩٧٣

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

تعديلات قانون الانتخاب

مرسوم تشريعي رقم ١٣

تاريخ ٣٠ - ٦ - ١٩٧٧

تعديل المادة (١٥) من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

المادة ١ - تعدل المادة (١٥) من المرسوم التشريعي رقم (٢٦) تاريخ

١٤ / ٤ / ١٩٧٣ ويصبح نصها كما يلي:

المادة ١٥ - يكون لكل خمسة واربعين الفا من المواطنين المسجلين في سجلات

الأحوال المدنية أو كسر يتجاوز نصف هذا العدد في كل دائرة انتخابية عضو واحد في مجلس الشعب .

مادة ٢ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ

صدوره .

دمشق في ١٤ - ٧ - ١٣٩٧ و ٣٠ - ٦ - ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

قانون رقم ٣٠ تاريخ ٤ - ٨ - ١٩٨١

الإجازة الخاصة للمرشح للانتخاب تدخل في حساب الترفيع

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

المادة ١ - خلافا لكل نص نافذ تدخل في حساب الخدمة الفعلية المؤهلة للترفيع وفي حساب المعاش، مدة الإجازة الخاصة بلا راتب التي حصل عليها كل من رشح نفسه لانتخابات عضوية مجلس الشعب، أو رشح نفسه في حالات شغور العضوية سواء كان المرشح خاضعاً لأحكام قانون الموظفين، أو المستخدمين أو العمل أو أنظمة الاستخدام الأخرى المعمول بها في الجهات العامة.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون ويعمل به من تاريخ اقرار القانون رقم ٤٠ لعام

١٩٧٤ .

دمشق في ٤ - ١٠ - ١٤٠١ و ٤ - ٨ - ١٩٨١

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

مرسوم تشريعي رقم ٢٤

تاريخ ٣ - ١٠ - ١٩٨١

تعديل المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ١٩٧٣ المتضمن قانون الانتخابات
رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

المادة ١ - تلغى المواد ١٥ و ٣١ و ٣٣ و ٣٦ و ٤٣ والفقرة ب من المادة ١٧ من
المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤ - ٤ - ١٩٧٣ ويستعاض عنها بالنصوص
التالية:

المادة ١٥ - يكون لكل واحد وخمسين الفا وخمسمائة من المواطنين المسجلين
في سجلات الأحوال المدنية او كسر يتجاوز نصف هذا العدد، في كل دائرة انتخابية
عضو واحد في مجلس الشعب.

المادة ١٧ - فقرة ب - متمتعاً بحق الانتخاب وفقاً لأحكام هذا المرسوم
التشريعي ، والاحكام القانونية الاخرى النافذة بهذا الشأن .

المادة ٣١ - يبدأ الانتخاب في الساعة السابعة صباحا ويستمر دون انقطاع
حتى الساعة العشرين من اليوم الاول للانتخاب ، حيث تختتم صناديق الانتخاب
بخاتم اللجنة وتوقيع رئيسها ، وتحرس من قبل رجال الامن وحضور من شاء من
المرشحين او ممثليهم ، ويستأنف الانتخاب في الساعة السابعة من صباح اليوم التالي
بعد نزع الأختام عن الصناديق بحضور لجنة الانتخاب وممثلي المرشحين الحاضرين
ويستمر حتى الساعة الرابعة عشرة منه .

المادة ٣٣ - أ - يمارس الناخب حقه في الانتخاب بموجب بطاقته الشخصية ،

وفي أي من مراكز الانتخاب في محل قيده أو إقامته او عمله .

ب - يسلم رئيس اللجنة الناخب مغلفاً موقعاً عليه من قبله
ومختوماً بخاتم اللجنة ، ثم يدخل الى الغرفة السرية لممارسة

حق الانتخاب .

ج - يضع الناخب ورقة الاقتراع في المغلف المختوم بعد دخوله الغرفة السرية سواء كانت الورقة مطبوعة أم مكتوبة، وسواء أعدها مسبقاً أم كتبها في الغرفة المذكورة .

د - يدون اسم المقترع في جدول انتخاب المركز بعد وضعه مغلف الاقتراع في صندوق الانتخاب .

هـ - تثقب البطاقات الشخصية القديمة عند الانتخاب، أما البطاقات الشخصية الحديثة فيصدر وزير الداخلية التعليمات الخاصة بشأنها .

المادة ٣٦ - تشرع لجنة الانتخاب في تمام الساعة الرابعة عشرة من اليوم التالي لموعده الانتخاب بفتح الصندوق علناً وعد المغلفات التي يحتويها، فإذا تبين أن عددها يزيد أو ينقص عن عدد الذين اقترعوا بأكثر من ٥ ٪ يعد الانتخاب في المركز لاغياً، ويعاد في اليوم التالي . أما إذا كانت الزيادة أقل من ٥ ٪ فيتلف من مغلفات الانتخاب بنسبة هذه الزيادة دون الاطلاع على مضمونها، وإذا كان النقص أقل من ٥ ٪ من مجموع المقترعين فلا يؤخذ هذا النقص بعين الاعتبار .

المادة ٤٣ - إذا قررت اللجنة المركزية بطلان الانتخاب في أحد المراكز، لمخالفته للأصول والقانون أو لمقتضيات الأمن، يعاد الانتخاب في اليوم التالي في ذلك المركز ما لم يقرر وزير الداخلية تحديد موعد آخر، ويقتصر إعادة الانتخاب على الذين سبق لهم أن اقترعوا فيه ودونت أسماؤهم في جدولته ويوقف في هذه الحالة اعلان نتائج الانتخاب في الدائرة الانتخابية الى ان تتم عملية الاقتراع مجدداً في ذلك المركز .

المادة ٢ - تلغى المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤ - ٤ - ١٩٧٣ وسائر الاحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي .

المادة ٣ - يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين :

أ - من اقترع وهو يعلم انه محروم من حق الانتخاب أو موقوف عنه

هذا الحق بمقتضى القوانين النافذة او بموجب قرارات قضائية
مبرمة .

ب - من اقترح في الانتخاب الواحد اكثر من مرة .

المادة ٤ - يصدر وزير الداخلية التعليمات التنفيذية لاحكام هذا المرسوم
التشريعي .

المادة ٥ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
صدوره .

دمشق في ٥ - ١٢ - ١٤٠١ هـ و ٣ - ١٠ - ١٩٨١

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

مرسوم تشريعي رقم ٢

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

المادة ١ - تلغى المادة (١) من المرسوم التشريعي رقم (٢٦) تاريخ ١١/٣/١٣٩٣ هـ و ١٤/٤/١٩٧٣ ويستعاض عنها بالنص التالي :

المادة ١ - يقصد بالتعابير التالية في معرض تطبيق هذا المرسوم التشريعي المعاني المبينة ازاء كل منها :

- الوزير : وزير الداخلية

- العامل : من يعمل في الدولة ، أو القطاع العام أو المشترك أو الخاص لقاء أجر .

الفلاح : كل من يعمل في الارض بنفسه أو يعمل بالاشتراك مع غيره وتكون الزراعة مصدر رزقه الاساسي ولم يكن مشمولاً بقانون الاصلاح الزراعي وتعديلاته .

المادة ٢ - تلغى المادة (١٥) من المرسوم التشريعي رقم (٢٤) تاريخ ٥/١٢/١٤٠١ هـ و ٣/١٠/١٩٨١ ويستعاض عنها بالنص التالي :

المادة ١٥ - يكون لكل تسعة وخمسين الفا من المواطنين المسجلين في سجلات الاحوال المدني او كسر تجاوز نصف هذا العدد في كل دائرة انتخابية ، عضواً واحداً في مجلس الشعب .

مادة ٢ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ٢٨ - ٤ - ١٤٠٦ هـ و ٩ - ١ - ١٩٨٦ م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

مرسوم تشريعي رقم ٥ تاريخ ١٥ - ٤ - ١٩٩٠

تعديل المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤/٤/١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

المادة ١ - تلغى المادة (١) من المرسوم التشريعي رقم (٢٦) تاريخ

١١/٣/١٣٩٣ هـ و ١٤/٤/١٩٧٣ ويستعاض عنها بالنص التالي :

المادة ١ - تعدل المادة ١٩ من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ

١٤/٤/١٩٧٣ المتضمن قانون الانتخابات بحيث يصبح نصها كما يلي :

« على من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب ان يقدم بنفسه

طلباً خطياً بذلك الى المحافظ خلال عشرة ايام من اليوم الذي يلي تاريخ نشر مرسوم

تحديد موعد الإنتخاب ، وذلك لقاء وصل مؤقت يذكر فيه تاريخ تقديمه » .

مادة ٢ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من

تاريخ صدوره .

دمشق في ٢٠ - ١٤١٠ هـ و ١٥ - ٤ - ١٩٩٠ م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

مَجْلِسُ الشَّعْبِ الدَّورُ التَّشْرِيعِيُّ الْأَوَّلُ

١٩٧٧/٦/٨ - ١٩٧٣/٦/٩



السيد الرئيس حافظ الاسد
رئيس الجمهورية
في افتتاح الدورة التشريعية الاولى



السيد رئيس الجمهورية أثناء استقباله أعضاء مجلس الشعب



مجلس الشعب
الدور التشريعي الاول
١٩٧٧/٦/٨ - ١٩٧٣/٦/٩

السيد محمد علي الحلبي

١٩٧٤/٦/١٤ - ١٩٧٣/٦/٩

هيئة مكتب المجلس

رئيساً للمجلس

نائباً للرئيس

امينا للسر

امينا للسر

مراقباً

مراقباً

السيد محمد علي الحلبي

السيد محمد عادل جاموس

السيد عبد النافع السباعي

السيد صارم يوسف

السيد قصي الشيخ

السيد جورج حريكة

هيئة مكتب المجلس - الدور الاول

١٩٧٥/٦/٨ - ١٩٧٤/٦/١٥

رئيساً للمجلس

السيد محمد علي الحلبي

نائباً للرئيس

السيد محمد عادل جاموس

أميناً للسر

السيد عبد النافع السباعي

أميناً للسر

السيد صارم يوسف

مراقباً

السيد قصي الشيخ

مراقباً

السيد فائز عيسى

هيئة مكتب المجلس - الدور الاول

١٩٧٥/٦/٩ - ١٩٧٦/٦/٢٩

السيد محمد علي الحلبي	رئيساً للمجلس
السيد محمد عادل جاموس	نائباً للرئيس
السيد خالد نظام الحمود	أميناً للسر
السيد توفيق النقري	أميناً للسر
السيد سعيد سليمان	مراقباً
السيد حسان جمعة	مراقباً

ملاحظة: جدد انتخاب هذه الهيئة وبقيت على حالها حتى نهاية الدور التشريعي الأول.

المرسوم الجمهوري رقم ١٠٩٣

المرسوم الجمهوري رقم ١٠٩٣ تاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩ المتضمن:
تسمية أعضاء مجلس الشعب الناجحين في الانتخابات.

نص المرسوم:

بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٩٧٣/٤/١٤ المتضمن
قانون الانتخابات العامة وعلى المرسوم رقم ٥٤٠ تاريخ ١٩٧٣/٤/٢٠ بتحديد يوم
١٩٧٣/٥/٢٥ موعداً لانتخاب أعضاء مجلس الشعب وتحديد عدد أعضاء
المجلس.

وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٥ / ق تاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩
المتضمن إعلان نتائج الانتخاب يرسم ما يلي:
المادة ١- يسمى السادة المبينة أسماؤهم فيما يلي الفائزون في الانتخابات
أعضاء في مجلس الشعب:

١- محافظة مدينة دمشق

قطاع العمال الفلاحين

محمود بن أحمد حديد

مأمون بن مظهر الخياط

محمد سعيد بن محمود الحموي

محمد صياح بن محمود خدام السروجي

محمد عربي بن عبد الغني صهيون

محمود بكري ألوسي

حيدر بن أحمد مارديني

يوسف بن سعيد غر

قطاع باقي فئات الشعب

محمود بن صالح الأيوبي

محمد مروان شيخو

محمد علي بن محمد جميل الحلبي

محمد زهير بن عارف العوا

هاجر بنت محمد ابراهيم صادق

أنور بن محمد كامل

محمد عدنان بن محمود كيلاني

رياض بن محمد العابد

حسان بن سعيد جمعة

تحسين صابر الصفدي

غسان بن جرجي شلهوب

خالد بكداش قوطرش

هاني بن محمد علي الروماني

جورجي بن نقولا الخوري

٢- محافظة دمشق

سليمان بن محمد سليم موسى

ضياء بن أحمد الحاج علي

ياسين بن عبد الله رابعة

حمود بن محمد دياب

عبدو بن يوسف الشاقي

محمود بن عمر خطاب

عزيز بن سليم كربوج

محمد بن حسن يوسف

أحمد بن محمد قبلان

محمد وفيق بن سعدو عرنوس

محمد بن زكريا المصري

بشرى بنت عبد العزيز كنفاني

أحمد بن محمد دين

عبد المجيد بن محمد رضا التجار

محمد صبحي بن مصطفى طه

٣- مدينة حلب

عبد المجيد بن محمد ناصر

محمد صبحي بن قاسم شيخوني

محمد فاتح بن الشيخ محمد بشير حموي

سرور بن سليمان يازجي

ليون بن وجيد غزال

عبد الكريم بن أحمد عزيزي

ابراهيم بن محمد سلقيني

محمد عادل بن محمد علي جاموس

محمد عادل بن مراد حاج مراد

محمد بهجت بن محمد مسلاتي

محمد زين العابدين بن بشير خير الله

بدر الدين بن محمد قوجه

عمر بن محمد لطفي سباعي

محمد أديب بن محمود نحوي

عبد الله بن جورج موصللي

أحمد بن محمد حفيان

٤- مناطق حلب

أحمد بن يوسف دشو

محمد سعيد بن حاكم الحاكم

حسن بن جاسم الغنام

مصطفى بن عبد الله حموش

عبد الرزاق بن حسن عبيدي

محمود بن محمود الجفال

محمد بن أحمد عساني

زكريا بن مصطفى علي

محمد المحمد الجاسم بن حسن

دياب بن حاجي شواخ الماشي

ابراهيم عبد الحنان زامل بن أحمد

وحيد بن محمود مصطفى

اسماعيل بن حمدو اليوسفي

عبد القادر بن أحمد نعناع

زكريا بن جعفر الضرير

محمد فهيم بن صالح الرزوق

محمد خير بن بشير عليطو

عبد الله بن مصطفى شكري ضرغام

محمد فائق حاج محمد حسن

كنو بن أحمد

عصمت بن محمد سعيد غباري

محمود فائز اللبني بن مصباح

فاروق الحاج علي الجاسم بن محمود

٥- محافظة حمص

عبد اللطيف يونس أحمد اسماعيل

علي محمود ادريس

عبد العزيز أحمد الشافي

علي حيدر حيدر

محمود فدعوس الرضوان

عفيف عارف خزام

بسام عفيف الفياض

علي حسين هلال

أحمد سعيد الطالب

توفيق حسن النقري

عبد النافع محمد شفيق السباعي

سعيد محمد سعيد السطلي

فؤاد سليم يازجي

محمد قاسم محمود

عدنان يوسف الموصللي

محمد نوري عمر جندلي الرفاعي

فيليب نايف كبا

محمد ضيا عبد القادر ملوحي

٦- محافظة حماة

حسين بن محمد الحسين

جورج حريكة

ابراهيم بن علي حيدر

محمد جمعة تفتنازي

محمد عيد لطميني

محمود خير بك

مصطفى الحمود

رشيد عيسى

عبد السلام القاسم

محمد وحوود

عبد الاله حواط

فائز عيسى

منور مخلوطة

علي نبهان

يحيى عردوس

محمود عرواني

٧- محافظة اللاذقية

أحمد بن شاكر عضية

جرجي بن استيريان خوري

عبد الخالق بن محمد حجوز

عبد الله بن محمد بنشي

عبد الكريم بن علي عمار

محمود بن محمد عجبل

محمود بن مصطفى موسى

أحمد بن محمد خضور

جميل بن علي الأسد

سلمى بنت علي نجيب

غازي بن محمد خضرة

محمد نعيان بن محمد علي ديب

محمد بن أحمد كحيلة

٨- محافظة ادلب

خالد بن عبد اللطيف الخضر

نور الدين بن عبد الله نجم

محمد بن حمود حاج حمود

محمد عبد الرحمن بن محمد أنيس

عبد الكريم بن محمد الهلال

محمد صلاح الدين بن صالح حواء

عبد المعطي بن حسن عبد القادر

محمد بن زاهد استانبولي

فهمي بن كامل اليوسفي

عادل بن محمود حسون

عبد العزيز بن رجب دياب

محمد نذير بن وجيه دويدري

محمد رياض بن شيخ عمر مجني

٩- محافظة طرطوس

محمود شيخ محمد حسن

اسكندر علي عاتكي

عيسى أحمد خضور

علي أحمد علي

ميشال عيسى جرجس

علي محمد الظاظا

صارم محمود يوسف

محرم حسن طيارة

أحمد علي حرفوش

هنا قيصر الحموي

١٠- محافظة الرقة

جاسم المحييد الهويدي

عمر الحاج عبد

محمد صالح السخني

خالد نظام الحمود

حسين حميد العجيلي

١١- محافظة دير الزور

عبد الله ابن الشيخ عبد الوهاب الراوي

حسن بن علي العمر العلي

غنام عبد الله الهجر

عدنان بن حسين الجمعة

سليمان بن عبد الله عثمان العكلة
رئيس بن فرحان الفياض
قصي بن عبد الله الشيخ
عبد العزيز بن عبد القادر عياش
فؤاد بن رديف الياسين
سلمون بن شعبي العبد الله
١٢- محافظة الحسكة
خضر عبد الرحمن العلي
حسين علي الجضعان
محمد عبد الله العلي
عثمان ابراهيم محمد
محمود أحمد الفاضل
حنا عزيز جرجور
فريد بولص برصوم
عبد الله سراي الصويلح
خليف حسين العزاوي
سليمان حسن حاجو
١٣- محافظة درعا

ابراهيم خضر العلي
محمود عبد الرحمن أبو رومية السعدي
شفيق صبح وهدان
محمد الفندي الرشيد أبا زيد
سعيد محمد سليمان
يوسف هواش الشولي
أحمد محمد المحاميد
١٤- محافظة السويداء
جميل سلامة غرز الدين
نايف علي الحلبي
جمال توفيق هنيدي
حسين يوسف أبو عساف
معذى سليمان الملحم
١٥- محافظة القنيطرة
خالد صالح الخالد
صالح جاسم الطحان
علي انهار أحمد
سامي شفيق الصالح

المادة ٢: ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ١٩٧٣/٥/٢٩

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

بموجب المرسوم رقم ٤٧٤ تاريخ ٢٦/٣/١٩٧٤ سمي السيد يوسف بن كامل
سعادة عضواً في مجلس الشعب - محافظة مدينة دمشق . بدلاً عن عضو متوفى .
بموجب المرسوم رقم ٤٧٤ تاريخ ٢٦/٣/١٩٧٤ سمي السيد ميشيل بن نجيب ريشة
عضواً في مجلس الشعب - محافظة حماة . بدلاً عن عضو متوفى .
بموجب المرسوم رقم ٦٥ تاريخ ٢٧/٢/١٩٧٥ سمي السيد الدكتور ياسين اسطه
عضواً في مجلس الشعب - محافظة مدينة دمشق . بدلاً عن عضو متوفى .

مرسوم دعوة المجلس للانعقاد

المرسوم ١٠٩٤ :

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور ولاسيما المادة ٦٠ منه

وعلى المرسوم رقم ١٠٩٣ تاريخ ٢٩/٥/١٩٧٣ المتضمن تسمية أعضاء مجلس
الشعب

يرسم مايلي :

المادة ١ : يدعى مجلس الشعب الى الاجتماع في الساعة السابعة عشر من يوم

السبت التاسع من حزيران ١٩٧٣

المادة ٢ : ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ٢٩/٥/١٩٧٣

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

خِطَابُ
السَّيِّدِ الرَّئِيسِ حَافِظِ الْأَسَدِ
بِمُنَاسِبَةِ افْتِتَاحِ الدَّوَرِ السَّرِّيِّ الْأَوَّلِ فِي مَجْلِسِ الشَّعْبِ
بِتَارِيخِ ٩ / ٦ / ١٩٧٤



السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
يلقي كلمته في مجلس الشعب

خطاب السيد الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية

في افتتاح الدور التشريعي الأول بتاريخ ١٩٧٣/٦/٩

السيد رئيس مجلس الشعب .

السادة أعضاء المجلس .

ان انعقاد أول مجلس للشعب منتخب انتخاباً مباشراً بإرادة الشعب الحرة، يشكل نصراً جديداً وكبيراً لهذه الارادة، وانجازاً جديداً وهاماً على طريق الديمقراطية الشعبية . ويسعدني في هذه المناسبة أن أوجه التحية الى شعبنا العظيم صانع هذا النصر، وصاحب الفضل الأول في هذا الانجاز، ويسرني أيضاً أن أحياكم مهنئاً بالثقة التي أولاكم اياها شعبنا عندما اختاركم ممثلين له في أعلى مؤسسة دستورية في القطر . كما يطيب لي أن أوجه تحية شكر وتقدير باسمي وباسمكم الى مجلس الشعب السابق الذي كان تشكيله وانجاز مهمته خطوتين بارزتين في مضمار العمل الجاد لخلق مؤسساتنا الديمقراطية .

أيها السادة :

لقد كان استكمال بناء الديمقراطية الشعبية أحد الأهداف الكبرى التي وضعناها نصب أعيننا منذ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ، والتزمنا بها وفق منهاج أعلنه على الشعب، وصولاً الى غاية أساسية، هي أن تكون السلطة بيد الشعب، منبع كل السلطات، لأن ذلك هو الضمان لاكتساب المزيد من المنعة، وتحقيق المزيد من التقدم، وانجاز المزيد من العمل والاعداد على طريق التحرير .

تحقيقاً لهذه الغاية كانت خطواتنا المتتابعة، وانسجاماً مع مفهومنا للديموقراطية، وانطلاقاً من ايماننا بها كان السعي الحثيث لتأكيد هذا الايمان والعمل الجاد المتواصل على خلق مؤسسات الديمقراطية الشعبية، وجاء مجلس الشعب خطوة متقدمة على هذه الطريق .

فالديموقراطية الشعبية براء ممن يعملون على تحويلها الى شعار مفرغ من المضمون، يحلو لهم الحديث عنه في كل مناسبة .

أن نتحدث كثيراً عن الديموقراطية ولا نعمل على خلق مؤسساتها، إنما نسلك طريقاً مناقضاً للديموقراطية .

أن نتحدث كثيراً عن الديموقراطية وأن نحاول إيهام الشعب أنه يعيشها واقعاً وممارسة رغم انعدام مؤسساتها، إنما يعني ذلك تشويه الصورة الحقيقية للديموقراطية .

قد تتغير مؤسسات الديموقراطية من حيث عناصر تكوينها المتعددة بين مرحلة وأخرى تبعاً لمعطيات كل مرحلة، ومن أبرز هذه المعطيات فعالية التنظيمات السياسية والنقابية، ولكن عنصراً واحداً من هذه العناصر يجب أن يبقى ثابتاً ومتوفرأ في جميع هذه المؤسسات وفي مختلف المراحل، ألا وهو عنصر الاختيار الحر والرغبة الجماهير الشعب .

ان الايمان بالديموقراطية يعني الايمان بحرية الجماهير وحققها في أن تنعم بهذه الحرية في ظل مؤسسات كفيلة بحمايتها، والدفاع عنها ضد الذين يحاولون انتقاصها أو تشويهها، وبقدر ماهي الديموقراطية ضرورة لجعل السلطة في يد الشعب، فإن الحرية ضرورة أساسية ليصبح الشعب أقدر على العطاء، وأقدر على البذل، وأقدر على الابداع . ومن هنا نستطيع أن نقول إن الديموقراطية الشعبية هي السبيل الى خلق المناخ الملائم لتعاظم روح البذل والعطاء، وغو القدرة على الابداع، وتعزيز طاقات الوطن ومنعته وقدرته على مواجهة الصعاب وقهرها، وعلى السير نحو الأهداف وبلوغها وهي بالتالي سبيلنا للذود عن الوطن بكفاءة عالية وفعالية شديدة .

وبديهي أن الديموقراطية الشعبية ليست أمراً مجرداً، بل هي صيغ وممارسات لا بد وأن تنطلق من الواقع وفي ضوء معطياته، مما يجعلها قادرة على تطوير هذا الواقع ودفعه نحو الصورة المثلى التي يرنو اليها الشعب .

وعلى أساس هذا الفهم للديموقراطية الشعبية جاءت خطواتنا المتتالية على طريقها، فكان تشكيل مجلس الشعب السابق أول خطوة عملية على هذه الطريق، وقد كان المجلس السابق ممثلاً لمختلف قطاعات الشعب وفئاته وقام بمهمته خير قيام

سواء في مجال التشريع أم في مجال اعداد الدستور ، فاستحق الشكر والتقدير .
وعلى أساس هذا الفهم للديموقراطية الشعبية كانت انتخابات مجالس الادارة المحلية التي جرت في مطلع آذار من عام ١٩٧٢ ، ومارس فيها الشعب حريته كاملة بانتخاب ممثليه في مجالس المحافظات . لقد كانت تلك الانتخابات التي تلت صدور قانون الادارة المحلية خطوة بارزة لتحقيق مبدأ مركزية التخطيط ، ولا مركزية التنفيذ الذي يضع في أيدي أوسع الجماهير جزءاً كبيراً من السلطات ، لتمارس هذه الجماهير دوراً فعالاً في المراقبة والتنفيذ .

وعلى أساس هذا الفهم أيضاً وتنفيذاً لقرارات حزبنا كانت الجبهة الوطنية التقدمية التي مضى على قيامها أكثر من خمسة عشر شهراً ، والتي رأينا فيها الطريق الطبيعي لتقوية أداة الثورة وتوحيدها في هذا القطر أولاً ، وعلى امتداد الوطن العربي فيما بعد .

إن الصيغة الحالية للجبهة هي حصيلة جهود بذلت في اطار رؤية واضحة لمصلحة الوطن ، وقد جاءت متلائمة مع مقتضيات المرحلة الراهنة التي يمر بها القطر . وعندما يحين الوقت لتطوير هذه الصيغة سيكون التطوير منسجماً مع مقتضيات المرحلة المقبلة وفي اطار نفس الرؤية الواضحة لمصلحة الوطن والشعب ، وبما يوفر للجبهة شمولاً أوسع وقدرة أوفر على استيعاب جماهير الشعب وتطوير نضالها .

وعلى أساس هذا الفهم للديموقراطية الشعبية أيضاً واستكمالاً لبنائها كان الدستور الذي أقره الشعب بأغلبية ساحقة ، وكانت كذلك انتخابات مجلسكم التي تمت بإرادة شعبية حرة . إن هذين الانجازين تأكيد على إيمان الثورة بالشعب وثقتها المطلقة بالجماهير ، وفيهما ترسيخ للديموقراطية الشعبية ومدخل الى مرحلة جديدة من التطور المطرد ، والبقاء المتين والاستقرار الذي يبتغيه شعبنا : الاستقرار الفاعل الايجابي الذي يلبي حاجات المواطنين المتطورة ويستجيب لحاجات الوطن المتنامية .
لقد وضع الدستور القواعد العامة لهذه المرحلة ، وأوجب تطبيقها على الجميع باعتباره القانون الأساسي للدولة الذي تستمد منه سائر القوانين أصولها . وجاء بأحكامه وبما تضمن من قواعد وضوابط وحوافز ، راسماً طريق المستقبل ، موضعاً تكوين الدولة والمجتمع ، مؤكداً على الوحدة العربية والنضال في سبيلها ،

وعلى الحرية وتعميق مضمونها وإشاعة جوها، وعلى الاشتراكية وتعميم تطبيقها .
وهو بذلك ينظم حركتنا نحو المستقبل المنشود، مستقبل المجتمع العربي الاشتراكي
الموحد، الذي كان ولا يزال الهدف الأسمى لنضال جماهيرنا في كل مكان من
الوطن العربي .
أيها السادة :

لقد جاء مجلسكم حصيلة انتخابات برهن شعبنا خلالها أنه الشعب الأصيل
الواعي ، وخاض المواطنون مرشحين وناخبين معركة الانتخابات بروح رياضية
وبسلاح الفكر والمبدأ . قدروا جو الحرية فحافظوا على النظام ، وقدروا نزاهة
الانتخابات فرجعوا الى ضمائرهم قبل أن يضعوا أوراق الاقتراع في الصناديق ،
واستقبلوا النتائج بنفس الروح الرياضية وبمزيد من التصميم على تدعيم الوحدة
الوطنية وتكاتف جهود المواطنين جميعاً لما فيه خير الوطن ورفعته ، وهذا هو الأمر
الطبيعي لأن العمليات الانتخابية ليست عداً وخصومة بين الناس ، بل هي تنافس
مشروع وشريف بين المواطنين من أجل خدمة الشعب والوطن من موقع آخر غير
موقعهم الحالي .

فعندما يكون الأمر كذلك وعندما يكون في إطار العمل من أجل بناء
الديموقراطية الشعبية ، وعندما نتذكر حقيقة أن لكل مواطن حيثما كان موقعه دوره
الأكيد في خدمة شعبه ووطنه ، يصبح من الطبيعي أن تنتهي هذه العمليات
الانتخابية ونحن أكثر تماسكاً وأشد حرصاً على وحدتنا الوطنية ، وجبهتنا الداخلية
المتماسكة ، سلاحنا الأقوى والأهم في جميع معاركنا ، وفي مقدمتها معركة
التحرير .

إن التحديات التي تواجهها أمتنا ، وأخطرها التحدي المتمثل في احتلال
الأرض العربية ، تتطلب منا أن نوجه كل أعمالنا وإنجازاتنا نحو تعزيز قدرتنا للتغلب
على هذه التحديات . فالديموقراطية الشعبية ، وترسيخ الحرية ، والتنمية كالأعداد
العسكري سواء بسواء ، مصادر قوة لنا لمواجهة هذه التحديات ، والتغلب عليها
وخاصة تحدي احتلال الأرض العربية مع ما يفرضه علينا من كفاح لتحرير الأرض
وطرد الغزاة المعتدين ، وإذا لم تكن كذلك فانها لا تلبث أن تفقد مضمونها ، وتقتصر
عن بلوغ مراميها مادامت حرية الوطن نفسه مجترأة ومعتدى عليها .

ومن هنا فإن الخطوات التي ذكرتها على طريق الديمقراطية الشعبية، وكان آخرها الدستور وانتخاب مجلس الشعب، تستمد أهميتها الخاصة من حيث أنها تمنحنا قدرة أوفر، وتهيء لنا فرصاً أفضل لمجابهة التحديات والتغلب عليها. أيها السادة:

إن وحدتنا الوطنية هي طريقنا الطبيعي الى وحدتنا القومية، هذا الهدف الكبير الذي ناضلت وتناضل من أجله أجيال الأمة العربية وجماهيرها الواسعة. إن وحدتنا الوطنية هي التي تجعلنا أكثر قدرة وأكثر فاعلية في النضال ضد التجزئة، ومن أجل الوحدة العربية.

والوحدة العربية هي الهدف الكبير الذي اذا ما استطعنا تحقيقه، فقد ذللنا كل المصاعب وقهرنا كل الأخطار التي تهددنا، وحللنا سائر المشكلات الكبرى التي تواجهنا.

بالوحدة تستعيد الأمة العربية مكانتها وتصبح قوة مسموعة الكلمة، وتستطيع أن تقضي على سائر عوامل الضعف والتخلف داخل أقطارها، وأن تضع حداً للأطماع الاستعمارية في أراضيها وثرواتها، كما تستطيع أن تسهم بقدر وافر في اغناء التقدم البشري، وأن تصبح أكثر أهمية وأكثر فائدة للناس جميعاً.

إن نضال الشعب العربي على طريق الوحدة وتجربته في مجال العمل الوحدوي تؤكد أن شعبنا مدرك لأهمية الوحدة العربية هدفاً وسبيلاً للتغلب على كل الصعاب وحل كل المشكلات. ولقد أثبتت التجربة بوضوح أن الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقق بتأثير نزوة عابرة أو بنتيجة انفعال مرحلي، لأن الوحدة ليست تعبيراً عن اندفاع عاطفي أو فورة حماسية، بل هي في جوهرها وأساسها عمل عقلائي وتخطيط سليم.

إن الوحدة ليست السبيل الأمثل لحل مشكلات أمتنا العربية فحسب، بل هي قدرها وبواسطتها تزداد أمتنا حيوية ومهابة، وتزداد قدرة على الدفاع عن نفسها من جهة، وعلى الاسهام الايجابي في ركب حضارة الانسان من جهة أخرى.

واذا كانت روح العصر ومقتضياته تدفع أمتنا متباعدة الى البحث عن نوع من الوحدة أو الاتحاد فيما بينها، لتقوى على مجابهة تحديات العصر، فأحرى بروح العصر ومقتضياته أن تكون عاملاً ضاعطاً باتجاه وحدة الأمة الواحدة.

إن جيلنا مطالب بالعمل الدؤوب والفوري من أجل الوحدة، وتحقيق ما أمكن من الانتصارات على طريقها .

وحيث يتعذر تحقيق الوحدة، علينا أن نخطو باتجاهها من أجل الوحدة أولاً، ومن أجل معركة التحرير القريبة ثانياً . فلنبداً بالتعاون الجدي، والتنسيق في المجالات المختلفة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، ولنخلق مؤسسات قومية تتمتع بالقدرة والفاعلية، ولنقوِّ ولن دعم ما هو موجود من هذه المؤسسات . إن إيماننا بهدف الوحدة العربية غير محدود، فقد آمنا به قدراً لا أمتنا، وأكدته مبادئ حزبنا، وعززه نضال شعبنا، ولذلك فاننا مستمرون في النضال من أجله، والى أن يتحقق سنظل نعمل وبثبات من أجل تنسيق الجهود والطاقات المتوفرة، وسنظل نسعى ونكافح من أجل حشد كل ما يمكن حشده لنخوض معركتنا المصيرية ضد العدو الغاصب .

ولكي نعزز قدرتنا في هذا القطر على متابعة السير في هذا الاتجاه، فاننا نواصل العمل لاستكمال بنائنا الداخلي بمزيد من الحرية، ومزيد من الديمقراطية، ومزيد من التنمية، ومزيد من القدرة الدفاعية في اطار وحدتنا الوطنية التي تحمي انجازاتنا والتي بدورها تزداد قوة بهذه الانجازات .

إننا في مجال العمل السياسي والشعبي مصممون على تدعيم الحرية، وعلى تطوير المؤسسات الديمقراطية القائمة، وخلق المؤسسات الجديدة التي تقتضيها مصلحة المواطن، وحرية، وعلى تعزيز دور المنظمات الشعبية .

إننا في المجال الاقتصادي نسير بثبات نحو تدعيم القطاع العام وتطويره وزيادة فاعليته، ليؤدي دوره في قيادة الاقتصاد وتعميق التحولات الاشتراكية، كما أننا نبذل كل جهد لتشجيع القطاع التعاوني ومده بمقومات النمو والتوسع . وسوف نستمر في تنشيط القطاع الخاص ليؤدي دوره في بناء الوطن مع وضع الضوابط التي من شأنها أن تجعل منه قطاعاً منتجاً وغير مستغل .

وسيتم ذلك على أساس من التخطيط، وفي اطار سياسة عامة تهدف الى تحقيق الثورة الزراعية الكاملة، والتوسع في التصنيع، واستثمار الموارد الطبيعية استثماراً كاملاً، لكي يزداد الوفرة وتنمو ثروة البلاد التي يجب أن ينعم بها ويستفيد من خيراتها كل المواطنين .

إن ارتفاع مستوى معيشة المواطنين وتزايد حاجاتهم ، بالإضافة الى ماتقتضيه ضرورات المعركة ، تتطلب منا أن نبذل كل جهد لزيادة الانتاج وتحسينه ، وزيادة الدخل القومي ، ولاشك في أن الاسراع في التنمية هو أقرب السبل ، وأضمنها لتحقيق ذلك .

في مجال التعليم كان هدفنا ولا يزال توفيره على مختلف المستويات لأبناء الشعب ، وتوجيهه نحو خدمة أهداف التنمية ، وخلق الحوافز والمشجعات على التفوق والنبوغ ، وتوفير امكانات البحث العلمي لتعزيز سياسة الاعتماد على النفس .

وفي المجال الدفاعي فإن جهودنا متواصلة لزيادة تدعيم قواتنا المسلحة ، ورفع قدرتها القتالية بالتدريب المستمر وبالعتاد الحديث ، وقد برهنت قواتنا المسلحة على نجاعة هذه الجهود في معارك عديدة ، وأثبتت أنها كانت ولا تزال وستبقى قوة الشعب التي تؤمن بأهدافه وتدافع عنها وتضحي في سبيلها ، وأنها دائمة التأهب للقيام بدورها الكامل في معركة التحرير .

أيها السادة أعضاء مجلس الشعب :

نحن في المجال القومي دعاة وحدة نعمل لتحقيق الخطوات على طريقها حيثما أمكن ذلك ، وبصفتنا عضواً في اتحاد الجمهوريات العربية نبذل كل جهد لتدعيم مؤسسات الاتحاد ، والسير به نحو الغاية التي قام من أجلها . ونحن مع تنسيق الجهود العربية وحشد الطاقات العربية حيثما وجدنا سبيلاً الى ذلك .

وعلاقتنا مع الدول العربية تحددها في الأساس مواقف تلك الدول من معركة المصير .

وضرورات المعركة أيضاً تحدد نظرتنا للمقاومة وموقفنا منها ، فننظر اليها كعنصر هام من عناصر القوة العربية اللازمة للتحرير ونقف منها موقف الدعم والمساندة ، ومن هنا فعندما نشبت الأزمة الأخيرة في لبنان ، بادرننا الى بذل الجهود والمساعي لانهاؤها واتصلنا لهذه الغاية مع السلطة في لبنان ، ومع قيادة المقاومة حرصاً على مصلحة لبنان وسلامته ، وعلى المقاومة الفلسطينية ووجودها . فلما أخفقت الجهود والمساعي لم يكن هنا بد من اللجوء الى الاجراء الذي يفترض أن

من شأنه أن يساعد على إعادة الأمور إلى أوضاعها الطبيعية .
وقد تعرضنا قبل الإجراء وبعده إلى إثارات واستفزازات كثيرة ، ولكننا
سنحاول دائماً ألا يكون لأعمال الاثارة والاستفزاز أي أثر في توجيه خطانا ، فنحن
نعرف ما نريد ونتجه اليه بخطوات ثابتة على أساس من القناعة والالتزام بالمصلحة
القومية .

ولقد استغلت اسرائيل أزمة لبنان ، فراحت تطلق التهديد تلو التهديد ،
باستخدام قوتها العسكرية ضد هذا القطر اذا ما حدث تدخل عسكري سوري في
لبنان على حد زعمها . مثل هذه التهديدات لم نعرها في الماضي ولن نعرها في
المستقبل أي اهتمام . هذه التهديدات لم تمنعنا ولن تستطيع أن تمنعنا من الاستمرار
في النضال وبكل أشكاله ، لاسترداد حقوقنا كاملة . وأؤكد ما أكدته سابقاً أن هذا
القطر سيبقى ملاذاً وسنداً للمقاومة الفلسطينية يدها بكل أنواع الدعم ويقدم
للشعب العربي الفلسطيني ما يتطلبه نضاله المشروع من أجل حقوقه ، وهذا موقفنا
الثابت الذي لا يقبل تبديلاً ولا تغييراً .
أيها السادة :

إذا انتقلنا إلى الحديث عن المجال الدولي فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هما
الدولتان الكبيرتان وإحدهما ، الاتحاد السوفييتي دولة صديقة لنا تدعم حقنا ،
وتمدنا بما يساعدنا على الدفاع عن هذا الحق ، والأخرى الولايات المتحدة الأمريكية
تناصب شعبنا العداء وتنحاز بغير حدود إلى عدوتنا اسرائيل وتغذيها وتمدها بوسائل
استمرار عدوانها على الوطن العربي .

هذا التباين في موقف الدولتين الكبيرتين يحدد موقفنا إزاء كل منهما . إلى
جانب ذلك لنا صداقات نحافظ عليها ، ونسعى إلى تنميتها مع بقية دول المعسكر
الاشتراكي ، وسائر الدول التي تتفهم عدالة قضيتنا وتؤازر نضالنا ، كما أننا نعتبر
جزءاً من نضالنا السياسي أن نعمل باستمرار لكسب صداقات جديدة في سائر
قارات العالم ، نعزز بها حقنا وندعم نضالنا ونسهم في زيادة قدرتنا على الوقوف
إلى جانب حركات التحرير والشعوب المناضلة في العالم ومساعدتها في نضالها .
إننا في رسم سياستنا الخارجية لانغفل مانلاحظه من اتجاه قوي في المجال
الدولي نحو الوفاق بين القوى المختلفة ، ونحن نلمح من خلال هذا الاتجاه

محاولات متزايدة من جانب الامبريالية الأميركية لاستغلال جو الانفراج الدولي الى أقصى الحدود، لترتيب مصالحها على حساب الشعوب، كما أنها بالنسبة للمنطقة العربية تسعى الى استغلال التوجه نحو الوفاق الدولي لابقاء الأمة العربية في دوامة الآراء المختلفة، والاجتهادات والتفسيرات المتباينة، ولتدفع بدولها في طريق مظلم يؤدي بها الى متاهات مشروعات الحلول والعود بالحلول التي تشل الارادة الفاعلة، وتمنع تجميع القوى والطاقات وتحول دون العمل الايجابي من أجل استعادة الحق العربي، بل تؤدي الى تفتيت القوى العربية وتحرض على ضربها بعضها ببعض الآخر.

نحن مع السلام في العالم لأننا ندعاة سلام صادقون، ولكننا نؤكد على السلام العادل، ونؤكد في الوقت ذاته أن الوفاق الدولي لا يمكن أن يكون على حساب الشعوب، وحساب حقوقها في الحرية والتقدم، وتقرير المصير وفي النضال من أجل هذه الحقوق اذا اغتصبت.

نحن مع العمل على ازالة بؤر التوتر التي تهدد العالم بالحروب، ولكننا نؤمن أن تلافي الحروب والصراعات العسكرية وتجنب ويلاتها لن يكون إلا بالقضاء على عوامل الحروب وأسبابها، وأهم هذه العوامل والأسباب الاستعمار بأشكاله كافة، وبما يمثله من ظلم واستغلال وعنصرية، ونهب لأراضي الشعوب وثرواتها وعرقها وجهودها. وبغير ذلك يصبح الانفراج الدولي تهدئة مؤقتة وتبقى العوامل والأسباب بحاجة الى حل جذري.

السادة أعضاء مجلس الشعب :

اذا كنت قد عرضت عليكم ملامح سياستنا وخطوطها العامة في يوم افتتاح مجلسكم فلا بد من القول أن الطريق الى ما نريد ليس سهلاً ولا معبداً. إنه الطريق الصعب طريق العمل الدؤوب، طريق التضحية وطريق التصميم.

ان معركة التحرير التي نواجهها اليوم يتوقف عليها مستقبل أمتنا بكامله، ومن أجل النجاح في هذه المعركة يجب أن تستنفر أمتنا كامل طاقاتها وقدراتها، وترجع بها في مواجهة العدو. ولاشك في أن قدرات الأمة العربية عظيمة وكبيرة، وطاقاتها غير محدودة، وما نملكه من امكانات يؤهلها لاحتراز النصر الأكيد. وبالنسبة لنا في هذا البلد فإيماننا بعدالة القضية، وقوة الحق، وقدرة الأمة،

وحتمية انتصارها، يدفعنا الى بذل كل جهد واسترخاص كل تضحية، وتعبئة كل طاقة متوفرة في قطرنا.

لابد من عمل حقيقي في كل قطر لتعزيز الجبهة الداخلية، ولا بد من عمل حقيقي على المستوى القومي لتجميع الطاقات وتوحيدها، ولا بد من أن ينطلق هذا العمل وذاك من قناعة بأن الخطر الذي نواجهه خطر قومي، وان مجابهته لا تكون إلا بجهد قومي. يؤدي فيه كل فصيل من فصائل القوة العربية الشاملة دوره في المعركة.

أيها السادة:

إن التفاعل الايجابي للأفكار في مجلسكم، وتبادل الآراء النافعة والنقاش الهادف كفيلة بأن تعزز الوحدة الوطنية في هذا القطر. وأن نجاح مجلسكم هو نجاح لمسيرة هذا القطر وبرهان أكيد على قدرته على التطور والتقدم.

إن شعبنا يتوقع أن تحققوا ماعلقه عليكم من أمل وأن تنجزوا ماينتظره منكم. وآمل أن يكون مجلسكم قدوة في العمل والانجاز.

وفقكم الله
والسلام عليكم

مَجْلِسُ الشَّعْبِ

الدَّوْرُ الشَّرِيعِيُّ الثَّانِي

١٩٨١/٨/١٧ - ١٩٧٧/٨/١٨



السيد محمد علي الحلبي

مجلس الشعب الدور التشريعي الثاني

١٩٧٧/٨/١٨ - ١٩٨١/٨/١٧

هيئة مكتب المجلس: ١٩٧٧/٨/١٨ - ١٩٧٨/٣/٢٩

رئيساً	السيد محمد علي الحلبي
نائباً للرئيس	السيد محمد عادل جاموس
أميناً للسر	السيد سعيد سليمان
أميناً للسر	السيد توفيق النقري
مراقباً	السيد محمد نذير دويدري
مراقباً	السيد وفيق عرنوس

ملاحظة: كلف السيد محمد علي الحلبي برئاسة الوزارة بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠



السيد محمود حديد

هيئة مكتب المجلس - الدور الثاني:

١٩٧٨/٣/٣٠ - ١٩٨١/٨/١٧

رئيساً للمجلس

السيد محمود حديد

انتخب بتاريخ ٧٨/٣/٣٠

نائباً للرئيس

السيد محمد عادل جاموس

أميناً للسر

السيد سعيد سليمان

أميناً للسر

السيد توفيق النكري

مراقباً

السيد محمد نذير دويدري

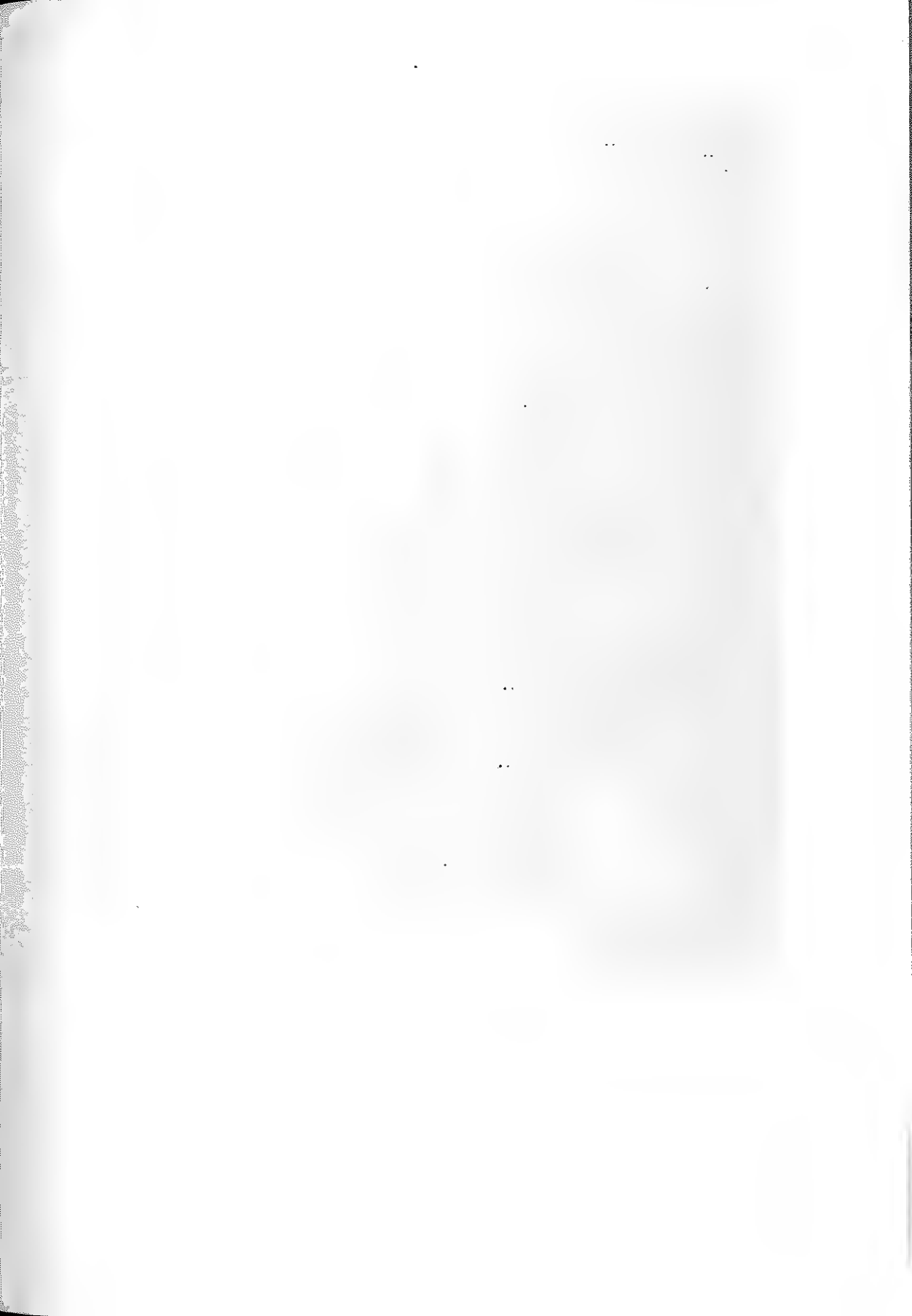
مراقباً

السيد وفيق عرنوس

ملاحظة: بقي مكتب المجلس على حاله حتى نهاية الدور.



السيد الرئيس حافظ الاسد
رئيس الجمهورية
انشاء خطابه في افتتاح الدورة السريعي الثاني





صورة من جلسة افتتاح الدور التشريعي الثاني

المرسوم رقم ١٦٥٥

بتاريخ ١٩٧٧/٨/٥ أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم الجمهوري رقم

١٦٥٥ المتضمن تسمية أعضاء مجلس الشعب وفيما يلي نص المرسوم:

المرسوم رقم ١٦٥٥

رئيس الجمهورية:

بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٩٧٣/٤/١٤ المتضمن

قانون الانتخابات العامة وعلى المرسوم رقم ٤٣٨ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ المتضمن

تحديد يوم ١٩٧٧/٨/١ موعد لانتخاب أعضاء مجلس الشعب وتحديد عدد

أعضائه حسب الدوائر الانتخابية.

وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم ١٤٤٢/ق تاريخ ١٩٧٧/٨/٣

المتضمن اعلان نتائج الانتخاب وأسماء الفائزين فيه.

يرسم مايلي

المادة الأولى: يسمى السادة المينة أسماؤهم فيمايلي الفائزون في الانتخاب

أعضاء في مجلس الشعب.

١- محافظة مدينة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١- محمود حديد

٢- محمد ثابت مهاني

٣- محمد هشام الساطي

٤- محمد سعيد الحموي

٥- عبد الرزاق آبيق

٦- محمود سلامة

٧- محمود بكري ألوسي

٨- ابراهيم بكاري

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمد مروان شيخو

٢- محمد علي الحلبي

٣- خلدون المالح

٤- محمد العمادي

٥- زهير عرابي

٦- هاجر صادق

٧- غسان شلهوب

٨- حسان جمعة

٩- رضا اصفهاني

١٠- تحسين الصفدي

١١- يوسف خوري

١٢- محمد صالحه

١٣- محمد هادي آبيق

١٤- صفوان قدسي

٢- محافظة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١- محمد عيد بن سعيد اجانا

٢- ضيا بن أحمد حاج علي

٣- مصطفى بن علي العر

٤- محمد خير بن توفيق صوفان

٥- عمر بن بدوي السقا

٦- عزيز بن سليم كربوج

٧- محمود بن عمر خطاب

٨- حسن بن محمد حورية

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمد وفيق بن سعدو عرنوس

٢- أحمد بن محمد قبلان

٣- صبحي بن عمر عيون

٤- صلاح أحمد درويش

٥- أحمد بن محمد دبين

٦- عبد المجيد بن محمد رضا التجار

٧- علي بن مصطفى ملحم

٣- مدينة حلب

قطاع العمال والفلاحين

١- عبد الوهاب بن محمد الحسن

٢- حسين بن حسن أبو عمشة

٣- صبحي بن قاسم شيخوني

٤- علي بن محمود تلجيني

٥- عبود بن سعيد حداد

٦- رجب بن رمضان المنلا

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمد عادل بن محمد علي جاموس

٢- محمد ظافر بن حسن خير الله

٣- طريف بن عبد الودود كيالي

٤- علي رضا رضا بن كمال

٥- أحمد بن أحمد حاوي

٦- نادر بن أحمد محسن

٧- عمر بن محمد لطفي السباعي

٨- عبد الله بن جورج موصلي

٩- البير بن نجيب حنا عبد الله

١٠- كركور بن ماطيوس ملقون ابليغاتيان

٤- مناطق محافظة حلب

قطاع العمال والفلاحين

١- دياب الماشي بن شواخ

٢- محمد المحمد الجاسم بن حسين

٣- محمد نور جنيدان بن حسن

٤- أحمد تاجر بن محمد

٥- طه الغباش بن مصطفى

٦- محمد مراد بن مراد

٧- مصطفى الحاج موسى بن جنيد

٨- رشيد محمد بن نايف

٩- عثمان ديري بن محمد

١٠- وحيد أبو راس بن طاهر

١١- وحيد مصطفى بن محمود

١٢- حمدو النجار بن عبد القادر

١٣- حمادين حمادين بن ابراهيم

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمد العبد الله الجمعة بن مصطفى

٢- عصمت الغباري بن محمد سعيد

٣- أحمد الحمدان الشهابي بن حج

عيسى

٤- عمر الابراهيم محمد

٥- علي حسين العلي بن ابراهيم

٦- ابراهيم عثمان بن رشيد

٧- خليل الخليل بن محمود

٨- محمد فوزي ابراهيم بن محمود

- ٩- أحمد دشو بن يوسف
١٠- محمود كللو بن نوري
١١- محمد شيخ اسماعيل بن منان
١٢- محمد حمدي العرب بن عبدو حمد
- ٧- محمد أبو النور بن شمس الدين طيارة
٨- عبد المجيد بن عبد الرحيم طرابلسي
٩- توفيق بن حسن النكري
٦- محافظة حماه

٥- محافظة حمص

قطاع العمال والفلاحين

- ١- ابراهيم بن علي حيدر
٢- خليل بن جعفر محفوظ
٣- رشيد بن محمد سليمان عيسى
٤- عبد الكريم بن معاط الاسماعيل
٥- عبد المعين بن خالد فطراوي
٦- مصطفى بن محمد شاكوش
٧- مصطفى بن أحمد الحلبية
٨- محمود بن ناصيف خير بك
٩- محمد جمعة بن عمر تفتنازي
١٠- يحيى بن حمدو عردوك
- ١- ادريس بن محمود عباس
٢- عبد الرزاق بن خليل أيوب
٣- علي بن محمود ادريس
٤- مروان بن محمد علي الصالح
٥- أدهم بن محمد الرجب
٦- نور الدين بن خضر خضور
٧- نزيه بن وصفي سعيد
٨- عبد العزيز بن طراد الملحم
٩- غالب بن زكي النجيب

قطاع باقي فئات الشعب

- ١- حامد بن محمود حسن
٢- سعاد بنت سليم الشيخ بكور
٣- عبد الاله بن محمد حواط
٤- عزيز بن حبيب يعقوب
٥- علي بن عبد الحميد نبهان
- ١- علي بن أحمد عباس
٢- شعبان بن صالح شاهين
٣- شاكر بن ناصر يرغوت
٤- ميكيت بنت رفيق عيني
٥- محمود بن محمد صبحي ملوك
٦- مورييس بن عزيز صليبي

٦- عبد المجيد بن محمد الزعيم

٧- عرفان بن عادل علوش

٧ - محافظة اللاذقية

قطاع العمال والفلاحين

١- توفيق بن حسين درويش

٢- نصر بن ابراهيم صقور

٣- أحمد بن علي مدنية

٤- محمد بن مجيد جعفر

٥- حسن بن محمد أبو زيد

٦- محمود بن محمد عجيل

٧- أحمد بن محمد درجي

قطاع باقي فئات الشعب

١- جميل بن علي الأسد

٢- غازي بن محمد خضر

٣- سليمان بن منصور صقر

٤- فيصل بن توفيق سماق

٥- أحمد بن موسى أبو موسى

٦- عبد الله بن جرجس زيتون

٧- أحمد بن محمد درجي

٨ - محافظة ادلب

قطاع العمال والفلاحين

١- خالد بن عبد اللطيف الخضر

٢- محمد بن زاهد استانبولي

٣- أحمد يوسف بن محمد الحاج يوسف

٤- محمد بن يوسف خربوطلي

٢- عبد الرزاق بن خليل أيوب

٣- علي بن محمود ادريس

٤- مروان بن محمد علي الصالح

٥- أدهم بن محمد الرجب

٦- نور الدين بن خضر خضور

٧- نزيه بن وصفي سعيد

٨- عبد العزيز بن طراد الملحم

٩- غالب بن زكي النجيب

قطاع باقي فئات الشعب

١- علي بن أحمد عباس

٢- شعبان بن صالح شاهين

٣- شاكر بن ناصر برغوت

٤- ميكيت بنت رفيق عنيبي

٥- محمود بن محمد صبحي ملوك

٦- مورييس بن عزيز صليبي

٧- محمد أبو النور بن شمس الدين طيارة

٨- عبد المجيد بن عبد الرحيم طرابلسي

٩- توفيق بن حسن التقري

٦- محافظة حماه

قطاع العمال والفلاحين

- ١- ابراهيم بن علي حيدر
- ٢- خليل بن جعفر محفوظ
- ٣- رشيد بن محمد سليمان عيسى
- ٤- عبد الكريم بن معاط الاسماعيل
- ٥- عبد المعين بن خالد فطراوي
- ٦- مصطفى بن محمد شاكوش
- ٧- مصطفى بن أحمد الحلبية
- ٨- محمود بن ناصيف خير بك
- ٩- محمد جمعة بن عمر تفتنازي
- ١٠- يحيى بن حمدو عردوك

قطاع باقي فئات الشعب

- ١- حامد بن محمود حسن
- ٢- سعاد بنت سليم الشيخ بكور
- ٣- عبد الاله بن محمد حواط
- ٤- عزيز بن حبيب يعقوب
- ٥- علي بن عبد الحميد نبهان
- ٦- عبد المجيد بن محمد الزعيم
- ٧- عرفان بن عادل علوش

٧- محافظة اللاذقية

قطاع العمال والفلاحين

- ١- توفيق بن حسين درويش

٢- نصر بن ابراهيم صقور

٣- أحمد بن علي مدنية

٤- محمد بن مجيد جعفر

٥- حسن بن محمد أبو زيد

٦- محمود بن محمد عجيل

٧- أحمد بن محمد درجي

قطاع باقي فئات الشعب

- ١- جميل بن علي الأسد
- ٢- غازي بن محمد خضر
- ٣- سليمان بن منصور صقر
- ٤- فيصل بن توفيق سماق
- ٥- أحمد بن موسى أبو موسى
- ٦- عبد الله بن جرجس زيتون
- ٧- أحمد بن محمد درجي

٨- محافظة ادلب

قطاع العمال والفلاحين

- ١- خالد بن عبد اللطيف الخضر
- ٢- محمد بن زاهد استانبولي
- ٣- أحمد يوسف بن محمد الحاج يوسف
- ٤- محمد بن يوسف خربوطلي
- ٥- محمد بن مصطفى حاج أيوب
- ٦- عبد المعطي بن حسن عبد القادر
- ٧- أحمد بن عيد الأحمد

٨- نصر بن عيدو اليوسف

٩- محمد بن حسين لطوف

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمد نذير بن وجيه دويدري

٢- اسماعيل بن حمدو اليوسفي

٣- عبد العزيز بن رجب دياب

٤- محمد هشام بن ابراهيم سيفو

٥- علاء الدين بن ابراهيم حمامه

٩- محافظة طرطوس

قطاع العمال والفلاحين

١- محمد بن حسن ميهوب

٢- عزيز بن اسماعيل سليمان

٣- عيسى بن أحمد خضور

٤- مروان بن فريد الحموي

٥- عيسى بن ابراهيم الخوري

قطاع باقي فئات الشعب

١- محسن بن محمد بلال

٢- سلافة بنت علي ديب

٣- حمدي بن عبد القادر المحمود

٤- نجم الدين بن حسين الصالح

٥- محرم بن حسن طيارة

١٠- محافظة الرقة

قطاع العمال والفلاحين

١- اسماعيل بن عبيد العبد الغني

٢- ابراهيم بن حاج موسى الهندي

٣- مصطفى بن أحمد العايد

قطاع باقي فئات الشعب

١- عبد الرزاق بن حسين العثمان

٢- عبد الرزاق بن محمد الهويدي

٣- مصطفى بن أحمد العبد الله

العليوي

١١- محافظة دير الزور

قطاع العمال والفلاحين

١- محسن بن علاوي المزيدي

٢- حسن بن فرج العشيش

٣- جراد بن خلف الخلف

٤- زوبع بن ناصر العكله

٥- فيصل النجرس بن خلف

٦- سليمان بن اعواجي الحسن

قطاع باقي فئات الشعب

١- عبود الهفل بن جدعان

٢- شكرية بنت عبد الغني عبد الغني

٣- فوزي بن حسين يوسف القنبر

٤- جمعة بن حمزه العبدون

٥- رئيس بن فرحان الفياض

١٢ - محافظة الحسكة

قطاع العمال والفلاحين

١- عبد اللطيف بن العلي معروف العلي

٢- محمد بن عبد الله العلي

٣- محمد بن عمر الهوار

٤- مكطع بن طلاع طويسان

٥- ياسين بن صالح الخلف

٦- حسين بن حسن العمر

قطاع باقي فئات الشعب

١- عبد العزيز بن حمد النعيمي

٢- فرح بن عبد الله الطعان

٣- يعقوب بن سعيد حلاوجي

٤- عبود بن جدعان خليف مجول

٥- بوغوص بن يوسف سراج

١٣ - محافظة درعا

قطاع العمال والفلاحين

١- شهيرة بنت ميشيل فلوح

٢- شفيق بن صبح وهدان

٣- محمد بن فتدي الرشيد ابا زيد

٤- محمود بن عبد الرحمن أبو روميه

السعدي

قطاع باقي فئات الشعب

١- ابراهيم بن خضر الزعبي

٢- سعيد بن محمد سليمان

٣- محمد سعيد بن شحادة طعيسان

٤- نايف بن ابراهيم الطعاني

١٤ - محافظة السويداء

قطاع العمال والفلاحين

١- شبلي بن نايف نصر

٢- نايف بن علي الحلبي

٣- جمال بن محمود عبد الدين

قطاع باقي فئات الشعب

١- تركي بن معذى شلهوب

٢- أسعد بن أمين حرب

١٥ - محافظة القنيطرة

قطاع العمال والفلاحين

١- الدكتور عارف بن فايز حمدان

٢- محمود بن سعيد مريود

قطاع باقي فئات الشعب

١- الدكتور فؤاد بن راجي ديب

٢- المهندس اسماعيل بن عسكر

السعيد

المادة الثانية: يدعى المجلس للانعقاد لأول مرة بتاريخ ١٩٧٧/٨/٥

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ١٩٧٧/٨/٥

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

بموجب المرسوم رقم ٨٣٩ تاريخ ١٩٧٦/٤/٧ سمي السيد حسن محمد ابو زيد - عضواً في مجلس الشعب - محافظة اللاذقية . بدلاً عن عضو متوفى .

بموجب المرسوم رقم ٥٦٦ تاريخ ١٩٨٠/٥/١٣ سمي السيد سعيد حامد السلطان - عضواً في مجلس الشعب - محافظة السويداء . بدلاً عن عضو متوفى .

خطاب سيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الثاني في مجلس الشعب

بتاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٧٧

خطاب السيد رئيس الجمهورية

في افتتاح الدور التشريعي الثاني بتاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٧٧

السيد رئيس مجلس الشعب

أيها الأخوة أعضاء المجلس

إنها لمصادفة خيرة أن يكون افتتاح مجلس الشعب الجديد مع بداية شهر الصوم الفضيل ، هذا الشهر المبارك الذي ارتبطت به مواقع وتواريخ بارزة وحاسمة في تاريخنا العربي ، الحركة التصحيحية ، وحرب رمضان المجيدة حرب قديمة ومعاصرة ، والذي شاءت الارادة الالهية أن تقترن به السادس من تشرين ، التي كانت أروع المجازات أمتنا في تاريخنا الحديث ، والتي أخرجت خصال أمتنا من مكانها ونفضت عنها غبار الماضي المؤلم ، وأظهرت أمتنا كما ينبغي لها أن تظهر أمة قادرة على توحيد كلمتها ، وجمع صفوفها ، وحشد امكانياتها ، أمة زاخرة بالبطولة والشهامة والمعرفة ، مما أدى الى النصر الكبير الذي حققه مقاتلونا الشجعان في حرب رمضان ، دفاعاً عن الأرض والحق ، ودفاعاً عن السلام والعدل .

فإليكم وإلى أبناء شعبنا وأمتنا العربية أوجه تهنئي القلبية بالشهر المبارك . وأهنتكم أيضاً أيها الأخوة بالثقة التي أولاكم اياها الشعب عندما انتخبكم ممثلين لجميع قطاعاته وفئاته في هذا المجلس ، عن قناعة وفي حرية تامة وضمن جو من النزاهة الكاملة .

ومن حقنا جميعاً أن نفخر بأن انتخابات مجلس الشعب التي جرت يومي الأول والثاني من آب ، قد جاءت نموذجاً للانتخابات الحرة الديمقراطية النزيهة . وبهذه المناسبة أيضاً أوجه خالص الشكر الى مجلس الشعب السابق وأعرب عن تقديرنا لخدماته وجهوده التي بذلها من أجل الوطن .

لقد كانت مدته حافلة بالتشريع وبالمناقشات المفعمة بروح المسؤولية والرغبة في الخدمة العامة، وكانت أيضاً مدة مليئة بالنشاط على الصعيد القومي والصعيد الدولي. وامتازت مساهمة المجلس في تأسيس الاتحاد البرلماني العربي، الذي اتخذ دمشق مقراً له. وبمساهمته النشطة في الحوار العربي الأوروبي، وأملّي أن تتابعوا الطريق بمزيد من العمل والنشاط لخدمة هذا الوطن، ولمزيد من ترسيخ الديمقراطية الشعبية.

أيها الأخوة:

منذ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، وضعنا الديمقراطية الشعبية نصب أعيننا هدفاً رئيسياً من الأهداف التي حددها بيان القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك، وكان هذا الهدف بالذات تطبيقاً لمبدأ من مبادئ حزبنا العظيم، الذي جعل من بناء الديمقراطية الشعبية محور العمل السياسي الداخلي، انطلاقاً من الايمان بقيمة الانسان وبواجب الحفاظ على حريته وصون كرامته، وأخذاً بعين الاعتبار أن حرية الفرد ترتبط بحرية المجتمع.

والغاية النهائية لتطبيق الديمقراطية الشعبية، هي أن يكون الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة، في اطار من التنظيم الذي يتيح للشعب أن يمارس السلطة والسيادة من خلال مؤسسات الديمقراطية الشعبية.

لقد برّت قيادة الحزب بوعودها في بيان السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، فقامت الجبهة الوطنية التقدمية، وصدر قانون الادارة المحلية وانتخبت مجالس الادارة المحلية، وأقر الدستور وانتخب مجلس الشعب في ظل الدستور، فكانت هذه كلها تحقيقاً لمبدأ الديمقراطية الشعبية، وتمكيناً لسلطة الشعب. إن الإلتزام بالحرية وبحق جماهير الشعب في الاختيار الحر، يعني بالضرورة الإلتزام بالديموقراطية، ولقد أكدنا من أول أيام الحركة التصحيحية وباستمرار، ونؤكد اليوم وسنؤكد دائماً على الحرية مبدأً وتطبيقاً وممارسة. ان بناء الدولة العصرية، وتحقيق الأهداف الوطنية والقومية يتطلبان بشكل أساسي توفر الديمقراطية والحرية،

ونستطيع بكل ثقة أن نعتز بأن كل انتخابات جرت في قطرنا منذ سبع سنوات اتسمت بالنزاهة والحرية. ومع اطمئناني الى جو الحرية والنزاهة التي جرت فيه انتخابات مجلسكم، فانني ادعوا المحكمة الدستورية أن تسرع في التحقيق في أية شكوى قد تكون قد وصلت اليها بشأن الحد من حرية الناخب، وسلامة الانتخاب أو العبث بارادة الناخبين.

أيها الأخوة أعضاء المجلس:

في بداية أربع سنوات من العمل في رحاب هذا المجلس، أود أنؤكد على أمر أرى أنه بالغ الأهمية، ليس فقط في نطاق عملكم، بل في حياتنا العامة كلها وهو الشعور بالمسؤولية وممارستها.

وقد كان يقيني دائماً أن الانسان المتحسس بالمسؤولية الممارس لها هو حجر الزاوية في بناء الوطن، وفي مواجهتنا للغزو والعدوان، وفي نضالنا لتحرير الأرض واستعادة الحقوق المغتصبة، وفي توجيهنا الدائم نحو تحقيق أهدافنا كافة، وعندما يعم الشعور بالمسؤولية، وتعم ممارستها الفعلية، نستطيع أن نطمئن الى سلامة كل خطوة من خطواتنا على كل المستويات وفي مختلف المجالات.

لقد أكدت سابقاً على الشعور بالمسؤولية وممارستها، وأعدت التأكيد كلما شعرت بين آونة وأخرى أن ثمة ضعفاً أو نقصاً في هذا الشعور وهذه الممارسة. وطالبت دوماً كل القيادات في قطرنا، وكل المؤسسات أن تنهض بمسؤولياتها وأن تمارس صلاحياتها، وهنا أريد أن يعرف الجميع أنه مامن شخص على الإطلاق في موقع من مواقع المسؤولية إلا ويتمتع بصلاحيات هذا الموقع كاملة. والمشكلة هنا هي أن نمارس هذه الصلاحيات، وأن نمارسها بمسؤولية. إن التقاعس عن ممارسة الصلاحية هو تهاون في تحمل المسؤولية يتناقض مع واجب الانسان نحو نفسه ونحو شعبه ووطنه.

إنكم أيها الأخوة في الموقع الأمامي من مواقع السلطة، واسمحوا لي أن أذكركم في بداية عملكم بأن انتخابكم من قبل الشعب كان على أساس تقبلكم

لحمل المسؤولية، وإدراككم أن عضوية مجلس الشعب هي أمانة حملكم إياها النخبون، ويتوقعون أن تؤدوها وتحملوا مسؤوليتها، وأن تكونوا قدوة ومثالاً في ممارستها.

ومسؤوليتكم المستمرة هي رعاية مصالح الشعب، وأنتم مطالبون بممارستها من خلال التشريع، ومن خلال الرقابة الشعبية والمحاسبة.

فاذا لمستم خللاً في عمل مؤسسة من المؤسسات، أو ترامت اليكم شكوى من تقصير في وزارة من الوزارات، أو في عمل الحكومة، بادروا إلى تحمل مسؤوليتكم.

شكلوا اللجنة أو اللجان التي تترأون للتحقيق في خلل المؤسسة أو المؤسسات المعنية، وإذا ثبت وجود الخلل اطلبوا إلى الحكومة تطبيق قراركم الذي اتخذتموه بحاسبة المعنيين في هذه المؤسسة أو تلك، فإذا لم تنفذ الحكومة قراركم حاسبوها. أكرر أيضاً شكلوا اللجنة أو اللجان التي تترأون للتحقيق في خلل المؤسسة أو المؤسسات المعنية، وإذا ثبت وجود الخلل اطلبوا إلى الحكومة تطبيق قراركم الذي اتخذتموه بحاسبة المعنيين في هذه المؤسسة أو تلك، فإذا لم تنفذ الحكومة قراركم حاسبوها.

استجوبوا الوزير المختص وأي شخص تشاؤون في الدولة عما تعلمون من تقصير، وإذا اقتضى الأمر استجوبوا الحكومة فهذا يقع ضمن سلطتكم، وقد خولكم الدستور أيضاً سلطة حجب الثقة. مارسوا هذه السلطة عندما تجدون ضرورة ومصلحة في ممارستها.

أيضاً أكرر، وأريد لكل شيء أن يكون يمتثل للوضوح، وأن يتحمل كل مسؤوليته كاملة، ولا عذر لأحد عندما يقصر إطلاقاً.

أقول مرة أخرى، على الأخوة أعضاء المجلس أن يمارسوا السلطة التي خولهم إياها الدستور.

وأكرر استجوبوا الوزير المختص، وأي شخص تشاؤون في الدولة عما تعلمون من تقصير، وإذا اقتضى الأمر استجوبوا الحكومة، فهذا يقع ضمن

سلطتكم. وقد خولكم الدستور أيضاً سلطة حجب الثقة. مارسوا هذه السلطة عندما تجدون ضرورة ومصلحة في ممارستها.

لا أريد لأحد أن يسكت على الأخطاء، ولأن يتستر على العيوب والنواقص، لأن مثل هذا التستر سيحقق تنامي العيوب والأخطاء وتراكمها، مما يمكن أن يؤدي مع مرور الزمن الى هدم ما بيننا في أكثر من مجال، وبالتالي الى تعثر مرحلة هامة من مراحلنا التاريخية تشكل منعطفاً خطيراً واحداً بالنسبة لتاريخ بلدنا وأمتنا بل والعالم.

إن كشف الخطأ يشكل الخطوة الأولى لاصلاحه، ومن هنا أشير بتقدير لعملية النقد وكشف الأخطاء والعيوب التي تمارسها صحافتنا. ولقناعتي بأهمية هذه العملية اتصلت أكثر من مرة ببعض المعنيين أطلب إليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار مايرد في صحفنا من انتقادات واستفسارات، وأن يتحروا الحقيقة ويضعوها أمام الناس كما هي، فإن كان الخطأ الذي أشير اليه واقعاً كان على الجهة المعنية أن تعترف بالخطأ الواقع وتبين أسبابه وظروفه وأسلوب إصلاحه، وتسارع لتنفيذ هذا الإصلاح. وإن كان الخطأ غير حاصل كان على هذه الجهة أن تنفي وجود الخطأ وتقيم الدليل على النفي.

وإذا كنت قد أكدت في الماضي على تنفيذ مثل هذه التوجيهات، فأنا الآن أؤكد مرة أخرى على أهمية تنفيذها وضرورته.

وإذا كان البعض خارج هذا القطر يتشوق مع الأسف لسماع انتقادات صحفنا وكأنه وضع يده على وثائق خطيرة يبادر الى نشرها بغية الاساءة لهذا البلد، فإن ذلك لن يمنعنا من ممارسة حقنا وواجبنا ومانحن قانعون بصحته وأهميته، ولن يدفعنا الى حجب الأخطاء أو التستر عليها.

وأخطأنا عندما تكون يجب أن نتحدث عنها ونكشفها لنصلحها، ولن نخشى في ذلك استغلالاً، لأن لنا من وعي شعبنا العظيم، شعبنا الأبوي الطيب، ضمانة كبرى ضد كل محاولات الاستغلال من أية جهة كانت. وقد أثبتت صحة ذلك التجارب العديدة التي مررنا بها.

لقد كان منطلقنا دائماً الثقة بالشعب والصراحة معه ، وسنظل محافظين على هذا التعامل القائم على الثقة والصراحة المتبادلتين .

إن صحافتنا بما تتمتع به من حرية ، يجب أن تكون وسيلة فعالة في حماية الديمقراطية الشعبية وتعميقها ، وأن تكون وسيلة أخرى يتم من خلالها نوع من المشاركة الشعبية في ادارة الأمور ورقابتها ، مما يعني توسيع المشاركة الشعبية في شؤون الحكم الأمر الذي تهدف اليه الديمقراطية الشعبية .

على أنه لا بد لي أن أقول أن بعض ما يكتب في صحفنا لا يخلو من المغالاة ويحتاج الى أن يكون أكثر دقة ، وبقدر ما نستطيع أن نتصف بالموضوعية نستطيع أن نتحرك باتجاه الهدف العام الذي نعمل من أجله .

ولكن هذا لا يقلل من الايجابيات الكبيرة للجهود المبذولة . إن صحفينا وكتابنا ، وإعلامينا جميعاً يستحقون الشناء والشكر .

وأجد مفيداً هنا ، سيما والأمر يتعلق بحياتنا العامة في كل مجالاتها أن أشير الى أهمية الممارسة المسؤولة لحريرتنا كضرورة لا غنى عنها للحفاظ على الحرية . إن هناك تلازماً لا ينفصم بين الحرية وممارستها المسؤولة .

لامعنى للحرية التي لا تمارس ، وبالتالي فهي حرية غير موجودة .

نحن لانحسن الحرية اذا لم نمارسها ولا يمكن أن نمارسها مالم تتوفر ، فلا حرية بدون ممارسة ولا ممارسة للحرية بدون توفر الحرية .

والممارسة هنا هي المنتجة صعوداً باتجاه الغاية ، ومن أجل ذلك يجب أن تكون هادفة ولها سمات محددة ومُدرَكة .

وهكذا تتحدد مسؤولية الممارسة وتصبح ممارسة الحرية هي الممارسة المسؤولة للحرية ، وتبرز حقيقة أن الحرية وممارستها المسؤولة شيء واحد وتشكلان معاً وحدة عضوية واحدة . واذا خرجنا عن هذا الفهم وما يقتضيه من سلوك فسوف يختل التوازن داخل الوحدة العضوية الواحدة وسنتهي الى نتيجة أخرى ، إما فوضى وإما ديكتاتورية ، وكلتاهما عدوة الناس . واذا كنا نعرف سلفاً أن النصر حليف هؤلاء

الناس عندما يستأنفون نضالهم لتصحيح الأمور، فنحن نجهل الحجم اللازم من المعاناة والتضحية كما نجهل المدى الزمني المطلوب لنجاح هذه العملية.

أيها الأخوة:

إنني أنصح بأن تظلوا على اتصال مباشر بالناخبين في دوائركم، وعلى احتكاك مستمر بأمورهم ومشاكلهم، وأن تعملوا وخاصة خارج دورات انعقاد مجلس الشعب. إلى الرجوع اليهم لتعرفوا على أحاسيسهم وتستمعوا إلى ما عندهم، وليبق التفاعل بينكم وبينهم مستمراً فينعكس خيراً وإيجابية على أعمالكم في المجلس.

كما أنصح وأمل أن تتمعنوا جيداً في الاقتراحات التي يقدمها بعضكم، أو التي ترد اليكم وأن تناقشوها بموضوعية وبدقة، وأن لا يتشبث أحد برأيه عندما يكتشف بالمناقشة أنه ليس الرأي الصائب أو ليس الرأي الأكثر صواباً، وأن يكون أمام أعينكم وأنتم تمارسون مهماتكم هدف واحد فقط هو المصلحة العامة لهذا الشعب.

أيها الأخوة:

لقد عقدت القيادة اجتماعات مطولة وعديدة خلال الأيام الماضية والبعض يعرف هذا. واجتمعت بعدد من الوزراء المعنيين، وكان أمامها عدد من التقارير تتعلق بمواضيع عدة من بينها تلك المواضيع التي شكونا ومازلنا نشكو منها وقدمت دراسات فنية ونوقشت باستفاضة، واستمع إلى آراء الفنين واتخذت بنتيجة ذلك قرارات عدة، في المجالات الإدارية، والاقتصادية، والمالية، بعض هذه القرارات، صدرت على شكل مراسيم تنظيمية، أو قرارات ويلاغات وزارية. وبعضها صدر على شكل مراسيم تشريعية، والبعض الآخر سيصدر بهذا الشكل أو ذاك. ومن بين تلك القرارات التي صدرت، تعديل قانون العقوبات الاقتصادية، وقانون محاكم الأمن الاقتصادي، وقانون الحوافز المادية، ومرسوم إعادة تنظيم وزارة المالية وقرارات مالية أخرى، كما صدرت قرارات في مجال التعليم العالي، وفي مجال

التربية، وفي مجال الصحة، والنقل البحري وغيره. ١. والآن انطلاقاً من وقفة مع الذات وتحصيناً للنفس ودحراً للأخطاء إن وجدت وخلقاً للمناخ الذي يمنع بروز هذه الأخطاء وتناميها وتكاثرها فقد صدر مرسوم تشريعي بتشكيل لجنة المحاسبة سميت لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع، وراعينا في تشكيل هذه اللجنة أن تكون قادرة على تنفيذ المهمة الموكلة إليها، والمرسوم اعتبر صادراً بالأمر ولم ينشر بعد وسأتلوه عليكم الآن:

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

يرسم مايلي:

المادة ١- خلافاً لأي نص نافذ، تشكل لجنة تسمى - لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع - من السادة:

أحمد دياب: عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيساً.

جمال النعماني: رئيس المحكمة الدستورية العليا عضواً.

عبد الرحمن المارديني: رئيس محكمة النقض عضواً.

فوزي عيون السود: رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش عضواً.

مصطفى العايد: رئيس اتحاد الفلاحين عضواً.

حامد حسن: رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية عضواً.

ميشيل ريشة: عضو المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال عضواً.

لم نضع رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في اللجنة لأنه عضو قيادة قطرية، ولذلك وضعت عضو المكتب التنفيذي، والأشخاص أنفسهم لا يعرفون شيئاً عن هذا المرسوم وربما يسمعون الآن.

طبعاً أعتقد كما ترون أن هذه اللجنة متناسبة في تشكيلها مع المهمة الموكلة إليها، فهي تضم رؤساء أعلى محاكم القضاء في بلادنا، المحكمة الدستورية، ومحكمة النقض، وتضم رئيس هيئة الرقابة والتفتيش، والجميع مشهود لهم،

بالإضافة إلى مناصبهم، مشهود لهم بكفاءتهم ونزاهتهم. كما تضم هذه اللجنة رؤساء وممثلين لثلاث من منظماتنا الشعبية الكبرى في هذا البلد، وتضم عضو قيادة قطرية لم يسبق أن تسلم أية مسؤولية غير حزبية.

المادة ٢- مهمة هذه اللجنة تقصي جرائم الرشوة، وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة، والكسب غير المشروع.

المادة ٣- أ- تتمتع هذه اللجنة باختصاصات النيابة العامة، وقاضي التحقيق، وقاضي الاحالة، بما في ذلك اصدار مذكرات التوقيف والقبض، وتصدر قراراتها مبرمة غير خاضعة لأي طريق من طرق المراجعة.

ب- يجوز للجنة أن تصدر قراراً بالحجز الاحتياطي على أموال المعزويهم ارتكاب الجرائم الداخلة في اختصاصها، ويبقى قرار الحجز نافذاً حتى صدور القرار بمنع المحاكمة، أو عدم المسؤولية أو البراءة.

المادة ٤- للجنة بنتيجة التحقيق أن تحيل الأظناء أو المتهمين للمحاكم المختصة.

المادة ٥- يشمل اختصاص هذه اللجنة :

أ- أصحاب المناصب.

ب- الموظفين المدنيين والعسكريين.

وسائر العاملين في الدولة وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون العقوبات الاقتصادية وتعديلاته، بما في ذلك القطاع العام والمشارك، باستثناء القضاة.

ج- الشركاء والمتدخلين من غير المشمولين بأحكام الفقرتين السابقتين.

د- كل مواطن كلف وندب إلى خدمة عامة وكل مواطن ترى اللجنة ضرورة شموله باختصاصها.

المادة ٦- أ- تحيل كافة الجهات، الاخبارات، والشكاوى، والضبوط والتحقيقات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى منه.

ب- تستمر الجهات القضائية بمتابعة النظر في القضايا المعروضة عليها بتاريخ
نفاذ هذا المرسوم التشريعي، والتي تدخل في اختصاص اللجنة المشار إليها.
المادة ٧- أ- مع الاحتفاظ بحق الدفاع المنصوص عليه في القوانين النافذة،
لا تتقيد اللجنة بالاجراءات الأصولية المنصوص عليها في التشريعات النافذة.
ب- للجنة أن تتحرى بكافة الوسائل والطرق التي تراها ملائمة للوصول الى
الحقيقة.

ولها أن تنيب عضواً أو أكثر من أعضائها أو جهة قضائية أخرى باجراء
التحقيق في موضوع محدد.

ج- يترتب على جميع الوزارات، والادارات، وكافة أجهزة الأمن تنفيذ
المذكرات القضائية، والقرارات، والطلبات الخطية الصادرة عن هذه اللجنة
والمعلقة بمهمتها.

المادة ٨- للجنة أن تستعين بمن تراه من العاملين في الدولة ويندبون بقرار من
رئيس اللجنة.

المادة ٩- ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية، ويعتبر نافذاً من
تاريخ صدوره ويعمل به لمدة ستة أشهر.

طبعاً اذا احتاج الأمر لتمديد المدة. فسنمددها، واذا احتاج الأمر لصلاحيات
أخرى فسنعطي الصلاحيات.

وكما قلت: أعضاء اللجنة لم يؤخذ رأيهم ولم يستشاروا، وأرجو أن يوقفوا
في هذه المهمة الكبيرة التي أسندت اليهم.

ان هذا المرسوم أيها الأخوة لايعني الاساءة لأحد، وإنما كما قلت يعني وقفة
مراجعة، يعني إجراء وقائياً، يعني تعزيز مناعتنا، هذه المناعة التي كانت دائماً
متوفرة في هذا البلد الى أبعد الحدود، والتي يجب أن نحافظ على هذا المستوى
الذي كان دائماً عنده.

أيها الأخوة: وبهذه المناسبة أيضاً إنني كما تعرفون أساساً من عائلة تعمل في

الأرض ، وبنتيجة ذلك فقد انتقل الي بالوراثة بعض من قطع الأرض واعتباراً من الآن تنتقل هذه القطع لتصبح ملكية للدولة ، وعلى الوزارة المختصة أن تملكها لمن يستحق . .

وأيضاً لي بيت في دمشق اشتريته في عام ١٩٦٤ ، وكانت الدفعة الأساسية من ثمنه كما أذكر هي السلفة التي أخذتها من المؤسسة العسكرية في إطار السلف التي تعطى للعسكريين كما تعرفون . . ، هذا البيت منذ الآن هو ملك للدولة وعلى الوزارة المختصة أن تتسلمه منذ الصباح .

أيها الأخوة : قد تكون هذه أموراً صغيرة وقد ترددت في أن أتحدث عنها بادئ الأمر وكنت أفكر أن لاأتحدث عن مثل هذا الاجراء ، وأستقر رأيي أخيراً على أن الشعب يجب أن يعرف الأمور التي تتعلق بي ، ولو لم تكن دائماً هامة ان سعادتنا لايجب أن تكون في تلك الأشياء التي نسعى أن نملكها كأفراد إنما يجب أن تكون في مايتملكه هذا الوطن من مختلف أنواع الثروة ، الثروة الطبيعية والثروة الثقافية ، والأخلاقية وغير ذلك .

إن سعادتنا يجب أن تتحقق على طريق اسعاد الآخرين ، هذه هي السعادة الحقيقية التي لا شائبة تشوبها ، ولا شيء يعكر صفوها أن نسعد الآخرين من أبناء وطننا .

أيها الأخوة:

يجب أن لايربط أحد بين مانحدث عنه الآن سواء مايتعلق باللجنة أو غير ذلك ، وبين سياستنا الاقتصادية العامة .

إن مانحدث عنه الآن ، وما اتخذناه وماقد نتخذه إنما هو شيء من محاولة لتنظيم عملنا كأفراد وضبط عملنا كأفراد ، أما سياستنا الاقتصادية فهي سياسة ثابتة . وسياستنا في كل مجال سياسة ثابتة .

أيها الأخوة أعضاء المجلس:

إن سياستنا واضحة على كل صعيد ، وهي مستمدة من منهاج حزب البعث

العربي الاشتراكي ، ومن متطلبات النضال الذي نخوضه في سبيل البناء الداخلي ، وفي سبيل تحرير الأرض العربية المحتلة ، وإقرار الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني .

وإنني أذكر على بعض ملامح هذه السياسة ، فلأن ذلك على ارتباط بالمهام التي تنتظر مجلسكم .

ففي الداخل ، سرنا خلال السنوات السبع الأخيرة خطوات واسعة على طريق التنمية في شتى مجالاتها ، ولكن طريق التنمية طريق لانهاية له ، لأن الحياة بطبيعتها حركة دائمة ، متطلباتها متجددة باستمرار ، وقد وضعنا أسساً وقواعد لاستمرار التنمية وفق الخطط المرسومة ، والمهمة الرئيسية التي تواجهنا الآن هي أن نهيم مستلزمات التنمية المستمرة ، من النواحي المادية ، والعلمية ، والتكنولوجية . ولا بد من أن نعتمد بالدرجة الأولى على مواردنا الطبيعية وكفاءات أبناء شعبنا . إن هذه المهمة تستدعي تضاعف جهود الدولة مع جهود المواطنين ، وتستدعي مساهمة كل قطاعات الشعب في هذه الجهود ، لإنجاز التنمية التي تحقق وفرة الانتاج ، وزيادته وتنويعه وتحسينه .

إن في أسس نجاح هذه الجهود حرصنا على أن يكون بلدنا بلداً منتجاً ، وأن نمنع تحويله الى بلد مستهلك بالدرجة الأولى ، لاسيما وأن الظروف التي نجتازها وتجتازها أمتنا العربية تقتضي أن نعزز امكانياتنا الذاتية ، وأن نربط التنمية باحتياجات الدفاع .

إن الاقتصاد المتين هو أحد عناصر قوتنا الذاتية ، والعنصران الرئيسيان الآخران هما وحدتنا الوطنية التي توطدت وتعمقت أسسها ولا بد من مزيد ، وقواتنا المسلحة سياج الوطن ودرعه ، وطلبة نضالنا في الصراع المسلح .

باسمنا جميعاً وباسم شعبنا أوجه تحية اكبار وتقدير الى قواتنا المسلحة الباسلة ، التي تقف دوماً على أهبة الاستعداد لتلبية نداء الواجب ، والتي كانت في

معارك تشرين وحرب الاستنزاف وفي كل المعارك التي خاضت غمارها عنواناً للرجولة والبطولة والفداء، وكانت في أدائها المهمة الأخوية النبيلة التي تنهض بها في لبنان الشقيق قدوة في السلوك وأداء الواجب.

كما أحبي باسمنا جميعاً وباسم شعبنا أرواح الشهداء الأبرار الذين بذلوا أرواحهم فداء للوطن والقضية، ورسموا لنا ولأمتنا بالدم الطهور طريق النصر، وحددوا لنا عنواناً لهذا الطريق، هو: الشهادة أو النصر.

وفي سياستنا القومية، لنا موقف واضح ومبادئنا ثابتة، ولانظر أمام شعبنا والعالم بوجهين ولانحدث بلسانين، إن الأرض العربية المحتلة يجب أن تعود، وحقوق الشعب العربي الفلسطيني يجب أن يعود، وفي هذا الاطار فاننا صادقون في سعينا لتحقيق السلام في هذه المنطقة.

إننا نعرف تماماً مانريد، ورؤيتنا واضحة لأضبابية تحيط بها، واراقتنا حرة طليقة لا يقيدنا قيد ولن نسمح بأن تؤثر فيها أية مؤثرات تتناقض ومصلحتنا الوطنية والقومية. ونحن نتحدث الى العالم أجمع من هذه المنطلقات ونحدد علاقاتنا مع الدول الأخرى على أساس مواقفها من قضيتنا العادلة.

إننا ندرك أن الطريق شائك وندرك طبيعة التحدي الكبير الذي نواجهه، وطبيعة المناورات التي تحيط بقضيتنا، ونقدر خطورة كل ذلك، ولكن سوريا العربية ستبقى سوريا العربية الصخرة الصامدة في وجه كل المناورات والمؤامرات، وعند كبرياء هذا الشعب العظيم ستنهال كل المخططات التي تستهدف النيل من قضية العرب وكرامة العرب.

إن لسوريا دوراً قومياً تاريخياً لا تستطيع أن تتخلى عنه ولا ترغب في أن تتخلى عنه، وستبقى المرة تلو المرة تجاهد وتضحي لتجسيد هذا الدور وإتقانه، إخلاصاً لمبادئنا ووفاء لأمتنا العربية.

إننا من موقع القوة والثقة بالنفس نؤكد على أهمية تعزيز الوضع العربي، ودعم التضامن العربي، وتصفية الأجواء العربية، ونعمل بجهد كبير وجدية

مخلصة في هذا الاتجاه .

وإنه لما يؤلم ويحز في النفس أن تتناثر جهود الأمة العربية ، والامكانات والطاقات العربية تحت عناوين وتسميات مختلفة ، وأن يستنزف العرب قواهم بأيديهم ، إننا ندعو الى معالجة هذا الوضع بالعقل وفي ضوء المصلحة القومية العليا ، ولن تكون معالجتنا في سوريا لهذه المواضيع إلا بالعقل وفي ضوء مصلحة أمتنا العربية .

ويجب أن نؤكد في هذه المناسبة كما في كل مناسبة ، إيماننا الذي لا يتزعزع بالوحدة العربية وضرورة دعوتنا المستمرة لها وعملنا الدائب من أجلها . فلن نياس ولن نوقف سعينا في سبيلها أيأ كانت الصعاب والنكسات على طريقها ، لأنها هدفنا الأسمى الذي لن نكل في النضال من أجل تحقيقه .

أيها الأخوة أعضاء مجلس الشعب:

ثقة الشعب غالية وبقيني أنكم حافظون لها بالجهد المستمر وبممارسة المسؤولية .

إنكم بعملكم ونشاطكم في هذا المجلس تستطيعون أن تنجزوا الكثير الكثير ، تستطيعون أن ترسخوا الديمقراطية الشعبية ، وأن توجهوا الحكومة وتتابعوا أعمالها ، وأن تثابروا بدون ملل على تنمية مصالح الشعب الذي ائتمنكم عليها فتسهموا بذلك في مسيرة البناء والتحرير ، والنضال لتحقيق أهدافنا في الوحدة والحرية والاشتراكية .

وفقكم الله والسلام عليكم .

خطاب سيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الثانية في مجلس الشعب

بتاريخ ٨ / ٣ / ١٩٧٨



السيد رئيس الجمهورية أثناء أداءه القسم الدستوري

خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد

رئيس الجمهورية

بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الثانية في مجلس الشعب

بتاريخ ١٩٧٨/٣/٨

السيد رئيس مجلس الشعب.

السادة أعضاء مجلس الشعب.

أيها السادة:

يحسن بنا أن نتذكر بالحمد والاعتباط أن مسيرة قطرنا قد ختمت بنجاح مرحلة هامة مضت، لتبدأ مرحلة جديدة نسعى جاهدين لأن نتجاوز خلالها ما حققناه في المرحلة الماضية.

وإذا كان التطور السياسي لبلد ما هو أحد أبرز مظاهر تقدمه وقوته، فإننا نستطيع أن نقول باطمئنان أن التطورات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي شهدناها قطرنا، والتي تشكل في جملتها أساس تطورنا السياسي قد حققت في المرحلة التي نختمها تقدماً يبعث على الرضى والارتياح، ويشع في نفوسنا الثقة باحراز تقدم أكبر وتحقيق مزيد من النجاح على طريق التطور في كل مجال من مجالات الحياة.

أقول ذلك ونحن اليوم نحتفل لأول مرة منذ خمس عشرة سنة بعيد ثورة آذار احتفالاً متميزاً، من حيث أننا نودّع سنة من عمر الثورة كانت حافلة بالعمل الجاد لنستقبل ليس فقط سنة جديدة، بل لنبدأ أيضاً مرحلة زمنية جديدة نرفع فيها البناء الذي بدأناه في السنوات السبع الماضية.

ولعلي أضيف أن مرحلة ما بعد السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، التي تشكل نصف ماضى من عمر ثورة آذار، كان لها أكثر من طابع مميز في حياة

سورية، أهمها هو الاستقرار السياسي الذي استطعنا في ظله أن نعزز مسيرة ثورة آذار، وأن نحقق انتصارات هامة في مجالات عدة، وحين نذكر هذه الانجازات لابد أن نذكر في مقدمتها انتصارنا العظيم في حرب تشرين وحرب الجولان، فضلاً عن الانجازات الكبيرة الاقتصادية منها، والثقافية، والاجتماعية.

وهذا الاستقرار الذي نعمنا به وسوف نعززه باستمرار له أصوله وقواعده. فلا استقرار في بلد لا تجمع غالبية الشعب فيه على منهاج الحكم ومسيرته، ولا يتحقق فيه التفاعل الإيجابي بين الشعب والحكم.

وبطبيعة الحال فلا استقرار يعني التوفر المستمر لقاعدة النمو والتطور، يعني القاعدة الثابتة التي نستند إليها في انطلاقتنا وحركتنا إلى الأمام، فلا بد إذن من أن يعبر عن التفاعل الإيجابي المستمر بين الشعب والحكم، وبالتالي عن حركة فاعلة على طريق النمو والتقدم.

ولقد أعطى الاستقرار زخماً جديداً لمسيرة الثورة، ووفر لقطرنا القدرة على تحقيق ما انجزنا خلال السنوات التي تلت السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠.

ومع الاستقرار كان هناك وضوح الأهداف والتصميم على بلوغها، وتحلى هذا الوضوح والتصميم في كل أعمالنا داخلياً وعربياً ودولياً، مما أكسب سورية مكانة مرموقة واحتراماً كبيراً بين شقيقاتها وفي العالم أجمع.

لقد سلكنا دائماً طريق الصدق مهما كانت صعوباته، وحافظنا على كرامة الوطن والأمة مهما كلفنا ذلك من ثمن، وحرصنا في كل خطوة على الاسترشاد بمشاعر الشعب ورغباته، لأنها المرشد الصادق الحق ولن يضل الدرب من يهتدي بمشاعر الشعب ورغباته. وبنتيجة ذلك حافظنا على الثقة المتبادلة بين القيادة وال جماهير، وعززنا هذه الثقة التي برزت أيما بروز كلما دعت الحاجة إلى بروزها في المواقف والأحداث الكبرى، وكانت هي السند والأساس في كل قرار وموقف اتخذناه.

السادة أعضاء مجلس الشعب:

إنني شاكر لكم ترشيحي وإجماعكم على هذا الترشيح لفترة الرئاسة الثانية، ومدين لأبناء وطني بالثقة الغالية التي أولوني إياها، وبالعواطف الصادقة التي غمروني بها في مناسبة الاستفتاء، وبقدر اعتزازي الكبير بهذا الترشيح وبثقة الشعب، أشعر شعور اليقين بأن العواطف التي عبر عنها شعبنا بمختلف الأشكال هي تأكيد على صواب المرحلة الماضية، وهي في الوقت ذاته مؤشر عمل للمرحلة المقبلة.

إن في هذه العواطف الدافقة التي تبارى المواطنون في إظهارها معان كثيرة لكل من يريد أن يدرك معانيها.

إنها تعبير عن الوحدة الوطنية بمفهومها الشعبي الواسع والرائع، التي طبعت السنوات السبع الماضية، وعبرت عن نفسها بشكل عملي وقوي عند كل هجمة، ولدى كل تحد تعرض له هذا القطر.

إنها تعبير عن التمسك بالأفكار والقواعد العامة التي نادينا بها بعد السادس عشر من تشرين.

إنها تعبير عن إدراك أهمية الاستقرار السياسي وأثره في كل مجالات حياتنا. إنها تأكيد على خط الصمود كطريق وحيد إلى سلام أساسه العدل، وتأكيد على أن السلام يؤخذ ولا يستجدى.

إنها تمسك بالإرادة الوطنية المستقلة، إنها تأكيد على ضرورة استمرار العمل من أجل ترسيخ الحرية في البلاد، وتوفير مقومات هذه الحرية.

إنها تأكيد على أن روح التأخي والتآلف بين مختلف قطاعات الشعب، هي الأقدر على مواجهة المشاكل التي تعترضنا والسير بنا نحو التقدم والمنعة. إنها تأكيد على استمرار بناء البلاد سياسياً، وثقافياً، واقتصادياً، وعسكرياً.

إنها عزم وتصميم على التوضحية من أجل أن نشيد ونرسخ الدعائم القوية
لحياة حرة كريمة ، وطنية وقومية .

كل هذا أكدده الاستفتاء الشعبي في الثامن من شباط ، وعلى أساسه يتحدد
خط سيرنا في المستقبل ، وتتضح المفاهيم التي يتعزز بها هذا الخط .
وأولى الخطى على خط سيرنا هذا ، مواصلة العمل لتعزيز وحدتنا الوطنية
التي كانت وستبقى سندنا الأول وسلاحنا الأمل ، بها نواجه كل التحديات ونجتاز
كل العقبات .

ومن هنا لا بد من البحث في المرحلة المقبلة عما يرسخ هذه الوحدة الوطنية ،
ويجعلها أكثر فاعلية عن طريق تأطيرها وتنظيمها .

وفي هذا النطاق سينتججه عملنا في المستقبل نحو تحقيق الصيغة الجديدة
المتطورة لجبهتنا الوطنية لتصبح صيغة أوسع الجماهير .

ولقد كان هذا هدفاً واضحاً من أهداف الحركة التصحيحية ، الأمر الذي أشير
إليه في مقدمة الدستور الدائم الذي أقره الشعب .

إن إقرار صيغة جديدة للجبهة الوطنية التقدمية ، تشارك فيها أوسع جماهير
المواطنين سيحقق مزيداً من ترسيخ الوحدة الوطنية وزيادة فاعليتها ، وسيعزز دور
الجبهة الوطنية التقدمية في قيادة العمل السياسي والجماهيري في البلاد .

وعلى كل حال ، فإن مثل هذه الصيغة التي سنبحث عنها لا بد وأن تطرح في
وقت لاحق ملائم للمناقشة الشعبية على أوسع نطاق .

والخطوة الثانية على هذا الطريق هي تعزيز دور المنظمات الشعبية ،
والاستمرار في تطويرها ، مستهدفين أن يجد كل مواطن سبيلاً للانتماء إلى منظمة
شعبية أو نقابة مهنية .

إن المنظمات الشعبية تؤدي دوراً كبيراً في حياتنا من حيث كونها الإطار
الملائم والصحيح لتنظيم فئات الشعب ، والدفاع عن مصالحها ، وتنظيم مساهمتها

في بناء البلاد، ورفع مستوى الفئات التي تنتظم فيها، وتثقيف افرادها مهنياً. ونقائياً، ووطنياً، وقومياً.

وقد رأينا منظماتنا الشعبية تبذل في السنين الماضية نشاطاً ملموساً في هذا الاتجاه، وتسهم بدور ايجابي ومسؤول في بناء القاعدة الاقتصادية، وترسيخ أسس الوحدة الوطنية، وتشجيع العمل التعاوني كما تسهم بقسطها في النضال القومي . ثالثاً- إذا كان قيام المنظمات الشعبية هو جزء من ممارسة الديمقراطية الشعبية، فإن قيام مؤسسات الإدارة المحلية هو جزء آخر من ممارستها، وقد خطونا في هذا الاتجاه خطوات لا بأس بها ولكنها تحتاج إلى تطوير وتعميق .

وسنضع نصب أعيننا أن نعمق هذه الخطوات ونتقل إلى خطوات أخرى للإدارة المحلية وفقاً للنضج المتنامي لهذه التجربة، لنصل بحركة متزنة ومدرسة إلى الشكل المنشود للإدارة المحلية، التي هي هدف كبير من أهداف شعبنا وحزبنا، وغاية نسعى لها في سعينا لبناء الدولة العصرية، وبدافع من حرصنا على تسهيل شؤون المواطنين وتيسير أمورهم في مناطقهم، ومن حرصنا أيضاً على توسيع نطاق المشاركة الشعبية في المسؤولية وشؤون الحكم .

وفي سعينا لبناء الدولة العصرية لابد من عمل جاد لتخليص دوائر الدولة من البيروقراطية التي تشكل قيداً يحد من فعالية هذه الدوائر، ويتطلب ذلك تبسيط أساليب العمل وتحديثها، على نحو ييسر مصالح المواطنين، ويجنب جهاز الدولة أخطار الوقوع في دوامة التسيب واللامبالاة .

رابعاً- إن التنمية بجوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، حاجة وطنية ملحة، ويجب أن تستمر بحركة متسارعة ومتصاعدة .

إن حاجات المواطنين في تزايد، والحياة لا ترحم المتخلفين عن مواكبة تطورها، ولا يمكننا أن نلبي حاجات المواطنين المتزايدة، وأن نواكب تطور العصر بدون تنمية . كما أن الدفاع عن الوطن والصمود في وجه الأعداء وتحقيق النصر في معارك التحرير، تتطلب التنمية في كل مجالاتها . وهذا ما يحتم علينا أن نعطي

التنمية كل ماتستحقه من اهتمام تخطيطاً وتنفيذاً، وأن نجعل من مردود كل خطة من خططها أساساً لخطة جديدة أكثر طموحاً. إننا نريد أن نستدرك ما لم نستطع تحقيقه في الماضي، وأن نجعل من قطرنا بلداً مزدهراً وفي مصاف البلدان المتقدمة.

ويساعدنا على ذلك أن ثروات بلادنا وامكاناتها وافرة، وأن شعبنا شعب نشيط، وعلينا مضاعفة الجهد، وأن نوفر ما يلزم لاستثمار هذه الثروات ووضعها في خدمة أهدافنا الوطنية والقومية.

إن سياستنا الاقتصادية في المرحلة المقبلة ستطلق مما يلي:

١- الاستمرار على نهجنا الاقتصادي السابق، والعمل على إزالة السلبيات التي تكشفت خلال العمل، والتي كانت سبباً في تقصير هذا النهج عن بلوغ غاياته الكاملة وفق ما كان متوقفاً منه.

٢- تعميق وتوسيع دور القطاع العام في قيادة الاقتصاد الوطني، واستمرار مراجعة قوانينه وأنظمتيه بما يكفل تحريره من الروتين وزيادة صلاحيات قياداته المباشرة، وتعزيز كفاءات هذه القيادات وقدراتها، ومعالجة كافة الظواهر السلبية التي تبرز خلال الممارسة.

٣- تنشيط القطاع الخاص والعمل على إزالة العوائق التي حالت في المرحلة الماضية دون أن يلعب القطاع الخاص كامل الدور الذي خطط له في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإيجاد الأساليب المختلفة التي تكفل قيام هذا القطاع بالمسؤوليات المسندة إليه، وضمان الأموال الخاصة المستثمرة في بناء الاقتصاد الوطني وحمايتها من جميع المخاطر، وضمان ريعية مقبولة لها، وعدم محاسبة أي مواطن على ربحه وتملكه المشروعين.

٤- اقامة قطاع مشترك بين القطاعين العام، والخاص، وإيجاد الصيغ والأساليب، والمشجعات الكفيلة بزيادة حجم الأموال الخاصة المستثمرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٥- الانطلاق في وضع خططنا السنوية والخمسية من الأولويات التالية :

آ- التشغيل الأمثل لمشاريعنا الاقتصادية القائمة، والعمل الجاد لوضع مشاريعنا التي هي قيد الانجاز، أو التي سيخطط لاقامتها، في الاستثمار المنتج بأسرع وقت ممكن .

ب - تحقيق تنمية واسعة وسريعة في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، واعتبار تنمية الريف وتطويره، المهمة الأولى من مهام خططنا الاقتصادية والاجتماعية .

ج- التنقيب عن الثروات الطبيعية في باطن الأرض، واستثمار ما ثبت البحث العلمي اقتصادية استثماره .

وهنا أجد ضرورياً أن أقول أن الفنين والعمال المنتجين، والإداريين الذين نفذوا الأعمال الكبيرة في المرحلة الماضية، يستحقون شكر الوطن وتقديره على ما بذلوا من جهة وما تحملوا من مسؤوليات .

ولا يقلل من حجم جهودهم ومبادراتهم المبدعة أن قلة منهم قصرت ، أو أهملت أو تهربت من الواجب، فهذه القلة هي الاستثناء، وأما القاعدة فهي أنهم كانوا بأكثريتهم المطلقة عند حسن ظن الوطن بهم في العطاء والتضحية وتحمل المسؤولية .

وما ينطبق في هذا المجال على العاملين في الدولة والقطاع العام، يظهر أيضاً في جهد العديد من مواطنينا في القطاع الخاص، الذين بذلوا ماوسعهم الجهد في سبيل بناء اقتصادنا الوطني، وتدعيم قدراتنا الذاتية في القطر منسجمين في عملهم مع خطط الدولة وأهدافها الاقتصادية العامة .

وكما ترون ليس لدينا تغيير في سياستنا الاقتصادية .

ذكرت المحاسبة وقلت : أنه لن يحاسب انسان على كسبه وتملكه المشروعين،

وقد حدث هناك كما يبدو بعد تشكيل لجنة المحاسبة الكثير من اللبس في ذهن بعض المواطنين . المحاسبة : هي على الكسب غير المشروع ، على الكسب خارج حدود القوانين وخارج إطار القوانين ، وليس على الكسب نتيجة الجهد ، ولا على الكسب المشروع الذي تبيحه القوانين . قطاع عام يمارس دوراً واسعاً ويقود الاقتصاد في القطر . وقطاع خاص له دور هام وأساسي ، شجعناه في الماضي وسنشجعه في المستقبل وسنوفر له كل الضمانات . هكذا قلنا في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠ . أما القطاع المشترك فلم نخط فيه خطوات واسعة ، ولكن بدأنا منذ مدة كما نعرفون ، وسنحاول أن نطور هذا القطاع بقدر ما أمكن .

خامساً- في الظروف التي تواجهها منطقتنا وأمام التهديد المستمر من عدو طامع في أرضنا العربية ، تبدو التنمية الدفاعية أمراً في غاية الأهمية للدفاع عن وطننا وأمتنا .

إن قواتنا المسلحة هي سياج الوطن الساهرة دوماً على حمايته والدفاع عن مقدساته وكرامته ، وهي موضع فخرنا واعتزازنا بما أظهرت من روعة أداء في القتال ، وما أبدت من بطولات وحقت من انتصارات في المعارك التي خاضتها ، وبما تبذل من جهد مستمر في التدريب والاستعداد لتكون دائماً على درجة عالية من الكفاءة القتالية ، وقدرة كبيرة على مواجهة كل الاحتمالات .

لقد أصبحت قواتنا المسلحة قوة يحسب لها حساب كبير ، بازدياد عددها وتحسين عدتها وارتفاع مستوى أفرادها علمياً ، وثقافياً ، وعسكرياً ، وسوف نستمر في العمل على تنميتها كمماً ونوعاً .

وحين نذكر القوات المسلحة نذكر بإجلال والاعتزاز قوافل الشهداء من أفرادها ، الذين رووا تربة الوطن بدمائهم الزكية ، وبذلوا أرواحهم الطاهرة فداء لعزة الوطن وكرامته ، وجعلوا من شهادتهم قدوة لنا ، ومن تضحياتهم بالذات نبراساً ينير الطريق إلى الحياة الأفضل .

سادساً- يبدو ضرورياً أن نؤكد على الشعور بالمسؤولية، أو ما يمكن أن نسميه الشعور بالتضامن الوطني، وأن نعمل على تنمية هذا الشعور وأن نجسده في سلوكنا اليومي، وفي كل أعمالنا، إتقاناً في العمل، وتنفيذاً تاماً للمهام.

يجب أن يدرك المواطن أن عمله بواقعه ونتائجه، ليس مرتبطاً به وحده، وإنما هو مرتبط به وبغيره، وأن من يقصر في عمله إنما يسيء إلى مصالح المواطنين الآخرين.

وعلى ذلك فإن العامل الذي يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه في مصنعه، هو العامل المتضامن مع الآخرين، والفلاح الذي يعطي الأرض الاهتمام الكافي، ويجد في حقله هو الفلاح المتضامن مع الآخرين، وكذلك الطبيب في عيادته، والمهندس في عمله، والمعلم في مدرسته، والطالب في صفه، وكل مواطن في مكانه، وهذا يتطلب من كل فرد ألا يهدر الوقت، وأن يملأه بالجهد المثمر، لأن في ذلك مصلحة له وللآخرين من أبناء الوطن. وأنا واثق بأن شعبنا الطيب حريص على أن يجعل من هذا التضامن الوطني منهاجاً حقيقياً لحياته، لأن نمو الشعور بالمسؤولية الذي أكدت عليه المرة تلو المرة، يعتبر واحداً من أهم العوامل التي تمكنا من مواجهة المستقبل مواجهة صحيحة وسليمة، ومن التصدي بنجاح لحمل المسؤوليات والمهام الملقة على عاتقنا، ومن التغلب بكل تأكيد على مختلف العوائق والعراقيل التي تحاول أن تحد من تقدمنا، وتحول بيننا وبين ما نطمح إليه.

سابعاً- لا بد من الاستمرار في تنمية الشخصية الوطنية والقومية للمواطن العربي السوري، وخلق الجيل الملتزم بأهداف الأمة العربية في الوحدة، والحرية، والاشتراكية، لأن في مثل هذه التنمية مزيداً من الإدراك لواقعنا ومستقبلنا، وعليها بالتالي يتوقف الكثير من القدرة على التقدم والنجاح في تأمين المنعة والرفاه لمواطنينا العرب في هذا القطر وخارج هذا القطر.

وهنا أريد أن أذكر بأهمية قيمنا الروحية وتراثنا التاريخي، فهي أساس في

تكوننا السلوكي والأخلاقي، وتتيح لنا مزيداً من فرص تحصين الذات وإثراء الخصائص النضالية في شخصيتنا. وهذا مالا يمكن أن نقلل من أهميته في مواجهة تحديات الحياة وتطوراتها، وفي تحقيق مانصبو إليه من مستقبل مشرق وزاهر.

ثامناً- إن الحرية قيمة كبرى في الحياة، وهذا ما أكدناه وباستمرار منذ السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠.

إن الإنسان الحر هو الإنسان القادر على العطاء، فالحرية التي يمارسها الإنسان هي التي توفر إمكانات العطاء المتبادل بينه وبين الحياة. إن الإنسان يعطي الحياة، وتعطيه الحياة، ويقدر ما يمارس الإنسان الحرية بقدر ما تزداد وتنمو إمكانات هذا العطاء المتبادل، وبالتالي فإن توفر الحرية يغني الإنسان والحياة معاً، وينتج عن ذلك أنه فيما عدا تلك الإجراءات التنظيمية التي تستلزمها الحياة ذاتها، كالقوانين والأنظمة التي تنسق جهود الإنسان ونشاطاته وتنظمها، فإن كل ما يحد من الحرية إنما يعطل جزءاً من طاقة الإنسان والحياة. كان يمكن أن يسهم في إثراء الإنسان وإثراء الحياة ويترتب على هذا أن مزيداً من الحرية يعني مزيداً من مناعة الإنسان وقوته ومناعة الحياة وقوتها. ومن هنا قلنا في مناسبة سابقة: إننا أحرار بقدر ما نملك من القوة، وأقوياء بقدر ما نملك من الحرية.

إن هذا يرتب علينا أن نتابع العمل على خلق وتعزيز مناخ الحرية في بلادنا، وإيجاد وتعزيز الصيغ العملية لتوفير هذا المناخ.

ولست الآن بصدد أن أقول ماذا علينا أن نفعل في هذا المجال، إذ حققنا في الماضي بعض ما نرى أنه مطلوب، ولكن ما هو مطلوب كثير ومتعدد وقد يختلف بين مرحلة زمنية وأخرى.

ولكنني في هذا الاطار أريد أن أقول الآن أن أحداً في بلادنا لن يسأل بسبب معتقده، أو رأيه مادام يمارس معتقده ويعبر عن رأيه في حدود الدستور والقانون.

وأريد في هذا الصدد أن أشير إلى أنه إذا كانت ظروف صراعنا مع العدو، وماتطلبه أمن المواطن بسبب هذه الظروف قد اقتضت قيام حالة الطوارئ، فإنه فيما عدا مايتعلق بأمن الدولة كما نصت على ذلك القوانين، فلا يجوز استخدام الأحكام العرفية.

أين وزير الداخلية؟ هل اختفى؟.

وقد علمت من وفود المحافظات أنه كانت هنالك بعض الحالات استخدمت فيها الأوامر العرفية خارج النطاق الذي أشرت إليه. وأنا الآن أطلب إلى الجهة المختصة وقف مفعول هذه الأوامر، وإن كانت ترى أنها صدرت لأسباب وجيهة. تحدثت في هذا المجال قبل أن أدخل هذه القاعة مع وزير الداخلية، وقلت إذا كان في ضوء التجربة هناك بعض الحالات لاتغطيها القوانين السارية المفعول، فيمكن للجهة المختصة أن تقترح على مجلس الشعب وهو السلطة التشريعية اصدار القوانين اللازمة، ومجلس الشعب في حال وجود المبررات المقنعة واللازمة لنا سيقر هذه القوانين.

تاسعاً- الوحدة العربية هدف أسمى باعتبارها ضرورة حياتية بجوانبها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والدفاعية.

وقد قلنا دائماً وما نزال نقول بصدق وإيمان: أن علينا أن نناضل بكل ماتستطيع من جهد لإزالة كل مايعترض طريق العمل الوحدوي من مصاعب وعراقيل، وألا نسمح بأن يقف في طريق الوحدة أي سبب أقل منها شأناً.

وحين نقول: أن الوحدة العربية هي الأصل وهي الوضع الطبيعي للأمة العربية، فإننا نقرر حقيقة تتطلب ألا يجعل أي نظام عربي من رأيه في مواصفات الأنظمة الأخرى معرقلاً لإنجاز أية خطوة وحدوية ممكنة، وإذا صح أن نقول أن نظاماً مأمؤهل لتحقيق الوحدة لأسباب موضوعية، فالأصح من ذلك أن النظام الوحدوي هو النظام الذي يعمل من أجل الوحدة ويحققها فعلاً، ذلك لأن الوحدة

العربية هي غاية بمنطلقاتها ونتائجها، فلا يجوز بالتالي ولا مبرر لأن نرهن تحقيقها بطبيعة النظام، فالنظام الذي يحقق الوحدة وسيلة صالحة لتحقيق الوحدة.

إن الأنظمة التي تعمل من أجل الوحدة العربية وتستطيع تحقيقها هي أنظمة وحدوية ومتماثلة في فهمها للوحدة العربية بغض النظر عن أي تباين في المواصفات بين أحدها والآخر، والأنظمة التي تمتنع عن العمل للوحدة وعن تحقيقها فهي ومهما تكن ذريعتها قطرية لاقومية ولا وحدوية، ولا يغير من ذلك ما قد تتصف به من صفات، الوحدة هدف قائم بذاته، من يقبل بتحقيقها ويعمل لها فهو الوحدوي، ومن يتحدث عنها ويضع أمامها العراقيل والمصاعب ولو تحت عنوان تحقيق المواصفات اللازمة للوحدة فإنه يضع نفسه بقصد أو بغير قصد، في موضع الانعزال والتفوق، حيث الانفصاليون والتجزئيون أعداء الوحدة.

وعندما يتكسب أي عمل وحدوي بعد تحقيقه، فلا يدل ذلك على علة في هدف الوحدة، ولا يجوز ولا يمكن أن يثبت في نفوسنا القلق أو اليأس، بل أن يحفزنا على تصعيد الكفاح الوحدوي ومواصلة الجهد لتحقيق الوحدة.

نحن سنستمر في نضالنا من أجل الوحدة، ولا شروط لنا على من يريد أن يحاورنا في هذا الأمر إلا شرط تحقيق الوحدة.

وفي مجمل كلامي هذا لأقصد جهة معينة بقدر ما أقصد أن أقول كيف نرى الوحدة.

عاشراً- أجد لزماً أن أتحدث مرة أخرى عن المرأة العربية السورية ونضالها. نريد أن نظل نتحدث عن المرأة، حتى يأتي يوم نتحدث فيه عن الرجل. لقد تكلمت طبعاً حول هذه المواضيع التي ذكرتها حتى الآن، مع أكثر الوفود التي استقبلتها خلال اللقاءات بعد الاستفتاء، وفي هذا المجال قلت علناً: نستطيع أن نقلب صفحة التاريخ، باعتبار أن المرأة طيلة التاريخ تناضل للحصول على حقها من الرجل، فتقلب الصفحة الآن ويناضل الرجل للحصول على حقه من المرأة. على كل حال علمت أن البعض بدأ يناضل منذ الآن للحصول على حقه. وأجد

لزاماً أن أتحدث مرة أخرى عن المرأة العربية السورية ونضالها، ومشاركتها الرجل في تحمل أعباء الحياة وفي الكفاح الوطني والقومي، وكما قلت سابقاً فإن النساء قطاع كبير من شعبنا، انهن نصف شعبنا، وقد وقفن باستمرار وفي كل العهود إلى جانب الرجل، وتحملن معه ما تحمله هو في الظروف العامة، وتحملن فوق ذلك آلاماً خاصة فرضتها الظروف الشاذة القاسية التي عاشتها المرأة في حقبة معينة.

وأؤكد مرة أخرى أن مجتمعنا سيبقى يعاني من ضعف، وأن جهود التنمية في بلادنا ستظل تعاني من نقص، مالم تأخذ المرأة دورها الكامل في الحياة، ومكانها الطبيعي في المجتمع، ولا شك في أن ديننا، وإنسانيتنا، ودستورنا، وكل ما حولنا تدعونا إلى أن نزيل الضعف والنقص من حياتنا، وأن نمكّن المرأة من أداء دورها الكامل في بناء الوطن وتقديم المجتمع.

أيها السادة أعضاء المجلس،:

لقد كانت سورية عبر التاريخ رمزاً للنضال العربي، ومعبرة عن كرامة العرب وطيعة لصمودهم، نقول ذلك من أصالة قومية لا من نزعة قطرية، انه قدر هذا القطر، وكما قام بواجبه في الماضي فلا بد من أن يقوم بواجبه في الحاضر والمستقبل.

وسورية التي تواجه قدرها بشجاعة وإيمان. لن تتخلى عن واجبها، ولن تخذل الأمة التي وضعت فيها ثققتها وأملها، وستبقى سورية وفيّة لهذا الدور وللمبادئ التي تؤمن بها، وتتمنى على الذين ينكرون تضحياتها ألا يستمروا في هذا النكران.

نضحي لتحيا أمتنا العربية، لا يرهبنا شيء ولا يحرفنا عن طريقنا تهديد أو ترغيب، هكذا كنا عبر تاريخنا وهكذا سنبقى.

لقد صمد شعبنا أمام كل ضغوط القوى الاستعمارية التي حاولت أن تفرض علينا أحلافاً عسكرية.

وصمد شعبنا أمام كل الذين أرادوا أن يعاقبوه بسبب دفاعه عن قضية

فلسطين، ورفعنا في هذا البلد راية فلسطين منذ نشوء قضيتها بدافع من التزامنا القومي، وبقيت هذه الارية مرفوعة وستبقى مرفوعة حتى يسترد شعب فلسطين العربي حقوقه كاملة وسنظل نؤكد أن حقوق شعب فلسطين في أرضه ووطنه تحتل من اهتمامنا ونضالنا المرتبة الأولى، ونؤكد ماقلناه سابقاً من أن حقوق شعب فلسطين العربي أولاً، وأرضنا المحتلة في الجولان ثانياً.

وعلى مدى ثلاثين عاماً حافظنا على هوية فلسطين، ووقفنا في وجه كل الذين حاولوا طمسها، ورفضنا كل مساومة عليها.

وحين قال أشقاؤنا: أنه لولا صمود سورية لما كانت جبهة الصمود والتصدي، كانوا بذلك يعبرون عن تقديرهم لموقفنا والتزامنا وتصميمنا على إبقاء القضية مصانة، وراية الكفاح من أجلها مرفوعة.

لقد خضنا حرب تشرين وبعدها حرب الاستنزاف في الجولان، دفاعاً عن قضية فلسطين وعن أرضنا المحتلة، وحاربنا بشرف ورجولة وأبليت قواتنا المسلحة البلاء الحسن، وصمد شعبنا صموداً عظيماً لم نتخاذل في الحرب ولا بعد الحرب، ولا رخصنا للضغوط الاستسلامية بل قاومنا ومازلنا نقاوم، وسنظل نقاوم حتى نحبط كل انحراف في تيار الاستسلام، محافظين على كرامة أمتنا وكبرياتها، مناضلين في سبيل تحرير الأرض العربية واسترداد الحقوق العربية بشرف ورجولة رافضين كل أساليب الاستجداء.

لقد أكدنا منذ عام ١٩٧٠ على التضامن العربي وأهميته في مواجهة الاحتلال، وبذلنا كل جهد ممكن لتحقيق هذا التضامن وجعله فعالاً، وإذا كان أعداؤنا قد استطاعوا أن يفتحوا فيه ثغرة، فإن ذلك لن يمنعنا من العمل من أجله على أساس أن يكون أداة فعالة في النضال ضد العدو وتفشيل كل محاولات الرضوخ والاستسلام.

أيها السادة:

في سياستنا الخارجية سوف نستمر في العمل مع دول عدم الانحياز، وسنعمل على تطوير العلاقات معها، وسنعزز علاقات الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي وبقية الدول الاشتراكية، وسنعمل على تنمية علاقاتنا مع الدول الإسلامية، كما سنطور علاقاتنا مع مجموعة الدول الأفريقية، وستتابع علاقات التعاون مع الدول الأوروبية التي تقوم بيننا وبينها علاقات صداقة، وسنعمل حيثما أمكن على بناء علاقات صداقة جديدة.

وسيطل موقفنا ثابتاً في صف الحرية، نؤيد كل الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها، وندعم حركات التحرير التي تقاوم الاستعمار بأشكاله، والعنصرية البغيضة، والعدوان بأنواعه.

أبناء وطني الأعزاء:

في الرابع عشر من اذار عام ١٩٧١ أدت اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب، وبينت كيف أفهم المنصب وكيف أفهم التأييد الشعبي، وأكرر اليوم بالتمام ماقلته في ذلك اليوم.

إن مالمسته منكم في استفتاء الثامن من شباط هذا العام، والعواطف الجياشة التي غمرتموني بها، والتي برزت في كل بقعة من هذا الوطن، في مسيراتكم، في احتفالاتكم، في اندفاعكم الى صناديق الاقتراع، لا يمكن أن توصف بالكلمات، أو تحيط بها عبارات، لأنها أبلغ من كل كلمة وأقوى من كل تعبير.

إن ما فعلتموه بمناسبة الاستفتاء يزيدني شعوراً بجسامة المسؤولية، ولكنه في الوقت ذاته يمنحني القدرة على تحملها. وكما قلت: سأبقى دائماً معترّاً بمحبتكم قوياً بكم، عاملاً معكم على تحقيق أهداف شعبنا وأهداف أمتنا. وأكرر اليوم ماقلته قبل سبع سنين، إني لكم جميعاً لأفرق بين مواطن ومواطن إلا بقدر حبه لوطنه وخدمته له.

أتمنى أيها الأخوة والأبناء، لو كان ممكناً، ولو استطعت بعيد الاستفتاء أن
التقي بكل فرد منكم لأشد على يده وابته حبي وتقديري .
إنني أفتح قلبي للجميع، وأدعوكم لأن نعمل في المرحلة المقبلة كما عملنا في
المرحلة الماضية، يداً واحدة، وقلباً واحداً ملؤه المحبة والثقة، لنجعل من هذا البلد
نموذجاً بما يسوده من محبة ومساواة وعدل، وموطناً يعتز به أبنائه ويسعدون فيه،
وقدوة يقتدى بها في التقدم والازدهار، ومصدر قوة وخير لنا ولأشقائنا العرب .
خير ما أختتم به كلامي أن أسأل الله أن يهبني الحكمة والسداد والقوة على
تحمل أعباء المسؤولية التي ألقيتموها على عاتقي، لخدمة وطني وأمتي، وهي
مسؤولية أتقبلها برضى المؤمن بربه وشعبه وأمته .

والسلام عليكم

مَجْلِسُ الشَّعْبِ

الدَّوْرُ الشَّرْعِيُّ الثَّالِثُ

١٩٨٥ / ١١ / ١٥ - ١٩٨١ / ١١ / ١٦



السيد محمود الزعبي

مجلس الشعب
الدور التشريعي الثالث
١٩٨٥/١١/١٥ - ١٩٨١/١١/١٦

هيئة مكتب المجلس ١٩٨٥/١١/١٥ - ١٩٨١/١١/١٦

السيد محمود الزعبي	رئيساً للمجلس
السيد علي رضا	نائباً للرئيس
السيد منيف شهلا	أميناً للسر
السيد ناظم قدور	أميناً للسر
السيد فسان رجب	مراقباً
السيد ياسين اوطة باشي	مراقباً

ملاحظة: وبقي مكتب المجلس على حاله حتى نهاية الدور الثالث.



السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
يحیی الحماةیر المحلشة امام مہبی مجلس الشعب





السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
في
قاعة المجلس



**المرسوم التشريعي رقم ٥٨٤ تاريخ ١٩٨١/١١/١١
المتضمن تسمية أعضاء مجلس الشعب ودعوة المجلس للانعقاد**

بتاريخ ١٩٨١/١١/١١ أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية
المرسوم الجمهوري رقم ٥٨٤ المتضمن تسمية أعضاء مجلس الشعب ودعوة المجلس
للانعقاد وفيما يلي نص المرسوم:

المرسوم رقم ٥٨٤

رئيس الجمهورية:

بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٩٧٣/٤/١٤ المتضمن قانون
الانتخابات العامة وتعديلاته.

وعلى المرسوم رقم ٥٦١ تاريخ ١٩٨١/١٠/٤ المتضمن تحديد عدد أعضاء
مجلس الشعب حسب الدوائر الانتخابية.

وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم ٨٨٧/ق تاريخ ١٩٨١/١١/١١
المتضمن اعلان نتائج الانتخاب وأسماء الفائزين فيه.

يرسم مايلي

المادة ١- يسمى السادة المبينة أسماؤهم فيمايلي الفائزون في الانتخاب أعضاء في
مجلس الشعب وهم:

١- محافظة مدينة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١- عبد الرزاق صالح آبيق

٢- ياسين عمر عاتكة

٣- ياسين او طه باشي

٤- علي صبحي التركماني

٥- محمود مصطفى سلامة

٦- محمد البزم

٧- رجب عزو البابا

٨- عبده عبد المجيد طعمه

قطاع باقي فئات الشعب

١- أحمد علاء الدين سهيل عابدين

٢- عبد القادر ابراهيم حقي قدورة

٣- نور الدين حبال

٤- حنان كامل نجمة

٥- هاجر محمد ابراهيم صادق

٦- فريال بشير المهاني

٧- محمد سميح محمد سكاف

٨- محمد شاكر عبد الرزاق اسعيد

٩- محمد هلال أديب السعودي

١٠- محمد مروان شيخو

١١- غسان جرجي شلهوب

١٢- تحسين صابر الصفدي

١٣- هاني محمد علي الروماني

١٤- زهير محمد عرابي

٢- محافظة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١- حسن بن حامد بيرقदार

٢- رؤيات بنت نايف عفوف ياسين

٣- عكاشة بن شريف القادري

٤- محمد بن خليل شداد

٥- هلال بن خالد رزق

٦- موفق بن سعيد العزب

٧- وداد بنت محمد زرقا

٨- ياسين بن محمد سعيد الشلبي

قطاع باقي فئات الشعب

١- أحمد بن دياب دياب

٢- سعيد بن محمد بكار

٣- صلاح بن أحمد الدرويش

٤- كرم بن اليان الخوري

٥- محمد ناظم بن فايز قدور

٦- مصطفى بن عمر سلاخو

٧- يوسف بن مصطفى جعيداني

٣- مدينة حلب

قطاع العمال والفلاحين

١- درويش عبد القادر

٢- أحمد محمود اللابد

٣- محمد فاتح بشير حموي

٤- علي كسادو

٥- محمود ديب شويحنة

٦- عبود حداد

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمد زهير مشاركة

٢- ملك أديب مارتيني

٣- عدنان كعيد

٤- جرجي عازار

٥- محمد نوري عنتابي

٦- عبد الله موصللي

٧- علي رضا بن كمال

٨- محمد عادل بن محمد علي جاموس

٩- كريكور ماطيوس ملقون ابليفاتيان

١٠- محمد ظافر بن حسن خير الله

٤- مناطق محافظة حلب

قطاع العمال والفلاحين

١- مصطفى عبد الله حموش

٢- وحيد طاهر أبو راس

٣- محمد مراد مراد

٤- عبد الرزاق عبد المجيد

٥- أحمد عيسى الشهابي

٦- طه مصطفى غباش

٧- محمد خير خلو

٨- محمود الجفال

٩- علي محمد عطار

١٠- عيسى الزامل

١١- دياب الماشي

١٢- صبحي كنو

١٣- ابراهيم رشيد عثمان

قطاع باقي فئات الشعب

١- أحمد شوقي كلو

٢- علي ابراهيم

٣- عصمت سعيد غباري

٤- حماد القاضي

٥- بطال عارف

٦- عبد المجيد محمد لولك

٧- أحمد بكور

٨- عمر محمد ابراهيم

٩- فاروق محمود الجاسم

١٠- مأمون حسن طالوستان

١١- أحمد يوسف دشو

١٢- عبد الله شكري

٥ - محافظة حمص

قطاع العمال والفلاحين

١- محمد غازي عادل طيارة

٢- اسماعيل القاسم

٣- محمود دياب

٤- تميم أحمد عيسى

٥- عبد الهادي صالح الأسعد

٦- نزيه وصفي سعيد

٧- عبد العزيز طراد الملحم

٨- علي حيدر

٩- أحمد سعيد طالب

قطاع باقي فئات الشعب

١- هيام بدر الدين الصوفي

٢- شعبان شاهين

٣- ابراهيم محمود الجاعور

٤- ابراهيم عبدو ابراهيم

٥- سبع السبع

٦- منيف شكري شهلا

٧- سعيد محمود فرزات

٨- توفيق حسن النكري

٩- كمال الشاغوري

٦ - محافظة حماه

قطاع العمال والفلاحين

١- محمد عبد لطميني

٢- أحمد الأحمد

٣- أسعد المصطفى

٤- حسن غالي

٥- محمود خير بك

٦- مصطفى شاكوش

٧- ميشيل ريشة

٨- مروان الابراهيم

٩- غصون مراد آغا

١٠- خليل محفوظ

قطاع باقي فئات الشعب

١- وليد حمدون

٢- أديب يوسف

٣- حكمت فرداوي

٤- حامد حسن

٥- منور مخلوطة

٦- محسن معلا

٧- عبد الوهاب سظام سفاف

٧ - محافظة اللاذقية

قطاع العمال والفلاحين

١- توفيق درويش

٢- رفيق درويش

٣- فريد محمد جتاورو

٤- ابراهيم اللوزي

٥- عمر عبد الحميد عبد الحليم عاشور

٦- محمود محمد عجيل

٧- أحمد محمد درجي

قطاع باقي فئات الشعب

١- جميل علي الأسد

٢- توفيق محمود ابراهيم

٣- عدنان علي نجيب خزيم

٤- غازي محمد خضره

٥- أحمد أبو موسى

٦- وفاء مصطفى صنين

٨- محافظة ادلب

قطاع العمال والفلاحين

١- مصطفى اليوسفي بن محمد

٢- محمد صالح حجوب بن سعيد

٣- عمر الراعي بن يوسف

٤- محمود حاج أحمد بن حاج أحمد

٥- مصطفى لطوف بن حمدون

٦- توفيق الابراهيم بن علو

٧- خالد الخضر بن عبد اللطيف

٨- مهدي جانم بن محمد

٩- منير قطيني بن حسن

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمد شكيب الطه بن نوري

٢- محمد نذير دويدري بن وجيه

٣- كريم شيخ كريم بن شيخ عبد الله

٤- محمد كمال حمادي بن محمد سعيد

٥- مصطفى سيد أحمد بن سيد أحمد

٩- محافظة طرطوس

قطاع العمال والفلاحين

١- يوسف نظام الدين مرداش

٢- محمد هاشم علي

٣- علي سليم ابراهيم

٤- محمد غسان طيارة

٥- محمد توفيق حسن حسن

قطاع باقي فئات الشعب

١- محسن محمد بلال

٢- وهيب سليم سلوم طنوس

٣- نوال محمد المحمد

٤- نجم الدين حسين الصالح

٥- محمد غسان أحمد عثمان

١٠- محافظة الرقة

قطاع العمال والفلاحين

١- اسماعيل العبد الغني بن عبيد

٢- جاسم الموسى بن علي

٣- مصطفى العايد بن أحمد

قطاع باقي فئات الشعب

١- خلف الدرويش بن صالح

٢- عبد الرزاق الهويدي بن محمد

٣- غازي الحسين بن مصطفى

١١ - محافظة دير الزور

قطاع العمال والفلاحين

١- غسان الرجب

٢- نوري الكسار الصباح

٣- عبد الكريم عبود

٤- عبد القهار عبید

٥- جراد الخلف

٦- عبود الجدعان الهفل

قطاع باقي فئات الشعب

١- ابتسام الحسيني

٢- ريس الفرحان

٣- وليد شعبي

٤- جاسم البشير

٥- فياض مريز

١٢ - محافظة الحسكة

قطاع العمال والفلاحين

١- داوود صومي بن لحدو

٢- ناصر العمادي بن صالح

٣- محمود الحسن بن أحمد

٤- مازن صباغ بن يوسف

٥- عمر داوود بن ابراهيم

٦- سليمان شرابي الجناع بن شرابي

قطاع باقي فئات الشعب

١- سميرة جبرائيل بنت الياس

٢- أحمد العبد الله بن عللو

٣- عبد الكريم كدة بن صالح

٤- خلف العزاوي بن حسين

٥- عبد الوهاب العيسى بن عبد الكريم

١٣ - محافظة درعا

قطاع العمال والفلاحين

١- ذيب عبد الكريم الحريري

٢- عودة جريس القسيس

٣- محمد عقاب محمود

٤- يوسف محمود الجباوي

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمود عبد القادر الزعبي

٢- أحمد حامد المسألة

٣- محمد سالم زعبوط

٤- يوسف مفلح محاميد

١٤ - محافظة السويداء

قطاع العمال والفلاحين

١- أسد مسعود مسعود

قطاع باقي فئات الشعب

١- نور الدين أسعد كنج

٢- ياسين محمد سويد

٢- تركي شبيب القنطار

٣- فندي تركي الأطرش

قطاع باقي فئات الشعب

١- عادل مهنا أبو عسلي

٢- فضل الله يوسف ناصر الدين

١٥ - محافظة القنيطرة

قطاع العمال والفلاحين

١- عادل زكريا حاج أحمد

٢- محمد غازي أحمد جريدة

المادة ٢- يدعى المجلس للانعقاد لأول مرة بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٨١

المادة ٣- ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق في ١٤ / ١ / ١٤٠٢ هـ و ١١ / ١١ / ١٩٨١ م.

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

- بموجب المرسوم رقم ٧٨٣ تاريخ ١٩٨٤ / ٨ / ٥
سمي السيد سامي الصالح / محافظة القنيطرة - فئة ب باقي فئات
الشعب / عضواً في مجلس الشعب . بدلاً عن عضو متوفى .
- بموجب المرسوم رقم ٨١٨ تاريخ ١٩٨٤ / ٩ / ٣٠
سمي السيد مصطفى محمد عبد الحليم / محافظة اللاذقية - فئة أ قطاع
العمال والفلاحين / عضواً في مجلس الشعب . بدلاً عن عضو متوفى .
- بموجب المرسوم رقم ٨٢٧ تاريخ ١٩٨٤ / ١٠ / ١٤
سمي السيد خضر أحمد اليوسف / محافظة حمص - فئة ب باقي فئات
الشعب / عضواً في مجلس الشعب . بدلاً عن عضو متوفى .
- بموجب المرسوم رقم ٨٧٨ تاريخ ١٩٨٤ / ١٢ / ٨
سمي السيد أحمد بن الحاج عبد الوهاب الفياض / محافظة دير الزور - فئة
ب / عضواً في مجلس الشعب . بدلاً عن عضو متوفى .
- بموجب المرسوم رقم ١٨٨٠ تاريخ ١٩٨٥ / ٥ / ٩
سمي السيد عبد الخالق بن محمد محب الدين / محافظة حمص - فئة ب
باقي فئات الشعب / عضواً في مجلس الشعب . بدلاً عن عضو متوفى .

خِطَابُ
سيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة افتتاح الدورة السبعين الثالثة في مجلس الشعب

بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٨١



السيد رئيس الجمهورية
أثناء أداء القسم الدستوري



السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس جمهورية
في
قاعة مجلس الشعب



خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الثالث في مجلس الشعب
بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١

السيد رئيس مجلس الشعب.

السادة أعضاء مجلس الشعب.

أيها السادة:

يسرني ونحن نبدأ الدور التشريعي الثالث لمجلس الشعب أن أعرب باسمنا جميعاً عن الشكر لمجلس الشعب السابق، رئيساً ومكتباً وأعضاء على أعماله التي استحق عليها التقدير. بعد أن أدى الواجب وقام بالمهمة، وكانت جهوده متواصلة، فأنجز العديد من القوانين التي حققت تطوراً هاماً في حياة الوطن بمجالاتها المتعددة، وغلبت على مناقشاته الموضوعية، والجدية والاحساس بالمسؤولية، وبمصالح الشعب بكل فئاته، وبالأخص العمال والفلاحين، الغالبية الكبرى من شعبنا.

كما يسرني في هذه المناسبة أن أهنيء الأخوة أعضاء المجلس الجديد بنجاحهم في الانتخابات، وفوزهم بشرف تمثيل الشعب في أعلى مؤسساتنا الدستورية، وفي قمة مؤسسات ديمقراطيتنا الشعبية، التي سلكننا دربها منذ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، يوم رفضنا الانحراف وصححنا مسيرة الثورة، وتقدمنا على هذا الدرب خطوة بعد خطوة بثبات وعزيمة، فرفعنا بناء الديمقراطية الشعبية عالياً خلال إحدى عشرة سنة مضت، منطلقين من الإيمان الراسخ بأن الشعب هو المصدر الأول لكل السلطات، ومن الطبيعي أن يمارس سلطاته كاملة عبر المؤسسات الدستورية التي يشكلها الشعب، وأن يعبر عن ذاته ويؤكد لها من خلال هذه الممارسة، ليرتفع على

هذا الأساس بناء الوطن شامخاً، وتتعزز كرامة الوطن وأبنائه، وكرامة الأمة التي ننتمي إليها .

لقد كانت انتخابات يومي التاسع والعاشر من تشرين الثاني، التي اتسمت بالحماسة الفائقة والإقبال الكبير على مراكز الاقتراع، والتي جرت في جو أصيل من الحرية والنزاهة صورة مشرقة للديمقراطية الشعبية الصحيحة، وكانت منافسة شريفة بين المرشحين كافة، من فاز منهم ومن لم يحالفه التوفيق على أداء خدمة الوطن، تسابقاً حماسياً من قبل الناخبين على ممارسة حقهم الذي كفله لهم الدستور، وكان الفائز الأول في هذه المنافسة وهذا التسابق هو الشعب، الذي كان له ما أراد عندما وضع الأوراق الانتخابية في صناديق الاقتراع، واختار من وضع ثقته فيهم كممثل له في هذا المجلس .

ومن هنا فإن ثقة الشعب بكم التي تجلت من خلال هذه الانتخابات الديمقراطية الحرة النزاهة، وبهذا الإقبال الفائق، لهي ثقة غالية جدية بأن تصان بالجد والاجتهاد والعمل، لما فيه خير الشعب ومصلحة الوطن، وبما يحقق آمال الناخبين في ممثليهم .

إن شعبنا مجد نشيط، وبنفس القدر واع يقظ، يفهم فضاياه الوطنية والقومية فهماً عميقاً، ويعرف أين هي مصلحة الوطن والأمة، لا تؤثر فيه محاولات التضليل، ولا ترهبه جرائم العملاء الخونة، ولا تحد من جده ونشاطه، أو من وعيه ويقتضيه محاولات إلهائه بالأمور التي تجري على هامش الحياة، لينصرف عن القضايا الجوهرية التي تؤثر في حاضر حياة الأمة ومستقبلها .

فعند كل شدة، وفي كل محنة، وفي مواجهة كل تحد . وقف شعبنا كتلة مترابطة، وأثبت أنه قوة مرهوبة، وأكد تماسكه بمسيرته النضالية بقيادة حزبنا العظيم،

حزب البعث العربي الاشتراكي، وإيمانه الذي لا يتزعزع بمبادئ الحزب وأهدافه، وكان أبداً الصخرة الصلبة التي تتكسر عليها كل المؤامرات، والقلعة الحصينة التي ترتد عن أسوارها كل هجمات الأعداء.

في حرب تشرين المجيدة كان بقواته المسلحة وبسائر فئاته مغواراً في ساحة القتال، وقمة في العطاء.

وفي مجابهة المخططات المعادية منذ المحاولات الأولى للالتفاف على انجازات حرب تشرين العظيمة، وحتى انكشاف الأهداف الخطيرة لمؤامرة كامب ديفيد، كان قدوة في الوعي والصلابة والصمود والإيمان في النصر.

وفي مواجهة حملات التضليل والتآمر التي شنت من الخارج وفي الداخل، أسقط المضللين وسحق عصابتهم البغيضة، عصابة الاخوان المسلمين، وسعى لإنقاذ المغرر بهم من سوء المصير، وأحبط التآمر وخيب مسعى أصحابه. وفي مضمار بناء الوطن والتنمية كان على الدوام مجداً ومعطاء، وعاقداً العزم على تحقيق المزيد من الانجازات.

وفي كل الظروف كانت ثقته بالله وبنفسه مصدر إلهام، وينبوع قوة له وللمسيرة التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي.

هذا الشعب العظيم، قد حملكم بانتخابكم لمجلس الشعب مسؤولية رآكم أهلاً لحملها، لأنكم خرجتم من صفوفه، وشعرتكم بمشاعر جماهيره، وتحسستم آماله وتطلعاته، فأرادكم أن تكونوا عيناً ساهرة، وضميراً حياً، وأن تمارسوا دوركم في المجلس، في التشريع كما في الرقابة على السلطة التنفيذية.

ولا يفوتني منذ اليوم الأول لانعقاد مجلسكم أن أؤكد على الأهمية القصوى

لممارسة المجلس مهامه الدستورية ممارسة عامة ، وفي اطار من المتابعة والديناميكية والدقة والرؤية الثاقبة لمصالح الشعب العامة . ومن الخطأ والخطر ألا نرى بشكل واضح مدى السلبية التي تنجم عن أي تهاون أو تقصير في ممارسة المجلس دوره كاملاً ، وهو المؤسسة التي اختارها الشعب كأعلى سلطة تشريعية .

إنها أمانة مقدسة أن يقوم كل منا بالدور الذي أوكله إليه الشعب ، وفي الاطار الدستوري الذي حددته جماهيره .

إن عدم ممارسة المسؤول صلاحياته ومهامه كاملة يعني في المحصلة والنتيجة تفريطاً بمصالح الشعب ، وتعين حدود هذا التفريط بحدود التخلي عن ممارسة الصلاحيات .

لقد أكدت في لقائي مع مجلس الشعب السابق في جلسة افتتاحه ، على ضرورة وأهمية الرقابة التي ينبغي أن يمارسها مجلس الشعب وفقاً لأحكام الدستور والقوانين ، واليوم أيضاً أؤكد على ضرورة ممارسة هذه الرقابة ، دونما حاجة لتكرار مذكرته مفصلاً في ذلك اللقاء .

إنها إرادة الشعب ومصلحة الوطن العليا أن تمارس كل سلطة من السلطات الدستورية مسؤولياتها كاملة في حيزها الدستوري ، غير تاركة فراغاً في هذا الحيز ، وغير متجاوزة حدوده ، فترك الفراغ وتجاوز الحيز الدستوري سيان في سلبيتهما ، لأنهما في الحالتين يعنيان وجود تقصير وخلل في مبدأ توزيع السلطات والصلاحيات ، ويعنيان أن إحدى السلطات تركت فراغاً في موقع مسؤولياتها .

لقد كانت أصوات الناخبين استفتاء على مرحلة ونهج ، وقد أراد الشعب وبوضوح أن يعبر من خلال الثقة التي أولاكم إياها عن دعمه للنهج الذي عاهدتموه

على مواصلته وتعزيزه، نهج الصمود في وجه التحديات المصيرية، والكفاح ضد المخططات المعادية، والثبات في النضال من أجل تحرير الأرض المحتلة واستعادة الحقوق المغتصبة، نهج السادس عشر من تشرين الثاني ونهج تشرين التحرير، نهج الوضوح والصدق في التعامل مع قضايا الوطن والأمة، نهج فضح الخونة والمتآمرين ومقاومتهم دون هوادة واسقاطهم أينما وجدوا، نهج بناء الديمقراطية الشعبية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نهج تحقيق الزيادة المطردة في منعة الوطن وقوته بأوجهها المتعددة، نهج العمل المستمر في سبيل أهدافنا المثلى، الوحدة، والحرية، والاشتراكية.

هذا النهج رصيده الأكبر هو الشعب، كما أن تجديد الثقة الشعبية به هو ترسيخ له وتحريض على التشبث به، وحافز على تطويره وتدعيمه وتحقيق أهدافه التي آمنت بها جماهير الشعب، وبرهنت على تمسكها بها واستعدادها للبذل والتضحية في سبيلها، وضرب كل من يحاول أن يقف عقبة على طريق بلوغها.

خلال الإحدى عشرة سنة الماضية قطعنا في سورية أشواطاً واسعة على طريق البناء والتقدم. طريق العزة والمنعة. وتعززت مكانة سورية قومياً ودولياً.

لم يبق في هذا البلد مجال من مجالات التطور إلا ونال من القيادة السياسية قسطاً وافراً من العناية والاهتمام، فنما الاقتصاد وتعزز، وارتوت أراض عطشى، وانشئت سدود عديدة في مقدمتها سد الفرات الذي غير وجه الحياة في حوض النهر، وتم استصلاح مساحات كبيرة.

وفي مجال الصناعة تدعمت صناعات كانت قائمة، وانشئت صناعات حديثة ومصانع جديدة، وافرز كل ذلك خبرات جديدة وأيد عاملة ماهرة.

وفي مضمار التربية والثقافة ارتفع عدد الجامعات في القطر إلى أربع جامعات

إضافة إلى العديد من الكليات والمعاهد العليا والمتوسطة ، وازداد عدد المدارس بكل مستوياتها زيادة كبيرة .

وفي مجال الخدمات كان الجهد واضحاً وملموساً في توسيع شبكات المياه في المدن ، وشبكات الهاتف أيضاً ، وفي إنارة وإرواء مئات القرى في الريف . وتوسيع شبكات الطرق وتحسينها ، وفي بناء الفنادق الحديثة فضلاً عن حركة العمران الواسعة والجهود المبذولة لتأمين السكن لأبناء الشعب كافة .

وفي مجال الدفاع تعززت قواتنا المسلحة أضعافاً بعددها وعدتها وبتدريبها وتأهبها ، وضربت الأمثلة الرائعة على تقدم كل فروعها ، وشجاعة مقاتليها في كل أسلحة البر والجو والبحر ، واستعدادهم غير المحدود لأداء الواجب القومي . لقد كانوا قمة في البطولة والأداء الرائع خلال حرب تشرين ، أول مجابهة عسكرية حقيقية واسعة بيننا وبين العدو ، وكانوا ومازالوا وهم يؤدون الواجب الأخوي والقومي في لبنان . مثلاً للجندي العربي وقدموا الدليل الواضح على أن جيش سورية هو جيش الأمة العربية المستعد أبداً لأن يقوم بواجبه دفاعاً عن أمته .

وحققت سورية في مجال التنظيم الشعبي انجازات نستطيع أن نفخر بها ، فتعززت المنظمات الشعبية ، والنقابات المهنية ، وتنامي دورها في بناء الوطن وحمايته والدفاع عنه ، كما تنامي هذا الدور في المشاركة باتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العامة التي تهم سائر فئات المواطنين .

ويبقى الأساس المتين والإطار الشامل لكل هذه الانجازات وماسيبها هو البناء السياسي ، بما في ذلك بناء الدولة بمؤسساتها الدستورية .

وعندما نذكر هذه المؤسسات فإننا نذكر في المقدمة مجلس الشعب الذي يمثل

انجازاً هاماً على طريق تطبيق الديمقراطية الشعبية تطبيقاً عملياً متجاوباً مع إرادة الشعب ومصلحته الحقيقية . ونذكر أيضاً قانون الإدارة المحلية وتطبيقاته التي تمثل انجازاً آخر كبيراً على هذا الطريق .

وفي اعتقادنا أنه آن الأوان لاستكمال بناء الإدارة المحلية ، ولهذا فإننا عازمون على العمل في العام القادم على تطبيق نظام الإدارة المحلية بكل مراحلها ، بحيث تصبح إدارة شؤون كل مدينة وكل قرية مسؤولية ممثليها المحليين المنتخبين من قبل أبناء المدينة أو القرية . ونرى أننا بعد أن نستكمل هذه الصيغة ، نكون قد طبقنا أوسع صيغة من صيغ المشاركة الشعبية على أوسع مدى في الحكم ، وحققنا بصورة عملية مبدأ حكم الشعب لنفسه بنفسه .

وما كان للانجازات التي تحققت عبر السنوات الإحدى عشرة الماضية أن تتحقق لولا وجود عوامل أساسية جعلت هدفنا ممكناً بل وسريعاً .

وفي مقدمة هذه العوامل الثقة المتبادلة بين الشعب وقيادته السياسية . إن هذه الثقة هي الأساس القوي الذي لا يتزعزع لكل بناء وكل عمل وكل تقدم . وقد عبرت هذه الثقة عن ذاتها وعلى مدى السنين الماضية بأشكال متعددة : عبر الشعب عن ثقته بقيادته وجسدت القيادة ثقتها بالشعب ، وظهرت هذه الثقة جلية وراسخة في كل الأوقات ، بمواقف واضحة شامخة وبأعمال وانجازات عظيمة ، وظهر ذلك متألفاً في حرب تشرين المجيدة ، وفي معركة الصمود تجاه مخططات الامبريالية والصهيونية ، وفي مواجهة التآمر الرجعي الداخلي وإدانة عصابة الاخوان المسلمين العميلة . وستظل هذه الثقة قائمة وتتعزيز باستمرار ، لأننا مؤمنون بها أعمق الإيمان ، حريصون على تنميتها أشد الحرص ، عازمون على توطيدها أقوى العزم .

إن جماهير الشعب التي تدفقت أمواجاً هادرة لتحقيق النصر وترسخ دعائمه في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، ستظل المنطلق والهدف، ستظل أغلى أمل وأحب أمنية، ستظل أمضى سلاح وأعلى سلاح، ستظل العملاق الذي تنهار أمام جبروته كل مكائد الكائدين وتآمر المتآمرين.

هذه الجماهير هي عنوان الوطن وهي حقيقة الوحدة الوطنية، وهي التي تدفعنا وستظل تدفعنا الى التفكير والبحث عن أفضل الصيغ التنظيمية التي تعمق وحدتنا الوطنية، وتجعلنا أكثر قدرة على العطاء وأكثر فاعلية في مواجهة التحديات، وفي بناء وطننا وتحقيق حريته وتقدمه وازدهاره.

ومن هنا فالجبهة الوطنية التقدمية في هذا القطر هي ثمرة رئيسية من ثمار الوحدة الوطنية، وهي في الوقت ذاته خطوتها الطليعية. وتذكرون أن الجبهة الوطنية التقدمية قد ترى تطويرها بتمثيل العمال والفلاحين في قيادتها المركزية، يكون أكثر تعبيراً عن وحدتنا الوطنية خاصة أن العمال والفلاحين هم عصب الثورة وعمودها الفقري، وهم جماهير الشعب الواسعة المنتجة، هم الجماهير الكادحة التي يتوقف على إرادتها وعزمها وتصميمها نجاح كل عمل لتحقيق كل أمل مشرق لمستقبل الوطن والأمة.

وهذه المعاني تؤكد أعمال عمالنا وفلاحينا ومواقفهم في كل يوم وفي كل ناحية من بلادنا. وسيبقى أحد مشاغلنا الرئيسية أن نتابع البحث بغية تحقيق المزيد من تطوير الجبهة. والمزيد من التعزيز لوحدتنا الوطنية التقدمية.

وخلاصة القول أننا مستمرون في بناء البلد سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، ودفاعياً، لن يقعدنا عن ذلك أي شأن، ولن نقف في طريقنا أية عقبة.

ولابد أن نضع في اعتبارنا ونحن ننهض بعملية البناء الواسعة والمتعددة

المجالات، أن علينا أن نتجز كثيراً بآمال قليل ولن يكون هذا الأمر بالعسير، فقد علمتنا تجاربنا وتجارب الشعوب الأخرى أن الوطن يبنى بأبنائه أولاً وقبل كل شيء. وعلمتنا أن الوطن يبنى بالإنسان، الإنسان الواعي المؤمن بوطنه وأمته، الإنسان العالي الإحساس بمسؤوليته وبواجبه تجاه مجتمعه.

ومادام وطننا يملك هذا الإنسان، وهو في الطريق إلى امتلاكه بشكل وافر، فعلى أن نتابع عملية البناء بهمة عالية وبثقة وتصميم لننجز المهمات الحالية، وننتقل إلى المهمات اللاحقة في هذا المضمار.

وفي هذا الإطار تظهر أهمية عملية تطوير القوانين وضرورتها وفق الحاجة، ووفق عوامل التطوير ومتطلبات التوجه الاشتراكي.

وأشير هنا إلى أنني أحلت اليوم إلى مجلسكم الموقر مشروع قانون العاملين الموحد بعد أن تمت دراسته من قبل الجهات المختصة في الدولة، والاتحاد العام لنقابات العمال. أمل أن تدرسه وتناقشوه بعناية، وتولوه الاهتمام الذي يستحق، لأنه مشروع قانون هام يؤثر على حياة مئات الألوف من أبناء الشعب.

إن شموخ بنائنا الوطني يرتبط في نفوسنا وفي واقع حياتنا بتحرير الأرض وتحقيق الوحدة.

وان الترابط بين البناء والتحرير حقيقة أثبتتها الأحداث، وأكدتها تجارب الشعوب وعلى هذا فإن خطوة في البناء هي خطوة في التحرير.

والوحدة العربية الأمل المرتجى لكل امرئ في وطننا العربي الكبير، ستظل الأمل المتوهج والمنى المشرق لا يضعف شعاعه، ولا يخبو نوره، يشق عباب الظلام ليرينا بسمة المستقبل التي تقترب حيناً، وتبتعد حيناً، ولكنها تظل البسمة

الثابتة، التي تشع التفاؤل وتؤكد الثقة بالمستقبل وتطمئن النفوس إلى نصاعة المستقبل وخيره وعدله، وإلى انتصار الحق وانسحاق الباطل.

فالوحدة في حياتنا حقيقة كبرى لاتفوقها ولاتساويها حقيقة أخرى، وعلى هذا ناضل شعبنا وحزبنا من أجلها نضالاً دؤوباً، وسعينا وسوف نسعى بلا كلل ولا ملل، من أجل أن نضع هذه الحقيقة في دائرة الواقع، ونحن على ثقة بالنصر في نهاية الشوط.

السيد رئيس المجلس.

الأخوة أعضاء مجلس الشعب.

نحن في سورية خاصة وفي المنطقة العربية عامة نخوض صراعاً مصيرياً سيقدر مستقبل هذه المنطقة ومستقبل الأجيال العربية المقبلة، ولعله من تكرار سرد الواقع أن نتحدث عن الهجمة الامبريالية الصهيونية الشرسة، ولكن هذه الهجمة واقع قائم في المنطقة، نلمس كل يوم أخطاره وتهديداته، وهو بالتالي يستلزم منا ومن أمتنا أن نعد له ما استطعنا، وأن نعبئ في مواجهته من قوانا مايكفل حسم الصراع لمصلحتنا لمصلحة الحق والعدل.

نحن أصحاب حق وقضية عادلة. ولكن الحق والعدل اذا لم تسندهما القوة الفاعلة يبقيان في اطار المبادئ المطلقة ولا يقرران في مجرى الصراع. لأن العدوان أصلاً هو عدوان على الحق والعدل، والعدوان وقع بالقوة ومستمر بالقوة فلا تزيله إلا القوة.

وليست القوة هي القوة العسكرية فقط، وإنما للقوة مقومات وأشكال متعددة وفي أساسها كلها وحدة الشعوب ووعيها وإيمانها وتصميمها وتقدمها العلمي، فضلاً عن الأشكال الأخرى المادية للقوة.

ولأننا في الأمة العربية نملك من أسباب هذه القوة المتعددة الأشكال مايكفي،

إذا استخدم الاستخدام السليم، وفي المكان والزمان الصحيحين لتحقيق النصر في المجابهة القائمة بيننا وبين أعدائنا لأننا كذلك، فإن هؤلاء الأعداء يحاولون بمختلف السبل أن يبعثوا قوة الأمة العربية، وأن يُحيدوا عوامل هذه القوة، بل وأن يجتذبوا لمصلحتهم ما استطاعوا اجتذابه منها. وهدفهم هو أن يستمر العدوان الواقع على أمتنا.

إن الذي نتحدث عنه الولايات المتحدة الأمريكية ليس سلاماً على الإطلاق، وإنما هو استمرار للعدوان.

إنهم يريدون لنا نوعاً من السلام يستمر معه احتلال أرضنا، وإنكار حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

ومن الواضح الذي لا يقبل الجدل أن إسرائيل لا تريد السلام وليس لديها أي استعداد للسلام، وتصريحات قادتها دلالة قاطعة على أن ماتريده من أية مشاريع أو مفاوضات هو أن تؤدي إلى تحقيق أحلامها في السيطرة والتوسع، وبالتالي إلى استسلام العرب لسيطرتها ومن ورائها سيطرة الامبريالية الأمريكية.

إن إسرائيل تبطش في الأراضي المحتلة، وتضطهد أهلنا فيها، وتحيل حياتهم إلى جحيم، غير أنهم يقاومون ببطولة فائقة ويقفون وهم عزل من السلاح في وجه الطغاة المحتلين مؤكدين كل يوم وفي أنحاء الضفة الغربية وغزة والجولان، أنهم يتمسكون بحقوقهم ضمن تمسكهم بحقوق شعبهم وأمتهم وإنهم مصممون على الاستمرار في مقاومة الاحتلال حتى يزول. إننا نؤكد لهؤلاء الأخوة في الأرض المحتلة كما أكدنا سابقاً، أننا سنظل ناضل معاً حتى يعودوا إلينا ونعود إليهم.

ومن الواضح أيضاً أن التزام الإدارة الأمريكية الوحيد المعلن هو التزامها

بمخطط كامب ديفيد ومايعنيه . بل وماتعلنه الإدارة الامريكية نفسها من التزام مطلق بالانحياز إلى جانب اسرائيل في غيها وباطلها . ضد الأمة العربية وحقها وعدالة قضيتها .

ولاتكتفي الولايات المتحدة باتخاذ هذا الموقف العدائي من قضيتنا العادلة ، بل هي مصرّة على أن تستعدي الأقطار العربية بعضها ضد بعض ، وتسعى جاهدة بعد أن جرفت النظام القائم في مصر إلى الخندق المعادي ، أن تنتزع أجزاء أخرى من جسد الأمة العربية . ولايكفي الولايات المتحدة أنها التزمت بجعل اسرائيل موازية في قوتها العسكرية للدول العربية مجتمعة ، وإنما تعمل على أن تضيف إلى قوة اسرائيل عبر زيادة الضعف في الصف العربي من جهة ، وعبر تطويق الوطن العربي وملئه بأساطيلها وقواتها وقواعدها ، وعبر تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل من جهة أخرى .

ومع ذلك فإنها تدعو العرب إلى تلاق معها ، وتدعوهم إلى تفاوض معها ومع اسرائيل ، ولكنها لاتبغي من هذا التفاوض الوصول إلى هدف السلام ، وإنما تريد أن تضعنا على أول طريق الاستسلام .

في مثل هذه الظروف لابد أن يكون شاغلنا الأول وهمنا الأكبر هو إسقاط هذه المؤامرة ، وإحباط هذا المخطط الذي يستهدف كياننا ووجودنا ومستقبلنا . وإذا كانت المؤامرة تتركز حالياً على سورية وبعض القوى العربية الأخرى ، فإنها تستهدف على المدى المتوسط والطويل منابع النفط العربية ، والوطن العربي كله من مغربه إلى مشرقه . لأن أطماع الامبريالية والصهيونية لاتقف عند حد . وكل ضعف فينا إنما يغري أعداءنا بالتمادي في أطماعهم . وإدراكاً منا لهذه الحقيقة نعمل جاهدين على امتلاك أسباب القوة الذاتية ،

ونعمل على تعزيز الجبهة القومية للصمود والتصدي، التي نريدها أن تتحول إلى طليعة للعمل الجاد من أجل نصر محقق.

كما أننا نريد ونعمل من أجل تضامن عربي حقيقي، مضمونه نضال جاد ضد العدوان الاسرائيلي وكل القوى التي تساند هذا العدوان، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية.

ونحن لانستهين بقوة أعدائنا ولانقلل من شأنها، ولكننا بالقدر نفسه وبأكثر منه نثق بقدرتنا، نثق بإمكانات وقدرات أمتنا، ونثق بتأييد أصدقائنا في العالم. إننا نحن الذين نريد السلام، والسلام لا يكون سلاماً إذا لم يقم على العدل، ولم يضع حداً للعدوان على الشعوب. على أرضها وحقوقها.

لهذا فإننا نؤكد ونعمل على تعزيز الصمود العربي في مواجهة العدوان، ونناضل من أجل امتلاك القدرة على وضع حد للعدوان، مع ما يتطلبه هذا العمل من بناء وطني وعمل قومي وسعي دائم لتعزيز الروابط وتمتين أواصر التعاون بيننا وبين الأصدقاء في العالم الذين يساندون قضيتنا العادلة.

وفي مقدمة هؤلاء الأصدقاء الاتحاد السوفيتي الدولة الصديقة، التي طورنا علاقاتنا معها على أساس معاهدة الصداقة والتعاون، وبقيّة دول المنظومة الاشتراكية.

ونحن نحرص أيضاً على تعزيز العلاقات مع دول مجموعة عدم الانحياز، ودول منظمة المؤتمر الإسلامي التي تقف إلى جانب كفاحنا، وتؤمن بحق الأمة العربية في تحرير أرضها واسترداد حقوقها، وفي مقدمة هذه الحقوق حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة، وفي إقامة دولته المستقلة على أرض وطنه.

وفي نفس الوقت فإننا نمد يد الصداقة والتعاون لمن يمد مثلها إلينا، ونقوم علاقاتنا مع كل دولة أو مجموعة دول على أساس موقفها من قضيتنا المركزية.

السيد رئيس المجلس.

الأخوة أعضاء مجلس الشعب.

أشعر أن روحاً جديدة تملأ رحاب هذا المجلس ، وأرى في ظاهرة ازدياد نسبة تمثيل المرأة العربية السورية في مجلس الشعب (كأن بعضهن غائبات) ، التي جاءت في أعقاب ظاهرة أخرى لاتقل أهمية هي اقبال المرأة الشديد على صناديق الاقتراع ، ظاهرة تطورها في مجال ممارسة المرأة في قطرنا حقوقها وقيامها بدورها في المجتمع ، وفي العمل الوطني والقومي . وأرجو أن يأخذ هذا التطور مداه الطبيعي ، لأن احتلال المرأة مكانها اللائق وممارستها دورها الطبيعي يشكلان أبرز سمات العدل والتقدم . وكل تقدم لاتأخذ المرأة فيه مكانها المرموق هو تقدم مبتور ، عاجز عن إغناء حياة الشعب وتحقيق أهداف التقدم بأبعادها التامة .
إن رفع الحيف عن المرأة أمر لافقر منه .

إن ممارسة المرأة دورها في حياة المجتمع ضرورة وطنية قومية إنسانية .
إنكم كممثلين للشعب في أعلى مؤسسة دستورية في البلاد مسؤولون مسؤولية مباشرة عن التعبير عن أمانى الشعب وآماله ورغباته ، وهذا يتطلب منكم الاتصال الدائم والمستمر مع مواطنكم لمتابعة آرائهم وأفكارهم فيما يتعلق بالشؤون العامة للوطن .

أرجو أن يكمل مجلس الشعب في الدور التشريعي الثالث مابدأه المجلس السابق في الدور التشريعي الثاني ، وأن يحقق أهدافه التي هي أهداف الشعب ، واضعاً بذلك الأساس للدور الرابع وللمجلس المقبل ، ويكون في هذا التابع مايعزز حياة الوطن وبنائه ، ومايزيده منعة وقوة ومايقرب يوم النصر .

وفقكم الله ، والسلام عليكم . .

خِطَابُ
سيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الثالثة في مجلس الشعب

بتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٨٥

خطاب
السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الثالثة
في مجلس الشعب
بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٥

السيد رئيس مجلس الشعب.

السادة أعضاء مجلس الشعب.

أيها السادة الحضور:

نحيي اليوم الذكرى الثانية والعشرين لثورة الثامن من آذار بعد حدثين بارزين قريبين في حياة قطرنا: المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، واستفتاء العاشر من شباط، ولكل منهما دلالة وأهميته.

فكما قلنا سابقاً شكّل مؤتمر الحزب محطة هامة في تاريخ حزبنا، ومسيرة شعبنا، وعلى هدي مناقشاته ومداولاته، وفي ضوء توصياته وقراراته، نرسم طريقنا في المرحلة المقبلة، ونضع برامج عملنا وننفذ بنودها، بما يغني مسيرتنا بالعمل المثمر، سواء على الصعيد الوطني، أو على الصعيد القومي، وبما يعطي المسيرة مزيداً من الزخم والدفع، تسريعاً لتقدمنا، وترسيخاً لنجاحاتنا.

وأما استفتاء العاشر من شباط فقد جسّد الارادة الموحدة، والتوجه الموحد لشعبنا، وسجّل أكثر المواقف اجماعاً في تاريخ شعبنا، الأمر الذي يوفر لكل مجالات كفاحنا وصمودنا وتصدينا للأعداء، قاعدة لها صفتا الأصالة والصلابة، نركز اليهما في توجهنا الواثق المطمئن نحو المستقبل الذي نرجوه.

وفي ضوء نتائج هذين الحديثين نتابع مسيرة ثورة آذار التي بدأناها قبل اثنين وعشرين عاماً، وبلورناها بالحركة التصحيحية، فاستطعنا خلال الأربعة عشر عاماً الأخيرة، أن نجعل من هذه المسيرة مسيرة ثورة واضحة المعالم عميقة الجذور، قوية البنية وافرة العطاء والانتاج.

وأغتنم وجودي اليوم في مجلس الشعب لأوجه الى رئيس وأعضاء المجلس الشكر على قراركم الاجماعي بتبني ترشيحي لولاية دستورية ثالثة، وأتوجه من رحاب هذا المجلس الكريم بوجداني وعاطفتي، بمحبتتي وثقتي إلى شعبنا العظيم باني صرح ثورة آذار، وحامي حماها، والى حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي، طليعة شعبنا المناضل، ومفجر ثورتنا وقائد مسيرتها. أتوجه الى الشعب وقواعد الحزب وجماهيره بالتحية والتهنئة في ذكرى الثورة، وأحيي أيضاً، قواتنا المسلحة الباسلة سياج الوطن وحامية الديار، وطلايعه الصدام مع العدو، وصاحبة الدور القومي الكبير في لبنان الشقيق، وأترحم على أرواح الشهداء الأبرار، مشاعل النور والهداية، وقدوة الشرف والرجولة على طريق النضال الذي تخوضه أمتنا.

وأكرر اليوم التعبير عن اعتزازي الشديد بالثقة الغالية التي أولاني اياها أبناء شعبنا في العاشر من شباط، وتقديري الكبير لعواطف المحبة التي كرموني بها على مدى أيام كثيرة في كل أنحاء القطر، وفي سائر أماكن تجمعهم خارج سورية. ان هذه الثقة والعواطف، ليست مبعث اعتزازي فقط، بل هي أيضاً مصدر قوة أستند إليه في كل عمل وموقف وقرار، ولا قوة على الأرض تفوق قوة الشعب الذي تجمع بين أبنائه وحدة الارادة، وحب الوطن، وقوة العزيمة. فالى كل مواطن في كل بقعة من هذا الوطن العزيز أبعث بتحتي الصادقة ومحبتتي القلبية، وأؤكد ماقلته سابقاً: إني منكم أيها المواطنون الأعزاء ولكم جميعاً، ومعكم كلكم في العمل من أجل رفعة وطننا وعزة أمتنا.

السيد رئيس مجلس الشعب.

السادة أعضاء المجلس.

أيها السادة الحضور:

يسعدني أن ألتقي ممثلي الشعب في بدء ولايتي الدستورية الثالثة، وبعد أن أقسمت اليمين الدستورية. فهذه مناسبة نلقي من خلالها نظرة على المرحلة السابقة، ونستشرف آفاق المستقبل.

إن المرحلة التي انقضت كانت مرحلة بدأناها بارساء الأسس ووضع القواعد، وانطلقنا في وقت مبكر منها الى تحقيق أمانى شعبنا وآماله. فخلال الأربع عشرة سنة الماضية بنينا وأعلينا البناء، وبذلنا جهوداً مثمرة، قطفنا الكثير من ثمارها، وهانحن نتابع العمل لجني المزيد من الثمار، ما دنا قطافه، ومايستلزه نضوجه مزيداً من الجهد والتعب والكفاح.

إننا في سورية نعمه بانجازات قل نظيرها في مثل المدة الزمنية التي تحققت خلالها، وفي مثل الظروف البالغة التعقيد التي مررنا بها، وقد شملت هذه الانجازات مختلف مجالات الحياة، سياسياً، وثقافياً، واجتماعياً، واقتصادياً، ودفاعياً.

ففي سورية مؤسسات الديمقراطية الشعبية تمارس عملها في خدمة أهداف الشعب، ومؤسسات الادارة المحلية تمارس دورها، وقد أنجزت الآن على عدة مستويات، والمنظمات الشعبية، والنقابات المهنية تؤدي دورها في الحياة العامة، وفيها قاعدة اقتصادية متينة تعتمد على قطاع عام قائد وقطاع خاص وقطاع مشترك. وأشير بهذه المناسبة الى أننا سنعمل في المرحلة المقبلة على تنمية القطاع العام، وتخليصه من أية معوقات ليظل قائداً عاماً، كما سنعمل على تشجيع القطاع المشترك الذي قطعنا فيه بعض الخطوات في المرحلة السابقة، وسوف نشجع القطاع الخاص ونساعد في تحويل اهتماماته نحو الانتاج. سنسعى لتحقيق التكامل بين

القطاعات الثلاثة منطلقين من أن لكل من القطاعات الثلاثة دوراً هاماً يؤديه في تعزيز القاعدة الاقتصادية .

كما تتمتع سورية بدفاع قوي مجهز بالسلاح الحديث والمتطور في أيدي أبطال مستعدين للفداء والشهادة .

وفي ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وسّعت صناعات ، وأقيمت صناعات جديدة لم تكن معروفة في قطرنا ، وأنشئت سدود كثيرة أهمها سد الفرات الذي غير طبيعة الحياة تغييراً ايجابياً في منطقة واسعة من الوطن . وبنيت طرق وسكك حديدية كثيرة ، وأنشئت جسور عديدة لتسهيل حركة النقل ، وتوسعت شبكة المواصلات ، وأنارت الكهرباء العديد من مناطق الريف ، وكانت العناية كبيرة بتوسيع واحداث مشاريع مياه الشرب في المدن والريف ، واستخرجنا من الأرض عدداً من ثرواتنا الطبيعية الدفينة ، ولاسيما النفط والغاز والفوسفات .

وفي مجال النفط فقد اكتشف لدينا أخيراً النفط الخفيف ، وهذه أول مرة يكتشف في سورية هذا النوع من النفط ، وإذا كنا لانستطيع الآن الحديث عن الكميات المتوفرة لدينا من هذا النفط نظراً لعدم توفر المعطيات الكافية لمثل هذا الحديث ، فان اكتشاف مثل هذا النوع من النفط في حقولين من حقولنا حتى الآن ، يعزز علمياً الأمل في امكانية وجوده في حقول أخرى ومناطق أخرى .

وبالنسبة للغاز فقد أعطي اهتماماً خاصاً خلال المرحلة الماضية ، فبدأنا باستثمار الغاز المرافق للنفط المستخرج من حقولنا ، ووضعنا أول منشأة لاستثمار هذا الغاز موضع التنفيذ منذ مايقرب من عام ، وأجرينا للمرة الأولى دراسات وأبحاثاً حول امكانية وجود الغاز المستقل في بلادنا ، وقد دلت الدراسات على وجود حقول غاز في سورية تحتوي على كميات مشجعة جداً من الغاز . ونعمل الآن على تعميق هذه الدراسات ، وننفذ في الوقت ذاته بعض المشاريع الاستثمارية

بحيث نستثمر الغاز في تشغيل بعض منشآتنا الصناعية ، ويتنظر أن تنتهي من إنجازها خلال العامين القادمين . .

وفيما يتعلق بالفوسفات فقد اكتشفنا كميات احتياطية كبيرة جداً ، وإذا كنا الآن نستخرج كمية محدودة من الفوسفات ، فعلى أن نبذل الجهد لاستخراج كميات أكبر في المرحلة المقبلة .

وكان التطور أيضاً كبيراً وملحوظاً في مجالات التربية والثقافة ، اذ تم توسيع الجامعات التي كانت قائمة الى حد يمكن أن نقول أنها جامعات جديدة ، وأنشئت جامعات جديدة ، وأقيمت المستشفيات الكثيرة ، وجهزت بالأجهزة الحديثة ، وأقيمت منشآت رياضية كبيرة ، وأنشئت المعاهد التعليمية المتنوعة ، وازداد ازدياداً كبيراً عدد المدارس والمراكز الثقافية . وبغض النظر عن الفارق الاصطلاحي بين المركز الثقافي والمكتبة ، فإن أهم مركز ثقافي أنشأناه في سورية هو المكتبة التي أقمناها في العاصمة وانهينا أخيراً من إنجازها وهي تعتبر من حيث بناؤها وتجهيزها ومهمتها واحدة من أفضل المكتبات في العالم .

ودأبنا في الوقت ذاته على تعزيز قدرتنا الدفاعية بالرجال والسلاح المتطور والتدريب العالي المستوى وبالروح المعنوية العالية .

هذه الانجازات وغيرها حققناها خلال السنين الماضية في اطار نهوض شعبي عظيم ، ووحدة وطنية صلبة عبر شعبنا في كل الظروف عن رسوخها ومتانتها ، وفي اطار هذه الوحدة الوطنية قامت الجبهة الوطنية التقدمية التي عملنا خلال السنوات الماضية على تطويرها ، لتقوم بدورها الهام في تعزيز الوحدة الوطنية ، وفي بناء الوطن ، وسوف نعمل في المرحلة المقبلة على تعزيز هذه الجبهة ، وسنعطي هذا الموضوع كل ما يستحق من اهتمام .

إن الأجيال التي ترعرعت وتربت في كنف الثورة قد اقتبست من مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي ، ومن القيم الروحية ، والتراث التاريخي لأمتنا

العربية، فتبلورت الشخصية الوطنية والقومية لأبناء هذه الأجيال، وأسهم ذلك في نمو الوعي الشعبي مما أكسب مسيرة الثورة زخماً جديداً ودفعاً جديداً.

إن الثورة كالحياة، نضال دائم وحركة مستمرة الى الأمام، كلاهما لا تقبل الجمود أو السكون، وهكذا فإن طموحاتنا الخيرة كبيرة، والذي مايزال مطلوباً أن ننجزه كثير جداً وإن كان ماأنجزناه كبيراً وكثيراً جداً، فعلينا أن نرفع وتأثر عملنا لكي نعطي أكثر مما نعطي، حيث مازلت أقول: إننا نملك من قدرة العطاء أكثر من هذه التي نعطيها حتى الآن وفي جميع الميادين.

وعلى هذا وانطلاقاً من رؤيتنا الواسعة لحاجتنا الوطنية والقومية وتطلعات جماهيرنا يجب أن نطور منجزاتنا بالعمل على توسيع هذه المنجزات، وتخليص ماأنجزناه من النواقص، ليأتي التطوير ببعديه العمودي والأفقي ملياً حاجات شعبنا المادية، والثقافية، والاجتماعية.

فما زلنا نحتاج إلى الإنشاء في مختلف المجالات. ففي مجال الزراعة علينا أن نفعل الكثير الكثير، أن ننفذ خططنا الموضوعية بجدية أكثر ويعزم أكبر، وأن نضع خططاً جديدة طموحة، لأن امكانات سورية الزراعية امكانات كبيرة، ويبقى علينا أن نضعها في الشروط والظروف المنتجة.

وفي مجال التصنيع والثروة المعدنية أمامنا آفاق مشجعة علينا أن نسبر أغوارها، فإضافة الى الثروات الدفينة التي اكتشفناها وبدأنا بانتاج بعضها، هناك ثروات دفينة أخرى أكدت الأبحاث العلمية والحقلية على وجودها، وتستمر هذه الأبحاث لتحديد مردودها ومختلف أماكن وجودها.

كما أننا مازلنا نفتقر الى توسيع وإنشاء عدد من الصناعات الأساسية بالنسبة للبلاد. فلا بد اذن من السير في التصنيع واستخراج الثروات المعدنية واستثمارها.

وكذلك حاجتنا في المجالات الأخرى، وإن كانت بنسب متفاوتة: في النقل والمواصلات، في الاسكان، في الصحة، في القطاعات الثقافية. وغير ذلك مما لاضرورة لتعداده والتفصيل فيه.

أيها الأخوة:

نستطيع الآن أن نقول أن ثورة آذار تستقبل عامها الثالث والعشرين، موفورة العافية والقوة شامخة مرفوعة الهامة، عزيزة بشعبنا يشهد لها سجلها عن جدارة واستحقاق بالثبات في مبادئها والصدق في الكفاح من أجل أهدافها، أهداف الجماهير التي انبثقت من صفوفها.

إن سلامة المنطلقات وصلابة القاعدة ومتانة الأساس، عناصر هامة تجعلنا نواجه التحديات، واثقين من قدرتنا على مواصلة مسيرتنا نحو أهدافها الكبرى وغاياتها المثلى، غير هيايين ولا وجليين بل ناظرين إلى المستقبل نظرة ثقة وتفائل، نستمدّها من روح شعبنا العظيم وقدرته غير المحدودة على الصمود في مواجهة أعتى رياح التآمر والعدوان، والتصدي لأشرس قوى البغي.

وقد تجلّت هذه القدرة في التحول التاريخي الذي صنعناه خلال حرب تشرين وحرب الجولان، وفي سحق التآمر الرجعي، ومواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان، واحباط أهدافه وفي الوقفة الأخوية إلى جانب لبنان الشقيق، والتصدي لمخطط كامب ديفيد وتفرعاته وللتآمر على القضية الفلسطينية وعلى المصير العربي. ستبقى سورية كما نريدها وكما تريدها جماهير الأمة العربية، قلعة الصمود وحصن الدفاع عن قضايا الأمة وعن المستقبل والمصير. قوتنا في هذا القطر قوة لأمتنا، وصمودنا هو صمود هذه الأمة. بهذا الصمود نقضي على المؤامرات المعادية وندحر خطط الأعداء، وبه نتنصر وتتنصر الأمة.

هناك عيون ترقب مسيرتنا بنظرات الحقد والشر. لن يصيبها إلا الكلال والعمى مع الزمن والاختبار، فتهلك بحقدّها. وأما عيون الثقة والأمل فإنها ستري في يوم نسعى أن لا يكون بعيداً إشراقة شمس النصر. وفيض نورها على الأرض العربية، فيهلك الحاقد بحقدّه وغدره، ويسعد الواثق بوفائه وصدقه.

لقد آلينا على أنفسنا في سورية أن نكون أهلاً لثقة الأمة فينا، وأن نلبي آمال

الجماهير العربية التي تعلقها على مسيرتنا، وهذا يلقي على عاتقنا واجبات ضخمة، وعلى قدر هذه الواجبات تكون مسؤوليتنا الوطنية والقومية وواجباتنا ضخمة، ولكن هممتنا عالية. طريقنا طويل لكننا قادرون أن نزيل منه الحفر، وأن نختصر ما أمكن المسافة الى بلوغ الغايات.

إننا نتابع أعمالاً عظيمة بدأنها وسيكون علينا في المرحلة المقبلة أن نتمم مابدأنا وأن نحقق إضافات جديدة عديدة.

إن علينا ونحن نتابع ونكافح التآمر الامبريالي الصهيوني، أن نرفض ظاهرة الانعزالية في الوطن العربي التي يعمل بعض الحكام من أدوات هذا التآمر على تنميتها وتعزيزها لتعمل بدورها على ترسيخ الواقع الانفصالي الذي تعيشه الأمة العربية، ويستخرج من هذا الواقع الفكر الذي يبرره ويدافع عنه، الأمر الذي ينظر اليه كأفضل وسيلة لضمان مصالح وتوجهات هؤلاء الحكام وأنظمتهم، وبديهي أن هذا يشكل أفضل سبيل لضمان مصالح الامبريالية والصهيونية وقاعدتهما اسرائيل. ولاأظن أننا بحاجة للجدل حول هذا الاستنتاج، فالوثائق الاسرائيلية الصهيونية، وسياسة اسرائيل الملموسة البيئة واستراتيجيتها الواضحة وممارساتها الدائمة تقوم على أساس تعزيز وتأييد الواقع الانفصالي العربي.

وسياسة الامبريالية الصهيونية انتقلت من مواقع المناورة الى مواقع المجاهرة والمباشرة، في الهجوم على الوحدة العربية فكراً وعملاً، ويصح أن نقول أنها انتقلت من مواقع الدفاع الى مواقع الهجوم.

ألا ترون معي وترى جماهيرنا العربية، كيف أن الدعايات الامبريالية والصهيونية المدروسة بعناية تهاجم الوحدة بأنها توسع، وتهاجم الوحدة بأنها ضم وابتلاع؟

ألم نسمعهم جميعاً منذ مدة يقولون، مهاجمين متهمين: أن لسورية مطامع امبريالية؟

ألم نسمعهم يطلقون التصريحات في الولايات المتحدة، وعلى أعلى

مستويات السلطة محذرين من خطورة ما زعموا أن سورية تسعى اليه ، وهو اقامة سورية الكبرى ؟ وكأن جهدنا نحن العرب يجب أن لا ينصرف لمنع تحقيق اسرائيل الكبرى ، بل لمنع سورية الكبرى .

إنهم يأملون ويعملون من أجل أن تصبح كلمة الوحدة العربية مع مرور الزمن ، واستمرار هذه الدعايات المدروسة مختلطة ومتشابكة مع كلمة ومفهوم الاستعمار . إن لم تكن تعني الاستعمار تماماً ، ومن المنطلق ذاته رفضت اسرائيل وترفض أن تلتقي مع العرب في أي مؤتمر دولي كوفد موحد ، وفكرة الوفد العربي الموحد كانت مطروحة خلال المناقشات التي كانت تدور حول مؤتمر جنيف ، ورفضتها اسرائيل بشدة آنذاك ، وقبل السادات هذا الرفض في حينه ، ورفضنا نحن في سورية الرفض الاسرائيلي .

بل وإمعاناً من اسرائيل في التركيز على تحطيم كل ما يربط بين المواطنين العرب ، وتغييب الروابط القومية بل وحتى الوطنية ضمن القطر العربي الواحد عن ذهن المواطن العربي ، لم يسمعها أحد تذكر تعبير المقاومة الوطنية اللبنانية ، أو المقاومة اللبنانية ، بل المقاومة الشيعية ، والارهاب الشيعي ، مع العلم أن المقاومة الوطنية اللبنانية تضم مواطنين لبنانيين من انتماءات مذهبية ودينية مختلفة .

حتى ضمن الواقع الانفصالي العربي القائم ، لاتحدث اسرائيل عنا كمواطنين تربطنا روابط المواطنة ضمن كل قطر ، بل تتحدث عنا كأقاليم وطوائف ومذاهب ، وكل مامن شأنه خدمة أهدافها في تقسيم العرب الى أصغر تجمعات وجماعات ممكنة ، وصيانة هذا الواقع التقسيمي لتصبح الدولة العظمى في هذه المنطقة وتحقق الدولة التوراتية . .

ويجب أن لانستهين بالتخطيط الامبريالي الصهيوني في هذا المجال ، الذي يريد فصلنا عن جذورنا فيحذف من أذهاننا فكرة الوحدة ، ويسلخ عنا أو يسلخنا من جلدنا العربي ، فننسى عروبتنا ونذوب في أصول جديدة مستحدثة ، فيسهل

أمام الصهيونية وقاعدتها اسرائيل تحقيق أهدافها في غزو استيطاني لأوسع أراضى الوطن العربي .

إن الرد على هذه الحملة الصهيونية الامبريالية يجب أن يكون نضالاً أوسع مساحة ، وأكثر قوة وأشد عزيمة من أجل الوحدة العربية . وإذا كانت القوى الامبريالية والصهيونية تظن أننا سنستسلم لطرووحها ونتجاهل ماترمي اليه فقد أخطأت الهدف .

إننا نريد أن تكبر سورية لتشمل كل الوطن العربي ، ونريد أن تكبر ليبيا لتشمل كل الوطن العربي ، ويكبر الاردن لتشمل كل الوطن العربي ، وتكبر الجزائر لتشمل كل الوطن العربي ، وتكبر قطر لتشمل كل الوطن العربي ، ويكبر كل قطر عربي لتشمل كل الوطن العربي .

هذا هو قولنا وسوف نناضل دون هوادة لتحقيق هذا القول ، إننا أبناء عائلة واحدة وعلينا أن نناضل لجمع شمل هذه العائلة العربية في كيان واحد ، وعلينا أن نبقي الوحدة فكرياً وعملاً فوق الخلافات العربية .

علينا أن ندرك نحن في الوطن العربي أن الخلافات العربية ليست عائقاً في طريق الوحدة ، بل تشكل الوحدة حلاً فورياً وجذرياً لها ، والوحدة التي ستجد حلاً لمسائل المصير العربي في مواجهة الصهيونية والامبريالية لايجوز أن نربطها بأي خلاف عربي ، إن الوحدة قضية فكرية واستراتيجية مصيرية .

وعندما نقول هذا القول ، عندما نقول أنه لايجوز أن نربط الوحدة العربية بالخلافات العربية ، فقد جسدنا هذا القول عملاً في سنين سابقة . . وكما كنا في الماضي نرفع الوحدة عن كل خلاف داخلي عربي مهما كبر ، سنظل في المرحلة المقبلة وفي المستقبل على طول هذا المستقبل ، نفصل الوحدة عن الواقع العربي مهما ساء هذا الواقع العربي . وكلنا يذكر اننا انطلاقاً من هذا الايمان حاولنا في فترة سابقة أن نقفز فوق كل حواجز الخلاف . وكنا في أشد أو لأقل في مرحلة شديدة من

مراحل الخلاف بيننا وبين النظام في العراق ، وكان النفط مقطوعاً ، وكانت الحدود مغلقة ، وكانت سفارتا البلدين مغلقة أيضاً .

ومع ذلك فقد تجاوزت كل هذا الواقع وذهبت الى بغداد لأطرح على حكام بغداد في ذلك الحين أن نقيم الوحدة بين سورية والعراق .

وفي ذلك الحين كثير من رفاقي في قيادة الحزب ومن المسؤولين في الدولة لم يكونوا موافقين على ذهابي الى بغداد ، وقد نصحوا وألحوا في النصح ، بل وأقول أن كثيراً من أشقائنا العرب جاؤوا إلي شخصياً في سورية ونصحوني بعدم الذهاب الى بغداد ، وقدموا لهذا النصح مبررات . لم آخذ بكل هذا لأنني وجدت الوحدة وآمنت بالوحدة قدس الأقداس ، وعلمنا أن نغامر أن نخاطر ، أن نتنازل عن كل أمر يتعلق بأشخاصنا عندما يكون هنالك مجال أو تكون هنالك فرصة لتحقيق الوحدة

وأضيف الى هذا أيضاً أنني عندما ذهبت الى بغداد لم يكن استقبالهم لي الاستقبال اللائق ، الاستقبال الذي لا تفرضه العلاقات بين الدول فقط وإن تعادت ، إنما أيضاً الاستقبال الذي يفرضه الخلق العربي .

هذا النوع من الاستقبال الكريم الذي يفترض أن يكون لم يكن متوفراً خلال زيارتي الى بغداد ، ولكن هذا أبداً لم يؤثر أبداً على مسجري تفكيري في ذلك الوقت ، ولا على منحي كلامي ومنطقي وطروحاتي ، وكنت ملحاً على الوحدة . ويذكر بعض المسؤولين الموجودين هنا في قاعة هذا المجلس الكريم ، كنت ملحاً على الوحدة ، وكلما حاولوا أن يخرجوا بالمناقشة والبحث الى مجالات أخرى غير مجال الوحدة ، كنت أعيد الحديث الى جادته ، الى طريقه الذي أردت الى الطريق القويم ، الى طريق الوحدة . ومازلت أصر وأصر في لقاء أول ولقاء ثان وثالث ، الى أن اتفقنا على أن نسير في طريق الوحدة . ولم يكن في ذهني أن أتطرق الآن الى هذا الموضوع ، وعلى كل حال إنني أذكر مقتطفات ولا أسرد المحادثات والمناقشات التي جرت حول هذا الموضوع على طولها .

سرنا على الطريق خطوات جيدة، وضعنا أسساً، اتفقنا على مبادئ،
وتوصلنا الى وضع دستور للوحدة. وكان يفترض أن تتحقق الوحدة خلال فترة
قريبة بعد آخر لقاء تم فيما بيننا.

ودستور الدولة الواحدة الذي اتفقنا عليه أصبح جاهزاً واتفاقنا كان كاملاً،
ونسخة موجودة لدينا ولديهم.

وعدنا الى سورية وفجأة بعد أيام قليلة تغير الحكم في بغداد، واتهمنا
بالتآمر، وأعدم عدد من القادة العراقيين متهمين بالتآمر من جهة، وبتآمرهم مع
سورية على النظام في العراق من جهة أخرى.

وقد صدمت وصدم رفاقي في القيادة وكانت الصدمة كبيرة فعلاً لأننا كنا
نعيش مشاعر عرس قومي كبير، فنحن على أبواب حدث ضخم كنا نرى أنه
سيشكل الرد على زيارة السادات للقدس، على كامب ديفيد، على تحديات أخرى
كثيرة موجودة في مواجهة الأمة العربية، كنا نعيش مشاعر هذا العرس وفي غمرة
هذه المشاعر نتهم بالتآمر على نظام سنقيم معه الوحدة.

وحاولنا أن ننقذ السفينة من الغرق، حاولنا أن نرتفع فوق كل جرح مهما
عمق هذا الجرح. أرسلت الى بغداد وفداً ووفداً، رسالة ورسالة وأرجو أن
أستعرض هذه الأمور في وقت مناسب بالتفصيل في محاولة لانقاذ السفينة التي
بدأوا باغراقها. ولكن جميع محاولتنا ذهبت عبثاً لأن هناك قراراً بأن لا تقوم
الوحدة بين سورية والعراق.

ولم يكتفوا بهذا فقط ضربوا الوحدة، اتهمنا بالتآمر وضربوا السوريين
العاملين في السفارة في بغداد، وحاولنا خلال اتصالاتنا معهم أن يسكنوا رأس
خيط هذه المؤامرة، أن يقدموا لنا مستمسكاً ولو صغيراً مؤكدين لهم: «إن من يتآمر
عليكم يتآمر علينا لأننا في طريقنا لأن نكون دولة واحدة».

إنها مهازل تلك التي قلت في حينها تدعو الى الضحك والى البكاء، وأقول
الى البكاء لأن الأمر يتعلق بحدث جلل.

من جملة ما قالوا: أن لسورية ملحقاً عسكرياً في بغداد اجتمع بفلان وفلان من القادة العراقيين أكثرهم أعدم، وحسب علمي أن واحداً منهم لم يعدم، وإن هذا الملحق أعطى سبعة آلاف دينار لذلك المسؤول العراقي، وأنتم تعرفون أن إخواننا في العراق ليسوا بحاجة الى أن يأخذوا من سورية بضعة آلاف من الدنانير .

حاول الوفد السوري الذي ذهب الى بغداد، وكان يضم في ذلك الوقت وزير الخارجية، ورئيس الأركان، أن يسألهم من هو هذا الملحق العسكري؟ ما اسمه؟ ماصفاته؟ أين يقيم؟ أين يعيش؟ اذ لم يكن لدينا في العراق منذ سنوات ملحق عسكري. فقالوا: لا يعرفون. قالوا: لا يعرفون هذا الضابط وهم يقولون: أنه يقيم كملحق عسكري في بغداد منذ سنوات. قال الوفد لهم: أنتم تعرفون أن لكل ضابط في الجيش في سورية وفي غير سورية إضبارة تحوي صورة هذا الضابط أيضاً، ليذهب من تريدون ممن رأوا هذا الضابط الى سورية، لنعرض عليهم أضياب ضباط الجيش كلها. وليتعرف هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص على هذا الضابط لكي نضع يدنا عليه فرفضوا، طرحنا عليهم تشكيل لجنة مشتركة سورية - عراقية لتحقيق في سورية والعراق، وتحاسب بالشكل الذي نشاء من ترى أن له علاقة بعمل تأمري صغيراً أو كبير. لم يوافقوا.

طرحنا عليهم أن تشكل لجنة عربية من العرب غير السوريين الموجودين في سورية، ومن العرب غير العراقيين الموجودين في العراق، ولتكن لهم سلطة مطلقة على الساحة السورية والعراقية، ولتابعوا التحقيق وليكشفوا المتآمرين، وليتخذوا الاجراءات التي يرون. رفضوا أيضاً.

وطرحنا ورفضوا، وطرحنا ورفضوا. المهم أجهضوا وقتلوا قبل الولادة هذا الحدث العظيم الكبير الذي كنا ننتظره.

لهذا أعود الى القول أننا لانقول جديداً عندما نطرح الآن أن علينا أن نناضل من أجل الوحدة بمعزل عن الخلافات العربية مهما كبرت هذه الخلافات. لأن الوحدة قضية مصير، وإننا عندما ننادي بالوحدة ونطالب بالعمل والنضال من أجل

الوحدة، فلا أحد يستطيع أن يقلل من قيمة كلامنا أو يشكك بصدقنا لأننا جسدنا هذا القول عملاً، وأكثر من مرة.

إننا نريد الوحدة ونميدنا مؤمنة صادقة لمن يريد الوحدة، سوف نتابع جهودنا في سبيل الوحدة وسنمضي دون يأس ولا ملل في سعيها الجاد لتحقيقها.

إن الوحدة عملية ثورية كبيرة، وبقدر مانرسخ ركائز ثورتنا الداخلية نصبح أقدر على انجاز هذه العملية الثورية، وكذلك نصبح أقدر على اجهاض كل المخططات التي تستهدف قضايا أمتنا، وفي طليعتها قضية فلسطين التي تعمل اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة على تصفيتنا هذه الأيام عبر أساليب جديدة لم تكن معلنة من قبل كما هي معلنة اليوم.

ولهذا سنعمل على تعميق خط الثورة بضمونها القومي وخطها الاشتراكي، ولابد أن نتشبع بالقيم السامية للثورة وأن نتخلق بأخلاقها ونطبق مبادئها.

ولكي نكون ثواراً حقيقيين لابد أن نعيش حالة وجدانية عالية، ومثل هذه الحالة هي التي تجعلنا قادرين على العطاء والتضحية وتحمل المسؤولية. فمع هذه الحالة ينتفي التردد ومع هذه الحالة ينتفي التقصير، مع هذه الحالة يتوفر وينمو حس المسؤولية الذي نحن بأمس الحاجة اليه. والذي أشرت اليه في الماضي وسأظل أشير اليه، ومالم ينم هذا الحس كما يجب فستبقى طموحاتنا تقترب منا أو نقترب منها ببطء، وبطء شديد، وقد تبقى بعيدة الآن لأن مسائل الحياة تزداد تعقيداً، ومسائل الأمة تزداد تعقيداً، ولأن طموحاتنا هي طموحات الجماهير الثابتة.

أنا لأقول أن حس المسؤولية لدينا في أدنى مستوياته، ولكني أقول أنه ليس في أعلى مستوياته حيث يجب أن يكون.

أنا لأقول أن حس المسؤولية لدينا لا يتنامى، ولكني أقول أنه لا يتنامى بالقدر الكافي لمواجهة خبث الأعداء، وشراسة التحدي، ومستلزمات حلول مسائلنا الداخلية، مواجهة مضمونة النجاح.

سنعمل بكل مانستطيع في المرحلة المقبلة للتوسع في التنمية اقتصادياً.

واجتماعياً، زراعياً، وصناعياً، وثقافياً. وعلى مستوى حس المسؤولية الذي نملك يتوقف الكثير من إمكان نجاح خططنا بهذا الشأن.

إن حس المسؤولية يجب أن يتجلى في سلوكنا اليومي، وممارستنا اليومية أينما كان موقعنا، وأياً كانت أعمالنا.

فجميع العاملين في أي من الوزارات والمؤسسات والمعامل والمدارس، على سبيل المثال، يجب أن يشعروا بمسؤوليتهم، مجتمعين ومنفردين، عن إبقاء النور مضاء عندما لاتدعو ضرورة العمل الى ذلك، وأن يبادر كل منهم بالتالي الى إطفاء هذا النور توفيراً للكهرباء. ويجب أن يشعروا بمسؤوليتهم عند إبقاء صنوبر الماء (أو حنفية الماء) مفتوحاً وتسييل المياه دون أن تكون هناك حاجة لذلك، وأن يبادر كل منهم لاجلاق الحنفية أو إصلاحها اذا كانت معطلة.

يجب أن يشعروا بمسؤوليتهم عندما يرون باب مكتب مكسوراً جزئياً أو كلياً وأن يسارعوا الى اصلاحه، ولايجوز أن يقول كل منهم أن هذا ليس من عملي بل من عمل الآخرين.

يجب أن يشعروا بمسؤوليتهم، عندما يرون أن واحداً منهم يتأخر عن الدوام أو يضيع وقت الدوام في مكتبه بأمر خارج عمله، يجب أن يبادروا الى تنبيهه أو تنبيه من يعلوه سلطة اذا لم يكن متنبهاً لتصحيح الأمر، وعليهم أن ينددوا بهذا المقصر عندما لايجدي معه التنبيه.

يجب أن يشعروا بمسؤوليتهم عندما يرون واحداً منهم يقصر بعمله، ويرتكب الخطأ تلو الآخر ولايحاسبه مديره في العمل، وأن ينددوا بهذا المدير ويطالبوا بمحاسبته.

عندما نجد الكهرباء منارة على طول شارع من شوارع المدينة نهراً وحيث لاضرورة لذلك، اذ يجب أن تثار في الليل وليس في النهار. يجب أن نسارع الى تنبيه الجهة المختصة بأية وسيلة من الوسائل وأن نندد بهذا الجهة عند عدم الإستجابة أو عند تكرار هذا الخطأ.

عندما نرى أن مسؤولاً على أي مستوى من المستويات لا يتحمل مسؤوليته كاملة ولا يقوم بما ترتبه هذه المسؤولية يجب أن ننذره في كل مكان، وعلى الجهة صاحبة الاختصاص الأعلى أن تحاسب وإذا لم تفعل فهي بدورها يجب أن تحاسب.

عندما نجد سيارة أو مواطناً يخالف النظام العام في البلد، ويخرق قانون السير، يجب أن ننبهه إن كان يجهل أنه يخالف وننظر إليه بازدراء إن كان يعلم أنه يخالف، ونخبر الجهة المختصة ونمارس ضده التشهير والتنديد.

إنني أذكر أموراً من حياتنا اليومية على سبيل المثال وليس الحصر، لأؤكد أن حس المسؤولية يعني مسؤوليتنا عن كل أمر يهم البلاد صغيراً كان أو كبيراً. فهذه الأمور التي ذكرتها ليست ملكاً لفرد فيسيء لنفسه فقط عندما يسيء إليها، بل هي ملك الشعب وعندما يسيء إليها يسيء إلى مجموع الشعب، أي يسيء إلى كل واحد فينا إلى كل فرد منا.

فالكهرباء المصروفة هدرًا، والماء المصروف هدرًا، ووقت العمل المهدور، وخرق النظام العام، والاعتداء على قانون السير، والباب المكسور في مكتب، وغياب استاذ عن دروسه دون ضرورة مبررة، وغيرها وغيرها ليست ملكاً لفرد إنما هي ملك الشعب، ومن اعتدى عليها فقد اعتدى على الشعب أي علينا جميعاً. ومن هنا فنحن جميعاً معنيون، ولا يجوز أن يقول أحدها: إن هذه ليست مسؤوليتي وإنما مسؤولية فلان وفلان، نعم إنها مسؤولية فلان، ولكن مسؤولية فلان لا تنفي مسؤوليتي، كما أن مسؤوليتي لا تنفي مسؤولية فلان. والأمر أن لكل منا قناعته والشكل الذي يمارس فيه هذه المسؤولية، فقد تكون هذه مختلفة أو مؤتلفة.

إن واحدنا قد يصدم مرة ومرات عندما يتصدى لتحمل مسؤولياته، ولكن يحصد الوطن خيراً في نهاية الأمر وتستقيم الأمور، وهذه هي الغاية. بطبيعة الحال عندما أطالب بهذه الممارسة أعني أن هذه الممارسة طالما أنها

مسؤولة فهي ممارسة موضوعية، نزيهة تنطلق من الحقيقة وحب الوطن ومصلحة الشعب، والغيرة عليها ولا شيء غير ذلك .

سنحاسب المقصرين والمخطئين في المرحلة المقبلة، وهذا ماقرره المؤتمر القطري الثامن للحزب، وعلى جميع مستويات السلطة أن تعي هذا القرار جيداً وأن تعمل على تنفيذه وأن لاتسمح بتراكم الأخطاء، بل تعمل على المحاسبة ومعالجة الخطأ فور وقوعه وعلى أسس موضوعية .

ولابد من التأكيد على أهمية الدور الموضوعي الذي يجب أن تقوم به الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة في هذا الشأن . ومن واجب وسائل الاعلام بشكل خاص أن تبحث عن الحقيقة ولا تسكت عن الخطأ، من حق وسائل الاعلام وواجبها أن تكافح الخطأ أينما وجد وإذا لم يكن دورها هنا أهم الأدوار، فهو بالتأكيد من أهم الأدوار .

إن على جميع المؤسسات أن تمارس دورها كاملاً، فقيادة الحزب في هذا القطر يجب أن تمارس دورها، ومجلس الشعب يجب أن يمارس دوره ، ومجلس الوزراء يجب أن يمارس دوره، وقيادات المنظمات الشعبية يجب أن تمارس دورها، وقيادات النقابات المهنية يجب أن تمارس دورها، ومجالس الادارة المحلية يجب أن تمارس دورها . إن البلاد ليست بحاجة الى مؤسسات واجهية، إنها بحاجة الى أن يمارس الجميع مسؤولياتهم كاملة .

أيها الأخوة:

إننا ندرك أننا نعاني مشاكل معيشية ، وقد درس المؤتمر القطري الثامن للحزب هذا الأمر واتخذ بشأنه القرارات التي أعلنت، وسوف ندرس ونبحث كل الامكانيات التي تسمح لنا بتخفيف وطأة هذه المشاكل، وإن كان علينا أن لاننسى أبداً أن الطريق الجدي لازالة هذه المشاكل على المدى الطويل هو زيادة الانتاج وزيادة التنمية، بكل ماتحمله عبارتا زيادة الانتاج وزيادة التنمية من معنى . كما علينا أن لاننسى أبداً أننا في حالة حرب مع عدو يطمع في أراضينا ويسعى لاحتلالها كاملة،

ليس في سورية فحسب، بل في البلدان العربية الأخرى، وإن هذا العدو تدعمه قوة عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية بكل وسائل الدعم بما في ذلك الدعم الاقتصادي الكبير، ومع ذلك فهو يعاني مشكلة اقتصادية حادة لانعاني نحن مثلها.

أيها السادة،:

بقدره شعبنا نصنع مستقبلنا، وبعزيمته التي لاتلين نواجه الأخطار المحدقة بنا، وعواصف التهديد التي تهب علينا.

الأخطار التي نواجهها كبيرة ولكننا أكفاء لمقاومتها لانستهين بها، ولكننا لانرهبها، نحدد مصدرها، ونقوم قواها، ونعمل بكل ماأوتينا من عزم على التصدي لها والحاق الهزيمة بها.

على ساحة الصراع العربي الاسرائيلي، وعلى الساحة اللبنانية نحن أمام مؤامرة كبيرة تستهدف الوطن العربي أرضاً وشعباً. وجوداً ومصيراً، وكما في لبنان كذلك في مجمل الصراع، نواجه اسرائيل والولايات المتحدة. والجديد هو مااستجد من أدوات المؤامرة وأدى الى ازدياد هذه الأدوات.

لم تعد اسرائيل وحدها أداة التنفيذ، بل انضمت الى خندق المؤامرة أنظمة عربية تنكرت للقيم العربية وللمصالح القومية، أصابها الوهن أو الخوف أو سقطت في مستنقع الخيانة، فامتدت أيديها الى رأس المؤامرة تعرض عليه عمالتها وتطلب منه حمايتها.

إن مانراه ونسمعه في بعض أنحاء الوطن العربي لدليل واضح على ذلك. وأخطر مانرى ونسمع هو ذلك الاندفاع المروع نحو الاستسلام وتصفية قضية فلسطين، وراء ستار مايسمونه «عملية السلام». والمتورطون في هذا الاندفاع يتوهمون أن السلام يمكن أن يتحقق بالزلفى إلى أمريكا واستجداء اسرائيل.

إن السلام الذي يتحدثون عنه هو السلام الاسرائيلي الذي لايعني أن تأخذ اسرائيل الأرض فقط، بل أن تأخذ أرض العرب واستسلام العرب، إن السلام الذي يتحدثون عنه ويركضون خلفه ليس السلام العربي الذي نتحدث عنه، والذي

بعيد لنا حقوقنا كاملة غير منقوصة، والذي يستند الى ركائز مادية تضمن الحصول عليه كما تضمن صيانه .

إنهم يعرفون الى أين هم سائرون، ويعرفون أن السلام العادل، كما يؤكد تاريخ البشرية، لا ينال استجداء، بل ينال افتداء .

إنهم يعرفون أنهم لا يتحركون نحو تحقيق سلام عادل، وهم لا يملكون العوامل المادية التي تجعل من الممكن تحقيق مثل هذا السلام، وبطبيعة الحال السلام بين عدوين متحاربين ليس مسألة تمنيات وتصريحات ولقاءات واجتماعات علنية أو سرية، إنها مسألة توازن القوى، وإلا فالذي يتحقق في غياب هذا التوازن هو سلام الطرف الأقوى، واستسلام الطرف الأضعف . وإذا كان الأمر كذلك والمسألة مسألة توازن قوى، فأين موقع هؤلاء العرب المتهافتين من العملية وهم في حالة انعدام الوزن . . ١٠ ؟

وخلاصة القول: يمكن أن نسألهم أو يسألوا أنفسهم، لماذا ستعطيه اسرائيل أرض فلسطين، وهم ليسوا عشره ذات أهمية في طريقها اذا حاربت؟ وليسوا من يستطيع تحقيق السلام اذا سالت؟ إن الوهم الكبير الذي أحاطوا أنفسهم به أو احاطتهم به واشنطن، ويحاولون أن يعمموا على العرب، هو أن الولايات المتحدة راغبة في أن تساعد على إحلال السلام في هذه المنطقة . ومنطقهم هو أنها الوحيدة القادرة على الضغط على اسرائيل، وبالتالي فالحل في يدها . هكذا كان منطق السادات، وهذا هو منطقهم الآن ولكنهم يتناسون أن أمريكا لا تستخدم ماتملكه من وسائل الضغط إلا في الاتجاه المعاكس ضد العرب ولمصلحة اسرائيل، ولم يسبق أن فعلت غير ذلك . بل ولم يسبق أن قالت أنها ستفعل غير ذلك، وإن كل ماتفعله في النهاية هو لمصلحة ما تسميه أمن اسرائيل . وأمن اسرائيل في المفهوم الأمريكي هو تفوقها العسكري على العرب مجتمعين، وإمدادها بأسباب القوة التي تمكنها من مواصلة التوسع في الأرض العربية، أو تثبيت ماتحقق من هذا التوسع .

ينسى هؤلاء المتورطون أو يتناسون أن الولايات المتحدة لم تقترح اقتراحاً ولم

تقدم فكرة إلا اذا كان الاقتراح أو الفكرة اسرائيلي المنشأ أو يخدم مصلحة اسرائيل .
الإدارة الأمريكية لا تفتأ تردد أنها لا تستطيع فرض السلام على أحد، ومع ذلك فانها تعمل بكل السبل لفرض الاستسلام على طرف عبر المساندة المطلقة والدعم غير المحدود للطرف الآخر، اسرائيل .

الإدارة الأمريكية كانت تردد دائماً أن الأجواء ليست ملائمة لبدء عملية سلام جديدة لأن الأطراف المعنية في الصراع العربي- الاسرائيلي غير مستعدة بعد لتقديم التنازلات المتبادلة . وعلى حين غرة بدأنا نسمع منها كلاماً جديداً، كلاماً اقترن بالاعلان عن صيغة عمان، والاعلان عما سمي مبادرة يقترحها نظام الكامب في مصر . والكلام جديد جاء بعد أن وجدت أمريكا أطرافاً عربية مستعدة لتقديم التنازلات، لأن التنازلات مطلوبة من العرب فقط . وحتى هذا الكلام الجديد الذي نسمعه الآن من الادارة الأمريكية هو كلام متحفظ لأن الولايات المتحدة لا تكتفي بما أبداه المتورطون المتواطئون من استعداد للتنازل، بل تريد تنازلات أكثر تريد تنازلاً كاملاً، وبعبارة أخرى تريد استسلاماً عربياً تاماً، لأنها تعتبر أن ماتم ليس استسلاماً كافياً .

قالوا في عمان: أنهم توصلوا الى صيغة، وقالوا أن مضمونها: مقايضة الأرض بالسلام . هذه بدعة بل خدعة أمريكية، بمقتضاها سيكون السلام والأرض لاسرائيل ، والاستسلام لمن يريد المقايضة .

اسرائيل تريد الأرض ولا يهمها السلام، وتريدها خاصة في فلسطين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمتورطون يعرفون أن أقصى ما استذهب اليه لملاقاتهم لا يخرج كثيراً عن مضمون الحكم الذاتي لبعض السكان، السكان دون الأرض، وفي اطار سيطرة النظام الاردني على هؤلاء السكان في المناطق المأهولة بكثافة عربية .

إن المتورطين في المؤامرة يتعامون عن حصة اسرائيل من مجموع المساعدات الخارجية الأمريكية، ويغضون أعينهم عن مواقف الولايات المتحدة المنحازة

انحيازاً مطلقاً الى اسرائيل، ويغضون النظر عن الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن الذي قلما استخدم إلا لمصلحة اسرائيل .

لم يسألوا أنفسهم مرة لماذا ترفض الولايات المتحدة فكرة عقد مؤتمر دولي حول السلام في الشرق الأوسط، برعاية الأمم المتحدة ومشاركة جميع الأطراف المعنية؟ ألم يخطر في بالهم أن هذا الرفض مجرد حيلة لاستبعاد الاتحاد السوفييتي صديق العرب، لكي تفرض الولايات المتحدة هيمنتها وتدفع بالعرب أو من يقبل منهم، الى الجلوس من موقع الضعف مع اسرائيل القوية المدعومة أمريكياً؟ .

فعلى أي شيء يتهافت المتورطون في المؤامرة من جماعة الكامب وذيوله، مادام المعروض عليهم لا يعدو الجلوس مع اسرائيل، والاعتراف بها مع استبعاد حقوق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؟

إن الأمر واضح، فهم يترაკضون وراء إرضاء الولايات المتحدة والرضوخ لها ولشروط اسرائيل . إنه ركوض نحو الاستسلام، ودورهم المرسوم لهم من أمريكا هو دور ان يتحولوا أدوات لضرب أشقائهم العرب، ولمحاربة أشقائهم العرب ممن يرفضون السير في ضوء واطار هذه المخططات الأمريكية الصهيونية .

تصوروا أن مسؤولاً أمريكياً قال في شهادة أمام الكونغرس الأمريكي قبل أيام أن مصر قوة هامة للسلام والاستقرار لأنها تساعد على ردع ليبيا، والولايات المتحدة تساعد مصر على توازن القوى مع سورية وليبيا، وليس مع اسرائيل، ومصر الكامب تقبل هذا الدور، بل ترحب به وتطالب به .

ونفس المقولة قيلت بالنسبة للاردن في وقت سابق، وقد سمعتم تصريحات المسؤولين الأمريكيين، سمعتم وزير الدفاع الأمريكي أكثر من مرة يقول: أنهم يجب أن يسلحوا الاردن لمواجهة الخطر السوري، فهم غير مستعدين إطلاقاً أن يعطوا بندقية واحدة الى أي عربي ولو ادعى صداقتهم، أو قالوا عنه: أنه صديقهم، اذا كانت هذه البندقية لتواجه اسرائيل . بينما هم مستعدون لاعطاء البندقية والمدفع

والطائرة والدبابة اذا كان الأمر يتعلق بمواجهة عربي عريباً آخر . وخاصة كما قلت .
اذا كان هذا العربي ممن لا يستسلم ، ممن يقف بقوة ويصر على أن يأخذ العرب
حقوقهم كاملة ويطريق نضالية كريمة .

ولكنني أقول غير منذر ولا مهدد بل منبهاً أقول لهؤلاء : إن طريقكم شاق
مغلق مليء بالمخاطر القاتلة . أتم تسيرون في طريق لن تحققوا فيها إلا دمار
أنفسكم ، لأن الجماهير في تاريخ البشرية ، جماهير الشعوب ، لم تسر أبداً في
طريق المتخاذلين المستسلمين . أقول لكم ناصحاً : أن المضجع مقصود والألم في نهاية
الطريق محض ، إن السلام لا يتحقق بالمساومة والاستجداء .

ويسألوننا تضليلاً للجماهير العربية ، كما تسمعون في كثير من الأحيان ماهو
البديل ؟ منذ أيام سمعتم مؤتمراً صحفياً مؤتمراً اعلامياً ، يقولون ماهو البديل ؟ .
ونجيب بداهة ، إن المعالجة الدونية للقضية الفلسطينية لوثة مشينة يتحمل مسؤوليتها
والنتائج المترتبة عليها الآن وفي المستقبل أولئك الذين يمارسونها ، اذن بغض النظر
عن البديل سواء وجد أو لم يوجد ، فنحن نرفض هذه المعالجة لأنها معالجة
الدونيين ، ونحن لسنا دونيين ولن نكون ، فليظلوا دونيين ولكن بأنفسهم بذواتهم
كأفراد فقط ، ولن نسمح لهم أن يجروا معهم الى هذا المستنقع الدوني ، إلى هذا
المستوى الدوني ، جماهير أمتنا العربية .

هذه المعالجة مرفوضة من قبل الجماهير العربية ، وبديل هذه المعالجة عندما
يسألوننا ماهو البديل ؟ البديل موجود . نحن الذين نرى البديل وهم الذين
أصابهم العمى ، لأنهم يسيرون على طريق الخزي والعار ، على طريق الجبن ،
على طريق الخيانة ، البديل بديل هذه المعالجة الدونية : هو المعالجة النضالية التي
تضع في اعتبارها حقائق الماضي ، وانهاض الحاضر وانعكاس ذلك في أعماق
المستقبل ، واذا كنتم تريدون الدليل الحي على هذه المعالجة النضالية ، فاليكم
نضال سورية ضد الاستعمار الفرنسي ، لقد ظل الفرنسيون في سورية خمساً

وعشرين سنة، ولكنهم لم يستقروا سنة واحدة، كان شعبنا يقاتلهم بأبسط الأشياء: بالعصا، بالحجر، بالبندقية البدائية، بندقية ذلك الزمان، وقليلون بل نادرون جداً أولئك المواطنون السوريون الذين كانوا يملكون البندقية. بقي شعبنا يقاتل ويقتل من المستعمرين الفرنسيين الى أن دحروهم و، خرجوا مرغمين مهزومين من بلادنا. وإليكم نضال الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، وإليكم نضال فيتنام ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وإليكم الدليل العربي الصارخ الذي نعيشه الآن في لبنان في جنوب لبنان، حيث الابطال وحيث البطولات، حيث التضحية بمعناها، حيث الفداء بمعناه، هؤلاء الفدائيون. نعم هؤلاء الفدائيون ضد الاستعمار، هؤلاء الفدائيون ضد اسرائيل.

ويرد إلى ذهني الذين نتحدث عنهم أيضاً هم فدائيون لكن اللبنانيين الذين يقاتلون الآن فدائيون من أجل لبنان والعرب، وضد الامبريالية والصهيونية. والآخرين فدائيون في سبيل أمريكا، وفي سبيل اسرائيل، وفي سبيل الخيانة. إنها المقاومة اللبنانية. فهل رأيتم في هذا كله الدليل؟ اذن لدينا البديل، ولدينا الدليل والأدلة، على صحة هذا البديل.

لوعى المتورطون لرأوا مايجري على أرض لبنان هو القاعدة، وان ما يفعلونه هو الشذوذ. إن طريق المقاومة الوطنية اللبنانية وليس طريق كامب ديفيد هو طريق العرب، إنه لاسلام للضعفاء في هذا العالم.

لقد أعطى شعب لبنان الشقيق الضوء، وقدم ابطاله في المقاومة الوطنية اللبنانية المثال الحي، والنموذج الساطع لأسلوب تحرير الأرض والتحرر من الاحتلال.

إن شعب لبنان البطل حمل السلاح، وسلك درب الشهادة، وآلى على نفسه أن يضحي وأن يروي الأرض بدماء أبنائه لتطهيرها من دنس الاحتلال.

وحكاية الولايات المتحدة في لبنان لاتختلف عن حكايتها في فلسطين. كانت وراء الغزو الاسرائيلي، شجعته ودعمته، وسعت لاقتسام ثماره التي اشتتها

مع اسرائيل . فحاولت أن تجعل من لبنان ضحية الغزو قاعدة لها ، ومحمية لاسرائيل . وبعد الفشل في تحقيق هذه الأهداف أخذت تسعى لإنقاذ اسرائيل ورطتها في لبنان ، وإخراجها من الصراع على حساب شعب لبنان . ولكن هذا الشعب البطل مصمم على انتزاع حريته وتحرير أرضه بالنضال والقداء .

ومن جانبنا سنظل ندعم لبنان ، وندعم المقاومة الوطنية اللبنانية حتى تتحرر أرض لبنان التي تحتلها اسرائيل بكاملها .

سنظل مع أشقائنا في لبنان نمد لهم يد العون ، ونساعدهم على تحقيق الوفاق الوطني ونشر الأمن في ربوع وطنهم ، وإعادة الحياة الطبيعية إليها ، سنبقى مع اللبنانيين جميعاً ودون تمييز ، في كل عمل يمكنهم من التعجيل بتحرير أرضهم من الاحتلال الاسرائيلي ، والتخلص من أطماع اسرائيل في لبنان ، والتعجيل في عودة الحياة الطبيعية اليه .

إنني من مجلس الشعب وباسم الشعب العربي السوري ، أوجه تحية قلبية الى أبطال المقاومة الوطنية في لبنان ، الى أهلنا في الجنوب اللبناني الذين يتصدون ببسالة خارقة للعدو وممارساته الفاشية الهمجية ، وأوجه التحية الى كل مناضل على أرض الجولان الحبيبة ، وعلى أرض فلسطين الغالية ، في أية بقعة من بقاعها يتصدى للعدو ، بأية وسيلة من الوسائل ، وأؤكد لهم جميعاً أننا معهم ، نعيش محتتهم ، ونكبر بطولاتهم ونشد عزيمتهم ، ونثق بأننا وإياهم على موعد مع النصر .

أيها الأخوة:

إنه لما يحزن ويملاً النفس أسى ، أن المنادين بالتضامن العربي غطاء للانضمام الى النظام المصري المكبل بقيود كامب ديفيد ، يسقطون مقولة التضامن عندما يتعلق الأمر بلبنان المناضل ، لبنان المقاوم للغزو والاحتلال ، وينادون بهذه المقولة عندما يتعلق الأمر بمصر الكامب ، وهذا ما يفعلونه ، يسقطون التضامن عندما يتعلق الأمر بالصمود ، ويرفعون شعار التضامن دائماً عندما يتعلق الأمر بالانهزام والاستسلام .

إن معركتنا ضخمة ، وطريقنا طويل وشاق ، والأعداء الذين نواجه شرسون ، ولكننا نملك الإرادة اللازمة لمجابهتهم ودحرهم ، إننا أقوياء بإيماننا بقضيتنا وتصميمنا على الدفاع عن أرضنا ومستقبلنا ، أقوياء بإمكاناتنا وباستعدادنا للتضحية ، وأقوياء بأمنا العربية وبأصدقائنا الذين يدعمون قضيتنا العادلة ويقفون الى جانبنا في نضالنا لتحرير أرضنا من العدوان ، وفي مقدمة هؤلاء الأصدقاء الاتحاد السوفيتي ، وسائر البلدان الاشتراكية ، والأصدقاء من بلدان عدم الانحياز .

إن خيارنا ونحن نواجه الأخطار ، هو التصميم على استمرار دعم قدراتنا الدفاعية ، وتحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو ، والسعي الدائم لتحقيق أوسع تضامن عربي ممكن على أساس مقاومة الامبريالية والصهيونية .

سيبقى موقفنا كما كان دوماً في خندق النضال ، نقف مع قوى التحرر والتقدم في صف واحد نساندها وتساندنا ، ونخوض النضال معاً ضد قوى العدوان والاستغلال بكل أشكالها وأصنافها .

بالأمل والتفاؤل نتطلع الى المستقبل ، ننهض بأمانة الواجب ، نكافح السلبات ، نعمق الايجابيات ، نبني النظام الاشتراكي الذي يحقق الكفاية والعدالة للجماهير ، ندعم وحدتنا الوطنية ، ننمي دور مؤسسات ديمقراطيتنا الشعبية ومنظماتنا الشعبية ، نمضي قدماً في التنمية ، نعزز قواتنا المسلحة ، نناضل من أجل الوحدة العربية ، نقوي علاقات الصداقة والتعاون مع أصدقائنا في العالم .

بذلك كله نبرر الأمل والتفاؤل ، وبه كله نستطيع أن نحقق النصر .

والسلام عليكم .

مَجْلِسُ الشَّعْبِ

الدَّوْرُ الشَّرِيعِيُّ الرَّابِعُ

١٩٩٠/٢/٢٦ - ١٩٨٦/٢/٢٧



مجلس الشعب
الدور التشريعي الرابع

١٩٩٠/٢/٢٦ - ١٩٨٦/٢/٢٧

السيد محمود الزعبي

هيئة مكتب المجلس ١٩٨٨/٢/٢٨ - ١٩٨٦/٢/٢٧

رئيساً للمجلس

السيد محمود الزعبي

نائباً للرئيس

السيد علي رضا

أميناً للسر

السيد محمد سعد

أميناً للسر

السيد ماجد عزورحياني

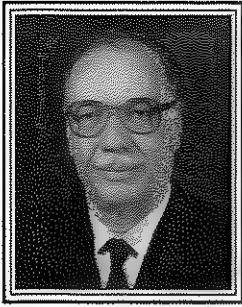
مراقباً

السيد غسان رجب

مراقباً

السيد محمد خير الحلبي

ملاحظة: كلف السيد محمود الزعبي برئاسة الوزارة بتاريخ ١٩٨٧/١١/١



مجلس الشعب الدور التشريعي الرابع

السيد عبد القادر قدورة

هيئة مكتب المجلس ١٩٨٨/٢/٢٩ - ١٩٩٠/٢/٢٦

السيد عبد القادر قدورة	رئيساً للمجلس (انتخب بتاريخ ١٩٨٨ / ٢ / ٢٩)
السيد علي رضا	نائباً للرئيس
السيد محمد سعد	أميناً للسر
السيد ماجد عزو رحيباني	أميناً للسر
السيد غسان رجب	مراقباً
السيد محمد خير الحلبي	مراقباً

ملاحظة : بقي مكتب المجلس على حاله حتى نهاية الدور.



السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
أثناء القاء كلمته في افتتاح الدورة التشريعية الرابع





صورة للحدود الأعصاب



المرسوم رقم ٣١ تاريخ ١٩٨٦/٢/١٥
المتضمن أسماء السادة الفائزين بالانتخابات لعضوية مجلس الشعب

بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٥ أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية
المرسوم رقم / ٣١ / المتضمن تسمية الفائزين بالانتخابات لعضوية مجلس الشعب
وتعديله وفيما يلي نص المرسوم :

المرسوم رقم / ٣١ /

رئيس الجمهورية:

بناء على أحكام قانون الانتخابات العام الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٦ / تاريخ
١٩٧٣ / ٤ / ١٤ وتعديلاته .

وعلى المرسوم رقم / ١٣ / تاريخ ١٩٨٦ / ١ / ٩ المتضمن تحديد عدد أعضاء مجلس
الشعب لدورة انتخاب ١٩٨٦
وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم ١٥٠ / م / ن تاريخ
١٩٨٦ / ٢ / ١٢ المتضمن اعلان نتائج الانتخاب وأسماء الفائزين فيه .

يرسم ماييلي

المادة الأولى : يسمى السادة المبينة أسماؤهم فيمايلي الفائزون في الانتخابات أعضاء
في مجلس الشعب وهم :

١- محافظة مدينة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١- فاروق ثريا ابن محمد

٢- عبد الرزاق آبيق ابن صالح

٣- هاجر صادق بنت محمد

٤- محمد منير ريحاوي ابن لطفي

٥- محمد مروان شيخو ابن محمود

٦- هاني الروماني ابن محمد علي

٧- محمد خير حليبي ابن محمود نديم

٨- نصر الدين البحرة ابن محمد سعيد

قطاع باقي فئات الشعب

١- عبد القادر قدورة ابن ابراهيم حقي

٢- محمد شاكر أسعيد ابن عبد الرزاق

٣- فريال مهاني بنت بشير

٤- حنان نجمة بنت كامل

٥- محمد أديب الخطيب ابن محمد أديب

٦- محمد هلال السعود ابن محمد أديب

٧- علي التركماني ابن صبحي

٨- وصال فرحة بنت محمد علي

٩- نور الدين حبال ابن رشدي

١٠- محمد أبو الخير عابدين ابن سهيل

١١- محمود جبر ابن عبد الله

١٢- زهير عرابي ابن محمد

١٣- محمد زهير العوا ابن عارف

١٤- محمد صياح خدام السروجي ابن محمود

٢- محافظة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١- أحمد قبلان ابن عثمان

٢- حسن بيرقدار ابن حامد

٣- رؤيات عفوف الياسين بنت نايف

٤- محمد شداد ابن خليل

٥- موفق العزب ابن سعيد

٦- هلال رزق ابن خالد

٧- وداد زرقا بنت محمد

٨- ياسين الشلبي ابن محمد سعيد

قطاع باقي فئات الشعب

١- أمين حيرب ابن عبد الغني

٢- صلاح درويش ابن أحمد

٣- كرم الخوري ابن اليان

٤- ماجد عزو رحياني ابن علي

٥- مصطفى سلاخو ابن عمر

٦- مصطفى عواد الرفاعي ابن رفاعي

٧- يوسف جعيداني ابن مصطفى

٣- مدينة حلب

قطاع العمال والفلاحين

١- محمد فاتح حموي ابن محمد بشير

- ٢- درويش درويش ابن عبد القادر
 ٣- أحمد توفيق قرنة ابن محمد نوري
 ٤- أحمد اللابد ابن محمود
 ٥- علي بصمة جي ابن مصطفى
 ٦- ليلى تركماني بنت حسن
قطاع باقي فئات الشعب
 ١- ملك مارتيني بنت محمد أديب
 ٢- عدنان اسماعيل ابن فائز
 ٣- جورج عازار بن موسى
 ٤- فرج الله موصلي ابن جورج
 ٥- محمد عادل جاموس بن محمد علي
 ٦- محمد ظافر خير الله ابن الشيخ حسن
 ٧- علي رضا ابن كمال
 ٨- عبد الله موصلي ابن جورج
 ٩- محمد رائد بيرقدار ابن محمود
 ١٠- كريكور ابلغياتان ابن ماطيوس
٤ - مناطق محافظة حلب
قطاع العمال والفلاحين
 ١- صبحي كنو ابن ويسى
 ٢- ابراهيم عثمان ابن رشيد
 ٣- علي حمادة ابن عبد الله
 ٤- أحمد شوقي كلو ابن نوري
 ٥- عيسى الزامل ابن عبد
 ٦- عبد الرزاق عبد المجيد ابن عبد المجيد
 ٧- سامي الشهابي ابن محمد
 ٨- عبد الرحمن نعمة ابن محمد علي
 ٩- جاسم الابراهيم ابن حسين
 ١٠- محمد ناجي درويش ابن محمد
 ١١- دياب الماشي ابن حاجي شواخ
 ١٢- طه غباش ابن مصطفى
 ١٣- اسماعيل الناصر ابن حاج بركات
قطاع باقي فئات الشعب
 ١- رفعت بلال ابن قنبر
 ٢- عمر الابراهيم ابن محمد
 ٣- عبد المجيد لولك ابن محمد
 ٤- محمد محمد الحسن ابن محمد
 ٥- وحيد أبو راس ابن طاهر
 ٦- أحمد السعيد ابن شيخ سعيد
 ٧- بطل بطل ابن عارف
 ٨- علي عطار ابن محمد
 ٩- علي الابراهيم ابن شيخ
 ١٠- أحمد مختار ابن رشيد
 ١١- عصمت غباري ابن محمد سعيد
 ١٢- فاروق الجاسم ابن محمود

٥ - محافظة حمص

قطاع العمال والفلاحين

- ١- محمود معروف ابن خضر
- ٢- عبد الهادي أسعد ابن صالح
- ٣- سعيد فرزات ابن محمد
- ٤- سعد الله النقري ابن أسعد
- ٥- حكمت الخولي ابن حسن
- ٦- محمود دياب ابن ابراهيم
- ٧- عبد العزيز الملحم ابن طراد
- ٨- عبد الكريم المرعي ابن حسن
- ٩- كمال الشاغوري ابن مصطفى

قطاع باقي فئات الشعب

- ١- محمد غازي طيارة ابن عادل
- ٢- ابراهيم ابراهيم ابن عبدو
- ٣- شاكرا برغوث ابن ناصر
- ٤- محمد أمين الحسامي ابن نورس
- ٥- هيام الصوفي بنت بدر الدين
- ٦- سيع السبع ابن فياض
- ٧- موريس صليبي ابن عزيز
- ٨- عبد المجيد طرابلسي ابن عبد الرحيم
- ٩- وائل البني ابن أبو النصر

٦ - محافظة حماه

قطاع العمال والفلاحين

- ١- ابراهيم زعرور ابن محمود
- ٢- أمين الباكير ابن عبدو
- ٣- أحمد الحديد ابن حديد
- ٤- أحمد الأحمد ابن محمد
- ٥- خليل محفوض ابن جعفر
- ٦- غصون مراد آغا بنت مصطفى
- ٧- ميشيل ريشة ابن نجيب
- ٨- محمود خير بك ابن ناصيف
- ٩- محمد العبود ابن ديب
- ١٠- يوسف الخليفة ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب

- ١- وليد حمدون ابن محمد راغب
- ٢- أحمد العلي ابن ابراهيم
- ٣- أحمد الخطاب ابن هارون
- ٤- حسن غالي ابن عابدين
- ٥- حكمت فرداوي ابن محمد
- ٦- منور مخلوطة بنت أحمد
- ٧- محمد حبال ابن محمد صالح

٧ - محافظة اللاذقية

قطاع العمال والفلاحين

- ١- فريد جناورو ابن محمد
- ٢- رفيق درويش ابن أيوب
- ٣- مصطفى عبد الحليم ابن محمد
- ٤- وفاء صنين بنت مصطفى
- ٥- توفيق ابراهيم ابن محمود
- ٦- توفيق درويش ابن حسين
- ٧- ابراهيم اللوزة ابن حنا

قطاع باقي فئات الشعب

- ١- أحمد أبو موسى ابن موسى
- ٢- جميل الأسد ابن علي
- ٣- كريم الشيباني ابن يوسف
- ٤- عدنان علي نجيب خزيم ابن علي
- ٥- محمود عجيل ابن محمد
- ٦- محمد سعد ابن أحمد
- ٨ - محافظة ادلب

قطاع العمال والفلاحين

- ١- أحمد فوزي حميدان ابن عبد القادر
- ٢- اكرام اليوسفي بنت أحمد نور
- ٣- خالد الخضرم ابن عبد اللطيف
- ٤- عمر راعي ابن يوسف

٥- كريم شيخ كريم ابن عبد الله

٦- محمد شكيب الطه ابن نوري

٧- مصطفى علوش ابن عباس

٨- منير قطيني ابن حسن

٩- محمد نذير الدويدري ابن وجيه

قطاع باقي فئات الشعب

- ١- توفيق الابراهيم ابن علو
- ٢- عبد الكريم مناع ابن أحمد
- ٣- محمود حاج أحمد ابن حاج أحمد
- ٤- مهدي جانم ابن محمد
- ٥- محمد نفاخ ابن أحمد

٩ - محافظة طرطوس

قطاع العمال والفلاحين

- ١- عز الدين ناصر ابن حسين
- ٢- محمد غسان طيارة ابن محمد
- ٣- شريف حسن ابن حمد
- ٤- يوسف يوسف ابن بشور
- ٥- أحمد حسن ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب

- ١- محمود ديوب ابن محمد
- ٢- مصطفى نجم ابن عبد الرحمن
- ٣- محمد زغبني ابن خليل

٤- نوال المحمد بنت محمد

٥- نجم الدين الصالح ابن حسين

١٠ - محافظة الرقة

قطاع العمال والفلاحين

١- مصطفى العايد ابن أحمد

٢- مزلوه العلي ابن علي الابراهيم

٣- نجوى العجيلي بنت فيصل

قطاع باقي فئات الشعب

١- اسماعيل العبد الغني ابن عبيد

٢- فيصل علوني ابن سيف الدين

٣- علي العلي ابن أحمد

١١ - محافظة دير الزور

قطاع العمال والفلاحين

١- ابتسام الطه الحسيني بنت محمود

٢- طارق صفييف ابن صالح

٣- فياض مرير ابن شريف

٤- غسان العبد الرجب ابن محمد نافع

٥- مجحم المحمد الدندل ابن رجا

٦- جراد الخلف ابن خلف

قطاع باقي فئات الشعب

١- بديع الهزاع العلي ابن حسن

٢- عبد الجبار المردود ابن عبد الرزاق

٣- أحمد الفياض ابن الحاج عبد الوهاب

٤- عماش جديع ابن عصمان

٥- عبود الهفل ابن شيخ جدعان

١٢ - محافظة الحسكة

قطاع العمال والفلاحين

١- محمود الحسن ابن أحمد

٢- محمد العلي ابن عبد الله

٣- سليمان الجناع ابن شرابي

٤- أحمد العبد الله ابن عللو

٥- عبد المجيد حسن ابن فرحان

٦- ملك حنا ابن حبصونو

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمد هيثم ضويحي ابن حمادي

٢- سميرة جبرائيل بنت الياس

٣- خلف العزاوي ابن حسين

٤- عبد الوهاب العيسى ابن عبد الكريم

٥- عبد الرحمن عيسى ابن يوسف

١٣ - محافظة درعا

قطاع العمال والفلاحين

١- ذيب الحريري ابن عبد الكريم

٢- عودة قسيس ابن جريس

٣- محمود التابلسي ابن محمد

٤- يوسف الخليل ابن أحمد

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمود الزعبي ابن عبد القادر

٢- فوزية القطيفان بنت علي

٣- محمد زعبوط ابن سالم

٤- أحمد المسألة ابن حامد

١٤ - محافظة السويداء

قطاع العمال والفلاحين

١- سلام الياسين ابن عبدو

٢- شريف حديفة ابن سليمان

٣- يحيى عامر ابن فوزات

قطاع باقي فئات الشعب

١- حسن جربوع ابن سليمان

٢- فندي الأطرش ابن تركي

١٥ - محافظة القنيطرة

قطاع العمال والفلاحين

١- عارف حاج يوسف بن طاهر

٢- شكيب أبو جبل ابن يوسف

قطاع باقي فئات الشعب

١- مرعي أسعد العبود ابن حسن

٢- ياسين سويد ابن محمد

المادة الثانية : يدعى المجلس للانعقاد لأول مرة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق في ١٤٠٦/٦/٦ هـ و ١٩٨٦/٢/١٥ م.

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

بموجب المرسوم رقم ١٢٦ تاريخ ١٩٨٨/٥/٢٢ سمي السيد خليل بن عبود

الهفل عضواً في مجلس الشعب - محافظة دير الزور بدلاً عن عضو متوفى

بموجب المرسوم رقم ١٥٤ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٠ سمي السيد محمد مأمون

طالوستان عضواً في مجلس الشعب - محافظة حلب بدلاً عن عضو متوفى

المرسوم رقم (٣٣)

رئيس الجمهورية

بناءً على الفقرة ١ / من المادة ٦٠ / من الدستور،

يرسم مايلي :

المادة ١- تعدل المادة ٢ / من المرسوم رقم ٣١ / تاريخ ١٤٠٦ / ٦ / ٦

هجريه و ١٩٨٦ / ٢ / ١٥ ميلادية بحيث يدعى مجلس الشعب للانعقاد لأول مرة بتاريخ ١٩٨٦ / ٢ / ٢٧ .

المادة ٢- ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٤ / ٦ / ١٤٠٦ هـ و ٢٤ / ٢ / ١٩٨٦ م .

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

خِطَابُ
السَّيِّدِ الرَّئِيسِ حَافِظِ الْأَسَدِ

بمناسبة افتتاح الدورة السُّرِّيَّةِ الرَّابِعَةِ فِي مَجْلِسِ الشَّعْبِ

بتاريخ ٢٧ / ٩ / ١٩٨٦



صورة للسيد : نسر الجمهورية
مع السادة الاعضاء



صورة للسادة أعضاء مجلس الشعب

خطاب
السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الرابع
في مجلس الشعب
بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٧

السيد رئيس مجلس الشعب.

السيد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

السيدات والسادة أعضاء المجلس.

أيها الرفاق.

أيها السادة:

بعون الله نفتتح اليوم الدور التشريعي الرابع لمجلس الشعب، متطلعين إلى
دورة جديدة مثمرة وإنجازات جديدة تكمل إنجازات الدورات السابقة، وتعزز
انطلاقنا على طريق ترسيخ الديمقراطية الشعبية بجهد صادق وخطوات ثابتة،
مستهدفين دائماً أن يمارس الشعب السلطة، وأن يكون صاحب القرار عبر
المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها مجلس الشعب.

ويسرني أن أهنيء السيد رئيس مجلس الشعب بانتخابه متمنياً له النجاح في
مهمته، وأهنيء السيدات والسادة أعضاء المجلس بالثقة التي أحرزوها، متمنياً لهم
التوفيق وحسن التعبير عن آماني الشعب وصواب معالجة شؤونه.

وأغتنم هذه المناسبة لأعبر عن اغتباطي بتنامي تمثيل المرأة في هذا المجلس
الكريم.

إنني أرى في ازدياد عدد الأعضاء النساء في مجلس الشعب دليلاً على التقدم في مجال استعادة المرأة العربية في سورية حقوقها، واضطلاعها بالدور الذي يجب أن تنهض به في مجتمعنا في الأسرة، والمنظمات الشعبية والنقابية، والمؤسسات والدوائر الحكومية، وسائر جوانب الحياة العملية، وفي يقيني أن نهوض المجتمع ورفقه وتقدمه مرتبط ارتباطاً شديداً بحيوية دور المرأة في هذا المجتمع.

إن تنامي دور المرأة في البلاد العربية يعني تنامي العافية الوطنية، ويشكل تصاعد دور المرأة دليلاً على اطراد تقدم الفكر وارتقاء الوجدان، والحس الوطني، والقومي والإنساني.

وعلى هذا فإن ازدياد عدد النساء في مجلس الشعب يجعلنا أمام واقعة تشير إلى أننا نتحرك بكيفية صائبة نحو مواقع تطبيع الحياة في بلادنا، وفي ذلك مدعاة للراحة والتفاؤل.

وبينما نبدأ اليوم دوراً تشريعياً جديداً، أوجه التقدير والشكر إلى مجلس الشعب السابق، على ما بذل من جهد وأنجز من أعمال في مجال التشريع، ومناقشة شؤون الوطن وأمور المواطنين.

وأوجه التحية إلى جميع الذين رشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب، الذين فازوا والذين لم يفوزوا، الذين استمروا في ترشيح أنفسهم حتى نهاية عملية الاقتراع والذين انسحبوا قبلها أو خلالها. وأثق أن جميع هؤلاء كان دافعهم الإخلاص والرغبة في خدمة الوطن، وأقول للمرشحين الذين لم يحالفهم الفوز، إنكم أبناءنا وأخوتنا ورفاقنا، إخلاصكم لوطنكم كإخلاص زملائكم الذين فازوا سواء بسواء، ومن رأى منكم أي تصرفات أو أعمال تخالف الدستور أو القوانين وأثرت على نتائج الانتخابات، فليطعن في شرعية الانتخابات ولا يتردد في ذلك.

ومن المعروف أن الطعن يقدم إلى المحكمة الدستورية العليا خلال خمسة عشر يوماً بدءاً من اليوم الذي يلي نشر المرسوم المتضمن تسمية أعضاء مجلس الشعب، وهذا المرسوم نشر أمس فقط في الجريدة الرسمية، وعلى هذا فأمامنا متسع من الوقت يسمح بالاعتراض لمن أراد الاعتراض .

وسوف تباشر المحكمة الدستورية العليا بموجب قانونها التحقيق في كل شكوى تصل إليها، وسوف تعاد الانتخابات وفقاً للقوانين عندما يثبت مايتعارض مع شرعيتها في أية منطقة .

لقد أنجز مجلس الشعب في الدورات التشريعية الثلاثة السابقة العديد من القوانين الهامة المستمدة من مبادئ شعبنا وحزبنا، والتي أرست قواعد الحياة في قطرنا وجنت فوائدها فئات واسعة من الشعب، كما ناقش في الدورات السابقة العديد من المسائل والقضايا الوطنية والقومية . ومارس نشاطاً ملحوظاً على صعيد إبراز دور سورية قومياً في إطار الاتحادات البرلمانية العربية والدولية، وفي إطار الاتصالات الثنائية . ونحن نتطلع إلى مزيد من هذا النشاط في جوانبه المختلفة خلال الدور التشريعي الرابع .

إن التنافس في الانتخابات على عضوية مجلس الشعب هو تنافس على إحراز شرف تمثيل الشعب وخدمته في رحاب هذا المجلس، وفي سعيكم هذا جئتم لتؤدوا واجباً مقدساً أقبلتم على أدائه عندما رشحتم أنفسكم، في متابعة النهج والتمسك بالمبادئ التي آمن بها الشعب والتي تجسد مصالحه وتطلعاته، وفي الدفاع عنها بالغيرة والأمانة والحماسة التي تفرضها مسؤوليتكم .

لقد دعاكم الدستور إلى ممارسة وكمالكم بهدي من الشرف والضمير ومنحكم من الصلاحيات مايمكنكم من خدمة مصالح الشعب، تنفيذاً لمسؤولياتكم، فمارسوا هذه الصلاحيات من خلال التشريع والرقابة المستمرة على تطبيق الأنظمة والقوانين .

إن مهمة الرقابة المنوطة بمجلسكم بالغة الأهمية ، فأعطوا هذه المهمة حقها من الجهد والمتابعة .

لقد مارس مجلس الشعب السابق الرقابة عبر مناقشاته مع الحكومة ، وعبر تشكيل اللجان لمتابعة العديد من المسائل . وإذا كانت هذه الممارسة قد شكلت خطوة متقدمة ، فإنها لم تكن الخطوة الكافية ، إذ لم تبلغ نهايتها ، وإذ لم يكن حجم المتابعة بالقدر الكافي ، ولم تتابع كل القضايا التي يجب أن تتابع ، وإذ أن متابعة القضايا التي توبعت لم تبلغ نهاية الشوط ووقفت دون النهاية وبالتالي لم تحقق نتائجها . . . ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لمشاريع الحكومة ومناقشتها ، فالوقوف هنا أيضاً قبل نهاية الشوط ، وقبل التشخيص الدقيق للمرض ووصف الدواء الناجع . إن هذه ممارسة مبتورة ، وفيها الكثير من التنازل عن واجب مناصب لأعضاء المجلس ، وليس من حقهم أبداً مثل هذا التنازل .

هناك البعض من أعضاء المجلس كانوا في الحكومة السابقة وهم الآن مسرورون لأنهم غير موجودين في الحكومة . .

فلتكن ممارستنا الحق والواجب كاملة ، نعطيهما من جهدنا ووجداننا وعقلنا كل مانستطيع ، فلا نبقي فرصة لتشويه ولا نفتح مجالاً لثغرة ، فيرتفع البناء راسخاً قوياً ، فنؤدي الأمانة مصونة مزانة بعباء العقل ، وعناء الجسم ونقاء الضمير ، فنهنأ ونهنئ ونربح ونربح .

إذا كنا نتحدث عن الرقابة كجزء هام من اختصاصات مجلس الشعب ومسؤولياته ، فلا بد أن نتذكر ونؤكد أهمية الرقابة بشكل عام وكونها تعيننا جميعاً . بصفتنا مواطنين في هذا البلد لأنها تعني أن نطمئن جميعاً إلى أن كلاً منا يقوم بواجبه نحو نفسه ونحو وطنه ، ولو أننا في كل مكان نشغله أدينا هذا الواجب كما يجب أن يؤدي بدقة وأمانة ، لاجتزنا كثيراً من العقبات التي تقف في طريقنا .

ولتغلبنا على كثير من المصاعب التي نعاني منها الآن، ولكن التقصير لا يعني أن نقف في المكان وأن نقبل بما نحن عليه. وأن نتنازل عن طموحنا في تحقيق النموذج الأمثل في أداء الواجب. بل يعني الاصرار على رفض هذا الواقع لأننا نريد أن نبني حياتنا متناسقة، وهذا النموذج الأمثل نماء وعدلاً وخلقاً وابداعاً.

وعندما يعمل الشعب متسلحاً بالإصرار اللازم ينقلب الكسل إلى نشاط والإهمال إلى جد، والتردد إلى إقدام، والضعف إلى قوة، عندما يعمل الشعب متسلحاً بالإصرار اللازم، ينقلب كل سوء إلى ضده.

وهنا لابد أن أشدد على دور الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى في الرقابة، إنه دور هام جداً وقد أكدت سابقاً وفي هذا المكان هذا الدور، وليتنا نحسن الأداء أكثر مما فعلنا حتى الآن، ويجب أن تتسع صدورنا ونفوسنا للرقابة وما تقتضيه من نقد وتحليل، وعلينا جميعاً مراقبين ومراقبين، وكل منا في هذا الوطن مراقب ومراقب، علينا أن ندرك أن الرقابة لا تعني إطلاق النار، ولا تهدف إلى القتل، لا تعني العداوة ولا تهدف إلى التشفي والتجريح، بل تعني البحث عن الحقيقة ووضعها أمام الناس، تعني الكشف عن الخطأ لاستدراكه، وتبيين الصواب لتعزيزه، تعني المشاركة في مسؤولية العمل. وتترجم بالتالي تعاون الجهود وتكاملها في إنجاز العمل المطلوب.

ومن هنا فالرقابة حق لنا وواجب علينا، كلنا سواسية ولأحد فوق الرقابة، لأن الرقابة سلاح الشعب وقراره، وهكذا نغمس جميعاً في معركة الحياة الوطنية المشتركة، نشيدها بالجهد والعرق والدم وروح جماعية عالية.

فلنفهم دور الإعلام الرقابي على حقيقته، عملاً ببناء وبحثاً موضوعياً وضرورة وطنية، من أجل تبيان الحقيقة وازدهار البلاد.

لأحد منا يملك الوطن منفرداً، أو يحمل همومه ويعالج مسائله منفرداً، بل نملكه جميعاً ومعاً، ونحمل همومه ونعالج مسائله جميعاً ومعاً.

فليسر الاعلام وليسر الجميع في أداء واجباتهم وممارسة حقوقهم دون تردد ولا وجل بوعي ومسؤولية، ولنكافح الخطاة والخطيئة كي نبني وطن التقدم والاشتراكية.

أيها الأخوة:

لاشك أننا حققنا بفضل شعبنا العظيم الكثير من الانجازات في مختلف مجالات الحياة، ولسنا الآن بصدد تعدادها أو التفصيل فيها، ولكن لابد من الإشارة إلى أننا حققنا ماحققناه رغم صعوبة الظروف التي مررنا بها، ورغم المؤامرات المتلاحقة التي حاكتها الدوائر الامبريالية والصهيونية طوال هذه السنوات، ورغم التحديات العدوانية الصهيونية التي واجهناها ونواجهها والتي اقتضت وتقتضي أن نصرف في مواجهتها أكبر الجهد وأكثر الإمكانات، وأن نبقى على صحو لا تأتيتها غفلة ولا استرخاء، لأن الأمر يتعلق بوطننا وأمتنا ومصيرها وكبرياتها.

وقد استطاع شعبنا أن يصمد في وجه كل هذه المضاعب ويصد كل أشكال التآمر ويسحق أشرسها، وخرج من صراعه ضدها رافع الرأس عالي الجبين، ويقف الآن جبلاً راسخاً أشم في وجه التحدي الصهيوني الامبريالي الذي تجسده اسرائيل وأعمالها العدوانية، ماسبق منها ومايتوقع أن يكون آتياً.

لقد حققنا ماحققناه رغم كل المعوقات، ومع ذلك فإن أماننا مهمات كبيرة وكثيرة في كل مجال، وفي مقدمتها استمرار العمل لبناء قاعدة اقتصادية قوية، قادرة على تلبية وتوفير حاجات الشعب ومستلزمات الدفاع، ودفع حركة التقدم والتطور.

إننا نعاني بعض المضاعب الاقتصادية نلمسها جميعاً، ولابد أن نعرف أن لهذه المضاعب أسباباً موضوعية تتركز في عدم التوازن بين الموارد والنفقات، وبين

الحاجات والإنتاج، وفي انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على بلدان العالم الثالث ونحن منها .

ولكن لهذه المصاعب أيضاً أسبابها الذاتية المتعلقة بنا، وفي طبيعتها عدم التقيد بالتخطيط الشامل وضعف المتابعة، وتضاؤل الشعور بالمسؤولية وعلى ذلك عدم توظيف مجمل الإمكانيات المتوافرة في البلاد بصورة صحيحة .

وإذا كانت الأسباب الموضوعية تفرض نفسها مرحلياً بانتظار أن تتغير أرقام معادلاتها، وبفعلنا نحن بالدرجة الأساسية، فإن الأسباب الذاتية نفرضها نحن وبفعلنا من البداية إلى النهاية .

وإذا كان تلافي الأسباب الذاتية لا يحذف الأسباب الموضوعية إلا أنه تأكيداً يخفف من انعكاساتها السلبية المؤلمة أحياناً، إضافة إلى التخلص من نتائج وانعكاسات الأسباب الذاتية نفسها على مجموع الشعب .

أمام هذا يجب أن نستنفر قوانا البدنية والعقلية والنفسية والوجدانية، لكي نتغلب على جميع هذه المعوقات الذاتية بداية، والموضوعية نهاية . وإذا كان هذا لا يجعلنا نجتريح المعجزات فوراً فإنه يضعنا على طريق الخلاص، ويضمن لنا سلامة وسرعة الوصول إليه .

يجب علينا الانتقال من مرحلة اختلال التوازن الاقتصادي إلى مرحلة التوازن، ومن مرحلة التضخم في الاستهلاك والاستيراد لتوفير الحاجات إلى مرحلة عقلنة الاستهلاك .

وأرى أن توفير الحاجات عبر الإنتاج الوطني يتطلب وضع شعار الاعتماد على الذات موضع التنفيذ، وتوفير كل الظروف التي تجعل هذا الشعار إحدى حقائق الحياة اليومية والعامة لنا جميعاً .

إن الاعتماد على الذات يتطلب زيادة الإنتاج وتقليل الاستهلاك، وإهمال

أحدهما لن يمكن الآخر من تحقيق هدفنا الوطني في تأمين التوازن الاقتصادي وتوفير الحاجات .

إن ازدياد الاستهلاك سبب وسيبب لنا مزيداً من المعاناة نتيجة الضغط على الاستيراد ، وما يسيبه هذا من ضعف متلاحق في سلسلة من الحلقات الاقتصادية ، والمالية المرتبطة واحدها بالآخرى ، وهكذا فالمعاناة هنا تستمر وتزداد دون أن تجد لها حلاً لأنها لا تتجه نحو الحل فهي بهذا معاناة سلبية لا معافاة منها .

وتقليل الاستهلاك ربما سبب للكثيرين منا بعض المعاناة أيضاً ولكنها معاناة إيجابية ، إن صح تعبير إيجابية والسلبية في هذا المجال ، تقلل حاجتنا للاستيراد والقطع الأجنبي ، وتعمل على وقف الضعف في الحلقات الاقتصادية والمالية المختلفة ، وتؤدي تدريجياً إلى تقوية هذه الحلقات وصولاً إلى المعافاة .

وعندما يترافق ذلك بتحسين الإنتاج . كما وكيفاً ، نضمن الأمان فنحقق التوازن الاقتصادي ونوفر الحاجات .

ولابد أن أؤكد أن هذا الأمر يتطلب تضامناً جماعياً ومشاركة جميع المواطنين ، على أساس إدراكنا أنها معركة وتلك هي موجبات هذه المعركة ، ونحن قادرون على تأمين هذه الموجبات وخوض المعركة وتحقيق النصر .

إنني هنا لأبرمج ما يجب أن نعمل ، وإنما أشير إلى معالم تساعد في إنارة الدرب ورؤية الهدف .

كما أنني لأضع خطاً اقتصادياً جديداً ولانتظيماً اقتصادياً جديداً ، فالأمر هنا مستقر لأن القطاعات الاقتصادية هي نفسها فالقطاع العام هو نفسه بمسؤولياته الأساسية والقيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والإجتماعية ، وتوفير حاجات الجماهير ومقتضيات الدفاع . والقطاع الخاص هو نفسه الذي يجب أن يمارس دوره الوطني في المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الإكتفاء الذاتي ، والقطاع

المشترك هو نفسه الذي يؤدي دوراً وطنياً في أكثر من مجال من مجالات التنمية ونأمل أن يتصاعد دوره .

وقد عملنا وسوف نعمل على تشجيع وتنمية قطاعاتنا الاقتصادية الثلاثة ، بحيث تعمل مجتمعة على نحو هذا الوطن وازدهاره .

أيها الأخوة:

إذا كانت جميع الأحداث التي مررنا بها وجميع المؤامرات التي تعرضنا لها قد أثبتت صلابة جبهتنا الداخلية و صمود شعبنا وقدرته على المواجهة ، فإن هذا لا يعفينا من العمل الدؤوب الجاد على سد الثغرات ومعالجة المصاعب التي تنهض بين أظهرنا في حين أو آخر كنتاج طبيعي لحركة الحياة وتطورها وحاجاتها المستجدة ، أو تلك التي تنبت بين أظهرنا على أرضية حياتنا الاجتماعية التي فقرت تربتها ، والأصح التي أفقرنا تربتها لأننا لم نعمل ما فيه الكفاية من أجل إدامة التربة بحيويتها وإغناء هذه التربة ، فقدمت لنا نتاجاً رديئاً ، إن لم نعمل على تدارك نتائجه بتحسينه ردؤ أكثر فأكثر ، وردؤت نتائجه أكثر فأكثر ، فاتسعت وألقت بظلالها على مجمل حياتنا الاجتماعية .

وعلى أساس من هذه القوانين يجب ألا تسكرنا بقاع الضوء وإن كثرت ، فنفقد سلامة التفكير ، بل من الطبيعي أن توسع رؤيتنا وتنمي تفكيرنا فنعمل على توسيع رقعتها ، وإكثارها فنغتني بشراً وحياة والعمل نسغ الحياة وقوام ارتقاء الإنسان .

فبينما ننفذ خططنا وبرامجنا ونسعى لرفع وتيرة العمل وتعميقها ، سوف نراجع باستمرار هذه الخطط والبرامج وأساليب العمل وصيغته من منطلق أن كل شيء يجب أن يسير إلى الأحسن ، في السياسة ، والثقافة ، والاقتصاد ، والدفاع وغير ذلك من المجالات .

وفي هذا تصمد قدراتنا وتزداد، ويرسخ صمودنا ويتنامى ، فيرتفع أداؤنا في مواجهة المخططات الصهيونية والامبريالية ومخاطرها التي تهدد مستقبلنا ومصيرنا، الأمر الذي لايجوز أن يغيب عن أذهاننا أبداً، فلا غفلة ولا استغفال لأن التاريخ يعلمنا أن كثيراً من الشعوب غفلت فاستغفلت فمحقت وبادت . فالعبرة أمامنا فصيحة بليغة . وترى الصهيونية أن تغفلنا واستغفلنا أمر لا بد منه لأن رسالتها في التوسع واحتلال أرض الآخرين وتشريد الشعوب رسالة قديمة وتمتد إلى عمق المستقبل الأبدي ، كما خطها إلههم واثمنهم عليها وكلّفهم بتنفيذها . وليفهم أعداؤنا والمستسلمون لهم أننا ستصدي لهذه البدعة الكبرى ، وسندافع عن قيم الله والإنسان على الأرض وخصوصاً فوق أرضنا العربية .

أيها الأخوة:

اسرائيل ترى أنها مع الزمن ستسقط العرب واحداً بعد الآخر، في شرك الاستسلام الذي سقط فيه بعضهم حتى الآن ، ولكن هل هناك من لا يرى مصير هؤلاء المستسلمين؟ أين هو نميري تاجر (الفلاشا) الذي باع بالمال شعبه وأمته وعمل سمساراً لتهريب اليهود / الفلاشا / إلى فلسطين . ؟ أين هو السادات بائع مصر وقرار مصر . ؟ وقع صك الاستسلام وسلمه خاضعاً مطيعاً لعتاة الصهاينة ، ليجعلوا من مصر محمية صهيونية ، فلا نميري الآن ، حيث أسقطه شعب السودان ومازال يلاحقه، ولا سادات الآن حيث لم يستطع أن يقف أمام شعب مصر ، وهو الذي أراد بتوقيع صك الاستسلام في كامب ديفيد أن يذل هذا الشعب ففشل في ذلك .

وإذا كان السادات قد لاقى حسابه العسير فإن جماهير مصر تتابع كفاحها لمحو آثار صك الاستسلام . إن شعب مصر العظيم الذي كان طليعة النضال ضد الصهيونية وضد كل أشكال الاستعمار لن يقبل أبداً أن يعيش في ظل الهيمنة

الاسرائيلية، وأن يفقد قراره الوطني ويصبح تابعاً من توابع السياسة الاسرائيلية يدور في فلكها. إن شعب مصر لا يمكن أن يقبل إرادة الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل في تحويل مصر إلى محمية اسرائيلية. لقد عشت في مصر قبل الوحدة كضابط سوري في عام ١٩٥٦، وعشت في مصر طوال سنوات الوحدة كضابط في الجمهورية العربية المتحدة، والسنوات التي عشتها هناك والعيش المشترك مع العسكريين المصريين، والمواطنين المصريين تسمح لي أن أقول: أنهم من أكثر العسكريين العرب والمواطنين العرب كرهاً لمخططات اسرائيل وعداء لها، وهم يعرفون جيداً أطماع التوسع والهيمنة التي تسعى اسرائيل إلى تحقيقها. كما أنني أستطيع أن أقول بثقة: أنهم لا يمكن أن يرضوا بالوقوف موقف المتفرج بينما اسرائيل تحاربنا وتحتل أرضنا وتطمع في المزيد، ولا يمكن أن ينسوا أبداً أن كل حروبنا مع اسرائيل خضناها بشكل مشترك، وأنه حتى في الأمس القريب في عام ١٩٧٣ خضنا معاً حرب تشرين / اكتوبر / وقيادة واحدة. وأنا عينا ضابطاً عربياً مصرياً لقيادة الجيشين السوري والمصري، وعندما كنا نحسب معاً ونخطط لمواجهة اسرائيل دفاعاً أو هجوماً، كنا نحسب امكانات البلدين والجيشين على أساس أننا بلد واحد وجيش واحد. فهل يعقل بعد هذا الواقع وهو واقع حديث، ان تقبل مصر الوقوف إلى جانب اسرائيل وتعقد معها معاهدة وهي تغتصب أرضنا وتحاربنا؟

فكيف إذا كانت هذه المعاهدة هي معاهدة كامب ديفيد المهينة والتي انتقصت من سيادة مصر؟ فقد سحبت اسرائيل قواتها من سيناء ولكنها لم تسحب هيمنتها من سيناء، ودون أن تمتلك مصر السيادة الكاملة على سيناء، بل أعطيت مصر حقوقاً محددة في سيناء لقيمة لها في مقابل التنازلات الضخمة، والقيود الخطيرة التي فرضتها اسرائيل على مصر بكاملها.

فمقابل سحب القوات من سيناء فرضت اسرائيل بموافقة الحاكم المصري

هيمنتها على سيناء ، وعلى مصر بكاملها عبر القيود المفروضة وعزلت مصر عن دورها التاريخي ، ووضعتها في الموقع المعادي لموقعها الأصيل تاريخياً وروحياً ومادياً ، فرضت اسرائيل كل هذا دون أن تتحمل أي عبء بل وفرت حتى العبء الكبير الذي كانت تتحمله بشرياً ومادياً نتيجة وجود قواتها في سيناء .

انني أتحدث عن واقع قريب وتاريخ قريب اشتركنا فيه كبلد واحد ، وقد لا تكون هذه الفترة من التاريخ هي الأهم إذا عدنا إلى التاريخ المشترك القديم ، وأهمية مصر في هذا التاريخ الذي قاتلنا فيه معاً ضد كل الغزاة الذين حاولوا أو قاموا بغزو هذه الأرض العربية .

لن يكون شعب مصر إلا معنا ، ولن نكون إلا معه ، ولا يتوقعن أحد أن ينسلخ هذا الشعب عن تاريخه وعراقته ، إن مايبننا وبين مصر من الروابط الروحية والمادية ، والتاريخية والثقافية ، والبشرية ، أقوى من أن يستطيع حاكم ، أو يستطيع اميركا واسرائيل ، تقطيعها ووضعها في زوايا النسيان .

سيكسر شعب مصر وقوات مصر القيود الاسرائيلية وسنلتقي معاً كما كنا ، لندافع عن مبادئنا ومصالحنا بدأ واحدة وقوة واحدة ، ولن تسمح مصر ونحن معها بأن تحول الصهيونية بلداننا إلى محميات اسرائيلية ، وتفرض علينا ارادتها وقرارها .

إن الحوادث التي تتالى في مصر تؤكد أن مصر ستظل مصر التاريخ الكبيرة ، ولن يستطيعوا تصغيرها . إن حادث سليمان خاطر ليس مجرد حادث فردي وليس مسأً من جنون كما صورته الخبر الرسمي ، والعملية الاستشهادية التي قام بها البطل المصري علي طلبة حسن ضد الاسرائيليين في جنوب لبنان ، ليست مجرد حادث فردي ، وقد وجه رسالة إلى أهله وأبناء وطنه المصريين تشرح مغزى عمله ضد العدو ، والعملية الاستشهادية التي قام بها البطل المصري حسن سالم محمد بالاشتراك مع زميله السوري البطل محمود مرشد سلمان ضد الاسرائيليين في

جنوب لبنان، والتي قتل خلالها عدد من الاسرائيليين وعملائهم، ليست مجرد تصرف فردي، وقد وجه البطل حسن سالم محمد رسالة مسجلة بصورته وصوته إلى مواطنيه في مصر يشرح رؤيته للصراع مع اسرائيل وأطماعها ورؤيته لمصر ودورها.

إن هذه الأعمال البطولية التي ينفذها بعضهم في سيناء ويأتي بعضهم الآخر إلى جنوب لبنان لينفذها في مواجهة العدو، ليست أعمالاً فردية عابرة معبرة عن رغبات ذاتية فقط، بل هي تعبير عن ضمير شعب مصر ورغباته، وبطولات هؤلاء رمز وتعبير عن بطولات شعب مصر. إن هذه الأحداث تؤكد الغضب الكامن في نفوس أبناء مصر.

ولاشك أن ما يحدث في مصر هذه الأيام، هو من هذا الغضب الكامن، وانتفاضة من هذا النوع تشمل القاهرة بكاملها، والقليوبية، والاسماعيلية، وأسيوط، وسوهاج، وغيرها، ويشارك فيها من جهة ويواجهها من جهة أخرى الجيش والشرطة، بما في ذلك الدبابات والمدفعية والطيران، هي انتفاضة شعبية حقيقية، ومن الخطأ والتجني على الحقيقة أن يصغر أحد من شأنها أو يحرف أهدافها، فانتفاضة بهذا الحجم وهذا الاتساع لا يمكن أن يفجرها موضوع صغير، بل وحدها المواضيع الوطنية تستطيع أن تفعل ذلك. إن للمصريين قضية يتفضون من أجلها، إنها قضية حرية مصر، وإرادة مصر التي تغتصبها كامب ديفيد إنها دور مصر التاريخي الذي يرفض شعب مصر التخلي عنه لمجرد أن السادات وافق على هذا التخلي.

إنها مشكلة كامب ديفيد وما أفرزته على الساحة المصرية، وكما أتمنى أن يقف الأخ حسني مبارك أمام كل الجماهير المصرية، وقد قلت أكثر من مرة: أنني لأحمل لحسني مبارك إلا المشاعر الطيبة، وأنا عرفته سابقاً وهو بحد ذاته كرجل قبل أن يكون في السلطة، عندما عرفته كضابط كان شأنه شأن الضباط المصريين الآخرين طيب القلب وطنياً يكره الاسرائيليين وخططهم، ويعمل كزملائه لمحاربة

الاسرائيليين عندما تأتي ظروفها . والتفتيته أكثر من مرة عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية ، ولم أجد أنه قد تغير .

وعلى أساس من هذه المعرفة أقول : أتمنى لو أن الأخ حسني مبارك يقف أمام كل الجماهير المصرية ويقول لها : هاهي اتفاقات كامب ديفيد أمزقها تنفيذاً لإرادتكم ، وعند ذاك سيكون حسني مبارك بطلاً مصرياً كبيراً وبطلاً عربياً ، وعند ذاك سنكون معاً في موقع واحد وفي خندق واحد وسنكون قوة واحدة كبيرة .

ومحاولات التهويل والتخويف التي تبث في الساحة المصرية من أن مثل هذا العمل قد يؤدي إلى احتلال سيناء من قبل الاسرائيليين ، إن هذه المحاولات هي محاولات مشبوهة .

فتمزيق اتفاقات كامب ديفيد هو الذي يحقق السيطرة الفعلية والسيادة الفعلية لمصر على سيناء المصرية .

أقول للذين يطلقون ويرددون هذه الأقوال في مصر وفي الوطن العربي : إذا كنتم حسني النية فإن عكس ماتقولونه هو الصحيح الآن ، مصر لا تملك قرارها الآن ، مصر لا تستطيع أن تفعل ماتشاء في سيناء وهي أرض مصرية ، بل لا تستطيع أن تفعل ماتشاء داخل الأراضي المصرية الأخرى . القرار المصري الوطني مقيد الآن بموجب اتفاقات كامب ديفيد ، فلكي تستعيد مصر قرارها المستقل ولكي تستعيد مصر سيادتها كاملة على مصر كلها ، وسيناء من ضمنها ، لكي تحقق ذلك لا بد لمصر من تمزيق اتفاقات كامب ديفيد .

ثم ألا يكفي مايقوله هؤلاء القائلون؟ ألا يكفي دليلاً على أن مصر لم تستعد سيناء عندما يحاولون اقناع المواطنين المصريين وربما بعض المسؤولين المصريين بأنهم إذا فعلوا كذا؟ إذا خالفوا ماورد في صكوك كامب ديفيد فستأخذ اسرائيل سيناء؟ . . فأين هي السيادة المصرية؟ . . وفي مقابل ذلك لو خالفت اسرائيل نصوص كامب ديفيد ماذا تستطيع مصر أن تأخذ؟ . . ليجيبنا هؤلاء القائلون إذا

خالفت مصر اتفاقات كامب ديفيد تأخذ اسرائيل سيناء . فماذا تأخذ مصر إذا خالفت اسرائيل اتفاقات كامب ديفيد؟ . . ثم هل هناك دولة في الدنيا تقبل مثل هذه الشروط على جزء من الأرض الوطنية؟ . . لا أظن أن في عالم اليوم دولة مستقلة تعيش في ظل مثل هذه الشروط التي فرضها كامب ديفيد على مصر .

ثم لماذا تستطيع اسرائيل أن تأخذ سيناء إذا خالف القائد السياسي المصري أو المواطن المصري كامب ديفيد ومزق أوراق كامب ديفيد؟ . . أولاً: إنها أرضه ، مصر أرضه ، وطنه ، وسيناء أرضه وله الحق في أن يتصرف فيهما وضمنهما من دون أي تدخل خارجي ، وليس لأحد من الخارج أن يحد من هذا الحق أو من هذه الحقوق .

ثانياً: لماذا تستطيع اسرائيل أن تعيد احتلال سيناء؟ ومصر بلد الخمسين مليوناً من المصريين ، والمصريون في تاريخهم لم يكونوا متخاذلين ولا مترددين في الدفاع عن قضاياهم الوطنية ، أو في الدفاع عن قضايا المنطقة العربية عموماً . فمن الذي قال وكيف نستطيع أن نوافق هؤلاء أن شعب مصر يخشى مواجهة اسرائيل؟ لماذا يلح هؤلاء على تصوير اسرائيل أنها الوحش الكاسر الذي لا جدوى في مواجهته لا الآن ولا في المستقبل كما يقولون ، هؤلاء واحد من اثنين . . إما انهزامي ، وإما مدسوس على هذه الأمة ، وكم يؤلمنا أن يكون في صفوف هذه الأمة انهزاميون أو مدسوسون؟ .

لن تنطلي هذه الأقوال مهما طال الزمن على شعب مصر ولا على جيش مصر ، جيش مصر حارب اسرائيل سنين طويلة ، وجيش مصر وشعب مصر في عمق التاريخ حارب وحاربنا معه غزوات كبيرة ضخمة جاءت إلى منطقتنا ، إلى مصر وسورية وإلى أطراف المنطقة وأقطار المنطقة العربية الأخرى .

تصدينا عشرات السنين بل مئات السنين لبعض هذه الغزوات ، وأخيراً بنضالنا ونضال شعب مصر ، بتضحياتنا وتضحيات شعب مصر ، بشجاعتنا

وشجاعة شعب مصر هزمتنا هذه الغزوات ودحرناها، واندثرت ولا أثر لها الآن على أرضنا العربية.

فلماذا تكون اسرائيل وغزوتها شيئاً مختلفاً؟ ونحن الآن أكثر عدداً بل وأكثر عدة وأكثر مالاً، ولا يجوز أن نكون أقل شجاعة وجرأة وإيماناً ولن نكون كذلك إن شاء الله.

شعب لبنان الذي يمر بأزمة داخلية عميقة وضعته في حالة من الضعف، ومنذ سنين ونحن وغيرنا نسعى لأن يتجاوز شعب لبنان هذه الأزمة، ولكنه رغم حالة الضعف التي يمر بها لم يقبل أن يسلم لاسرائيل ورقة صغيرة تؤثر على وطنيته وسيادته وحرية.

شعب لبنان الصغير عدداً والذي يعيش هذه الظروف لم يقبل إلا أن يواجه العدو ويرفض كل شكل من أشكال المساومة، وظل يقاتل إلى أن فرض إلغاء ماأرادت اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية فرضه على لبنان، وقد كان هذا الذي يريدون فرضه صورة أخرى من صور كامب ديفيد، وشعب لبنان بوضعه هذا فرض تراجع الاسرائيليين عن أكبر جزء من الأرض، وسوف يفرض في نهاية الأمر إخراج الاسرائيليين من كل شبر من لبنان.

هذه هي ظروف شعب لبنان وهذا ما فعل، فكيف بمصر البلد الكبير؟ الشعب الكبير عدداً والكبير تاريخاً؟ كيف بمصر هذه يمكن أن يقنعونا أو يقنعوا شعب مصر أنه لا مناص من الخوف عندما يتعلق الأمر باحتمال مواجهة مع اسرائيل؟ . . . ويزينون هذا القول بأن اسرائيل خلفها الولايات المتحدة الاميركية، ولكن اسرائيل في لبنان أيضاً خلفها الولايات المتحدة الاميركية، وفي كل مكان الولايات المتحدة خلف اسرائيل، وضد سورية الولايات المتحدة خلف اسرائيل.

حتى عند التصويت في مجلس الأمن ضد الارهاب، لم تستطع الولايات المتحدة أن تنسجم مع نفسها، مع ماتقوله عن الارهاب فلم توافق على إدانة

اسرائيل ، فوقفت ضد إدانة الارهاب مع أنها تصرخ ليل نهار وتطالب العالم قائلة : تعالوا نتعاون في مكافحة الارهاب .

ثم عندما يتعلق الأمر بحقوق الشعوب صاحبة الحقوق فإن هذه هي شعوب المعجزات وقد أكد التاريخ ذلك .

في تاريخ سورية أكدت سورية ذلك ، وفي تاريخ الجزائر أكدت الجزائر ذلك ، وفي تاريخ فيتنام أكدت فيتنام ذلك .

يقولون أن الولايات المتحدة خلف اسرائيل ، أي أنها تدعم اسرائيل ، الولايات المتحدة كانت نفسها تقاتل في فيتنام ، وكانت نفسها طرفاً مباشراً مقاتلاً مباشراً ضد الفيتناميين ، واصرار الفيتناميين على الدفاع عن حقوقهم والحق الهزيمة بالأعداء ، أي بالولايات المتحدة الاميركية ، اصرار الفيتناميين هذا مكنهم من تحقيق الهدف ، ليس لأن الفيتناميين أقوى من الامريكيين ، فالولايات المتحدة دولة عظمى ، وأصبحت الآن أمة عظيمة لها حضارة في مقدمة هذا العالم ، ولكن الحق دائماً هو الأقوى .

فكيف عندما يجتمع لدى شعب مصر العدد والعدة والتاريخ والتقاليد والحق والإيمان ؟ كيف يمكن لمثل هذا الشعب أن يخاف أو أن يُخَوَّف ؟

أعود مرة لأقول ليت الأخ حسني مبارك يقف أمام كل الجماهير المصرية ويقول لها : ها هي اتفاقات كامب ديفيد أمزقها تنفيذاً لإرادتكم ، وأن حرية مصر لا تباع ولا تشتري ، وإرادة مصر لا تقيد بها وريقات وقعها رجل بمعزل عن التاريخ الحقيقي والإرادة الحقيقية لشعب مصر . عندها سيكون عرس مصر وعرس الجماهير العربية ، وعندها سيتحول الغضب إلى فرح ، والقتل إلى أمان ، والكره إلى محبة ، والضيق إلى فرج .

أنصح القائد السياسي في مصر ألا ينظر إلى الأحداث التي تجري في مدن

مصر هذه الأيام ويقومها من زاوية امكان السيطرة عليها، أو عدم إمكان السيطرة، فليست هذه النظرة هي الأهم، بل الأهم أنها غضبة شعبية عميقة تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة، تخمد حيناً وتنفجر حيناً، وهكذا بين الكمون والانفجار إلى أن تستوي الأمور مع التاريخ والإرادة.

ولابد من الأخذ بالاعتبار أن تكرار الفوران الشعبي بين وقت وآخر ومايفرزه من معطيات مستجدة، سيجعل إمكانات العلاج مستقبلاً أكثر تعقيداً، وتختلف كثيراً عما هي عليه الآن.

وشعب لبنان البطل هاهو في جنوبه يجسد التاريخ والإرادة، لايساوم عليهما أبداً، تزمجر اسرائيل تهدد تحتل، تقتل، ولكن من يبقى من الشعب يبقى هو كل الشعب. يقتلون تسعة يبقى العاشر، يظل هذا العاشر وكأنه هو العشرة وليس واحداً.

لبنان في جنوبه هو ضمير الأمة، ولذا تقف معه الأمة. اسرائيل تقتل من اللبنانيين دون جدوى لأن اللبنانيين والعرب لم تعد تخيفهم معارك اسرائيل وقتالها، ولم يعد يخيفهم القتل مادام دفاعاً عن النفس والحق، بل أصبحت الشهادة مطلباً لأوسع الجماهير، والوسام الخالد الذي لايساويه وسام، وأصبح الرجال والنساء في مواجهة اسرائيل وقتالها بحجم كبير، لا يحده جنوب لبنان ولاتحده حدود لبنان، إن جنوب لبنان هو جنوب العرب، وقتاله هو قتال العرب، والأذى الذي تلحقه اسرائيل نتيجة اعتداءاتها لن يكون أقل من الأذى الذي تناله. فالرجال من كل مكان يمكن، ويرغبون أن يذهبوا إلى الجنوب، والسلاح من كل مكان سينقل إلى الجنوب، وكل خسارة فيه ستعوض بالتأكيد، وقد أثبتت التجربة أن المقاتل المؤمن بقضيته يستطيع أن ينجز مهمته مهما كانت العقبات.

إننا مع لبنان وفي جنوبه خصوصاً بالقول والعمل، لقد أثبتنا ذلك وسنظل

نثبته . فتحية لجنوب لبنان وللمقاومة الوطنية اللبنانية ، ونحن معكم على الطريق حتى نهايته .

ونحية لكم أيها الأخوة في الأرض الفلسطينية المحتلة ، إننا نقدر عالياً تصعيد كفاحكم ونؤكد أنه السبيل الصحيح لتحرير الإرادة واسترجاع الأرض ، نحن معكم وسنظل معكم إلى أن تتحرر إرادتكم وتسترجع أرضكم وتشاد دولتكم . وسنظل أبداً مع الصامدين المكافحين المتمسكين بحقوقهم ، ولن نكون أبداً مع المستسلمين اليائسين الميئسين . إننا نثق بكم أيها الأخوة ، إن نضالنا واحد وقضيتنا واحدة ، وثقوا أن النصر لنا والزمن معنا ، وليس كما يقولون .

وأنتم أيها الأخوة والأبناء في الجولان ، لتطمئن نفوسكم ، فوطنكم بخير ، ولاخوف على الجولان ، لأن اثني عشر مليوناً من المواطنين السوريين قادرين على استرجاع الجولان ، ولايخافنا قلق ولاشك في هذا الأمر ، وإذا عمل الاسرائيليون على أن يكون الجولان ضمن حدودهم فسنعمل على أن يكون الجولان في وسط سورية وليس على حدودها ، وعليهم أن يتذكروا رسالة بيغن الإعلامية إلى السادات قبل زيارته للقدس ، والتي قال فيها بيغن أن العدو يأتيهم دائماً من الشمال .

إن إطلاق النار الذي قام به رجال الأمن الاسرائيلي في قراكم أول أمس ، والذي رآه وسمعه شعبكم في كل أنحاء سورية ، لن يزيدنا إلا حقداً على هذا العدو التاريخي ، وتصميماً على مكافحته حتى النهاية . وقد يكتب التاريخ أن الجولان كان قمة الكارثة بالنسبة للاسرائيلين .

أيها الأخوة والأبناء:

إن صمودكم ، وهو بديهي بالنسبة لكم يلقي كل التقدير والإكبار من جماهير شعبكم في كل أنحاء سورية ، إنكم موضع محبة اخوتكم ومواطنيكم جميعاً ، فنحن على موعد مع اللقاء .

الحب لكم والتحية رجالاً ونساء ، أطفالاً وشباباً .

أيها السادة:

ونحن نتحدث عن العديد من مواضيعنا الهامة ، وما يواجهنا نؤمن أن شعبنا العظيم قادر على العطاء والمواجهة ، وسوف يحقق أهدافه العادلة بكل تأكيد . لأن إمكانات الشعب المؤمن المصمم لا حدود لعطائها .

وعلينا أن نتذكر أن لنا أصدقاء يقفون معنا في نضالنا العادل ، في البلدان الإسلامية ، وبلدان عدم الانحياز ، ولدينا أصدقاء الذين يقفون بقوة إلى جانبنا في البلدان الاشتراكية ، وفي طليعتهم الاتحاد السوفيتي .

إنني من هذا المكان أوجه التحية لقيادة وشعوب الاتحاد السوفيتي .

وأوجه التحية لبلدان المنظومة الاشتراكية .

كما أوجه التحية إلى أصدقائنا في البلدان الإسلامية وبلدان عدم الانحياز .
وأخيراً ، أحييكم أيها الأخوة أعضاء المجلس وأتمنى لكم النجاح في مهامكم .

المجد لشعبنا ، المجد لشهدائنا .

والسلام عليكم

مَجْلِسُ الشَّعْبِ

الدَّوْرُ الشَّرْعِيُّ الْخَامِسُ

١٩٩٤ / ٦ / ١٠ - ١٩٩٠ / ٦ / ١١



صورة للسيد رئيس الجمهورية
أثناء استقباله في افتتاح الدور التشريعي الخامس



- صورة للسيد رئيس الجمهورية

بحسب فيها الحماس المحسنة أمام بناء مجلس الشعب

- صورة للسيد رئيس الجمهورية مع السادة الأعضاء أثناء افتتاح الدورة الخامسة



مجلس الشعب

الدور التشريعي الخامس

١٩٩٠/٦/١١ - ١٩٩٤/٦/١٠

السيد عبد القادر قدورة

هيئة مكتب المجلس ١٩٩٠ / ٦ / ١١ - ١٩٩٤ / ٦ / ١٠

رئيساً للمجلس

السيد عبد القادر قدورة

نائباً للرئيس

السيد محمد عادل جاموس

أميناً للسر

السيد محمد سعد

أميناً للسر

السيد شمس الدين قنوت

مراقباً

السيد غسان رجب

مراقباً

السيد محمد مروان شيخو

ملاحظة: بقي مكتب المجلس على حاله حتى نهاية الدور الخامس .

المرسوم رقم ٦٧ تاريخ ١٩٩٠/٥/٢١
المتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب

بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية
المرسوم رقم ٦٧/ المتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس
الشعب وتعديله :

نص المرسوم (٦٧)

رئيس الجمهورية :

بناء على أحكام قانون الانتخابات العامة الصادر بالمرسوم رقم ٢٦/ تاريخ
١٩٧٣/٤/١٤ وتعديلاته .

وعلى المرسوم رقم ٦٢/ تاريخ ١٩٩٠/٤/١٢ المتضمن تحديد موعد
انتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الخامس لعام ١٩٩٠

وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم ٤٩٦/م/ن تاريخ
١٩٩٠/٥/٢٧ م المتضمن اعلان النتائج النهائية للانتخاب وأسماء الفائزين فيه .

يرسم مايلي

المادة الأولى : يسمى السادة المينة أسماؤهم فيمايلي الفائزون في الانتخاب
أعضاء في مجلس الشعب وهم :

١- محافظة دمشق

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- محمد مصباح بغداداي ابن عبدو
- ٢- فاروق ثريا ابن محمد
- ٣- بشيرة توكلنا بنت شيخ عارف
- ٤- وصال فرحة بنت محمد علي
- ٥- عبد القادر قدورة ابن ابراهيم حقي
- ٦- عبد الرزاق آقيق ابن صالح
- ٧- محمد مروان شيخو ابن محمود
- ٨- أحمد حيدر ابن زكي
- ٩- باصيل دحدوح ابن ميلاد
- ١٠- محمود سلامة ابن مصطفى

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- محمد أمين أبو الشامات ابن محمد خير
- ٢- أحمد الغفري ابن شريف
- ٣- الياس نجمة ابن كامل
- ٤- محمد شاكر أسعيد ابن عبد الرزاق
- ٥- علي التركماني ابن صبحي
- ٦- محمد فؤاد العشا ابن محي الدين
- ٧- عبد الله طلبه ابن محمد علي
- ٨- فريال مهاني بنت بشير
- ٩- أمل دكاك بنت حمدي
- ١٠- محمد منير ربحاوي ابن لطفي
- ١١- بديع فلاحه ابن صبحي
- ١٢- بهاء الدين حسن ابن محمد
- ١٣- محمد احسان سنقر ابن عمر
- ١٤- محمود جبر ابن عبد الله
- ١٥- محمود آلوسي ابن بكري
- ١٦- محمد مأمون الحمصي ابن عادل
- ١٧- محي الدين جمعة ابن جميل
- ١٨- محمد زهير العوا ابن عارف
- ١٩- كوليت خوري بنت سهيل

٢- محافظة ريف دمشق

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- عبد الحفيظ القالش ابن محمود
- ٢- أمين حيرب ابن عبد الغني
- ٣- يوسف جعيداني ابن مصطفى
- ٤- عبده قاسم ابن بدوي
- ٥- مصطفى عواد الرفاعي ابن رفاعي
- ٦- علي قبلان ابن محمد
- ٧- عبد الرحمن الأحمر ابن سعيد
- ٨- محمد عبد العظيم ابن أحمد
- ٩- أميل العيني ابن يوسف

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- حمدان خشيني ابن خالد
- ٢- زكية مسرة بنت ميخائيل
- ٣- هلال رزق ابن خالد
- ٤- محمود البقاعي ابن عبد اللطيف
- ٥- محمد شداد ابن خليل
- ٦- ظاهر أبو خليف ابن رثيف
- ٧- محمد أكرم زيدان ابن عبد الكريم
- ٨- هند حيتاني بنت عبد القادر
- ٩- عزيز كربوج ابن سليم
- ١٠- عمر عيور ابن خليل

٣- مدينة حلب

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- حسين كعكة ابن عبد الحميد
- ٢- علاء الدين زيتون ابن عبد القادر
- ٣- أحمد عيدو ابن علي
- ٤- ليلى التركماني بنت حسن
- ٥- عمر وصفي مارتيني ابن محمد
- ٦- محمد مروان صقال ابن محمد سعيد

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- أحمد توفيق قرنة ابن محمد نوري
- ٢- أحمد اللابيد ابن محمود
- ٣- درويش درويش ابن عبد القادر
- ٤- محمد فاتح حموي ابن الشيخ محمد بشير
- ٥- منار ناطور بنت محمد نديم
- ٦- أحمد موالدي ابن محمد نوري

٣- تابع مدينة حلب

قطاع العمال والفلاحين (أ):

٧- محمد علي شويحنة ابن محمد سعيد

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

٧- مصطفى سكري ابن محمود

٨- جرجي عازار ابن موسى

٩- أحمد بدر الدين حسون ابن محمد أديب

١٠- محمد عادل جاموس ابن محمد علي

١١- محمد عادل حوري ابن محمد

١٢- عبد العزيز الشامي ابن محمد

١٣- ابراهيم عزوز ابن عبد القادر

٤- مناطق محافظة حلب

قطاع العمال والفلاحين (أ):

١- محمد الحسين الابراهيم ابن

مصطفى

٢- نور الهدى أحمد خللو بنت سامي

٣- حسين حجي محمود ابن أحمد

٤- عبد الحميد الديبو ابن ديبو

٥- محمد عقيل حسين آغا ابن حسن

٦- وحيد أبو راس ابن طاهر

٧- جاسم الابراهيم ابن حسين

٨- عيسى الزامل ابن عبيد

٩- محمد قازان ابن بشير

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

١- محمد رحال ابن محمود

٢- محمد الحسن ابن محمد

٣- عبد الرزاق حمدو الشيحان ابن

عبدو

٤- أحمد السعيد ابن سعيد

٥- مصطفى العلي ابن علي

٦- سالم كريم ابن كريم الحمادة

٧- عبد الرحمن ناصر ابن ابراهيم

الخليل

٨- بطل بطل ابن عارف

٤- تابع مناطق محافظة حلب

- | | |
|----------------------------------|----------------------------------|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ١٠- سامي الشهايي ابن محمد | ٩- أحمد محمد ابن عيسى |
| ١١- ابراهيم عثمان ابن رشيد | ١٠- جنيد تاجر ابن بكري |
| ١٢- عثمان سليمان ابن حجي | ١١- فاضل كنو ابن حميد |
| ١٣- مدحت مللا قول أغاسي ابن أحمد | ١٢- يوسف يوسف طربوش ابن عبد الله |
| ١٤- حكمت ابراهيم ابن صبحي | ١٣- عبد الحميد الغباري ابن خليل |
| ١٥- دياب الماشي ابن حاجي شواخ | ١٤- عبد الرحمن ايوب ابن خليل |
| ١٦- محمد سعيد يوسف ابن عبد الله | ١٥- مصطفى المحمد ابن أحمد |

٥- محافظة حمص

- | | |
|-----------------------------------|-----------------------------------|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ١- مروان حورية ابن عبد الرزاق | ١- حكمت الخولي ابن حسن |
| ٢- محمود الدياب ابن ابراهيم | ٢- محمد ياسر السقا ابن عبد المنعم |
| ٣- الياس اللاطي ابن متري | ٣- محمود معروف ابن خضر |
| ٤- هدى الكردي بنت نعمان | ٤- محمد غازي طيارة ابن عادل |
| ٥- مصطفى العيسى ابن قاسم | ٥- مشهور غريبة ابن مرهج |
| ٦- حيدر عباس ابن عبد الرحمن | ٦- محمد الأقرع ابن عبد العزيز |
| ٧- جمعة الحمود ابن محمد | ٧- عمر بكور ابن أحمد |
| ٨- عبد العزيز الملحم ابن طراد | ٨- شحادة ميهوب ابن كامل |
| ٩- نزيه سعيد ابن وصفي | ٩- علي الخضور ابن خضر |
| ١٠- محمود فدعوس الرمضان ابن فدعوس | ١٠- أحمد الخالد ابن عبيد |
| ١١- أحمد دربولي ابن محمد | ١١- صالح طلاس ابن عبد القادر |
| | ١٢- بهجت رجوب ابن عبد المجيد |

٦- محافظة حماه

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- حسين حسين ابن مرشد
- ٢- فاطمة السقابت محمد
- ٣- أمين باكير ابن عبدو
- ٤- ميشيل ريشة ابن نجيب
- ٥- فاطمة الحاجة بنت محمد نوري
- ٦- مصطفى عيسى ابن علي
- ٧- أحمد الأسعد ابن علي
- ٨- محمود حمود ابن محمد
- ٩- حسين حسين ابن محمد
- ١٠- ابراهيم حيدر ابن علي
- ١١- عبد الكريم الاسماعيل ابن معاط
- ١٢- مزود الجاسم ابن جاسم
- ١٣- مجيب سلامة ابن نمر

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- وليد حمدون ابن محمد راغب
- ٢- وليد جدعان ابن عبد القادر
- ٣- محمد شمس الدين قنوت ابن محمد وحيد
- ٤- أحمد العلي ابن ابراهيم
- ٥- محمد عدنان سليمان ابن مصطفى
- ٦- ابراهيم زعرور ابن محمود
- ٧- حسن سباهي ابن عبد الرزاق
- ٨- لؤي الحلو ابن حسين
- ٩- أحمد الخطاب ابن هارون

٧- محافظة اللاذقية

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- توفيق ابراهيم ابن محمود
- ٢- رفيق درويش ابن أيوب
- ٣- سهيل كنعان ابن أسعد
- ٤- ليلي غلاونجي بنت محمد عفيف
- ٥- توفيق درويش ابن حسين
- ٦- محمود عجيل ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- جميل الأسد ابن علي
- ٢- أحمد أبو موسى ابن موسى
- ٣- محمد سعد ابن أحمد
- ٤- عدنان نجيب خزيم ابن علي
- ٥- سري حداد ابن أمين
- ٦- باصيل يوسف ابن الياس

٧- تابع محافظة اللاذقية

- | | |
|------------------------------|---------------------------|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ٧- مصطفى عبد الحليم ابن محمد | ٧- محمد علي ناصر ابن يونس |
| ٨- بهجت سعد ابن عزيز | ٨- فايز عثمان ابن عثمان |
| ٩- ابراهيم اللوزة ابن حنا | |

٨- محافظة ادلب

- | | |
|--------------------------------|-----------------------------------|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ١- عبد الرزاق التناري ابن محمد | ١- أحمد الغريب ابن عبد العزيز |
| ٢- محمد نذير دويدري ابن وجيه | ٢- أحمد رياض شحنة ابن علي |
| ٣- محمد فران ابن قدور | ٣- محمد نهاد مشنط ابن عمر |
| ٤- بشيرة حامد بنت عبد الرحمن | عوني |
| ٥- توفيق الابراهيم ابن علو | ٤- محمد لطوف ابن حسين |
| ٦- نهيدة قصاص بنت عبد القادر | ٥- محمد رياض نعان آغا ابن |
| ٧- أحمد سالم ابن ابراهيم | محمد حكمت |
| ٨- محمود حاج أحمد بن أحمد | ٦- محمد العبد الله ابن عبد الرحمن |
| ٩- خالد الخضر ابن عبد اللطيف | |
| ١٠- محمد السيد ابن تركي | |
| ١١- وليد سرديني ابن مصطفى | |
| ١٢- محمد عبد الرحمن ابن محمد | |

أنيس

٩- محافظة طرطوس

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- جميلة علي بنت أحمد
- ٢- محمد زغبى ابن خليل
- ٣- سليمان خضور ابن محمد
- ٤- نجم الدين الصالح ابن حسين
- ٥- نزيه بشور ابن حنا
- ٦- علي داوود ابن حسين
- ٧- محسن عمران ابن علي

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- عبد اللطيف محرز ابن محمد
- ٢- نديم الكنج ابن عبدو
- ٣- عز الدين الناصر ابن حسين
- ٤- محمد غسان طيارة ابن محمد عارف
- ٥- عبد المنعم بياسي ابن عبد الرحمن

١٠- محافظة الرقة

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- اسماعيل عبد الغني ابن عبيد
- ٢- زكريا الحسن ابن محمد
- ٣- نجوى العجيلي ابنة فيصل
- ٤- محمد العماش ابن حسين

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- عبد الفتاح الجمعة ابن موسى
- ٢- مصطفى العايد ابن أحمد
- ٣- محمد أنور الدبس ابن محمد سعيد
- ٤- عبد الرزاق العيد ابن أحمد

١١- محافظة دير الزور

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- نواف البشير ابن راغب
- ٢- زهير الحمدي ابن عبد الفتاح
- ٣- أحمد الفياض ابن الحاج عبد الوهاب
- ٤- رياض العبد الله ابن عثمان
- ٥- خليل الهفل ابن عبود
- ٦- حمد شيخ الجيلات ابن عبد الله

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- زهرة الجاسم بنت خليل
- ٢- فياض مرير ابن شريف
- ٣- عبد الجبار المردود ابن عبد الرزاق
- ٤- أحمد الحماد ابن حسن
- ٥- غسان العبد الرجب ابن محمد نافع
- ٦- نجم العبد الله ابن عبد الله
- ٧- جاسم الأسعد ابن محمد
- ٨- عبد العزيز الحمادة ابن داوود

١٢- محافظة الحسكة

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- الياس عبد لكي ابن بحدي
- ٢- سميرة جبرائيل بنت الياس
- ٣- محمد هيثم ضويحي ابن حمادي
- ٤- كمال درويش ابن أحمد
- ٥- عبد الحميد حاج موسى ابن سليمان
- ٦- بشير سعدي ابن اسحق

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- محمود الفاضل ابن أحمد
- ٢- حمد السهيان ابن مدحي
- ٣- أحمد العبد الله ابن عللو
- ٤- ابراهيم عبد الله ابن عبد الحميد
- ٥- محمود الحسن ابن أحمد
- ٦- محمود داوود ابن محمد
- ٧- فؤاد عليكو ابن رشاد
- ٨- محمود البورسان ابن شواخ

١٣- محافظة درعا

قطاع العمال والفلاحين (أ):

١- محمود الزعبي ابن عبد القادر

٢- نجاح محاميد بنت محمد

٣- ذيب الحريري ابن عبد الكريم

٤- عودة قسيس ابن جريس

٥- يوسف أبو رومية السعدي ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

١- عبد الفتاح الابراهيم ابن ابراهيم

٢- عبد الفتاح اللباد ابن سعيد

٣- محمد عقاب ابن محمود

٤- غسان أبازيد ابن يوسف

٥- شفيق الحريري ابن حسين

١٤- محافظة السويداء

قطاع العمال والفلاحين (أ):

١- مهنا الطويل ابن محمود

٢- مؤيد صبح ابن حسن

٣- سلام الياسين ابن عبدو

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

١- كمال عامر ابن هائل

٢- حسن جربوع ابن سليمان

١٥- محافظة القنيطرة

قطاع العمال والفلاحين (أ):

١- عبد المجيد الفاعوري ابن أحمد

٢- شكيب أبو جبل ابن يوسف

٣- رضوان الطحان ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

١- محسن علي ابن حسين

٢- عارف حاج يوسف ابن طاهر

- المادة ٢- يدعى المجلس للانعقاد لأول مرة بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٠ .
المادة ٣- ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

- بموجب المرسوم رقم ١٣٢ تاريخ ٤/٤/١٩٩١ سمي السيد ابراهيم العيسى بن عيسى عضواً في مجلس الشعب - محافظة درعا . بدلاً عن عضو متوفى .
بموجب المرسوم رقم ١٤٧ تاريخ ٢٣/٦/١٩٩٢ سمي السيد كزورابليغتيان بن مطانيوس ملقون عضواً في مجلس الشعب - محافظة مدينة حلب . بدلاً عن عضو متوفى .
بموجب المرسوم رقم ٢١٢ تاريخ ٢٦/١٠/١٩٣١ سمي السيد محمود حسين ابن عبد الهادي عضواً في مجلس الشعب - مناطق محافظة حلب بدلاً عن عضو متوفى .
بموجب المرسوم رقم ٦ لعام ١٩٩٤ سمي السيد الدكتور قاسم الربدائي عضواً في مجلس الشعب - محافظة درعا بدلاً عن عضو متوفى .

المرسوم رقم /٦٩/

رئيس الجمهورية

- بناء على أحكام قانون الانتخابات العامة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٦/ تاريخ ١٤/٤/١٩٧٣ وتعديلاته .
وعلى المرسوم رقم /٦٢/ تاريخ ١٢/٤/١٩٩٠ المتضمن تحديد موعد انتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الخامس / ١٩٩٠ / .
وعلى المرسوم رقم /٦٧/ تاريخ ٣١/٥/١٩٩٠ المتضمن تسمية أعضاء مجلس الشعب الفائزين في الانتخاب .

يرسم مايلي

مادة - ١ - تعدل المادة الثانية من المرسوم رقم /٦٧/ تاريخ ١٩٩٠/٥/٣١
ويصبح نصها كما يلي :

يدعى المجلس للانعقاد لأول مرة بتاريخ ١٩٩٠/٦/١١ .

مادة - ٢ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق ١٩٩٠/٦/٨ هـ و ١٤١٠/١١/١٥ م .

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

خطاب
السيد الرئيس حافظ الاسد
رئيس الجمهورية العربية السورية
بمناسبة
افتتاح الدور التشريعي الخامس
في مجلس الشعب
بتاريخ ١٩٩٠/٦/١١



صورة للسيد رئيس الجمهورية
أثناء إلقاء خطابه في افتتاح الدورة التشريعية الخامسة





صورة السادة الاغصاء

خطاب
السيد الرئيس حافظ الاسد
رئيس الجمهورية
بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الخامس
في مجلس الشعب
بتاريخ ١٩٩٠/٦/١١

السيد رئيس مجلس الشعب.

السيدات والسادة اعضاء المجلس.

ايها الرفاق.

ايها السادة:

إن بدء الدور التشريعي الجديد لمجلس الشعب حدث هام في حياة بلادنا ، مهدت له مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات ، وسبقت هذه المشاركة نشاطات كبرى عمت جميع المحافظات في الحملات الانتخابية للمرشحين ، فعاشت سورية أياماً عديدة متممة بالحيوية ، طابعها الحوار بين المرشحين وجماهير الشعب ، وهو حوار منطلقه مصالح الشعب ورغباته وآماله ، ومصالح الأمة وقضاياها القومية ، وسمته الإقناع والإقتناع ، وكنا على امتداد تلك الأيام نطالع في صحفنا آراء المواطنين من مختلف قطاعات الشعب ، في ما يرجونه ويتوقعونه من مجلس الشعب في دوره التشريعي الجديد ، عاكسين في أقوالهم اهتمامهم الكبير بالانتخابات وآمالهم المعقودة على ممثليهم في أعلى مؤسسة دستورية في البلاد . وكنا أيضاً نسمع ونقرأ متابعة وسائط الاعلام في الوطن العربي ، والعالم للحملات الانتخابية وسير الانتخابات ، مما عكس ايضاً اهتماماً عربياً وعالمياً بانتخابات مجلس الشعب .

وقد كان إقبال المواطنين على مراكز الانتخابات اقبالاً واسعاً بمقياس ما يجري في سائر بلدان العالم، ودل على حرص المواطنين على ممارسة الانتخاب من حيث أن هذه الممارسة حق وواجب، وبرهن شعبنا أنه يتحلى بمستوى رفيع من الوعي، فسارت الحملات الانتخابية للمرشحين، وتلتها الانتخابات، في جو من الهدوء والنظام.

إن وفرة عدد المرشحين، وشدة التنافس كانتا دليلاً على مناخ الحرية والديمقراطية، والمتنافسون إنما كان تنافسهم على كسب ثقة الشعب، وخدمة الوطن تحذوهم الرغبة في تعزيز الديمقراطية الشعبية التي أرسينا قواعدها خلال السنوات المنصرمة . . .

وانني إذ أغتنم هذه الفرصة لأهنيء السيد رئيس مجلس الشعب والسادة أعضاء مكتب المجلس بانتخابهم، ولأهنيء أعضاء المجلس بثقة الشعب التي أحرزوها واتمنى لهم جميعاً النجاح في حمل الأمانة، وفي النهوض بما ينتظرهم من مهام وما يقع على عواتقهم من مسؤوليات، اغتنمها أيضاً لأعبر عن شكرنا لمجلس الشعب الذي انتهت ولايته، وتقديرنا لما أنجز من أعمال في مجال التشريع والرقابة.

لقد عبر الشعب في الانتخابات عن إرادته في أن يرفد المجلس بطاقات جديدة، وأن يده بدم جديد، فجاءت نتائج الانتخابات لتنبئ بوصول مئة وثلاثة وسبعين عضواً جديداً إلى حرم المجلس، أي ما يناهز سبعين بالمئة من مجموع الأعضاء المتين والخمسين.

ومرة أخرى أنوء مسروراً بتنامي تمثيل المرأة في مجلس الشعب، وقد قلت سابقاً: أن هذا التنامي دليل تنامي العافية الوطنية، ومن واجبنا أن نسعد بتنامي دور المرأة في حياة الوطن، ففي ذلك أحد مؤشرات عديدة تشير إلى سلامة المسيرة وارتقاء الفكر في سورية.

وقد عكست نتائج الانتخابات أوسع تمثيل للشعب بسائر فئاته وقطاعاته، وها نحن نرى في رحاب المجلس ممثلي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، ونرى ممثلي العمال والفلاحين، ونرى أساتذة جامعات وأدباء وأطباء ومهندسين ومحامين،

ونرى إعلاميين، وفنانين، وحرفيين، وممثلين من القطاع الاقتصادي الخاص. وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنها تدل على أن مسيرة الديمقراطية الشعبية في سورية قطعت أشواطاً واسعة على طريق الرسوخ والتقدم، وبرهنت هذه النتائج أيضاً أن ما حققناه من حيث تطبيق التعددية الحزبية هو إنجاز أصيل ومتقدم، ونابع من مبادئنا وإدراكنا لمصلحة الوطن، وحرصنا على أن تكون ديمقراطيتنا الشعبية معبرة عن وحدتنا الوطنية.

أيها الأخوة:

بعد فوزكم في الانتخابات أصبح كل منكم ممثلاً للشعب كله، لأن عضو مجلس الشعب لا يمثل دائرته الانتخابية فقط، بل يمثل المواطنين في كل المحافظات، وإنه بممارسته وکالته بهدي من شرفه وضميره، إنما يضع نصب عينيه أداء مهمة جليلة غايتها أن ينهض بمسؤوليته الوطنية والقومية، وهذا ما توخاه الشعب منكم عندما اختاركم ممثلين له معبرين عن مصالحه، جادين في تحقيق ما يعود على الوطن والأمة بالخير والتقدم والمنعة.

إن الثقة التي أولاكموها الشعب عزيزة غالية ولا شيء أعز وأعلى على المرء من حوزة ثقة مواطنيه، فهي نور يضيء الطريق ويبرز الهدف القريب منه والبعيد، فيسير بخطا مرئية مأمونة تتلافى الخطأ اللامقصود، وتستبعد المضاعف ما كان منها بفعل فاعل حاقداً، أو ضالاً وما كان منها إفرازاً طبيعياً في سياق العمل والإنجاز.

إن هذه الثقة سلاح فعال يجب أن يتقن استخدامه بالنية الصادقة والعزم الصادق، لكي نؤدي الاستحقاق الذي علينا أفضل تأدية، فنكون عند مستوى هذه الثقة، وقد ساهمنا جدياً في تحقيق غاياتها، ودفع المسيرة الشعبية إلى الأمام، باتجاه الأهداف الكبرى الوطنية، والاجتماعية، التي ناضل ويناضل من أجلها شعبنا العربي السوري.

وبقدر ما الثقة سلاح فاعل في أيديكم، هي أمانة في أعناقكم، فاتقنوا السلاح وصونوا الأمانة.

إن الثقة التي مُنحتموها تحتاج عقولكم وأذرعكم، فاشحذوا كليهما ولا تبخلوا أو تقصروا في العطاء لهذا الشعب الجدير بأقصى العطاء وأقصى التضحية.

ولابد من الإشارة إلى أنكم نلتم هذه الثقة في ظل الإقبال الشعبي الكبير الذي تميزت به العمليات الانتخابية، كما لابد من التنويه بالروح التسامحية الودية التي تميزت بها نشاطات المواطنين وعلاقاتهم بعضهم ببعض، مرشحين وناخبين، خلال المراحل المختلفة للانتخابات، بدءاً بالنشاط الدعائي وانتهاءً بعملية الاقتراع، وفي أجواء من الحرية كانت حديث الناس في الداخل والخارج، وأنا أمل أن نحافظ دائماً على هذا المناخ لنمارس مهامنا في ظله. ومن البديهي أن وعينا العام لحدود الحق والواجب وممارستها الموضوعية، وتنامي حس المسؤولية الوطنية لدينا جميعاً في مؤسسات السلطة وخارجها، يساعدنا في الحفاظ على مناخ الحرية وتعميقه.

أيها الاخوة اعضاء مجلس الشعب:

أنتم اليوم السلطة التشريعية في البلاد، والقوانين التي تقررونها تعالج حياة السوريين جميعاً بكل جوانبها، فالصواب في التشريع يفيد كل مواطن بشكل مباشر أو غير مباشر، والخطأ في التشريع يؤدي كل مواطن بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى هذا فلا يجوز أن ننطلق في معالجة أي تشريع من رؤية ضيقة، أو مصلحة ذاتية أو شبه ذاتية، فأنتم الآن لستم مسؤولين عن أنفسكم أو عن شريحة من شرائح شعبنا فقط، بل أنتم مسؤولون عن مجموع الشعب وأمام مجموع الشعب. لا يمكن أن نعالج المواضيع الوطنية إلا من خلال رؤية وطنية، والقانون هو موضوع وطني. فلنتمتع في مشاريع القوانين ولندرسها بعناية تامة بعقولنا وضمائرنا وأماننا صورة الوطن، ولنقرر بعد ذلك عندها سنصيب وستكون مصلحة الشعب.

المناقشة العلمية المسؤولة مطلوبة دائماً في مناقشات ودراسات المجلس، وإذا

ما خرجنا عن ذلك فقد أضعنا الهدف ، لأن لكل مسألة مكوناتها ، وإذا نوقشت بعيداً عن هذه المكونات زيادة أو نقصاناً ، بمعنى أدخلنا مكونات ليست منها أو أخرجنا مكونات هي فيها ، فقد أختلّت المسألة وخرجت عن مسارها المستقيم نحو الحل ، وانتهينا إلى لا حلّ أو إلى حلّ لمسألة أخرى هي في حقيقتها ليست تماماً المسألة التي نحن بصددّها ، لأن عناصر كلتا المسألتين ليست واحدة ، هذا ما نحققه عندما نخرج في مناقشاتنا عن الحدود الموضوعية ، ولأحد منا يريد أن يسلك سبيلاً لا يؤدي به إلى الهدف العام المنشود .

أيها الاخوة أعضاء المجلس:

إنني أؤكد أهمية أن يأخذ مجلس الشعب دوره في الرقابة ، لأنه بذلك يتكامل مع الجهود الحكومية في هذا المجال ويساعد في تعميق سلامة المناخ السياسي وتحسين ظروف العمل الانتاجي ، والمجلس بذلك لا ينتقص من دور الحكومة كسلطة تنفيذية كما يتصور البعض ، بل يدعم هذا الدور ويتكامل معه لأن الكل يسعى إلى خدمة البلاد ، والرقابة الجدية النزيهة عنصر هام من عناصر الخدمة هذه ، والتنافس هنا بين السلطتين من أجل تحسين المناخ السياسي ، والانتاجي ، والاقتصادي ، والثقافي وغيرها هو في جوهره تعاون بين السلطتين التشريعية ، والتنفيذية لتحقيق هدف واحد .

ومن الطبيعي أن تنبه المؤسسات الرقابية عموماً إلى أهمية أساليب العمل الرقابي في تحقيق الأهداف الرقابية ، لأن التلاؤم بين الغاية والأسلوب أمر لا مفر منه . . .

الرقابة ضرورة وطنية يجب أن يتعاون بشأنها الجميع ، وأن لا يرى فيها أحد استفزازاً ، أو استيطاءً ، أو استضراراً .

فليمارس المجلس الرقابة بحزم وإخلاص من موقع الحاجة والمصلحة العامة .

أيها الاخوة:

سنستمر في تنشيط العمل الحزبي على أساس التعددية، وسنبحث دائماً بصدق وشعور عال بالمسؤولية الوطنية، عن كل ما يمكن أن يقوي بناءنا الداخلي السياسي، لأن هذا يجب أن يكون هدف كل مواطن أينما كان موقعه، فلا شيء يسعد المرء أكثر من أن يعيش في وطن قوي عزيز، ولا شيء أهم من أن يسعى المرء إلى بناء، أو المساهمة في بناء وطن قوي عزيز يعيش فيه المواطنون أعزة أقوياء.

اننا نؤمن بأهمية العمل الجبهوي، وسوف نعرّز دور الجبهة الوطنية وأحزابها ونعمل على تطوير صيغتها بما يزيدها قوة وفاعلية، على أساس الأفكار التي ستستخلص من مناقشات المؤسسات الحزبية والجبهوية، ومما يحفز على ذلك أن العمل الجبهوي أثبت على امتداد عقدين من الزمن مصداقيته الوطنية وجدواه النضالية على مختلف الصُّعد، كما أثبت قدرته على إشراك أوسع الجماهير في خدمة البلاد وتعزيز شأنها، ورفع قدرتها في مواجهة التحديات وتذليل المصاعب، وقد كانت كثيرة وكبيرة منذ عام الف وتسعمئة وسبعين، ولكن هذه المصاعب وتلك التحديات لم تستطع الصمود أمام الإرادة الوطنية والوحدة الوطنية التي شكلت الجبهة وأحزابها والمنظمات الشعبية، والنقابات والهيئات المهنية عمودها الفقري. ومن الطبيعي أن نثق أن الإرادة الوطنية المستندة إلى وعي المواطنين، وتصميمهم على حماية وطنهم، والدفاع عنه ضد كل أعدائه والواقعين في شباكهم هي الإرادة التي لا تهزم والقادرة على النصر.

وإذا كانت منظماتنا الحزبية، والشعبية، والمهنية، والنقابية تضم في صفوفها قطاعاً واسعاً جداً من جماهير شعبنا، فلا بد أن يكون طموحنا النهائي رغم صعوبة تحقيقه، ألا يظل مواطن في بلادنا دون أن تكون له منظمة ينتمي إليها. لأن المردود الوطني للعمل الجماعي المنظم يظل أكثر وفرة وأكثر مناعة وضمانة في مختلف الظروف.

كما ان العمل الجماعي ينمي المبادرة الفردية، وهذه بدورها تنمي العمل

الجماعي، ومع ذلك فهذه العملية تحتاج وعياً وتوعيةً وعلى امتداد زمن قد يكون طويلاً، لأنها تستلزم قناعة الناس بها وانسجامهم النفسي والفكري مع متطلباتها. ولكن مهما يكن الأمر فإننا في هذا البلد تنظيمات كنا أم أفراداً، سيظل لكل منا دوره الهام، وسنساهم جميعاً في بناء وطننا وسنظل دوماً على استعداد لأن نقدم في سبيله دون تردد جهودنا ودماءنا لأننا نريد أن نعيش في هذا الوطن أحراراً شرفاء أعزة كرماء.

أيها الاخوة:

لقد أكدت التعددية الاقتصادية التي التزمنا بها مع بداية السبعينات انها صيغة ناجحة للعمل الاقتصادي، وعندما تبيننا هذه الصيغة كانت لدينا القناعة بنجاحتها، ذلك أنها تفتح الباب أمام رغبات المواطنين المختلفة، ويستطيع كل مواطن يمارس عملاً اقتصادياً أن يمارسه بالطريقة التي يراها مناسبة في ظل تعدد الانماط الاقتصادية، وهذا يمكن البلاد من كسب جهود جميع المواطنين العاملين في المجال الاقتصادي، ولذلك وانطلاقاً من المصلحة الوطنية، فإننا سنتابع طريقنا على اساس التعددية الاقتصادية بقطاعاتها الثلاثة: العام، والخاص، والمشارك، وسنشجع النمو الاقتصادي في القطاعات الثلاثة وبلادنا بحاجة إلى ذلك.

أيها الاخوة:

في الوقت الذي نعمل على بناء القدرة السورية السياسية، والاقتصادية، والعسكرية وغيرها، فإننا نضع في الاعتبار أننا جزء من الأمة العربية وأننا دائماً في الطليعة من معاركها، ونتحمل أكبر جزء من آلامها بحكم موقعنا من التاريخ العربي، والجغرافيا العربية، اللذين يرتبان علينا التزاماً تاريخياً يلازمنا ونلازمه بوضعية يشكل معها جزءاً من وجودنا الوطني القومي النضالي، وسمّة من سمات الحياة الوطنية السورية، ومن هنا كان موقفنا في العصر الحاضر من الصراع العربي - الاسرائيلي، ومن هنا كان موقفنا في لبنان، ومن هنا كان موقفنا في كل معركة ذات بعد قومي بمحتواها أو شكلها.

وحاولنا دائماً أن تكون لمواقفنا في الشؤون القومية بعض شوري مع إخواننا العرب حيثما امكن ذلك، وعند تعذر الشوري استرشدنا دائماً بأحاساستنا وحساباتنا القومية.

وعلى أساس من هذه الرؤية الوطنية القومية لبت سورية طلب الاخوة في لبنان، وقدمت الجهود والتضحيات ومازالت، ودون أن تنتظر أو تطلب جزاء من أحد ودون أن تفتر همتها، أو يضعف تصميمها رغم التدخلات السياسية، والعسكرية الكثيرة والخطيرة من دول كبيرة وصغيرة وخاصة العدوان العسكري الاسرائيلي على لبنان عام اثنين وثمانين، والتدخل العسكري الامريكي والأطلسي في العام نفسه، إضافة إلى تدخلات عسكرية أخرى بأشكال مختلفة وتدخلات سياسية لم تنقطع.

إن لبنان بلد عربي تربط بيننا وبينه أوثق روابط القربى وأوثق روابط التاريخ والجغرافيا، وتقع علينا مسؤولية قومية تاريخية في العمل إلى جانب ابنائه لحماية والدفاع عنه في جميع الظروف، ولا سيما في ظروف المحنة التي يعاني منها، وأن لا نتركه وحيداً أمام الأعداء الطامعين في اغتصاب أرضه والهيمنة على شعبه . . .

ولابد أن نذكر أن هؤلاء الأخوة لم يتقاعسوا في الدفاع عن أرضهم وحريتهم في مواجهة العدوان الاسرائيلي، بل كانوا ابطالاً وضربوا المثل الرائع الذي لم يسبقهم إليه أحد في التضحية والفداء، وقد قدموا نماذج من التضحية لم يعرفها العرب منذ صدر الإسلام، وما زالوا حتى الآن رغم صعوبة الوضع الداخلي يقومون بأعمال بطولية رائعة في مواجهة العدو الذي يحتل جزءاً من جنوب لبنان.

إن للمسألة اللبنانية وجهين: وجهها خارجياً يتمثل بتدخلات اسرائيل تحقيقاً لأطماعها، وتدخلات دول اجنبية عديدة، وهذا الوجه يستفيد من التناقضات الداخلية بين الأطراف اللبنانية، عن طريق التحريض والعمل على تعميق هذه التناقضات، ووجهها داخلياً يتمثل في الخلاف بين اللبنانيين حول صيغة الحكم المناسبة وضرورة تطوير الصيغة القائمة. وحقيقة الأمر أن جذور هذا الخلاف لم

تبدأ مع بداية الحرب الأهلية الحالية، وإنما مع بداية استقلال لبنان، بل نبتت مع بداية الاستقلال، لأن البذور وجدت خلال العهد الاستعماري.

والجدير بالقول أن أكثرية اللبنانيين كانت تؤكد ضرورة تطوير صيغة الحكم، ولكن الخلاف ظل قائماً حول حدود التطوير وحول بعض اتجاهاته، ولكن هذه الأكثرية أصبحت في مابعد في موقع واحد تقريباً، وظلت مجموعات قليلة في لبنان أما مع الصيغة كما هي الآن وإما مع تغييرها، ولكن باتجاه لا يخدم وحدة الوطن اللبناني، بل يبعد بين اللبنانيين ويؤدي إلى التقسيم. ولا أجد ما يدعو للتفصيل وتسمية الأشياء بأسمائها، بعد أن جرى مؤخراً وهذا هو المهم الاتفاق على ميثاق وطني وقد أقره النواب اللبنانيون من جميع الفئات، ووافقت عليه الأكثرية الساحقة من الفعاليات الشعبية، والأمل أن يعيد النظر في موقفه من لا يزال موقفه سلبياً من الميثاق الوطني، لأن فيه مصلحة لبنان بجميع أبنائه، ولأن الحل الوطني هو الحل الوحيد الممكن والأمن والذي يضمن الاستقرار للجميع.

وسورية كانت منذ البداية وستبقى مع لبنان كله، وهي تتعاون مع جميع القوى اللبنانية التي تتمسك بوثيقة الوفاق الوطني، وتدعم المؤسسات الشرعية التي تشكلت على أساس هذه الوثيقة.

إننا في أمس واليوم وغدا مع جميع اللبنانيين دون تفرق، إلا من كان ضد وحدة لبنان وضد الوفاق الوطني، وسنستمر في تقديم الدعم للبنان وسلطته الشرعية ما دام لبنان بحاجة إلى الدعم.

ويجب القول إن معالجة الوجه الخارجي للمسألة اللبنانية ستكون ممكنة بشكل أفضل، بعد معالجة الوجه الداخلي رغم المحاولات التي ستجري لابقاء هذه الوجه الخارجي، لأن العوامل الأهم لوجوده واستمراره تكمن أصلاً في التناقضات الداخلية.

وبطبيعة الحال ليس من مصلحة العرب مجتمعين أو منفردين أن يصرفوا جهودهم في الاتجاهات غير الرئيسية، إلا إذا فرضت نفسها كما يمكن أن يحدث

أحياناً، وكثيراً ما يبذل العرب جهودهم في مسائل ثانوية لاتفرض نفسها عليهم بل هم يفرضونها على أنفسهم، والخلافات العربية أفضل مثال على ذلك .

يجب أن يدرك الجميع أن الوضع العالمي والوضع في منطقتنا لا يحتمل الجدل الترفي، وإن ما هو قادم ليس خطراً محدوداً عابراً، إنه خطر مصيري بكل ما يعنيه هذا التعبير، ومن المفارقات القاسية أن بعض أخواننا العرب يتحدثون الآن عن هذا الخطر، ولكن لا يتبدى أثر ذلك في سلوكهم وعملهم، أن الأمر يتطلب يقظة عربية حقيقية تنتج تضامناً عربياً حقيقياً تستطيع الأمة من خلاله أن توفر لنفسها كثيراً من الأمان وهي تخوض معاركها المفروضة عليها أولاً وآخراً. كل أمة عندما ترى خطراً قادماً تتضامن وتتكاتف، إذا لم تكن أصلاً كذلك، فهل يكون العرب في هذه المرحلة استثناء من هذه القاعدة الانسانية التاريخية للمسييرة البشرية؟ أم يصحون ويتحركون في السياق الإنساني الطبيعي ويمسكون بزمام المبادرة التاريخية قبل أن تفلت من أيديهم إلى الأبد بفعل طبيعة الظروف القادمة واحتمالاتها وبفعل سبات عربي عميق؟.

إن الأمم الأخرى تتوحد في هذه المرحلة ولاتتضامن فقط، وهي ليست على حافة خطر المصير كما نحن، وليست أراضيها محتلة أو معرضة للاحتلال في المدى المرئى كما نحن، لقد سقط جدار برلين وها هما الدولتان الألمانيةتان على أبواب الوحدة، بل سقطت الجدران بين أم أوروبا الغربية، وها هي على أبواب كيان وحدوي سيتكون في عام اثنين وتسعين، بل ها هي أم أوروبا بكاملها تتنادى للوحدة.

ألا نعتبر مقصرين بحق أنفسنا ومتخلفين عن الركب العالمي المتقدم، ونحن نعيش الجمود والتشردم والقوقعة، بينما الأمم الأخرى تسير بسرعة نحو وحدتها وعزها وازدهارها؟.

يجب أن يناضل العرب من أجل تحقيق الوحدة العربية، لأنها قضية هوية ومصير، وإلى أن تتحقق الوحدة يجب أن يحققوا تضامناً فعالاً يقيهم شر ما تحمله الظروف.

وهنا أحيي أشقاءنا في اليمن الذين وضعوا الوحدة فوق كل اعتبار فنبذوا الضغائن وانطلقوا من رغبة جادة في توحيد شطري اليمن وحققوا اليمن الموحد، واكدوا انهم يرونها خطوة على طريق الوحدة العربية الكبرى .
إنني باسمكم وباسم شعبنا أهنيء اشقاءنا في الجمهورية اليمنية قيادة وشعباً بهذا الانجاز العظيم ، وأتمنى لهم اطراد النجاح في تعزيز وحدة اليمن وازدهاره والاسهام في الدفاع عن قضايا الأمة العربية .

أيها الاخوة:

إن الاطماع الاسرائيلية في الأرض العربية ليست موضع شك، ومن هنا فإسرائيل لاتريد السلام، لأن السلام سيعيد الأرض المحتلة إلى أصحابها وسوف يضع قيوداً تمنع إسرائيل من التوسع في المستقبل أو على الأقل تشكل مصاعب امام هذا التوسع، بينما أعلن العرب في أكثر من مناسبة رغبتهم في تحقيق السلام على اساس قرارات مجلس الأمن الدولي، وبالرغم من ان إسرائيل وافقت على هذه القرارات فإنها عملياً تراجعت عن موافقتها . فإسرائيل وافقت على المؤتمر الدولي للسلام الذي تقرر في عام ١٩٧٣ بناء على قرار مجلس الأمن ٣٣٨ وضمنه القرار ٢٤٢، والذي عقد جلسته الأولى في جنيف في كانون الأول من العام نفسه برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية . بينما هاهي ترفض الآن ومنذ ذلك الوقت هذا المؤتمر رغم موافقتها عليه ومشاركتها فيه .

إن إسرائيل عملياً ليست مع أي قرار من قرارات الأمم المتحدة ولا تفكر إلا بالتوسع عن طريق استخدام القوة، إن قليلاً من التمعّن والتفكير يجعلنا نثق أن طريق القوة الاسرائيلي هذا طريق مسدود، لأن تفوق القوة لم يثبت في الماضي ولن يثبت في المستقبل في يد أحد، وإلى جانب ذلك إذا قارنا المعطيات العربية بالمعطيات الاسرائيلية فسنجد أن حركة التفوق ستكون باتجاه العرب، وعلى هذا إذا قارنا تطورات القوة بين العرب واسرائيل منذ قيام اسرائيل وحتى اليوم، فسنجد أن الفارق يضيق لمصلحة العرب، سواء من حيث الإنسان أو من حيث الآلة، ومن هنا

لم تعد حروب اليوم كحروب الماضي ، لم تعد قصيرة الزمن ولم تعد قليلة الثمن .
إن اسرائيل لاتزال متفوقة تكنولوجيا وتستطيع أن تلحق بالعرب كوارث
بشرية في حالة الحرب ، ولكن العرب أيضاً يستطيعون بما يملكون أن يبادلوها
الكوارث بمثلها ، واسرائيل تعرف هذا وتعرف أن التفوق التكنولوجي الذي تملكه
لايستطيع أن يحول دون تبادل الكوارث في حالة الحرب بواسطة ما هو متوفر لدى
العرب ولدى اسرائيل ، وبحكم ما لدى العرب من عمق بشري يفتقر الاسرائيليون
إلى مثله ، فإن تبادل الكوارث هذا سيكون اثقل بكثير على الاسرائيليين . فإذا كان
العرب بحاجة إلى السلام فالاسرائيليون أيضاً بحاجة إلى السلام ، ولذلك على
الاسرائيليين أن يدركوا ان العرب لايتحدثون عن السلام من موقع اليأس . بل من
موقع نصرة السلام واسترداد الحقوق .

أيها الاخوة:

كيفما تحركت الحياة فالإنسان اداتها من جهة ، ومنطلقها وغايتها من جهة
أخرى ، وهو بالتالي اهم ما فيها . فإذا بُني إنساننا البناء السليم وخاصة عقله وإرادته
فلا خوف من غزاة ولاقلق من عدوان ، ولاشك في امتلاك ناصية النصر .
فلنبن الإنسان السليم عقلاً وجسداً ، لقد سارت سورية على الطريق خطوات
واسعة تستمد العزم والارادة من تراثها ، وقيمها الروحية ، والمادية وعلى هذه القيم
تنمو وتكبر أجيالنا الشبابة : على الايمان بالله ، على الايمان بالوطن ، على
الشهادة ، على الشجاعة ، على ارادة النصر ، على الغيرية وحب الشعب ، على
التعلم ، على المعرفة ، على التدريب ، على الإباء ، على الحق والواجب ، وغير ذلك
من القيم الكبرى مما يجب أن يملأ حياتنا ، وينغرس في عقولنا وينداح في نفوسنا .
فنظمئن دون ريب إلى الحاضر والمستقبل .

وإلى أن يأتي الموسم الوفير والحصاد الغزير ، دعونا نحیی إخوتنا وأبناءنا

المناضلين في فلسطين، والجولان، وجنوب لبنان، ونشد على ايديهم بفسخ
واعتراز.

مرة أخرى تهنتي لكم بالثقة التي أولاكموها الشعب .
مارسوا سلطاتكم بحزم ونزاهة، بهدي من وطنيتكم، ولاسلطان عليكم إلا
الشرف والضمير وثقة الشعب بكم .
أرجو لكم التوفيق والنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

خطاب سيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الرابعة في مجلس الشعب

بتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٩٢



السيد الرئيس الجمهورية
أثناء اداء القسم للولاية الدستورية الرابعة
في
مجلس الشعب



صورتان للنساء أعضاء مجلس الشعب

خطاب
السيد الرئيس حافظ الاسد
رئيس الجمهورية
بمناسبة اداء القسم للولاية الدستورية الرابعة
في مجلس الشعب
بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٢

السيد رئيس مجلس الشعب.

أيتهن الأخوات.

أيها الإخوة أعضاء مجلس الشعب:

يسعدني غاية السعادة أن التقي بكم بعد أن قال الشعب كلمته في استفتاء عام واتخذ قراره بأن نتابع معا مسيرة البناء والتحرير .

لقد كانت بيعة الشعب غالية في معناها وعظيمة في مضمونها ، حيث خرجت الملايين من السوريين الى الساحات والشوارع في المدن والقرى ، لتعلن للعالم أجمع أن الوحدة الوطنية في سورية أضحت نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا متكامل الأبعاد ، يمتد في جذوره الى أعماق جماهير الشعب لقد أصبح هذا النهج نهجا قوامه التحالف والتعاقد والتآزر .

وكانت تلك العواطف النبيلة والصادقة الملأى بالحب والوفاء ثمرة مسيرة عقدين من الزمن ، حقق خلالها شعبنا من المنجزات مادفعه لأن ينطلق وقبل الموعد المحدد للاستفتاء ، ليعبر عن أحاسيسه ومشاعره وإيمانه بالنهج الذي اختطته سورية لنفسها . . .

وثقة الشعب أيها الإخوة مصدر قوة ومحبة الجماهير ، تعزز في النفس القدرة على مجابهة التحديات ، وإنني إذ أقبل بكل الإكبار والمحبة قرار الشعب بتحمل

المسؤولية فأنني أعلم ان ماهو أمامنا من تحديات يستوجب منا العمل الدؤوب والمستمر . وكلما زادت المحبة ثقلت المسؤولية ، كما انه كلما عظمت آمال الأمة وطموحات الشعب تطلب الوضع قدرا اكبر من التضحية والفداء والبذل والعطاء .

إن مشاعر الفرح والسرور ومظاهر التعاون والتعاقد ، التي سادت بين الجماهير تبعث على الطمأنينة والفخر والاعتزاز . فقد برهن شعبنا في سورية في مناسبات عديدة أن لا حدود لعطائه ، فقدم النماذج المضيئة في فعله وسلوكه وثقته وعطائه التي تفوق بطاقتها ومعناها كل وصف . وكان سلوك الملايين من السوريين سلوكا عفويا صادقا يعبر عن ارادة جماعية تنقل الفرد من حالة «الأنا» والانانية الى حالة «النحن» والغيرية .

لقد شارك الشعب بمختلف فئاته وأعمارهم ومواقعه الاجتماعية في الاستفتاء ، وقال : «نعم» لما تم إنجازه ، وقال : نعم للعهد على متابعة المسيرة ، وقال : نعم لما هو مطلوب منا من فداء وعطاء في اطار وحدة وطنية تذوب فيها الفوارق ، وتظللها أطياف الحب والمودة .

لقد كانت أيام الاستفتاء حاسمة في صقل المواهب والنزعات والافكار ، ومحددة لمسار التغير الاجتماعي ، لأن ماشهدته سورية في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٩١ لم يسبق له مثيل في تاريخها القديم والحديث ، وهذا ما سجله المراقبون . وقد تحققت من جراء ذلك التفاعل والتوحد ومظاهر الألفة والمحبة والعطاء نقلة نوعية في حياة شعبنا ، تتسم بمزيج من الواقعية والطموح ، ذلك المزيج الذي ينقل الانسان عادة الى مراتب عليا في التفاني ونكران الذات . . .

وقد قررت سورية منذ فجر حركة التصحيح أن الانسان هو منطلق الحياة وهو هدفها ، وقد استجاب الانسان في سورية لذلك القرار وأعطى نموذجاً قريداً في القدرة على البذل والعطاء ، وكانت كلمة نعم مقرونة بالفعل والسلوك ، فخرجت جماهير الشعب بشيبيها وشبابها برجالها ونسائها ، لتعبر وبطريقتها الخاصة عن فرحتها واعتزازها بما تم وإدراكها أن الحاضر الذي تنعم به والذي يتسم بالاستقرار

والأمن والبناء، هو حصيلة عمل دؤوب شاركنا فيه جميعاً وبنينا جميعاً.
وقياساً على ذلك فإن الجماهير تدرك ويحسها السليم أن المستقبل لابد أن
يكون صورة أبهى من الحاضر، فهو سيكون حصيلة ماتراكم في الأمس وما يتحقق
اليوم وغدا، فعلىنا أن ننذر أنفسنا في كل مواقع العمل والمسؤولية الرسمية
والشعبية، لتحقيق آمال وطموح الشعب وعندما نكون كذلك فإننا نقوم بواجبنا من
جهة ونكسب احترام الشعب ومحبته من جهة أخرى. وأقصى وأبل ما يتطلع اليه
المرء في وطنه هو أن ينال محبة الناس في وطنه . . .

وعندما كنت أتابع اعراس الجماهير التي كانت تحتفل أمام أبصار الجميع فإنني
كنت أعلم ان ما يربطني بالشعب هو ما يربط الشعب بالأرض.
والشعب والأرض هما الوطن ومن لا يرتبط بالشعب والأرض فلا وطن له،
ومن لا وطن له لا وجود له، فإلى الشعب . . . شعبنا العظيم . . . أنقل مرة ثانية
المحبة والاعتزاز والتقدير . . .

وشعبنا في سورية أيها الإخوة والأخوات . . . شعب أصيل ينهل من
تراثه ومن تاريخه معينا لا ينضب من المثل والقيم السامية، وقد تفاعل مع
الحضارات الانسانية تفاعلاً خلاقاً واحتزن في تاريخه طاقات تزخر بكل
معاني الخير والنبل والعطاء وتتفجر حيثما يستوجب العطاء ويتطلب
الفداء . . .

أيها الأخوة:

إننا نلتقي اليوم ونحن في اجواء الذكرى التاسعة والعشرين لثورة الثامن من
آذار، التي كانت ثمرة نضال شاق ومعاناة طويلة نتيجة الظروف السياسية،
والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، التي كانت قائمة في بلادنا زمناً طويلاً،
سادت خلاله علاقات الجهل والتخلف، وغت مظاهر الفوضى وانعدم الشعور
بالأمان والإطمئنان الى الحاضر والمستقبل، وكان لابد لجيل من أبناء هذا الوطن ان
يتمرد على هذا الواقع ويتحرك في عكسه بغية خلق واقع جديد تتحرك فيه الحياة من

الظلام الى النور، من التخلف الى التقدم، من الفوضى الى النظام، من البيئة الصغيرة الضيقة الى بيئة الوطن بكل أبعاده . ولنقل من وطنية الجغرافيا الصغرى الى وطنية الوطن بكل أبعاده ومفاهيمه . . .

وأنا هنا لا أتحدث عن بضع سنوات بل عن مرحلة تاريخية من عمر هذا الوطن ، حيث جاءت ثورة الثامن من آذار المحطة البارزة والمنعطف التاريخي في إطورها . . .

فتحية لشعبنا العظيم الذي فجر ثورة الثامن من آذار ودافع عنها وحماها، في وجه كل المصاعب والتحديات التي أريد لها أن تخنق الثورة وان تمنع نغماها واستمرارها، فنجح الشعب وتابع تطورها وتطويرها، ومازال الجهد والاجتهاد مستمرين، فالشعب طاقة حية مستمرة تستنزفها المصاعب ولا تستنفذها لأنها مستحيلة النفاذ، اذ هي طاقة خير ولانهاية للخير لأن الخير مصدره الله . . .

وإذا كان عدم الاستقرار الفكري والسياسي قد اعتري السنوات الاولى من عمر الثورة، بما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على الصعد الاقتصادية، والاجتماعية، والدفاعية وغيرها، فإننا عاجلنا هذا الإشكال وتجاوزناه بعد حركة التصحيح عام ١٩٧٠، وانطلقنا منذئذ في عملية بناء وطنية واسعة تغطي طيف الحاجات الوطنية على سعته، وتعددية مشتملاته وفي بعده المادي والروحي، وبدأنا ببناء وتعزيز القدرة الداخلية، وبادرنا للاتصال بجميع الاحزاب التي كانت قائمة في البلاد قبل حركة التصحيح وقبل ثورة آذار.

ونشأ حوار حري بين جميع هذه الاحزاب، لا يفرض أحد على أحد رأيا، وكان حوارا وطنيا مسؤولا استغرق وقته الذي احتاجه، واستمرت المناقشات المكثفة أكثر من عام توصلت الاحزاب في نهايتها الى اتفاق تام وموثق . انطلاقا من المصلحة الوطنية والحرص على مسيرة وطنية قوية، وباشرنا مسيرة وطنية مشتركة على طريق طويل وكانت تجربة نوعية جديدة لاسابقة لها في بلادنا . ولا مثيل لها في

بلدان العالم الأخرى ، وقد يقال إنه وجدت جبهات وطنية في بلدان أخرى ، وأقول : إن التجربة تختلف جدا من حيث تاريخيتها ومحتواها ونظام عملها وفاعليتها . وتابعت الجبهة نشاطها خلال العقدين الماضيين مطورة بين وقت وآخر أسلوب عملها ، ولا أذكر أن هناك أمراً واحداً على المستوى الوطني سواء كان داخليا أو خارجياً بُت فيه ، أو وجبت معالجته إلاّ عاجلناه في إطار الجبهة الوطنية التقدمية نتبادل الآراء بشكل حر ومسؤول نناقش ونجتهد ونختلف ونألف ، ونخرج باتفاق قوامه خلاصة الآراء التي استقر عليها المتحدثون في نهاية الامر ، ولا أذكر أننا خرجنا مختلفين حول أمر هام ناقشناه في أية جلسة من جلساتنا ، والتي كانت دائما تستغرق وقتا طويلاً لأن الكل كان حريصا على أن تتسع الرؤية حول موضوع المناقشة ، وان نخرج بأصح رأي موحد واضح قرار في النهاية .

وهذا لايعني أننا لم نكن نناقش الأمور الأقل أهمية بل فعلنا ذلك وبشكل مستمر ، ناقشنا أمورا أقل أهمية ، وأمورا صغيرة ولكننا اعتبرنا ونعتبر ان كل الأمور التي ناقشناها أو نناقشها هامة ، وإلا لما كان هناك ما يبرر مناقشتها . إن المجال كان مفتوحا دائما لأن تناقش الجبهة كل أمر ترى مناقشته . . .

لقد كانت الجبهة الوطنية التقدمية إنجازاً وطنياً هاماً ومكسباً كبيراً لقضايا الشعب والوطن ، ولعبت دوراً أساسياً في صمودنا الوطني ضد التحديات المتعددة الاشكال التي استهدفت وطننا في كبرياته ومصالحه وسيادته وقراره الحر وحقه القومي . ومع ذلك فإننا نرغب من الجبهة أكثر مما تحقق ومازال أمامنا الكثير مما يمكن عمله من التطوير الذي يحقق زيادة من الفاعلية في خدمة قضايا وأهداف الوطن .

إن الانسان ينشد الكمال دائما ولايناله ومع ذلك يجب ان يستمر في تطلعه اليه ، وفي تحركه نحوه بشكل دائم ليقترّب منه قدر المستطاع . انني أمل ان نجتمع قريبا لنناقش ونقرر ما نراه لازماً لتطوير عمل الجبهة وزيادة فاعليتها الوطنية .

وفي إطار البناء الوطني كان الاهتمام الكبير بمنظمتنا الشعبية، التي أصبحت ركائز جبارة في الدفاع عن هذا الوطن وشموخه وبنائه وصون ارادته، الامر الذي هو موضع فخرنا وتقديرنا الكبير .

وفي إطار البناء الوطني ايضا بذلت الجهود لتعزيز نقاباتنا المهنية عن طريق توحيد ابناء المهنة الواحدة في تنظيم واحد بدلا من عدة تنظيمات، كما كان الامر في كل من نقابات الاطباء والمحامين، ودعمت هذه النقابات بعد توحيدها لتأخذ دورها الوطني الذي يجب ان تأخذه والذي نراه اليوم واقعا ملموسا نعتر به .

وفي إطار البناء الوطني، أعدنا صياغة مؤسسات السلطة التنفيذية، والتشريعية، والادارة المحلية، وهي أيضاً تجربة جديدة هدفت الى تحقيق اوسع مشاركة شعبية ممكنة تتم عن طريق الانتخابات والتمثيل الصحيح .

وفي إطار البناء الوطني، كانت لنا خطط وتوجهات وهياكل اقتصادية متنوعة، هدفت الى مشاركة كل طاقات البلاد في بناء الاقتصاد وتنميته، وحققت نجاحات هامة تنمو وتعلو باستمرار، وكانت لنا خططنا الثقافية والاجتماعية . وقد اعطينا لكل ذلك جهودا كبيرة، وحققنا نجاحات هامة رغم كل الصعوبات التي مررنا بها والتي تعرفونها جيدا .

أيها الإخوة،

إنني لا أستعرض ما انجزناه ولو فعلت ذلك لاحتجت وقتا طويلا لتعداده وشرحه، لكنني أردت أن أشير الى خطوط عريضة لبعض اهتماماتنا ومنجزاتنا في المرحلة الماضية، والتي انصبت وتصب جميعها في خلق وترسيخ الوحدة الوطنية، وتقوية البلاد سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، واجتماعياً، وعسكرياً مما يخلق جبهة داخلية صلبة تصمد أمام العواصف، وإن قويت وتعددت اذا ماتعرض لها الوطن، ويجعل البلاد قادرة على التجاوب مع تطلعات وآمال جميع أبنائها .

هذه الجبهة الداخلية الصلبة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا هي التي أردناها دائماً، لأنها قاعدة الصمود ومنطلق النجاح والتقدم، وهي الأساس في كل

انجاز تطلعننا او نتطلع اليه والدرع الذي يقي البلاد من كل خطر واجهناه، أو نواجهه
وستبقى هذه الجبهة موضع الاهتمام الرئيسي لأن الوحدة الوطنية الرائعة التي
تتجلى في كل منعطف نجتازه، وفي كل أمر نواجهه تحتم علينا استمرار وإعطاء مزيد
من الجهد لقضايانا الداخلية، قضايا المواطنين جميعا واهتماماتهم وتطلعاتهم.

لقد خضنا كل المعارك التي خضناها، معارك التحرير والبناء، ومعارك
الصمود، وواجهنا كل اشكال الضغوط بجهتنا الداخلية المتراصة وبوحدتنا الوطنية
الرائعة، وبذلك أعطى شعبنا كما هو دائماً مثالا على الوعي الوطني، والشعور
العالي بالمسؤولية الوطنية.

ان هذا الشعب الذي يواجه هذا الحجم الكبير من المخاطر والتحديات،
ويبذل الدم والعرق من أجل هذا الوطن ومن أجل صيانة كرامته وحرية جدير بكل
الحب والاكبار، ويستحق ان نبذل كل جهد لتحقيق آماله وتطلعاته وتعزيز وحدته
الوطنية وتلاحمه في جبهته الداخلية . . .

إن صيانة كرامة المواطن والحفاظ على أمنه واستقراره وتأمين ما يمكن تأمينه
من ظروف العيش الكريم، وتوفير ظروف العمل للأجيال الصاعدة التي هي ركيزة
الوطن يجب ان يكون موضع اهتمامنا الدائم.

إن المسار الذي بدأناه بعد السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، يأتي
في إطار إطلاق طاقات الشعب وفي تمكين المواطن من المشاركة في بناء البلاد
والإسهام في الحياة العامة. إن صيغة الديمقراطية التي اختارها شعبنا ليست اطارا
جامداً، وليست طريقاً موصداً، بل هي موضوع حي يتطور ويتجدد وفق تطور
ظروفنا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

إن صيغة الديمقراطية ليست سلعة تستورد من هذا البلد أو ذاك، وانما هي
الإطار الذي يمارس فيه المواطنون حقوقهم وواجباتهم وفق ظروفهم المرحلية.

وكل مرحلة من مراحل التقدم والتطور والبناء نحققها تقدم معطيات جديدة
في مجالات الحياة المختلفة، لا بد أن تعكس نفسها على الاطار الديمقراطي، ولكي

يمارس شعب من الشعوب الحياة الديمقراطية لابد من تحقيق توازن دقيق جدا بين الصيغة أعني الهيكلية والقوانين ، وبين محصلة المعطيات الثقافية ، والتراثية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية التي يملكها أو يتمتع بها هذا الشعب ، أي شعب . وأي خلل في هذه الموازنة يحتم ان يعيش الشعب حياة لديمقراطية وتبدأ المعاناة مع بداية الخلل وبقدرة اتساع الخلل ، تتسع لديمقراطية الحياة سواء تقدمت الصيغة على المعطيات أو تقدمت المعطيات على الصيغة .

وبسبب عدم تماثل المعطيات الثقافية والتراثية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين شعوب العالم ، في أي وقت من الأوقات لم تستطع أية صيغة ديمقراطية بعينها ان تفرض نفسها بقوتها أو بجاذبيتها على شعوب العالم في أي وقت على امتداد ما هو معروف من التاريخ الانساني ، ورغم تمسك الانسان دائما بتحقيق الحياة الديمقراطية بمعنى انها سيادة الشعب أو حكم الشعب نفسه بنفسه ، فقد بقيت في الزمن الواحد في مرحلة تاريخية واحدة صيغ كثيرة جدا تسير بموجبها شعوب العالم ، حتى انه في كثير من الاحيان بدت هذه الصيغ والتي تسعى الى الهدف نفسه متباينة الى حد التناقض .

فلكي نصف انفسنا وشعبنا ولكي نعيش حياة ديمقراطية بأقصى ما هو ممكن ، علينا أن نتطلع دائماً الى داخل بلادنا نقرأ الواقع بجوانبه المختلفة قراءة متأنية موضوعية علمية ، لكي نصل الى القرار الصحيح لأن القرار المناسب للشعب لا يُستوحى ولا يستلهم إلا من الشعب نفسه .

ومن هنا أقول إنه في ظل مسارنا الديمقراطي نحن أقرب الى الديمقراطية ، ويمارس المواطن في بلادنا دورا أكثر اتساعا وعمقا من الدور الذي يمارس في الكثير الكثير من بلدان العالم بما فيها البلدان المتقدمة التي ترفع لواء الديمقراطية على طريقتهما وحسب مفاهيمها .

فإلى جانب المؤسسات السلطوية أو الرسمية المنتخبة ديمقراطيا المجالس المحلية ومجلس الشعب ، توجد المنظمات الشعبية بحلقاتها وقياداتها المتسلسلة

والمنتخبة ديمقراطياً، وتوجد النقابات المهنية بحلقاتها وقياداتها المتسلسلة والمنتخبة ديمقراطياً، وتوجد الاحزاب وقياداتها المنتخبة ديمقراطياً، والكل يمارس العمل السياسي ويشارك في السلطة والقرار، فالعامل، والفلاح والمعلم، والطالب، والمرأة. والتاجر، والطبيب، والمهندس، والمحامي، كل في اطار تنظيمه النقابي يساهم في تسيير آلة الدولة والمجتمع، وهذا ليس موجودا في بلدان اخرى ويجب ان ندرك كمواطنين هذا الامر.

هناك يوجد برلمان ورئيس وكفى، ولا أحد يتدخل أو يشارك كما نعرف وتعرفون جميعا في قرار السلطة أو في القرارات العامة للبلاد الا المجلس المنتخب أو البرلمان، ورأس الدولة، والأمر لدينا مختلف تماماً، أنتم هنا تمثلون أحزابا وتمثلون منظمات، وتمثلون قطاعا واسعا جدا من شعبنا، ممن لا يتمون تنظيمياً الى أحزاب أو منظمات، وأكثر من ثلث أعضاء هذا المجلس كما أذكر هم ممن يمكن ان نسميهم المستقلين، أي الذين لا يتمون الى أي حزب أو منظمة.

إذا كانت التعددية السياسية أحد مظاهر الحياة الديمقراطية، فقد أكدنا على هذه التعددية منذ أكثر من عشرين عاماً، ومارسناها في مختلف جوانب حياتنا، وتسهم الاحزاب التي تشارك في الجبهة الوطنية التقدمية في مسؤولية قيادة الدولة . . .

ان في سورية عددا من الاحزاب يزيد عما لدى عدد كبير من الدول، ويوجد في عدد من البلدان المتقدمة والعظمى تعرفون وبشكل دائم حزبان يتبادلان تسلم السلطة. أما في سورية فيوجد عدد من الاحزاب، وهي أحزاب وطنية لها تاريخ طويل في النضال الوطني، وقد مضى على تأسيسها عشرات السنين وهذا لا يعني أنه لا يوجد احتمال قيام أحزاب وطنية جديدة، بل يعني أننا طبقنا وعشنا التعددية الحزبية والسياسية قبل الكثير الكثير من الذين يتحدثون عنها هذه الأيام، دون ان يكون في أذهانهم أية مضامين للتعددية الحزبية أو للحزبية نفسها. الاحزاب في عدد من البلدان هي أحزاب انتخابات لها دور واحد دور

موسمي تمارسه خلال موسم الانتخابات ، في بعض البلدان وليس في كل البلدان ،
وانتم تعرفون ان الاحزاب والمنظمات والافراد لديكم ليسوا هكذا .

إن الديمقراطية لاتعني الفوضى السياسية ولكنها تعني توفير أفضل الظروف
التي يتمكن خلالها المواطن من تحقيق الاختيار الحر بما في ذلك اختيار ممثليه ومن
القيام بكل ما يخدم الوطن والشعب .
إن الديمقراطية تتطلب التنظيم الذي يوفر الحرية ويصونها والفوضى تحقق
عكس ذلك .

ان نجاحنا في تنظيم المجتمع في منظمات شعبية ونقابات مهنية ، الى جانب
وجود الاحزاب أكد على أهمية خيارنا الديمقراطي .

إن مشاركة هذه المنظمات والنقابات في المؤسسات السياسية وهي جميعا
تقوم على أساس الانتخاب جاءت داخل المنظمات والنقابات واسهمت في تطوير
البلاد واستقرار العلاقات في المجتمع بين مختلف شرائحه وكذلك رسخت تقاليداً
في الحياة السياسية شكلت سياجاً يحمي مسيرتنا .

لقد قامت هذه المنظمات والنقابات بأدوار هامة ورئيسية في حياة البلاد ، وفي
الدفاع عن قضاياها وفي دفع مسيرة التنمية والتقدم وفي تعزيز الجبهة الداخلية ، مما
وفر للثورة قاعدة شعبية شاملة لجميع طاقات المجتمع فتعزز الاستقرار في البلاد
وتحقق ما تحقق من انجازات عظيمة .

إن الديمقراطية التي نعمل على تطويرها وتجديدها دائماً وفق ما يخدم مصالح
شعبنا وبلادنا تعني ممارسة المواطن للعملية الانتخابية .

وفي الوقت نفسه فإن قيام المؤسسات المنتخبة في كل المستويات بواجباتها
المحددة في الدستور والقانون أمر أساسي لصون الديمقراطية وشرط لا بد منه لضمان
المسار الديمقراطي .

طبعاً تفهمون وفهمتم من كلامي الذي كان واضحاً أنني لا أقصد أننا في المثل
الاعلى الذي نريده وقد قلت في فقرة : إن الانسان ينشد الكمال ولا يناله ولكن عليه
ان يتناضل دائماً لكي يناله .

وهذا يعني أن لانجمد في مكان ، وان لانقف باستمرار عند نقطة معينة فالحياة غنية ولكنها بقدر مانغنيها نحن ونغني معطيائنا التي ذكرتها اكثر من مرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وغير ذلك ، بقدر ما تتطور الحياة بمجملها لتفرض علينا صيغة جديدة هي الديمقراطية .

لقد قلت مرة لأحد ممثلي الدول الأجنبية كان قد زارنا في اطار الكثير الذي قلته له : إن دخل الفرد لديكم عشرون الف دولار سنوياً فأعطونا عشرين الف دولار وناقشونا بديمقراطيتكم .

إن همومكم هي غير همومنا انتم الاغنياء تطلبون ان نطبق صيغتك ، ولكننا لن نطبقها بالتأكيد لانها ستفقرونا أكثر ، ستفقدا الأمن أكثر ، ستجعلنا أكثر ، ستعيدنا الى الوراء أكثر ، ونحن نريد أن نتقدم . . . ثم هناك شيء آخر هو أن لكل امة تراثها ، تاريخها وبالتالي ثقافتها ، وروحيتها ومفاهيمها واخلاقها ، ولو لم يكن الأمر كذلك لكان هذا العالم كله أمة واحدة والامر ليس كذلك ، فمن هذا التراث ، من هذا التاريخ تنشأ الصيغ والمفاهيم . كل منا يحمل في ذهنه وعقله وقلبه محمولات لايحملها مواطن في بلد من بلاد الغرب على سبيل المثال ، وهو يحمل أموراً في نفسه لانحملها نحن .

وبالتالي كيف نكون بصيغة إدارة واحدة لكل امورنا من الحرية الى الخبز . نحن كما قلت شأننا شأن كل العالم . ان كل فرد في هذا العالم يسعى الى حريته ، يسعى الى الديمقراطية التي يتحدثون عنها ، والتي هي في نهاية الامر صيغة حكم ، صيغة إدارة لتحقيق الحرية بأبعادها المختلفة . ولكن كل يسعى بطريقته وبالإمكانات المتعددة الاشكال الموجودة في بلاده ، في وطنه حيث يعيش ويحلم .

أحببت أن أشير الى هذا لأن هناك من يتحدث عن الديمقراطية حتى في البلدان العربية ، وفي ذهنه صورة واحدة أعجبتة لأنه لم يبحث في ذاته عن غيرها ، وعهد بالتفكير الى غيره وأراد ان يستغل انتاج الغير وبالتالي ان يلبس هذا اللباس الذي صنعه الآخرون ، دون ان يدري هل هو على مقاسه ام لا بدناً وعقلاً ونفساً أم لا .

ألم تروا ما حدث للذين لبسوا من غير صناعتهم وبحثوا عن الديمقراطية في خارجهم وخارج بلدانهم .

نحن نريد الديمقراطية بالتأكيد نحن الذين يحق لنا ان نطالب هؤلاء الذين يطالبوننا بالديمقراطية ، الديمقراطية ليست ببساطة ان تأتي إلي وتطرح معي مسألة فلان لأن هناك حركة في الغرب تلاحق هذا الفلان الموجود في السجن ، وأن تحدثني عن ذلك تحت عنوان مناصرة الحرية .

إن حرية الفرد هامة جداً وأساسية وكلنا نعمل من أجلها ونبحث عنها ، قلت له : لو ذهبت الى بلادكم وطلبت منكم ماتطلبه الآن مني ، هل يروق لكم ذلك ؟ . ألا تعتبرون ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية لبلادكم ؟ . ألا يس هذا بسيادتكم ؟ .

ثم انت آت إلى سورية وتحدثني عن مواطن يهودي سوري واذا كان هذا السوري موجودا في السجن ومعه عشرة مثله ، ففي المقابل هناك آلاف السوريين مسجونون كما هو الحال في بلادكم ، وفي كل بلد توجد جرائم عادية ويوجد قضاء وتوجد سجون ، هناك مئات أو آلاف من السوريين وبمقتضي تصنيفكم من المسلمين السوريين والمسيحيين السوريين فلماذا لم تسأل عن أحد منهم ؟ وقلت له في نهاية الامر : لن تنال ماتطلب .

والمشكلة أن بعض هذه البلدان ترى نظامها وعندما أقول بعض هذه البلدان لا أقصد الشعب في هذه البلدان ، هؤلاء اعضاء في مجلس منتخب يأتون إلينا ويناقشوننا بأن لديهم المثل الاعلى ، وعندما تناقشهم يعدمون المنطق والحجة ، وعندما نستعرض مالدينا ومالديهم يبحثون عن امور صغيرة جداً ويتحدثون بها ، وهذه الاشياء الصغيرة أيضا موجودة عندهم وموجودة في كل بلد .

لكن الشيء الأخطر والذي نعاني نحن منه بحكم الصراع بيننا وبين اسرائيل ، وبحكم وجود أنصار اسرائيل في عدد من البلدان ، وبحكم الثغرات الكثيرة الموجودة في هذه الأنظمة وهي ثغرات ديموقراطية موجودة في هذه البلدان ، يستطيع أنصار اسرائيل في عدد من هذه البلدان أن يأخذوا القرار بشكل رسمي وفق ديمقراطيتهم .

قلت لأحدهم : أنتم في برلمان منتخبون من قبل الشعب من أجل أن تمثلوا وتجسدوا مصالح هذا الشعب الذي انتخبكم ، ولكن انت عندما تعمل لمصالح بلد آخر ورابطتك بهذا البلد الآخر هي التي تلعب الدور الاساسي في قرارك الوطني في بلدك ، هل تجسد مصالح بلدك ؟ . وبالتالي اذا لم تجسد مصالح بلدك ألا يعني انك خرجت عن الديمقراطية ؟ لأن الديمقراطية تعني حكم الشعب نفسه بنفسه . وعندما تسخر مصالح بلادك ومصالح شعبك لمصالح بلد آخر فقد خرجت عن أصل وتفرعات هذه الديمقراطية ، فكونوا ديمقراطيين حقيقة لكي نلتقي معكم .

إن الفارق بيننا وبينكم وهو ما يغضبكم ، إن العنوان الاساسي البارز عمليا الذي نلمسه هو وجود ماتسمونه . . . اللوبي الصهيوني ، أنتم تريدون أن يكون هناك لوبي أو يسخر الناس لمصالح الخارج وليس لمصالح سورية ، في هذه الحالة ستقولون خاصة إذا كان اللوبي المطلوب صهيونياً : ان هذه الامكانية معدومة في بلادنا . . .

الديمقراطية ايضا ليست جانباً واحداً ، هناك ديمقراطية سياسية ، وديمقراطية اجتماعية ، وديمقراطية اقتصادية ، وهناك ايضا وهذا هو المهم بالنسبة لنا ولشعوب العالم الثالث طبعاً كل الجوانب هامة ، لكنني أشير اليها خاصة لأننا نعني منها ديمقراطية دولية ، فجدير جداً بالدول التي ترفع شعار الديمقراطية أن تطبق وخاصة عندما نتحدث بذلك مع الشعوب الاخرى ، كما يجري معنا نحن وأن تمارس الديمقراطية الدولية التي تقتضي المساواة بين الدول ، والتعامل الحر والندي للندبين الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة والاستقلال ، وغيرها من الكلمات التي تحمل نفس المعاني .

هذا لا يطبق في عالم اليوم وبشكل خاص لا يطبق في دول تؤكد على الديمقراطية ، وتعتبر البلدان الاخرى وخاصة في العالم الثالث غير ديمقراطية . فنحن مع الديمقراطية بكل أنواعها ولكن أيضاً مع المعطيات والمفاهيم التي أشرت إليها والتي تختلف من منطقة إلى أخرى ومن أمة إلى أخرى . . .

الجوهر يظل واحداً. ولكن هناك اختلافات أشرت إليها. ومنذ وجد الانسان كما نعرف ونقرأ ونسمع كان الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي للتجمعات الانسانية دائماً مختلفاً، لذلك كانت أنظمة الحكم دائماً مختلفة.

وكانت صيغ الحكم بين شعب وآخر مختلفة دائماً، والامر هنا ليس ان ننظر الى لحظات معينة يعيشها الناس الآن، فأكثرهم يعيشون بمرحلة حديثة تكونت. كما تجري تغييرات الآن فقد كان هناك معسكر شيوعي اشتراكي، ومعسكر غربي. لقد انهيار المعسكر الاشتراكي وهذا وقع الآن، ولذا يتصورون أن الصيغة الغربية هي المناسبة وينسون أنه في الغرب أيضاً الصيغة الديمقراطية ليست واحدة، ولم تكن في الماضي واحدة ولن تكون في المستقبل واحدة لا في الغرب ولا في الشرق.

نحن العرب أمة واحدة لنا لغة واحدة وكل المقومات التي تجمع موجودة عندنا، ومع ذلك فإن أنظمة الحكم ليست واحدة. هنا لأريد أن أبرر أو أن أقول إن هذه المعايير التي أشرت إليها من اقتصاد وثقافة وغير ذلك هي المحسوب حسابها في بناء كل أنظمتنا، الأمر ليس كذلك لكن حتى لو بحثنا ورغبنا واتفقنا فيما بيننا نحن العرب على تطبيق الموازين والمعايير التي أشرت إليها، فمن الصعب طالما أننا دول متعددة ان تكون الصيغة واحدة تماماً، لاننا أيضاً عبر تاريخنا التقسيمي اذا صحت هذه التسمية، وعبر الفترة التي كنا ومازلنا نعيش فيها كدول مستقلة تكونت بيننا بعض الفوارق الاجتماعية، والثقافية، والعادات وأمور أخرى.

ولو أردنا أن نطبق على الجميع ما هو موجود لدينا في سورية لو اتيح لنا ذلك وفعلناه فلن نحقق النجاح، وأنا هنا اتحدث عن أمة واحدة فيها كل مقومات الامة فكيف عندما يكون الأمر على خلاف ذلك.

لماذا في الغرب توجد ملكيات، وتوجد جمهوريات، ويوجد أحياناً رئيس وزراء هو القمة، ويوجد أحياناً رئيس جمهورية هو القمة، أو ملك أو ملكة وكل

يتحدث عن الديمقراطية . وأنا هنا أذكر المجموعة الواحدة التي ترفع شعار الديمقراطية في هذه المرحلة أكثر من غيرها .

ومع ذلك أكرر إنني لا أعتبر أن ما نحن فيه هو المثل الاعلى ، فيجب دائماً أن نبحث عن الأحسن والأفضل ولكن بحسابات دقيقة لأن الخطأ في هذه الأمور يجر الى أخطاء وتفلت الأمور وندفع الثمن الباهظ كما حدث بالنسبة للآخرين .

أنا عندما أطرح هذه المشكلة فليس لأنها مطروحة في بلادنا طبعاً ، فنحن ككل شعوب الدنيا وأكثر منهم نحن كلنا نعمل في السياسة ، السوريون معروفون أنهم كلهم سياسيون وأنا أقول ذلك لكل الاجانب الذين ألتقيهم .

وأنا أعرف قبل أن أخرج من قريتي أن كل الفلاحين كانوا يقومون العالم بكامله من أقصى غربه الى أقصى شرقه .

وهكذا هو الحال في كل حي من أحيائنا في المدينة والقرية والمزارع ، وفي كل مكان إن قيام المؤسسات المنتخبة في كل المستويات بواجباتها المحددة في الدستور والقانون ، أمر أساسي لصون الديمقراطية وشرط لا بد منه لضمان المسار الديمقراطي .

إن التعاون بين المؤسسات المنتخبة ومؤسسات السلطة التنفيذية من شأنه ان يخدم مصالح البلاد ، على ألا يؤدي الى تعطيل دور أي من المؤسسات سواء في الرقابة والمحاسبة أو في التنفيذ ، وهذا ما أشرت اليه عند افتتاح مجلسكم الكريم .
إن عدم قيام المؤسسات المعنية بالرقابة والمحاسبة من شأنه ان يحدث خللاً في الحياة العامة للبلاد ، لأن غياب الرقابة والمحاسبة من شأنه أن يؤدي الى الخلل والتقصير .

إنني أدعوكم أيها السادة أعضاء مجلس الشعب الى ممارسة هذا الواجب لأنه هام وكبير وقد دعوتكم في السابق الى هذا الأمر .

وفي الحديث عن الوضع الداخلي لا بد من التأكيد على بديهية يجب احترامها والتمسك بها هي احترام القانون .

إن تطبيق القانون واحترامه يشكلان عنصراً هاماً في استقرار المجتمع ، إن عدم تطبيق القانون يفقد الثقة العامة ويدفع المواطنين أحياناً للبحث عن طريق غير مستقيم لحل مشاكلهم وقضاياهم ، ومن شأن ذلك أن يشكل خطراً في المجتمع وفي عمل مؤسسات الدولة المختلفة .

إن الحكومة مطالبة بالعمل وفق ذلك ، وإذا كانت هناك ثغرة في قانون ما نتيجة تطور الظروف أو تبدلها ، فعلى المؤسسات المعنية مناقشة تعديل القانون أو تغييره لأن القوانين يجب أن ترتبط بالواقع الاجتماعي .

وفي إطار الحديث عن القانون وعن صيانة حقوق المجتمع والدولة والمواطنين ، لابد من إعطاء مؤسسة السلطة القضائية اهتماماً كبيراً لتؤدي مهامها على أفضل صورة ، ويجب رفدها بالعناصر البشرية التي تحتاجها ممن يتمتعون بالكفاءة والسمعة الطيبة ، ويعتبر هذا من الأمور الملحة لأن القضاء يجب أن يشكل ضماناً للجميع .

وفي ضوء ما حققنا من إنجازات في جميع مجالات الحياة بات من الملح التركيز على تحديث آلية العمل في أجهزة الدولة والقوانين والانظمة التي تحكم هذه الآلية .

يجب أن تكون الآلية الجديدة قادرة على زيادة انتاجية العمل ودقته ، والاستفادة القصوى من الإمكانيات البشرية القائمة وتطوير هذه الإمكانيات ، ورفع كفاءتها كما يجب الاستمرار في تحديث وسائل العمل .

يجب أن تكشف الآلية الجديدة المقصر والمهمل ، وأن تشجع المبدع والمنتج ، كما يجب أن تعزز الشعور بالمسؤولية واحترام القانون .

ورغم ما حققناه من إنجازات في مجال الثقافة والتربية والتعليم والتطور الهائل الذي شهدته البلاد في هذه القطاعات ، فإن لدينا مهمتين يجب التركيز عليهما :

الاولى / هي التركيز العميق على التنفيذ الحازم لخطة التعليم المهني والفني .

الثانية/ ضرورة إعطاء الجامعات اهتماماً رئيسياً لمسألة البحث العلمي . إن مسألة البحث العلمي يجب ألا تبقى في الحدود النظرية ويجب أن تكون ركيزة أساسية في كل جامعة الى جانب التعليم ، وعلى الحكومة توفير مستلزمات تحقيق هذه المهمة .

لقد أولينا في المرحلة السابقة اهتماماً كبيراً لبناء البلاد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والخدمي ، وتحققت إنجازات كبيرة وهامة في حياة البلاد مكتتبا من الاستمرار في عملية البناء وتأمين الاحتياجات الاساسية للمواطنين ومتطلبات الدفاع عن الوطن .

ولقد كان لبناء الاقتصاد الوطني اهتمام كبير لأن بناء القاعدة الاقتصادية ، وتحقيق الازدهار الاقتصادي ، وتأمين احتياجات المواطنين ، وتوفير فرص العمل هي من المسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتق الدولة ، وضمن هذا الفهم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية مسؤولية تقع على عاتق الدولة كما هي واجب وطني يجب ان يقوم به جميع المواطنين كل في حدود إمكانياته وقدراته .

إن العملية الاقتصادية بالنسبة لشعبنا هي عملية وطنية فالعامل المجد في عمله يقوم بعمل وطني يساهم في زيادة الإنتاج ، والمواطن الذي يساهم في بناء مصنع او مزرعة إنما يقوم بعمل وطني لأنه يزيد موارد البلاد . اذن يجب ان يقوم بها جميع المواطنين كل في حدود امكانياته وقدراته .

إن إقرارنا للتعددية الاقتصادية جاء لاعتبارات وطنية ، لأن البلاد يجب ان تكون ورشة عمل كبيرة كلنا يعمل في هذه الورشة وفق امكانياته وطاقاته .

لقد اخذت الدولة على عاتقها خلال السنوات الماضية بناء المؤسسات والمنشآت الاقتصادية التي لم يكن في طاقة الافراد بناؤها ، فتكونت لدينا قاعدة اقتصادية هامة وفرت لنا القسم الكبير مما نحتاجه ، ولولا ذلك لكانت البلاد قد عانت ظروفا في غاية القسوة والصعوبة .

لقد تجاوزت توظيفات الدولة في التنمية الاقتصادية مئات المليارات ، فكان

لنا هذه المنشآت الكبرى في الكهرباء، والنفط والغاز، والمواصلات، والصناعات الميكانيكية والكيميائية، والغذائية والنسيجية، وكان من الصعب على بلد نام يحتاج كل شيء أن تقف الدولة مكتوفة الايدي تنتظر المجهول.

وفي إطار حرص الدولة على القيام بواجبها في دفع عملية التنمية الاقتصادية وفي إطار التعددية الاقتصادية التي تبنتها الدولة ومؤسساتها بعد حركة التصحيح، فقد فتحت الطريق واسعة أمام المواطنين للإسهام في بناء البلاد. فصان الدستور حق الملكية وصدرت تشريعات من شأنها التشجيع على الاستثمار وصدر قانون الاستثمار، الذي أعطى مزايا كثيرة للمواطنين الذين يريدون الإسهام في البناء الاقتصادي. كما صدر قانون ضريبة الدخل إذ تم تحديد معدلات ضريبة الدخل لتشجيع المواطنين على التوجه بمدخراتهم نحو الاستثمار. كل هذا أدى إلى نشاط اقتصادي كبير في القطاع الخاص، فقامت مئات الشركات مما يبشر بمزيد من الخير والنجاح للاقتصاد الوطني.

وفي إطار التعددية الاقتصادية ومن أجل تشجيع المواطنين للإسهام في التنمية الاقتصادية نشأ القطاع المشترك، وتم تأسيس عدد من الشركات المشتركة بين الدولة والمواطنين، وعندما قررت الدولة التعددية الاقتصادية فقد قررت تقديم الدعم والتسهيلات للقطاعات الثلاثة، القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع المشترك. لأن هذه التعددية تفتح الباب أمام كل مواطن لممارسة النشاط الاقتصادي وفق رغبته وحسب القطاع الاقتصادي الذي يختار العمل فيه، لأن الوطن بحاجة إلى جهود جميع ابنائه ليظل عزيزاً قوياً وليعيش ابنائه جميعاً في العزة والرفاه.

وفي إطار الحديث المختصر والمكثف على الساحة الاقتصادية يبدو منصفاً القول: إن الدولة بذلت جهوداً كبيرة لتطوير قطاع الزراعة وتشجيع المزارعين، والعمل لتطوير القطاع الزراعي، وتشجيع الفلاحين، والعمل على توفير متطلباتهم وحقق إنجازات هامة. ولابد من الاستمرار في هذا المنحى ومتابعة الاهتمام بشكل خاص بما يلي:

- اولا: تطوير وسائل الانتاج وتصنيع مستلزماته.
- ثانيا: استمرار استصلاح الاراضي وتسريع الانجاز برفع وتيرة العمل.
- ثالثا: الاستمرار في عملية التشجير الحراجي والشمري وتسريع الانجاز.
- رابعا: تسريع وتكثيف عملية تشييد السدود لكي لا تبقى في البلاد مياه مهدورة سواء كانت نهريّة أو مطرية.
- خامسا: الاهتمام بالثروة الحيوانية وتوفير متطلباتها.

أيها الاخوة،

يجب ان نستمر في البناء الواسع الشامل وسوف نستمر، وعلينا ان نشحذ الهمم التي بدونها لا تنهض الشعوب وان نستأصل من حياتنا الإهمال والتواكل وإهدار الوقت، وهي الأمراض التي تفتك بمحاولات النهوض التي جرت وتجري في بلدان العالم الثالث.

إن الإهمال مرض والتواكل مرض، وإهدار الوقت مرض، والوعي والارادة وحدهما قادران على تخليص الانسان من هذه الامراض.

هدر الوقت آفة خطيرة يجب أن نكافحها، وإذا كان الهدر بجوانبه مُعلاً فأكثر جوانبه إضراراً وإعلالاً هو إهدار الوقت.

ان الانسان يتقدم ويرتقي وينجح باستغلال الوقت أن الشعوب تتقدم وتتطور باستثمار الوقت.

نحن بحاجة الى تنمية الاحساس بالزمن وأداة ذلك الوعي والإرادة. وعندما نستطيع أن نملأ الوقت بالعمل، فس نجد الحياة أكثر غنى وبهجة. وهذا لا يعني ان لا وقت للراحة بل يجب ان يكون للراحة وقتها المحدد والمعروف الذي نملؤه، وللعمل وقته المحدد والمعروف الذي يملؤه، وأن لانشابك بينهما أي بين وقت الراحة ووقت العمل. عندما نشابك بينهما تضيق الراحة ويضيع العمل، وعندما لانشابك بينهما تصبح الراحة حاجة للعمل ويصبح العمل حاجة للراحة، أي أن كلا منهما يصبح ضرورة للآخر، وتصبح الراحة عملاً في حقيقتها وهدفها، كما

يصبح العمل راحة في حقيقته وهدفه وهكذا فالراحة بشكلها هذا ومحتواها شيء، وهدر الوقت وإضاعته وتدني الإحساس بالزمن أو حس الزمن شيء آخر مختلف تماماً.

إنني واثق أننا سندحر في النهاية، وأمل أن تكون قرية، سندحر كل معوقات التقدم التي تعترض طريقنا، وتحد من مردود جهودنا وهي عوائق حملناها أو حملتها إلينا المعاناة، وسياسات التجهيل والظلم التي مورست علينا خلال العصور الاستعمارية المظلمة.

فلنتنبه أيها الإخوة في أبكر وقت ممكن لكي ننزع من نفوسنا وعقولنا وعاداتنا كل ما نراه عبثاً على نجاحنا وازدهار حياتنا، ونستدرك ما مضى ونعوض ما فات فالله سبحانه أعطانا عقولاً وطاقات ذاتية هامة موجودة في دواخلنا، لنسير بفعالها وتفعيلها إلى الخير والرعاية والمستقبل.

من البديهي أن سورية تؤثر وتتأثر بما يجري في الوطن العربي لأنها جزء منه، والشعب السوري جزء من الأمة العربية وعلى ذلك فقد قامت سياستنا دائماً على تحقيق التضامن العربي كطريق إلى تحقيق أهداف الأمة العربية. وكنا دائماً نبحث ونعمل من أجل التضامن الفعال بكل أشكاله الممكنة، وإلى جانب ذلك كنا ننادي بالوحدة ونحض الآخرين على تحقيقها سواء معنا أو مع غيرنا من الدول العربية، وكانت سورية دائماً جاهزة وراغبة وعاملة على أن تقيم الوحدة مع دولة أو أكثر من الدول العربية، وأحياناً تقدمنا خطوات وانتكست فيما بعد لأسباب لا أرى أهمية للخوض فيها الآن. وكنا ننبه تكراراً إلى خطورة المستقبل على العرب ما لم يتضامنوا ويتحدوا، وخاصة أنه منذ زمن بعيد كان في الواقع العالمي باستمرار وليس الآن فقط ما يؤكد ويذكر بهذه الخطورة. ثم إن الصراع العربي - الإسرائيلي وامتداداته وما يتفرع عنه وما تعمل له إسرائيل من أجل التوسع المستمر في الأرض العربية، وهي التي تقدم كل يوم برهاناً جديداً تؤكد من خلاله أن التوسع والغزو الاستيطاني سياسة ثابتة لإسرائيل أن هذا كله يجب أن يدفع العرب إلى التضامن والوحدة.

وأيضاً تحديات الحركة الحضارية بمجملها يجب أن تدفع العرب إلى التضامن والوحدة. قليلاً ما تحقق تقدم وإن تحقق تقدم أعقبه تعثر فأضعفه ومحاه، ونعود لننطلق من البداية لتحقيق النجاح، وينطلق التعثر من حيث وصلنا لإجهاد النجاح وهكذا كرة بعد أخرى والمحصلة أن كل شيء في هذا المجال بمكانه. وللتعثر أو الفشل في تحقيق التضامن والوحدة مصدران: أولهما - ظلامية الرؤية لدى بعضنا في الوطن العربي. وثانيهما - القوى التي لا تريد للعرب خيراً لأسباب تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل، وهذه القوى تستفيد في إنجاح مخططاتها من ظلامية الرؤية في الساحة العربية. ومع ذلك فإن هذا كله يجب أن لا يشيننا ومائنانا أبداً في سورية عن التطلع والسير صعداً نحو أهدافنا القومية في التضامن والوحدة.

ثم بدأت في النصف الثاني من الثمانينات تظهر في الأفق ملامح تغيرات دولية نوعية. وبدت كل التغيرات الدولية السابقة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كنت أشير إليها في اتصالاتي ومباحثاتي وأحاديثي مع الاخوة العرب من حيث انعكاساتها على الوطن العربي بدت قليلة الأهمية مقارنة مع ما هوأت من تغيرات عميقة تختلف كل الاختلاف عما سبق. وعلينا أن نشرح رؤيتنا ونكثف اتصالاتنا عربياً من أجل أن نستيقظ جميعاً ونرى في وقت مبكر هذا الآتي وسماته وحسناته وسيئاته وانعكاساته علينا وعلى أعدائنا سلباً أو ايجابياً ونضع أمتنا في الموقع المناسب الذي يقيها الخطر ويضعها في موقع القوة. وكانت لي اتصالات ثنائية وأحاديث علنية عامة عن المتغيرات الجديدة من حيث ما يمكن أن تؤدي إليه من عدم استقرار وتحالفات جديدة وخطر على الشعوب والامم الضعيفة ومن حيث ما يجب أن يفعله العرب على أساس تضامن جدي فاعل فيما بينهم لان الامر يتعلق بزلزال ذي بعد عالمي.

ومن المهم أن أوضح أن هذه الإتصالات التي أشرت إليها جرت في الوقت الذي كان الاتحاد السوفيتي لا يزال قوياً ومتماسكاً ودولة عظمى، ويؤكد كما نؤكد على الصداقة السوفيتية - السورية وبالتالي العربية. عندما كنت أنه الى هذا الذي

ذكرته وكان يثير لدى سورية القلق ، لم يكن الوضع هو نفس الوضع الآن . كنت انبه كي نعالج الأخطار المحتملة برؤية مشتركة قبل أن تتفاقم الامور . قلت هذه الآراء للآخرين وحرصت على تكرارها وشرحها ومناقشتها معهم عندما كان هناك معسكر اشتراكي قوي واتصالاتنا معه جيدة ، وكان كلانا متمسكين بالصدافة التي تحدثنا عنها باستمرار وقبل أن يصل الوضع الى ما هو عليه الآن . وأرى أنه إكمالا لما أقول على التغييرات الدولية . واستزادة في توضيحي أفضل أن اقرأ لكم فقرة من كلمة ألقيتها في افتتاح المؤتمر العام العاشر للاتحاد الوطني لطلبة سورية في ١٦ أيار عام ١٩٩٠ أي قبل حرب الخليج بأكثر من عام ونصف العام . وهذا نصها :

«إن بلادنا رغم كل المصاعب وكانت كبيرة وكثيرة وطوال عقدين من الزمن لم يستطع أحد أن يفرض عليها إرادته أو يجعلها تتنازل عن جزء من ارادتها . هكذا ستكون في الغد الآتي فلبننها ولنقو البناء في كل شيء ، وفي العقل والنفس قبل كل شيء ، لان القادم يبدو أكثر خطراً وأشد فتكاً ومن لا يعد لوحوش كاسرة قادمة فسوف تهلكه الوحوش ، ولن نكون من الهالكين بعون الله وإرادة الشعب .

إن في العالم شيئاً جديداً يجب ألا نجهله أو نتجاهله لقد كان العالم مستقراً طوال عقود من الزمن وفق توازنات معينة ، وقد حدثت تغيرات هامة ضمن هذه التوازنات الامر الذي غير في ركائز الاستقرار القائم مما سبب خللا فحركة مضطربة ليست واضحة الطريق والمحطة الاخيرة ، فالعالم يموج الآن .

إلى متى سيستمر موجه؟ وكيف ستكون آخر صورة للموج لأحد يعرف؟ ولكن بالتأكيد سيصل هذا العالم في لحظة قادمة من الزمن الى هدوء التموج على صورة أخيرة هي صورة الإستقرار في لحظة الإستقرار ، وأريد أن أؤكد أنه لا توجد هناك صيغة للاستقرار دائمة في العالم ولذلك قلت : الاستقرار في لحظة الاستقرار . من المستحيل كما كان الامر دائماً أن نعرف طول لحظة الاستقرار هذه عندما نصل اليها في الوقت الذي سيكون لها طول هو بعدها الافقي ، لان التاريخ البشري أكد أن طول لحظة الاستقرار العالمي متغير بين عصر وعصر ، بل متغير

ضمن العصر الواحد بين مرحلة وأخرى من مراحل العصر . والمهم ما الذي سيكون بين الآن ولحظة الاستقرار القادمة ، ما الشرر الذي سيتناثر؟ وما خطر ذلك على الشعوب؟ . هناك شرر وهناك احتمال خطر على الشعوب ولكن يستحيل التحديد الحاسم ، وماذا عند لحظة الاستقرار؟ ولحظة الاستقرار تتجسد تاريخيا بوجود تحالفات كبرى يوازن بعضها بعضاً ، والتحالفات الجديدة القادمة لن تكون التحالفات التي كانت ، والتحالفات الجديدة ستبحث عن مجالات حيوية . هذا لم نأت به من عندنا بل من تاريخ الشعوب ، والمجالات الحيوية تتخذ اشكالا مختلفة بين وقت وآخر ، وحسب طبيعة وفلسفة القوى المتحالفة فقد يكون المجال الحيوي المطلوب سياسيا ، أو عسكريا ، أو اقتصادياً ، أو ثقافيا وغير ذلك ، وقد يكون بعض هذه الامور او كلها مجتمعة ، والنتيجة أن المجال الحيوي هنا يقتضي في حده الأدنى اغتصاب ارادة الشعوب اغتصابا جزئيا ، وفي حده الأعلى اغتصابا كلياً ، وإن كان الفارق بين الحدين فارقاً نظرياً وليس عملياً لأن من الضعب على من اغتصب نصف إرادته ان صح التعبير- أن يكون قادراً على ممارسة نصفه الآخر ، لأن الإرادة جوهر واحد وليست قطعاً مركبة . فعندما يستولى على القرار السياسي في بلد ما في اطار المتطلبات الحيوية لتحالف ما فلن يستطيع هذا البلد ممارسة القرار العسكري ، أو الاقتصادي ، أو الثقافي إلا في ضوء القرار السياسي الذي اغتصب ، وعندما يستولى على القرار العسكري لبلد ما تحقيقاً لحاجة حيوية لتحالف ما فلن يستطيع هذا البلد ممارسة القرار السياسي ، أو الاقتصادي ، أو الثقافي الا في ضوء القرار العسكري الذي انتزع ليمارس من قبل سلطات التحالف . وهكذا بالنسبة للمجالات الأخرى . ودائما كانت الأحلاف تحقق مجالاتها الحيوية على حساب البلدان والمناطق الضعيفة ودائما كانت تعني استعماراً بأشكال مختلفة .

فأين العرب كأمة من التغيرات الدولية ، والاحتمالات المستقبلية المفتوحة ، ولا سيما أن عليهم قبل غيرهم ان يتمعنوا جيداً فيما تفعله الصهيونية الآن على الساحة الدولية وفي ما يمكن ان تفعله غداً ، وان يستذكروا ما فعلته الصهيونية منذ

بداية هذا القرن خلال الحريين العالميتين الاولى والثانية وما بينهما ، ويجب ألا يغيب عن أبصار العرب وبصائرهم أطماع اسرائيل في الوطن العربي ، وأن لا يهمل هذا الأمر في أية لحظة من لحظات الزمن . ان العرب كمجموع لم يفعلوا شيئاً لمواجهة المستقبل ، ولم يقوموا بجديد للتعامل مع العالم الجديد بل هم في حالة ارتباك وفوضى فكرية ونفسية وسياسية ، وفي أكثر من مكان تغطي في الاهتمام هوامش الاحداث على جوهرها ، وشكل الكتاب المزخرف على مضمونه العلمي .

إن سورية نادت ونبهت وتحذرت وتحادثت مع الآخرين وما تزال وربما الحاجة تستدعي المزيد من الجهد . وإلى أن يتكون وعي عربي أفضل لإبعاد ما يحدث فان سورية في سياساتها وفي أفعالها تأخذ بالاعتبار هذه الابعاد كما تراها ، واثقة انها ستظل القلعة الوطنية القومية التي يستطيع ان يطمئن اليها مواطنوها والمواطنون العرب عامة . ومع ذلك فان شعار التضامن العربي الذي رفعته سورية وأكدت عليه منذ زمن بعيد ، سيظل ينال اهتمامنا الذي يستحق ، ولكن بعضهم لا يروقه ذلك بسبب أو أسباب ليست الآن موضع تعليقنا . والمهم لنا وللآخرين أن تفهم مواقف سورية وأقوالها على حقيقتها . فسورية لن تجامل ولن تساوم أحداً على المبادئ وستسمي الخطأ خطأ والصواب صواباً خاصة عندما يتعلق الامر بالابعاد القومية . هكذا نحن وهكذا سنبقى وهذا هو دور سورية القومي النقي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، وهذا الدور القومي النقي الذي يصدق فيه الناس مع انفسهم هو الذي يحتاجه الجميع ويفيد منه الجميع في وطننا العربي .

ومادما نتحدث عن التغيرات الدولية فلا بد أن نؤكد أن الاتحاد السوفيتي مازال الصديق القوي لسورية والامة العربية ، ولم يتسرب أي ضعف أو وهن الى مسيرة علاقات الصداقة التي تربط بيننا منذ زمن بعيد . وقد أحطت خلال زيارتي الأخيرة بكل الود والحرارة ، وفي جو من الأخوة والرفاقية جرت محادثات فيما بيننا وكان التفاهم والتطابق بيننا في وجهات النظر حول الطائفة الواسعة من القضايا التي بحثناها . وفقرات البيان الذي نشر عبر وكالة تاس تؤكد ذلك . / وكان قد نشر

عقب الزيارة بيان قصير ولكن معانيه واضحة تؤكد قوة العلاقات بين البلدين / .
ورغم انشغال الرئيس غورباتشوف والقيادة السوفيتية في المسائل الداخلية الناشئة
خاصة على النهج الجديد في اطار سياسة إعادة البناء ، فإنهم لم يهملوا القضايا
الخارجية خاصة المتعلقة بأصدقائهم وبشكل أخص في هذه المنطقة ، فهم يقفون بقوة
الى جانب الحق العربي ويتمسكون بالمؤتمر الدولي على اساس قرارات الأمم المتحدة
المعنية . وأما تعاوننا الثنائي فهو مستمر كما كان ولن نهتم بالتشويش الذي يصدر بين
وقت وآخر . من جهة أخرى مادمنّا في السياق العملي لانجد شيئاً مما يتقولونه وكما
قلت سابقاً فنحن لسنا الشعب الذي يفرط بالصدقة ويتنكر للجميل ، فالاتحاد
السوفيتي صديق قدم لنا الدعم ووقف الى جانب نضالنا العادل في مختلف
الاقوات ، وسوف نبادله الصديق بالصدق والوفاء بالوفاء . إن الاتحاد السوفيتي
يتفهم القلق العربي من هجرة اليهود السوفييت وقد نالت هذه القضية ماتستحق من
اهتمام خلال محادثتنا في موسكو ، وأكدت القيادة السوفيتية انها ستعالج هذه
القضية في ضوء الأفكار التي تبادلناها ، وسيعيدون دراستها ويتعاملون معها في
سياق الحقوق العربية لأن الحقوق العربية هي من حقوق الانسان عامة . وهي في
الوقت نفسه حقوق الانسان صاحب الأرض المهددة بالإستيطان »

قرأت هذه المقتطفات لأدلل على العلاقات التي كانت قائمة في ذلك الوقت
حيث لم نختلف على أي شيء لقد ذكرت الفقرة المتعلقة بالاتحاد السوفيتي بعد
الحديث عن المتغيرات الدولية مباشرة ، كما جاء في الكلمة ذاتها وأردت من ذلك أن
أعطف على ماذكرته عن الاتحاد السوفيتي قبل قراءة الفقرة ، وأن نتذكر معاً كيف
كانت علاقتنا معه مع العلم أن زيارتي التي أشرت اليها كانت قبل مؤتمر الاتحاد العام
لطلبة سورية بسبعة عشر يوماً فقط وكانت المباحثات التي أجريناها خلال الزيارة من
فضلى المباحثات التي أجريت بين البلدين ، وأنا واثق أن الرئيس السوفيتي انذاك
ميخائيل غورباتشوف كان جاداً فيما طرحه خلال المباحثات وكنا متفقين على كل
الامور الهامة التي طرحت . ومع ذلك كان حديثي أمام الطلبة كما سمعتم عن

الوضع الدولي وخطورته لأنني كنت منذ زمن طويل وقبل زيارة سابقة أقدر أن الامر لا يتعلق بالنوايا الحسنة للقيادة السوفيتية ، وأن مجرى الاحداث يفرض نهاية غير النهاية المأمولة التي يتحدثون عنها وهاهي النتائج تؤكد ذلك .

لقد اتفقنا آنذاك على أن هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل هي في المحصلة اعتداء صارخ على العرب ، واعتداء صارخ على حقوق الانسان وعلى الأرض العربية ، فحق الهجره شيء وحق الهجرة لاغتصاب أرض الآخرين وقتل الآخرين شيء آخر ، وقلت له إن الاتحاد السوفيتي مهتم بعملية السلام ، وإن قضية الهجرة سلاح هام بيدكم لدفع عملية السلام فاربطوا الهجرة بتحقيق السلام ومع تحقيق السلام يفترض أن لا يكون هناك قتل أو احتلال لأراضي الآخرين ويكون حق الهجرة بريئاً وقد يكون عادلاً . وقد أجاب إن هذا صحيح وإنه يمكنهم ربط العلاقات وهجرة اليهود بتحقيق السلام وإنهم سيدرسون كيفية اخراج هذا الموضوع

إنني أذكر هذا الموضوع لأول مرة ومن سياق كلامي يفهم أن الاتفاق بيننا كان كاملاً وأنا واثق أن الرئيس السوفيتي آنذاك ميخائيل غورباتشوف كان جاداً فيما طرحه خلال المباحثات وكنا متفقين على كل الأمور الهامة التي طرحت . .

ومن هنا كان كلامي أمام طلبتنا وهو يوضح بعضاً من رؤيتنا للمتغيرات الدولية القادمة ، وكيف يجب أن نكون ازاءها ويوضح اهتمامنا الكبير بالتضامن العربي لأنه حجر الاساس للعمل العربي المشترك . نبني عليه الخطوات اللاحقة . كما نؤكد غضبنا وامتعاضنا من أولئك الذين لا يروقهـم التضامن والذين نعرف أسبابهم ، ومع ذلك لم نذكرها أو نعلق عليها كما ورد في الفقرة أملاً منا في أن يروا مصلحتهم ومصلحة الأمة ويسيروا نحوها .

ومما يـمض ويؤلم أن الزمن يمر وبعضنا غارق في ذاته يرى فيها حدود العالم دون أن يرى العالم حتى عالم أمته ، لايهتم بحركة المحيط البعيد والقريب إلا بقدر صلته بالذات الشخصية ، يطمئن للغريب البعيد ويقلقه القريب القريب . يجد في

الغريب حامياً وفي القريب عادياً . . ومن هذا الذي ذكرت ومن ذاك الذي لم أذكر كانت مصائب الامة وكان كثيرون غير مستعدين لسماع نداءات الشقيق ونصائحه ، وبدلاً من أن نتقدم وجدنا أنفسنا في تراجع مستمر ، وبدلاً من أن توقظنا الأخطار لصدها وتوسع رؤيتنا وتشدنا الى تضامننا ، عبّنا الطريق الى هذه الأخطار وفتحنا لها أبواب الوطن العربي على سعتها وزدنا وعمقنا الهوة فيما بيننا .

وفي هذا السياق نفاعاً بغزو الكويت من قبل النظام العراقي ، وكان هذا صدمة كبيرة لنا لأننا كنا نرى دوائر الخطر وتداخل هذه الدوائر فيما بينها . ورأينا أن هذا الغزو مأساة عربية سوف تتناثر شظاياها لتصيب العرب جميعاً ، وأن العرب لن يبقوا حيث هم من التراجع والتشرد بل سينحدرون سريعاً نحو مزيد من التشرد والضعف .

وحاولت سورية بكل ماتستطيع أن تحول دون ذلك لإنقاذ الجميع من الفاجعة وفي المقدمة العراق والكويت . وكما تتسامى سورية دائماً على الجراح من أجل مصلحة الأمة فقد تسامت في تلك اللحظة فوق كل الخلافات والإساءات التي وجهت إليها سابقاً والأضرار التي ألحقت بها ورأت مصالحها في مصالح العرب الآخرين وأمنها في أمنهم ، فنبهت وحذرت بعقلانية ومودة ومحبة من العواقب الوخيمة التي تنتظر الجميع إن لم نستطع الخروج من الجحيم الذي دخلناه ، ولا يتم ذلك إلا بوضع حد لعملية الغزو والانسحاب من الكويت . وفي ضوء ذلك تواصلت جهودنا ولم تفتر طوال أشهر مع الدول العربية والدول الإسلامية ، وغيرها من الدول الأوروبية ، والاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة في محاولة لتحقيق حل سياسي ، وقد بذلت عدد من الدول جهودها للخروج بمثل هذا الحل . ومنها المحاولات التي جرت في القمة العربية التي انعقدت بهدف معالجة الموضوع . وإضافة الى ذلك فقد توجهت الى حاكم العراق بأكثر من خطاب ورسالة . فقد سمعتم كلمتي في حفل تخريج الشبيبة المظليين وكان حديث توعية وأخوة وأمل

وتحذير . كما سمعتم رسالتي التي وجهتها إليه قبل يومين فقط من انتهاء المهلة التي حددتها الأمم المتحدة للخروج من الكويت ، وكذلك حديثي في مؤتمر القمة العربي ، ولكن الرفض القاطع لكل رأي أو اقتراح أو نصيحة كان الجواب الوحيد للقيادة العراقية سواء لسورية أو لغيرها . وهكذا سدت الأبواب وحدث ما حدث وخسر العرب الكثير ، وربحت اسرائيل الكثير سياسياً ، واقتصادياً ، وعسكرياً ، إلى درجة يبدو معها أن ما حدث خطط ونفذ لمصلحة اسرائيل .

لقد خسرت جميع الدول العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ومنها خسائر بعيدة المدى ، ودمرت إمكانات العراق الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، وفرض الحصار على شعب العراق الشقيق الذي يؤلمنا مايؤلمه ويبهجننا مايبهجه . ومعاناة شعب العراق هي معاناة لنا ، ولابد للقيادة العراقية أن تجد المخرج لتخفيف وإزالة هذه المعاناة .

لقد كنا دائماً نرغب أن نقف الى جانب شعب العراق لأنه شعب شقيق . ودائماً كانت قيادة العراق تحول بيننا وبين هذا الشعب الشقيق وهذه المسألة يعرفها الشعب العراقي ومناضله .

أيها الأخوة،

لقد ازدادت حدة التناقضات العربية بعد حرب الخليج وضعفت الصلات في وقت يحتاج الجميع الى التعاون والتعاقد . إنه مهما كانت العوائق لابد أن نعمل مع غيرنا من الإخوة العرب جاهدين لتصحيح المسار العربي على أسس سليمة ومتينة وواقعية من أجل إزالة مايعوق العمل العربي المشترك .

إننا ندرك أن هناك بعض القوى الخارجية لاتريد أن يتفاهم العرب أو أن يتضامن العرب فيسلوكوا طريق التعاون على أساس من الرؤية الواضحة الواحدة . ولكن التاريخ الانساني يؤكد أن قضايا الأمة تقررها إرادة الأمة فلا بد من التضامن ولو وعرت الطريق .

أيها الإخوة العرب،

مهما ضخمت مصاعبنا فالتسليم ليس خيارنا وإذا كنا قد مررنا بظروف صعبة ومازلنا نمر بها، فيجب ألا يتسرب الضعف الى نفوسنا أبداً. فرغم كل الذي حدث في داخلنا العربي وفي العالم، يجب ألا ننسى أبداً أننا نملك من عناصر القوة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً الشيء الكثير الذي نستطيع أن نغلب به مصاعبنا وندافع به عن أنفسنا. وأهم ما نملكه من عناصر القوة أساساً وفاعلاً ومفعلاً هو الانسان لأن الانسان هو الذي ينتج وينمي السياسة، وهو الذي ينتج وينمي الاقتصاد وهو الذي ينتج وينمي الدفاع، والدفاع قبل أن يكون تكنولوجيا هو الانسان بإرادته وعزمه وتصميمه، ولدينا الأمثلة على صحة ذلك في هذا العصر وفي كل عصر. والثروة البشرية لدينا ليست كما فحسب وإنما هي تراث وتاريخ وحضارة وما ينتج عنها من فكر وإرادة وتصميم.

نحن الذين في أرضنا بعثت أديان التوحيد ومن أرضنا الطيبة انتقلت عبر الرسل والدعاة الى أرجاء الدنيا، نحن الذين على أساس علومنا وحضارتنا بنيت علوم الآخرين وحضارتهم. أمة عظيمة هذه خصائصها لاتخشى المحن ولا تفقد إرادتها بسبب تغيرات دولية وهزة في داخلها رغم خطورة ذلك، أمة هذه خصائصها تظل واقفة في مواجهة المخاطر مهما اشتدت رافعة هاماتها واثقة من نفسها ونصرها، أمة هذه خصائصها تصادق من يصادقها بجدة وتعادي من يعاديها بجدة، لاتتعالى على أحد ولا يتعالى عليها أحد. أمتنا أمة العرب قدمت للبشرية ما يسمح لها أن تفاخر به الى الأبد.

أنا واثق أن أمتنا ستتجاوز المحنة. إن العمل الصبور والمستمر يحقق النتائج المرجوة والكبيرة، وما أنجزناه في لبنان الشقيق يؤكد أن الأمل والعمل كفيلا بدحر اليأس والفشل.

إن نجاح سورية في إنهاء الحرب الأهلية في لبنان وتحقيق الوفاق الوطني والإصلاحات الدستورية، وقيام المؤسسات الدستورية للدولة، وممارسة هذه المؤسسات مهامها ما كان ممكناً أن يتم لولا العمل والتصميم والصبر.

إن ماحققناه في لبنان من إنجازات بعد أن يؤس الكثيرون من شفائه وعودته
سليماً معافى، يشكل رصيذاً لنا وللأمة العربية باستعادة وحدة الشمل ووحدة
الطريق ووحدة العمل في الساحة العربية .

أيها الأخوة ..

إن إسرائيل تحاول أن تستغل هذا الواقع العربي خصوصاً والدولي عموماً،
ولكنها محاولة فاشلة بالتأكيد لأنها مكشوفة للعالم أولاً، ولا يمكن إلا أن تكون
مكشوفة، ولأنه لا يمكن لأي ظرف دولي كالذي نحن فيه أن يحول نتائج العدوان
حقوقاً للمعتدي، ويخرق بذلك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والقوانين الدولية
ثانياً، ولأن الظرف الدولي الحالي لا يستطيع أن يلغي إرادة الشعوب وحقوقها ثالثاً.
خاصة وأن المجتمع الدولي اليوم يؤكد أكثر من الأمس على الشرعية الدولية،
وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والتمسك بميثاقها واحترام القوانين الدولية .

من المعروف أن سورية هي التي فتحت طريق السلام عندما وافقت على
المبادرة الأمريكية التي تقوم على تنفيذ قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ومبادلة
الأرض بالسلام، وهو ماتعنيه هذه القرارات بعد أن كانت حكومة إسرائيل قد
رفضت المبادرة بموجب رسالة وجهتها الى الإدارة الأمريكية رداً على مبادرتها .

وقد فعلت سورية ذلك رغبة منها في تحقيق السلام ولأنها التزمت بالقرار
٣٣٨ وضمنه القرار ٢٤٢ الذي هو جزء منه بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ . وعندما
أقول رغبة منها في السلام تؤكد ذلك كل الأحاديث والخطب والنقاشات التي دارت
بيننا وبين كل الآخرين الذي ناقشونا من خارج بلادنا حول عملية السلام، منذ أن
وقفت حرب تشرين على أساس قرار مجلس الأمن ٣٣٨ المؤلف من ثلاث فقرات،
إن الفقرة الثانية والأساسية في القرار هي قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، فعندما
وافقنا على القرار ٣٣٨ وافقنا ضمناً وفعلاً على القرار ٢٤٢، ومنذ ذلك الوقت كنا
نقول دوماً إننا نريد السلام على أساس القرار ٣٣٨ و٢٤٢ وعبر صيغ كذا وكذا
وعبر صيغة مؤتمر دولي .

إن شروطنا ومطالبنا هي هي لم تتغير ولن تتغير لا اليوم ولا غداً ولا إلى الأبد .

وقد قلت كثيراً للأجانب الذين جاؤوا إلى بلادنا مهتمين بعملية السلام إن إسرائيل لا تريد السلام . خاصة وأن حكامها يعتقدون أن الظرف الدولي مناسب لتحقيق المزيد من الأطماع واحتلالات جديدة وليس للتخلي عما احتلوه من أراضٍ في أوقات سابقة . ولكنهم ما كانوا يصدقون ، ذلك أن حكام إسرائيل وعبر زمن طويل غسلوا أدمغة أناس كثيرين وأوهموهم أن في إسرائيل أناساً/ دراويش/ يبحثون عن السلام والأمن والحرية ، أما العرب فلا يبحثون إلا عن الحرب والقتل والذبح والإرهاب .

ومن حسنات عملية السلام أو من حسنات الأشهر الأربعة التي مرت ، والمحادثات التي جرت بين العرب والإسرائيليين أنها كشفت هذا الزيف كشفاً واضحاً لكل الناس ، إلا من عمي في بصره وبصيرته ولا أحد الآن إلا ويعرف أن إسرائيل هي المعادية للسلام والمعركة للسلام .

لقد أجابت سورية على المبادرة الأمريكية بالإيجاب ، رغبة منها في تحقيق السلام ولأنها التزمت منذ عام ١٩٧٣ بالقرار /٣٣٨/ . ومنذ ذلك الوقت وسورية تتحدث عن السلام على أساس هذا القرار ، وعندما وجدت حكومة إسرائيل أن سورية والعرب جميعاً وافقوا على المبادرة والمشاركة في عملية السلام ، قررت أن تشارك رغم أنها أغلقت أبواب السلام في بداية إعلان المبادرة الأمريكية لأنه ليس من مصلحتها أن تقاطع مبادرة السلام أمام العالم أجمع ، خاصة والعالم يطالب بالسلام وبتنفيذ القرارات الدولية في أي مكان ، وبدلاً من أن تعطل عملية السلام بالمقاطعة والتي لن ترضي المجتمع الدولي ، قررت كما هو واضح من السلوك في المباحثات أن تعطل عملية السلام بالمشاركة فيها ومنعها من النجاح

وتمر الآن الشهور وكل شيء في مكانه إلا الصورة التي كان حكام إسرائيل يثبتوها في أذهان الآخرين وهي صورة الناس الذين يسعون ليلاً نهاراً لتحقيق

السلام بينهم وبين العرب ، ولكن العرب دائماً يتحدثون عن الحرب ولا يتحدثون عن السلام وكان العالم بأكثرية الساحقة وخاصة في الغرب يصدق هذه الصورة . يأخذ بهذه الصورة ويصدقها وهي الراسخة في الأذهان هناك ، أما الآن فقد انعكست الصورة تماماً فالكل قانع الآن أن العرب يريدون السلام واسرائيل ترفضه . بالنسبة لنا لم نفاجأ لأن لدينا قناعة أن حكام اسرائيل لا يريدون السلام ، وقد عبرنا عن ذلك مراراً كثيرة قبل أن تبدأ عملية السلام الحالية ، وهامهم الذين كانوا يقولون دائماً إننا لا نريد السلام ومنذ زمن بعيد تغيرت قناعاتهم ، لأنه لم يكن في أذهانهم عندما كانوا يحدثوننا عن السلام أن اسرائيل تريد السلام والأرض ، بالرغم من أننا كنا نقول لهم دائماً : إن السلام الذي يريده حكام اسرائيل هو أن يأتي العرب ويوقعوا صكوك تسليم أراضيهم المحتلة وتسمى هذه الصكوك صكوك السلام . لقد تغيرت قناعات الآخرين في كل مكان ونأمل أن يتحدث الجميع علناً بقناعاتهم الجديدة ، إن الكثيرين منهم يتحدثون الآن علناً وبطبيعة الحال العالم كله يعرف أن العرب لن يتنازلوا عن أرضهم لا اليوم ولا في أي يوم في المستقبل القريب أو البعيد ، ورئيس حكومة اسرائيل يصرح بشكل متكرر أنه متمسك بالسلام وأرض اسرائيل ، وأرض اسرائيل التي يعنيها في هذه المرحلة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والجولان فأَي سلام هذا الذي يتمسكون به .

وقد أكد ذلك بنفسه عندما خطب في مؤتمر مدريد وخاطب الآخرين بأن ٢٨ ألف كم^٢ من الأرض هي مساحة صغيرة بالنسبة لاسرائيل . ولو بحثنا من أين جاءت هذه المساحة لوجدنا أن الـ ٢٨ ألف كم^٢ هي مساحة فلسطين كلها بما فيها غزة والضفة والقدس وكذلك الجولان .

على كل حال ليكشفوا أنفسهم ومطامعهم التوسعية أكثر أمام العالم وهذا بحد ذاته في مصلحة العرب ، أما نحن العرب فنريد السلام عن طريق تنفيذ القرارات الدولية التي بدأت عملية السلام على أساسها ، فان كان الأمر كذلك أردناه وإلا فلنترك الأمر للمستقبل فلسنا في عجلة من الأمر . اسرائيل هذه

التي تعرقل السلام وتعطله تطالب الولايات المتحدة الامريكية بأن تقوم بدور قرصاني في البحار وأن تعترض السفن القادمة الى سورية والى بلدان أخرى لأنها تحمل أسلحة وصواريخ تهدد الأمن في الشرق الأوسط . إسرائيل هذه هي التي تتصرف كدولة عظمى توجه الأوامر للدول العظمى الأخرى وليس العكس . إسرائيل تريد أن تأخذ بالقوة عشرة آلاف مليون دولار من الولايات المتحدة ، وتريد منها أن تفرض حصاراً على العرب بالنسبة لمواضيع تحددها هي ، وفي نفس الوقت تبحث مع الولايات المتحدة عن تطوير وتمويل صناعة صواريخ جديدة مضادة للصواريخ دون أن تهتم بالكيفية التي ستنفذ فيها الولايات المتحدة هذا الامر الذي وجهته اسرائيل إليها ، دون أن تهتم بالقاعدة القانونية التي ستستند إليها في تصرفها ودون أن تهتم بواقع أنها هي صاحبة مبادرة السلام . فكيف يستقيم الامر في ان ترعى الولايات المتحدة محادثات السلام المستندة الى مبادرتها المستندة بدورها الى قرارات الامم المتحدة وأن تضرب حصاراً حول سورية والدول العربية الأخرى؟ كيف يمكن أن توازن الولايات المتحدة بين ماترفعه شعاراً كبيراً من أن هناك عالماً جديداً هو عالم العدل وعالم الشرعية الدولية وعالم حرية الشعوب ومساواتها وبين أن تمنع صواريخ قادمة الى سورية؟ وأنا أقول لكم إن كل ماتسمعونه حتى الآن ليس صحيحاً وهذه البواخر التي يتحدثون عنها لاتحمل صواريخ الى سورية نحن لدينا صواريخ وسنجلب صواريخ حسب حاجتنا . .

كيف ستوازن الولايات المتحدة اذا افترضنا أنها ستنفذ الامر الاسرائيلي؟ بين أن تقوم بمصادرة أو منع سفن قادمة الى سورية لأنها تحمل السلاح سواء أكان صواريخ أو غير ذلك ، بينما مصانع اسرائيل تصنع بشكل يومي كل أنواع السلاح ، وبينما تصنع اسرائيل السلاح بأموال الولايات المتحدة وبينما تستفيد اسرائيل من صناعة هذا السلاح والصواريخ في المقدمة ، وخاصة الصاروخ الذي سموه /ارو/ أي السهم بالتعاون والاستفادة من تكنولوجيا وأموال الولايات المتحدة؟ كيف يمكن أن يفتح الباب للاسرائيليين كي يصنعوا السلاح بأنواعه وبدون أية حدود وتحاصر

سورية ويمنع عنها الاستيراد؟ انظروا الى هذا التضييل الى هذا التزييف ! . الحد من السلاح عنوان منع الصواريخ من القدوم الى سورية ، الحد من السلاح في هذه الحالة يعني تجريد العرب من السلاح ، اذا كان هذا مايعنيه الحد من السلاح أي أن تمنع هذه الاجراءات السلاح عن العرب استيراداً ، والسماح للاسرائيليين تصنيعاً فهذا في نهايته تجريد للعرب من السلاح . فكيف يستقيم هذا مع العالم الجديد الذي قيل إنه عالم الشرعية الدولية؟ وأية شرعية هذه؟ انها شرعية الغاب ، شرعية الوحوش . واذا فرض هذا الأمر فهم يعملون على فرض الاستسلام وليس من أجل السلام ، ويعملون لفرض استسلام علينا وليس من أجل أن نحقق معاً وجميعاً سلاماً عادلاً وشاملاً كما جرى الاتفاق عليه في حينه .

اذا كانوا يريدون الحد من السلاح فأول مايجب أن يفعلوه هو اغلاق المصانع الاسرائيلية ، التي تصنع القنبلة الذرية والصاروخ والالكترون والدبابة والمدفع والبارودة والمسدس وكل أنواع السلاح من صغيرها الى كبيرها . اذا كانت كثرة السلاح تؤدي الى الحرب والعالم لا يريد هذا وكان الانسان بطبيعته ليس من هواة الحروب ، فإنه بطبيعته ايضاً وبغريزته هاوٍ ومحترف أن يعيد حقه . واذا كانت كثرة السلاح ضمن عملية السلام ، فيجب أن يبحثوها في موضوعية وعلمية ومنطقية ، فليمنعوا التصنيع وليمنعوا الاستيراد عند ذلك قد يكون لنا ولغيرنا موقف آخر مختلف . وقد تحترم هذه الشعارات التي نسمعها من أن العالم الجديد عالم عدل وإنصاف يتساوى فيه الناس في كل مكان ونتعاون مع هذا العالم ، ولكن يخطئ من يعتقد أننا سنفرط بذرة من إرادتنا وقرارنا إن صح أن نقسم الارادة والقرار الى ذرات .

وأريد أن أذكر اننا تناولنا بحث السلاح في لقاء مع مسؤولين امريكيين في بداية الحركة التي قاموا بها ، وسميت آنذاك حركة سلمية من أجل تحقيق السلام . وقلت للمسؤول الامريكي : نحن لانصنع ما نحتاجه من السلاح ، واسرائيل تصنع ما نحتاجه وفوق ما نحتاجه من السلاح ، فعندما يطرح الأمر يجب أن يطرح بشمولية

وسنرى رأينا آنذاك . فقال : هذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار . أنا لا أستطيع أن أقول حتى الآن إن الولايات المتحدة تتفق مع اسرائيل في مفاهيمها حول هذا الموضوع ، لأننا لاشيء ملموس لدينا ولكننا نرى ، وواضح أن اسرائيل تريد أن تدفع الولايات المتحدة والغرب عموماً الى الموقع الذي سيعيد المنطقة زمناً طويلاً الى الوراء في كل زاوية في زوايا الحياة والتاريخ المتعددة .

نحن نريد الحد من السلاح وأن كنت أعتقد أن الظرف الموضوعي المناسب للحد من السلاح هو تحقيق السلام ، وإذا أرادوه قبل تحقيق السلام فلنتناقش على أساس شموليته وعدالته ، أما أن نصنع ولكي نصنع يجب أن نعطي المصانع من الآخرين . وقد يبدو هذا نظرياً تماماً . إما أن يتاح لنا العرب واسرائيل التصنيع كاملاً وإما أن يمنح التصنيع كاملاً عن الجميع ؟ .

الأمر الآخر تسمعون كم تحدثوا عن سورية والسلاح الذي يأتيها ، ومن يسمع اذاعاتهم يتصور أننا استوردنا في هذه الفترة أكثر من كل ما استوردناه في تاريخنا من السلاح ، والأمر ليس كذلك بطبيعة الحال . . إن أضعاف أضعاف ما استوردناه لايساوي ماتعطيه الولايات المتحدة عسكرياً لاسرائيل في سنة واحدة ، لأن امريكا تعطي اسرائيل كل عام مساعدة عسكرية كانت قبل العام الماضي ١٨٠٠ مليون دولار ، فكيف يمكن أن يمنعوا استيراد الصاروخ ولايمنعون ثمن هذا الصاروخ الذي يأتي الى اسرائيل ؟ . هذه الـ /١٨٠٠ / مليون دولار سنوياً هل هي استيراد أم تصدير من قبل الموازنة الامريكية ؟ . إن إمكاناتنا لا تسمح بصرف هذه الأرقام الكبيرة مهما صرفنا ، فقد نستطيع صرف مئات الملايين من جهدنا وعرقنا . من جهد شعبنا وعرقه ، أما هم فيصرفون من جهد المواطن الامريكي وعرقه ، في الوقت الذي سمعتم فيه تصريحات علنية لمسؤولين امريكيين زاروا المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، يقولون فيها إن في الولايات المتحدة ملايين الناس لا يحتاجون الى الملايين بل يحتاجون الى عدد قليل من الدولارات . حتى أن/ روبرت دول / وهو عضو في الكونغرس الامريكي صرح في اسرائيل وكانت تطالب في ذلك الوقت بـ /٤٠٠ /

مليون دولار لبناء مساكن للمهاجرين القادمين . قائلًا : إننا سنعطيكُم /٤٠٠/
مليون دولار في الوقت الذي لدينا ملايين الأمريكيين ليس لهم بيوت . إنهم
يعطونهم من أجل أن يقيموا بيوتاً للمهاجرين من أوطانهم الى المنطقة ويريدون
اعطاءهم ثمن سلاح يستوردونه ويصنعونه في اسرائيل من جهد وعرق المواطنين
الامريكيين . هذه ديمقراطية !! .

في كل عام كانت المساعدة ثلاثة مليارات دولار . في العام الماضي صرح
الرئيس بوش أنهم أعطوهم أربعة مليارات ولا أذكر تماماً كم هو الرقم العسكري
لكنني أتصور أنه بحدود المليارين ونصف المليار مساعدة سنوية للمواد العسكرية
ومع ذلك يقولون إن سورية استوردت وفعلت الكثير . إن موقف الأكثرية في
الغرب يبدو أكثر تفهماً وفهماً من الماضي للواقع العربي وواقع سورية وأكثر فهماً
أيضاً للواقع الاسرائيلي ولنوايا اسرائيل . نحن أعلننا مرات كثيرة ونعلن الآن أننا
نريد السلام . السلام الذي يعيد الأرض ويعيد الحقوق وينشر الأمن في المنطقة وأقل
من ذلك هو استسلام ولن تستطيع قوة في الدنيا أن تفرض علينا الاستسلام أبداً .

أيها الأخوة

إذا كان أحد يظن أنه قادر على قسر ارادتنا ، واغتصاب قرارنا فبئس هذا
الأحد . لأنه خائب جاهل .

إذا كان أحد يظن أن المتغيرات الدولية ترضخ الشعوب لمشيئة باطلة وقوة
غاشمة ، فبئس هذا الأحد لأنه لم يستعد السيرة البشرية ولم يستوعب مدلولاتها ،
وعبرها ولم يدرك بديهية أن النسيج النفسي والاجتماعي للشعوب يجعلها تنتزع
من كل ظرف جديد خلاصة العناصر والامكانيات التي تجعلها قادرة على التكيف
ومواجهة التحديات الجديدة . ودائماً لدى الشعوب قدرات كافية تتفجر وتثمر في
المنعطفات التاريخية التي تحمل في طياتها تحدياتها .

لدى كل منكم أيها الأخوة المواطنون طاقة كامنة ، وطنكم يدعوكم
لاستنهاضها كي تضاف الى طاقات هذا الوطن ، اذا لم تبينوا دفاعكم وتحموا
وتدافعوا بأنفسكم عن بلدكم فلن يدافع عنه أحد ، واذا لم تبينوا اقتصادكم ببالكم

وعرقكم وجهدكم فلن تتقوا شر الحاجة ولن تتوافر حاجاتكم ، وإذا لم تقووا
وطنكم ببناء اقتصاده ودفاعه وثقافته ووحدته الوطنية المتراصة فلن يقوى الوطن .
وأنتم وحدكم القادرون على تحقيق عملية البناء الشاملة هذه كل في موقعه يجد
ويعمل ، يصدق مع نفسه ومع مواطنيه ووطنه ، الطالب في مدرسته أو جامعته
والعامل في معمله والفلاح في أرضه ، وهكذا الطبيب والصيدلي والمهندس
والحرفي والتاجر والمحامي ، وكل فرد من النساء والرجال . لتكن العلاقة بيننا
كمواطنين علاقة محبة وتعاطف وهذه علامة قوة للفرد والوطن تنعكس بقوتها على
كل شيء في هذا الوطن .

أيها الشعب العظيم

أيها الاخوة المواطنون

إن الكلمات التي أملكها لاتعبر عما في نفسي ولاتستطيع أن تصف عواطفني
نحوكم . كل واحد منكم هو بالنسبة لي ابن أو ابنة ، أخ أو أخت . سأعمل كل
ماستطيع من أجل خيركم وهنائكم ، وأرجو الله أن يوفقني في خدمة أهدافكم
وأمانيتكم والله عزيز قدير . ولنسر جميعاً متعاضدين متحابين تحت راية الايمان بالله
أولاً والإيمان بالوطن ثانياً

أيها الأخوة

باسمكم أوجه التحية والمحبة والعهد على الوفاء لشعبنا الفلسطيني في
الأرض المحتلة الذي يكافح ضد الاحتلال الاسرائيلي ، وباسمكم أوجه التحية
لأبنائنا في الجولان السورية ونؤكد لهم أنكم أيها الأبناء عائدون وأنا عائدون ،
وباسمكم أوجه التحية لأبطال المقاومة في جنوب لبنان الذين أكدوا عبر السنين
بطولتهم وإيمانهم ، وباسمكم جميعاً أوجه تحية الحب والتقدير لأبنائنا الجنود وصف
الضباط والضباط في الجيش العربي السوري الذين يقفون دائماً جاهزين للفداء

دفاعاً عن وطنهم ، وعن الأشقاء في لبنان وفي أي مكان من الوطن العربي يتعرض
للخطر ، وكل الإجلال والإكبار لشهداء هذا الوطن ، الضوء الذي لا ينطفئ والخير
الذي لا ينكفئ والزاد الذي لا يفنى والرمح الذي لا يحنى .

أيها الشعب العظيم.....

الشكر كل الشكر والمحبة كل المحبة لكم أيها الأخوة والأبناء الأعزاء .

شكراً لكم أيها الأخوات والأخوة أعضاء مجلس الشعب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مَجْلِسُ الشَّعْبِ

الدَّوْرُ الشَّرْعِيُّ السَّادِسُ

١٩٩٨/٩/٩ - ١٩٩٤/٩/١٠



السيد رئيس الجمهورية
أثناء خطابه في افتتاح الدورة التشريعية السادسة





السيد رئيس الجمهورية
يرحب بالسادة أعضاء مجلس الشعب
بعد انتهاء جلسة افتتاح الدورة التشريعية السادسة





مجلس الشعب

الدور التشريعي السادس

١٩٩٨ / ٩ / ٩ - ١٩٩٤ / ٩ / ١٠

السيد عبد القادر قدورة

هيئة مكتب المجلس:

السيد عبد القادر قدورة	رئيساً للمجلس
السيد محمد عادل جاموس	نائباً للرئيس
السيد محمد سعد	أميناً للسر
السيد محمد نهاد مشنطط	أميناً للسر
السيد اسماعيل عبد الغني	مراقباً
السيد محمد مروان شيخو	مراقباً

ملاحظة : بقي مكتب المجلس على حاله حتى نهاية الدور السادس

المرسوم التشريعي رقم ٦٦ تاريخ ٣ / ٩ / ١٩٩٤ المتضمن تسمية
الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب.

بتاريخ ٣ / ٩ / ١٩٩٤ أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم الجمهوري رقم
٦٦ المتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب للدور
التشريعي السادس . وفيما يلي نص المرسوم
المرسوم رقم /٦٦/
رئيس الجمهورية :

بناء على أحكام قانون الانتخابات العامة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٦
تاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٧٣ وتعديلاته
وعلى المرسوم رقم ٦٢ تاريخ ٢٣ / ٧ / ١٩٩٤ المتضمن تحديد موعد انتخاب
أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي السادس لعام ١٩٩٤
وبعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية رقم /١٢٥٦/ تاريخ
٢٧ / ٨ / ١٩٩٤ المتضمن اعلان النتائج النهائية للانتخاب وأسماء الفائزين فيه .

يرسم ماييلي

المادة ١ - يسمى السادة المينة أسماؤهم فيما يلي - الفائزون في الانتخاب
الجاري بتاريخ ٢٤ / ٨ / ١٩٩٤ أعضاء في مجلس الشعب للدور التشريعي السادس
١٩٩٤ وهم :

١- دائرة محافظة دمشق الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ):

١- نجوى قصاب حسن بنت سعد الدين

٢- عبد الرزاق آقيب ابن صالح

٣- فاروق ثريا ابن محمد

٤- محمد مصباح بغدادى ابن عبدو

٥- أمل دكاك بنت حمدي

٦- عبد القادر قدورة ابن ابراهيم حقي

٧- نبيل داوود ابن سليم

٨- محمد مروان شيخو ابن محمود

٩- باصيل دحدوح ابن ميلاد

١٠- محمد ياسر نحلاوي ابن عبد

المولى

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

١- محمد شاكر اسعيد ابن عبد الرزاق

٢- مصباح غيبة ابن عبد القادر

٣- الياس نجمة ابن كامل

٤- محمد فتحي قنواتي ابن حمدي

٥- محمود قسومة ابن راغب

٦- جلال الدين ادليبي ابن عبدو

٧- علي التركماني ابن صبحي

٨- قريال مهاني بنت بشير

٩- محمد عدنان الخطيب ابن سعيد

١٠- وصال فرحة بنت محمد علي

١١- رياض سيف ابن مسلم

١٢- محمد مأمون الحمصي ابن عادل

١٣- هاشم عقاد ابن أنور

١٤- بهاء الدين الحسن ابن محمد

١٥- محمد احسان سنقر ابن عمر

١٦- بديع فلاحه ابن صبحي

١٧- باسل حموي ابن أحمد

١٨- عدنان دخاخني ابن محمد عزت

١٩- كوليت خوري بنت سهيل

٢- دائرة محافظة ريف دمشق الانتخابية

- | قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
|----------------------------|--------------------------------|
| ١- هلال رزق ابن خالد | ١- محمد خير الصمّل ابن مصطفى |
| ٢- عمر الشالط ابن محمود | ٢- صالح القادري ابن محي الدين |
| ٣- ظاهر أبو خليف ابن رئيس | ٣- عبد الحفيظ القالش ابن محمود |
| ٤- حمدان خشيني ابن خالد | ٤- عبد الكريم الخولي ابن محمود |
| ٥- هند جيجان بنت محمد | ٥- مصطفى التجار ابن محمد رضا |
| ٦- صباح عوض بنت محي الدين | ٦- علي قبلان ابن محمد |
| ٧- الياس مراد ابن حبيب | ٧- عبد الرحمن الأحمر ابن سعيد |
| ٨- محمد دياب ابن جميل | ٨- أحمد الترك ابن محمد |
| ٩- محمود دياب ابن محمد | ٩- علي ملحم ابن مصطفى |
| ١٠- علي خضرة ابن غازي | |

٣- دائرة مدينة حلب الانتخابية

- | قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
|----------------------------------|-----------------------------|
| ١- رشيد اختريني ابن أحمد | ١- أحمد قزاز ابن محمد |
| ٢- أحمد توفيق قرنة ابن محمد نوري | ٢- أحمد عيدو ابن علي |
| ٣- أحمد سمير التقي ابن أنور | ٣- فاروق ابرم ابن محمد |
| ٤- حسن غازي تركماني ابن حسن | ٤- جرجي عازار ابن موسى |
| ٥- سمير سالم ابن محمد نافع | ٥- فريال صطل بنت مصطفى |
| ٦- سيمون ابراهيم ابن أكوب | ٦- حسين كعكة ابن عبد الحميد |

٣- تابع دائرة مدينة حلب الانتخابية

قطاع باقيا فئات الشعب(ب):

٧- محمد عقاد ابن عبد الجليل

٨- ناديا غازي بنت عبد الوهاب

٩- أحمد بدر الدين حسون ابن محمد أديب

١٠- عبد الله موصلي ابن جورج

١١- محمد عادل جاموس ابن محمد علي

١٢- محمد صالح الملاح ابن محمد ماجد

١٣- محمود بري ابن محمد شعبان

قطاع العمال والفلاحين (أ):

٧- عبد العزيز الشامي ابن محمد

٤- دائرة مناطق محافظة حلب الانتخابية

قطاع باقيا فئات الشعب(ب):

١- فاتنة أحمد بنت جميل

٢- منار ناطور بنت محمد نديم

٣- أحمد السعيد ابن شيخ سعيد

٤- محمد الحسن ابن محمد

٥- طارق قنديل ابن محمد

٦- عبد الرحمن ابريق ابن محمد

٧- بطال بطال ابن عارف

٨- محمد عصمت عمر ابن محمد

٩- عبد الفتاح مخلوف ابن يونس

١٠- فاضل كنو ابن حمي

قطاع العمال والفلاحين (أ):

١- عبد القادر توركة ابن محمد

٢- عيسى الزامل ابن عبيد

٣- عبد الحي خالد ابن صطوف

٤- زكريا رضوان فاخوري ابن يحيى

٥- عثمان شيخ حسين ابن عبد الحميد

٦- محمد الصطم ابن موسى

٧- زكريا الحسن ابن محمد

٨- سامي الشهابي ابن محمد

٩- جاسم الابراهيم ابن حسين

١٠- وحيد أبو راس ابن طاهر

٤- تابع دائرة مناطق محافظة حلب الانتخابية

- | | |
|----------------------------------|---------------------------------|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ١١- أحمد خطيب ابن محمد | ١١- طارق مرعي ابن جمعة |
| ١٢- عبد الله حمرة ابن علي | ١٢- عقل الابراهيم ابن حمادين |
| ١٣- عبد الله شلاش ابن ابراهيم | ١٣- عبد الحميد الغباري ابن خليل |
| ١٤- محمد نور جنيدان ابن حسن | ١٤- محمد ابراهيم ابن خالد |
| ١٥- حسني حسين حاج حمادة ابن جميل | ١٥- محمد مأمون طالوستان ابن حسن |
| ١٦- دياب الماشي ابن حاجي شواخ | |

٥- دائرة محافظة حمص الانتخابية

- | | |
|------------------------------------|-----------------------------------|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ١- تقي اليونس ابن محمد خالد | ١- محمد ياسر السقا ابن عبد المنعم |
| ٢- علي بعيتي ابن نظير | ٢- شعبان شاهين ابن صالح |
| ٣- ابتسام رزوق بنت مصلح | ٣- عدنان خزام ابن بسيم |
| ٤- عبد الرحيم فاضل ابن فاضل | ٤- ابراهيم حصوة ابن محمد حسن |
| ٥- محمد غسان السباعي ابن محمد خالد | ٥- سلمى عياش بنت عبد الله |
| ٦- خضر الناعم ابن ابراهيم | ٦- مطانيوس عصفورة ابن سليم |
| ٧- مصطفى العيسى ابن قاسم | ٧- جمعة الحمود ابن محمد |
| ٨- عبد العزيز الملحم ابن طراد | ٨- أحمد الشيخ ابن نزال |
| ٩- محمود القدعوس ابن قدعوس | ٩- طاهر أيوب ابن أحمد |
| ١٠- فؤاد سلامة ابن علي | ١٠- أحمد طراف ابن ابراهيم |
| ١١- طه المغربي ابن محمد | ١١- شحادة ميهوب ابن كامل |
| | ١٢- يوسف الناصر ابن ميكائيل |

٦- دائرة محافظة حماه الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- أمين أصفر ابن نوري
- ٢- جاويد سائلة ابن محمد
- ٣- خليل محفوظ ابن جعفر
- ٤- جميلة فلاحه بنت سمعان
- ٥- أحمد الأحمد ابن محمد
- ٦- يونس سلامي ابن حبيب
- ٧- حسين الحسين ابن محمد
- ٨- حسن حسن ابن محمد مصطفى
- ٩- مصطفى عيسى ابن علي
- ١٠- عبد الكريم الاسماعيل ابن معاط
- ١١- ابراهيم خليل ابن خليل
- ١٢- مصطفى عبد الرحمن ابن عبد الرحمن
- ١٣- عبد الوهاب سلطان ابن عيسى

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- وليد حمدون ابن محمد راغب
- ٢- حسن سباهي ابن عبد الرزاق
- ٣- مأمون الجرف ابن نايف
- ٤- سعاد الشيخ بكور بنت سالم
- ٥- عدنان كيزاوي ابن أحمد
- ٦- غسان عثمان ابن عبد العزيز
- ٧- ياسين وقاف ابن علي
- ٨- عبد القادر مصطفى ابن مصطفى
- ٩- أحمد العموري ابن علي

٧- دائرة محافظة اللاذقية الانتخابية الانتخابية

- | | |
|------------------------------|---------------------------|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ١- هيفاء صقر بنت محمود | ١- جميل الأسد ابن علي |
| ٢- جميلة شريقي بنت أحمد | ٢- أحمد أبو موسى ابن موسى |
| ٣- رفيق درويش ابن أيوب | ٣- محمد سعد ابن أحمد |
| ٤- توفيق درويش ابن حسين | ٤- سهيل كنعان ابن أسعد |
| ٥- عبد الكريم بديوي ابن محمد | ٥- فؤاد زوياري ابن علي |
| ٦- فؤاد مشوت ابن مصطفى | ٦- عمر هزيم ابن مصطفى |
| ٧- عنان شعبو ابن سلمان | ٧- بهجت سعد ابن عزيز |
| ٨- ابراهيم لوزة ابن حنا | ٨- فائز عثمان ابن عثمان |
| ٩- سهيل شحادة ابن أحمد | |

٨- دائرة محافظة ادلب الانتخابية الانتخابية

- | | |
|-------------------------------------|---------------------------------|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ١- جميل لاطه ابن أحمد | ١- محمد نهاد مشنطط ابن عمر عوني |
| ٢- عبد الرزاق الحمو ابن حسين | ٢- محمد حسين لطوف ابن حسين |
| ٣- محمد ماجد الرمضان ابن عبد العزيز | ٣- بشيرة حامد بنت عبد الرحمن |
| ٤- عمر حساني ابن حسن | ٤- محمد رجال ابن مصطفى |
| ٥- محمد نذير دويدري ابن وجيه | ٥- رفعت دقة ابن محمود |
| ٦- عبد اللطيف شاكر ابن شاكر | |
| ٧- محمد أسامة حليبي ابن أحمد | |
| ٨- خالد الخضر ابن عبد اللطيف | |

٨- تابع دائرة محافظة ادلب الانتخابية الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ٩- خالدية كبتاوي بنت محمود
- ١٠- محمود حاج أحمد بن أحمد
- ١١- نصر اليوسف ابن عيدو

٩- دائرة محافظة طرطوس الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ):

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- سليمان محمد ابن حسن
- ٢- أمل مرداش بنت نظام الدين
- ٣- عبد الله حسين ابن محمد
- ٤- محمد غسان طيارة ابن محمد عارف
- ٥- يحيى خدام ابن سعيد
- ٦- خرفان الهيفي ابن سلمان
- ١- نديم الكنج ابن عبدو
- ٢- رمضان عطية ابن علي
- ٣- محمد صالح ابن سليم
- ٤- محمود يوسف ابن علي
- ٥- نجم الدين الصالح ابن حسين
- ٦- نزيه بشور ابن حنا

١٠- دائرة محافظة الرقة الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ):

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- اسماعيل العلي ابن حسين
- ٢- مصطفى العايد ابن أحمد
- ٣- نجوى العجيلي بنت فيصل
- ٤- شعبان الحمود الخلف ابن أحمد
- ١- عبد الرزاق الظاهر ابن مصطفى
- ٢- ابراهيم العجيل ابن محمد
- ٣- اسماعيل عبد الغني ابن عبيد
- ٤- محمد الهويدي ابن فيصل

١١- دائرة محافظة دير الزور الانتخابية

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- أحمد الفياض ابن الحاج عبد الوهاب
- ٢- أحمد المحمد ابن سرهيد
- ٣- رمزي محمد غازي ابن طاهر
- ٤- عماش جديع ابن عصمان
- ٥- خليل الهفل ابن عبود
- ٦- فيصل النجرس ابن خلف

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- عبد الله صفيف ابن حسن
- ٢- زهرة الجاسم بنت خليل
- ٣- أحمد الحماد ابن حسن
- ٤- عبد الجبار المردود ابن عبد الرزاق
- ٥- عبد المجيد المرزوك ابن حاجي عبد الحميد
- ٦- ناجي الشيخ فارس ابن عبود
- ٧- فيصل الشيخ فياض الناصر ابن أحمد بك
- ٨- فاتح العزاوي ابن كمال

١٢- دائرة محافظة الحسكة الانتخابية

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- فواز الدقوري ابن صالح
- ٢- ابراهيم عبد الله ابن عبد الحميد
- ٣- عبد الأحد سفر ابن يوسف
- ٤- حمد الظاهر ابن أسعد
- ٥- محمد المسلط ابن أحمد
- ٦- زيا ملك اسماعيل ابن ملك ياقو

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- يوسف أحمد ابن سليمان
- ٢- منيفة درويش بنت سعيد
- ٣- حامد الجاسم ابن ابراهيم
- ٤- محمد العلي ابن زعال
- ٥- محمود الحسن ابن أحمد
- ٦- محمد هيثم ضويحي ابن حمادي
- ٧- محمد العبد الرحمن ابن فارس
- ٨- محمود البورسان ابن شواخ

١٣- دائرة محافظة درعا الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ): قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- علي عبد الكريم ابن أحمد
- ٢- عودة القسيس ابن جريس
- ٣- أحمد بهجت الحريري ابن عقيل
- ٤- فاروق الحمادي ابن قاسم
- ٥- يوسف أبو رومية السعدي ابن محمد
- ١- محمود الزعبي ابن عبد القادر
- ٢- محمد جميل محارب ابن عبد القادر
- ٣- نجاح المحاميد بنت محمد
- ٤- نبيل المقداد ابن ابراهيم
- ٥- فاروق الدخان ابن مصطفى

١٤- دائرة محافظة السويداء الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ): قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- غازي نوفل ابن ظاهر
- ٢- جميل الفقيه ابن حمد
- ٣- أحمد الزغير ابن سليمان
- ٤- عبد الله الأطرش ابن عبد الغفار
- ١- رشاش فلحوط ابن فرحان
- ٢- كمال عامر ابن هایل

١٥- دائرة محافظة القنيطرة الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ): قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- عبد المجيد الفاعوري ابن أحمد
- ٢- شكيب أبو جبل ابن يوسف
- ٣- محي الدين العمر ابن رجا
- ١- شرف الدين أباطة ابن حمدي
- ٢- خالد العبود ابن حسن

المادة ٢- ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٨/٣/١٤١٥ هـ - و ٣/٩/١٩٩٤ م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

- بموجب المرسوم رقم ١٩٤ تاريخ ١٩/٦/١٩٩٥

سمي السيد ميخائيل حجار بن الياس / عضواً في مجلس الشعب - محافظة
طرطوس . بدلاً عن عضو متوفى .

- بموجب المرسوم رقم ١٩٣ تاريخ ١٩/٦/١٩٩٥

سمي السيد محمد أديب نجم ابن عبد القادر / عضواً في مجلس الشعب -
محافظة ادلب . بدلاً عن عضو متوفى .

- بموجب المرسوم رقم ٢٥١ تاريخ ٦/٩/١٩٩٥

سمي السيد داود الشاهر بن سليمان / عضواً في مجلس الشعب - محافظة
دير الزور . بدلاً عن عضو متوفى .

- بموجب المرسوم رقم ٢٥٢ تاريخ ١٨/٩/١٩٩٥

سمي السيد كمال بلان ابن يوسف / عضواً في مجلس الشعب - محافظة
السويداء . بدلاً عن عضو متوفى .

- بموجب المرسوم رقم ٢٥ تاريخ ٢٧/٤/١٩٩٦

سمي السيد محمد فؤاد نجم / عضواً في مجلس الشعب - محافظة
ادلب . بدلاً عن عضو متوفى .

- بموجب المرسوم رقم ٧٣ تاريخ ١١/٧/١٩٩٦

سمي السيد وجيه الشيخ / عضواً في مجلس الشعب - محافظة
طرطوس . بدلاً عن عضو متوفى .

- بموجب المرسوم رقم ١١ تاريخ ٥ / ١ / ١٩٩٧

سمي السيد اكرم الخوري / عضواً في مجلس الشعب - محافظة مدينة
دمشق . بدلاً عن عضو متوفى .

٥٦٣

مرسوم رقم ٦٧

رئيس الجمهورية

بناء على الفقرة (١) من المادة (٦٠) من الدستور يرسم مايلي :

المادة ١ - يدعى مجلس الشعب للدور التشريعي السادس للانعقاد لأول مرة يوم

السبت الواقع في ٥ / ٤ / ١٤١٥ هـ و ١٠ / ٩ / ١٩٩٤ م

المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق في ٢٨ / ٣ / ١٤١٥ هـ و ٣ / ٩ / ١٩٩٤ م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

خطاب سيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة افتتاح الدورة السابعة والستين في مجلس الشعب

بتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٩٤



السيد رئيس الجمهورية
أثناء خطابه بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية السادسة





صورتان للسادة الأعضاء

خطاب

السيد الرئيس حافظ الأسد

رئيس الجمهورية

بمناسبة افتتاح الدور التشريعي السادس

في مجلس الشعب

بتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٩٤

السيد رئيس مجلس الشعب.

الاخوة والاخوات أعضاء المجلس.

أيها السادة:

يطيب لي ونحن نبدأ أعمال الدور التشريعي السادس لمجلس الشعب أن أنقل إليكم خالص التهاني بالفوز الذي حققتموه في الانتخابات العامة، والتي جرت في جو أصيل من الحرية والنزاهة والوعي والمسؤولية فنلتم بذلك شرف تمثيل الشعب في مجلس الشعب.

وعندما أقرن التهئة بشرف تمثيل الشعب فلأن الثقة التي منحكم إياها الشعب هي ثقة غالية تعبر عن الترابط بين الناخبين وممثليهم، فأنتم تمثلون الآن الشعب بقطاعاته المختلفة، ومطالبون بالسهر على مصالحه، لقد فزتم بالثقة عبر المنافسة الشريفة بينكم وبين أقران لكم أيضاً رغبوا في تمثيل الشعب وخدمة هذا البلد.

والثقة التي تنال عبر منافسة شريفة لا بد أن تتأكد وتتجسد من خلال العمل ليستمر العطاء، ولتزداد الثقة الممنوحة.

وإن مما يبعث على التفاؤل باستمرار غو دور المرأة في حياتنا ومجتمعنا، والزيادة المستمرة في عدد النساء الفائزات بعضوية مجلس الشعب، وقد بلغ عددهن في هذا الدور التشريعي أربعاً وعشرين. ويؤثر أو يشير إلى ذلك أيضاً عدد النساء اللواتي رشحن أنفسهن، وعدد اللواتي قبلن على صناديق الاقتراع لممارسة حقهن في الانتخاب.

إن هذه الأرقام دليل على نضج المرأة ونضج المجتمع، ودليل أيضاً على رسوخ الديمقراطية في سورية.

كما أود في هذه المناسبة العزيزة والغالية على قلوبنا جميعاً أن أعرب عن التقدير والشكر لمجلس الشعب السابق على ما بذله أعضاؤه من جهد في إنجاز المهام الموكولة اليهم بحكم الدستور والقانون.

فقد أنجز المجلس في الدور التشريعي الخامس عدداً هاماً من القوانين التي تتفق مع التقدم والتطور، وتحقق لمزيد من التوازن بين مسارات التنمية، وتعزيز مشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فصدرت قوانين تشجيع الاستثمار، وقوانين تحمي البيئة والانسان، واذكر على سبيل المثال لا الحصر، قانون الاستثمار رقم (١٠)، وقانون الحراج، وقانون المخدرات، وقانون تداول الأموال، وقانون الضريبة، وغيرها من القوانين الهامة.

وكان نشاط المجلس في الدور التشريعي السابق مستنداً إلى أعراف، وأصول ديمقراطية ترسخت عبر السنوات الماضية، فكانت المناقشات جادة والمداخلات غنية والحوار موضوعياً، على نحو مرضٍ. واطلع الشعب من خلال وسائل الاعلام المختلفة على مداولات أعضاء المجلس، فتحقق الاتصال والتواصل بين مؤسستنا الدستورية وجماهير شعبنا، وكرس المجلس بذلك ما هو مُصان في الدستور، الذي يضمن حرية المواطن وكرامته، كما يضمن لمثلي الشعب حصانة لا ينال منها إلا ما هو محدد بالقانون.

وتعلمون أيها الإخوة والأخوات ، أن حرية الوطن تضمن حرية المواطن ، وأن فاعلية المجالس المنتخبة هي من قدرة أعضائها على التعبير عن مصالح الجماهير وتطلعاتها بحرية كاملة ، فتصبح مؤسسات الدولة مؤسسات فاعلية تستوعب التغير وتدفع به إلى الأمام لتصل بالمجتمع إلى مرحلة التغيير الشامل والمتوازن .

إن الثقة التي نلتموها ترتب عليكم الإهتمام بحاجات وطموحات المواطنين العامة ، بالتعاون مع السلطة التنفيذية ، ومادامت حاجات الإنسان مشروعة وأساسية ، فلا بد من أن نعمل على إيجاد السبل والوسائل الممكنة والمتاحة لتلبية تلك الحاجات المشروعة .

ومعلوم أيها الإخوة والأخوات ، أن حاجات الإنسان متطورة بتطور الحياة ومتزايدة بقدر الطموحات ، ويتطلب تحقيق تلك الطموحات والحاجات إمكانيات ، وإمكانيات الإنسان تنمو وتتفجر استجابة للتحديات المطروحة أمامه .

كما أن إمكانياتنا في القطر وافرة ، بعضها كامن والآخر فاعل ، وعليكم أن تبحثوا أسباب الكمون وتعززوا ما هو إيجابي وتشيروا إلى ما هو سلبي ، فينقلب الخامل إلى منتج وتحرك عجلة التقدم بإتجاه ما هو كامن ، ليصبح فاعلاً ومؤثراً في بلوغ أهداف الأمة . ولا شيء أهم وأبقى من إرادة الإنسان في التغيير وصولاً إلى تلك الأهداف .

وهكذا فإن من المهام الأساسية المنوطة بكم ، إضافة إلى التشريع والرقابة ، استمرار البحث عن الوسائل الممكنة لتلبية حاجات الجماهير ومساعدة السلطة التنفيذية في إيجاد تلك البدائل والوسائل ، فيتكامل العمل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويصبح النقد والرقابة بناءين يسيران جنباً إلى جنب لدفع التنمية الشاملة نحو التحقيق بعناصرها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والادارية والفكرية .

أيها الأخوة،

يأتي انعقاد مجلسكم في دوره التشريعي السادس ليكرس طموحات جماهير

شعبنا في ارساء اسس الديمقراطية الشعبية الحققة، التي انتهجها القطر منذ فجر التصحيح في عام ١٩٧٠، فكان انعقاد الدورة الأولى لمجلس الشعب منطلقاً لهذه المسيرة التكاملية التي تتعزز فيها مع كل دورة تقاليد وأعراف في العمل الديمقراطي، ستبقى صرحاً تبني عليه الأجيال المقبلة البناء السليم في العمل الديمقراطي.

لقد كان الجو الديمقراطي الذي تمت فيه الانتخابات، والإقبال الشديد على الترشيح، ووعي الناخبين وادراكهم لمسؤولياتهم، والحرية في اختيار المرشحين، والنزاهة في التعامل، دليلاً ساطعاً على قدرة شعبنا في المساهمة بالأعمال الكبرى التي تتعلق بمصيره وحياته.

وشعبنا في سورية شعب أصيل، يمنح الحب والعطاء لمن يتفاعل مع قضاياها بشكل سليم ودقيق، وقد عبر عن أصالته ووفائه ومحبته في مناسبات عديدة. فكان في معارك التحرير الأمثلة في التضحية والفداء، والبذل والعطاء، تلك المعارك التي قدمت مواكب الشهداء، مواكب العز والفخار، مواكب النور والضياء، يرموزهم نقندي، وبضياء أرواحهم نهتدي.

وقدم شعبنا في معركة البناء الذاتي الجهد الممزوج بالعرق لتحقيق الخير للوطن، فكبر الوطن بمحبة ابنائه للخير، وشمخ بعزتهم وتنامى مركزه بعطائهم، وأضحت الشعارات المرتبطة بحب الوطن مقرونة بالفعل بعد أن استقرت في العقول والقلوب.

وأعطت جماهير الشعب دلالات في الوحدة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، تعبر عن أصالتها في تفاعلها مع أحداث الوطن والأمة. وقد تجلت تلك الوحدة وذلك التفاعل في الأفراح والاتراح معاً، حيث يتحول الوطن من خلالها إلى أسرة كبيرة واحدة متماسكة، تنهل من رموز حضارية أصيلة في تراث

أمتنا، وتضيف بأعمالها التاريخية انجازات كبرى، فتتجاوز أفعال الجماهير في تعبيرها الوطني الصادق أبعاد الزمان والمكان لتستقر في المثل والوجدان.

والامة العربية تمتلك طاقات كبيرة، ويخطىء كثيراً من لا يدرك عمق ومضمون هذه الطاقات. وقد أبرزت بعض طاقاتها في مناسبات عديدة، وما زالت الأمة تحتزن بتراتها الحضاري طاقات هائلة. وشعبنا في سورية برهن عبر التاريخ أن عطاءه يزداد بازدياد التحدي، حيث تصقل المواهب ويتفانى الناس في البذل والعطاء.

لقد تولدت لدى جماهير شعبنا قيم اجتماعية ترقى إلى مستوى الرموز الحضارية، قيم مستلهمة من الماضي ومحقة لآمال المستقبل. وأهم ما فيها انها اوضحت سلوكا اجتماعيا وجمعييا في آن واحد، سلوكاً ينبثق من الاحساس المشترك بالتمائل بين جميع افراد المجتمع، ومن الاحساس المشترك بالمشكلات العامة.

فتعززت قيم التضحية والفداء، والشهادة والوفاء، وصار الولاء للوطن أغلى وأثمن ولاء.

أيها الاخوة،

لقد حقق شعبنا ما حقق من انجازات بفعل الإرادة الصلبة التي يتسلح بها المواطنون السوريون، وأنجز ما أنجز بفعل انتظام المواطنين في مؤسسات، وتنظيمات، واحزاب ونقابات تستوعب نشاطاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والفكرية المتعددة، فأوضحت تجربتنا في القطر في التعددية السياسية، والاقتصادية، والديمقراطية الشعبية، تجربة رائدة نذكرها بفخر واعتزاز، وهي نهجنا ووسيلتنا في العمل منذ فجر الحركة التصحيحية، هذا النهج الذي يرى أن خصوصية كل مجتمع هي التي تحدد في النهاية مسار تطوره، وبما يتماشى مع واقعه وإمكاناته وظروفه.

والنهج السليم هو الذي يعطي الرؤية الواضحة لما هو كائن ، بلوغا لما ينبغي أن يكون ، ويميز بين التغير والتغيير ، بين الأصالة والتقليد ، بين النسخ والافادة ، فحالة التغير لا تبدأ من العدم ، كما أنها لا تنبت من بذور غت وترعرعت في خارج بيئتها السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، . وإنما هي عملية متجددة ومتطورة ، عناصرها في الماضي ، وتطلعاتها نحو المستقبل . ويسير التطور حسب علاقات تتجدد عزومها باستمرار ، مع تجدد الحاجات وتطور المجتمع .

لقد كانت مسيرة شعبنا مسيرة نضال تتعزز وفق نسق تطوري ، تشكل كل مرحلة من مراحلها مستوى أرقى من المرحلة التي تجاوزتها ، ففي حين كانت مسألة العلاقة بين القديم والجديد في المرحلة الأولى من عمر الثورة مهمة لتوضيح الهوية ، كان التأكيد في مراحل تالية على أهمية تلازم الفكر مع الواقع الاجتماعي ، حيث تعطي حصيلة التفاعل بين الفكر والواقع الاجتماعي ، حيث تعطي حصيلة التفاعل بين الفكر والواقع تطويراً للفكر ذاته من جهة ، وفهماً أوسع للواقع من جهة أخرى . وحققت سورية عبر منهجية العلاقة بين الفكر والواقع حركة مكتتها من فهم واستيعاب الظروف والمعطيات العربية والدولية . ذلك النهج الذي وفر الامان والاطمئنان لجميع فئات الشعب ، ورسخ القيم وعزز المنجزات . فالنهج الذي يتصدى للتضحيات دون أن تستوعبه الاعراض الثانوية يشحذ الهمم ، ويقوي العزائم ويطور الامكانيات ، أما التعامل مع الأعراض والمشكلات المشابهة فيبدد الجهود ويستنفذ الطاقات .

أيها الاخوة والاخوات،

تشير قوانين الطبيعة والحياة إلى أن لكل فعل طاقة تصبح دائمة ومتجددة ، إذا تم التعرف على جوهر الفعل وأساسه ، ويتولد عن تلك الطاقة اهتزازات وردود أفعال . وكلما كان الفعل كبيراً ، كانت الاهتزازات أوسع والانجازات أعمق .

إن من يرصد مسيرة شعبنا عبر مراحلها المختلفة سيجد أن أفعال شعبنا وإنجازاته شامخة وكبيرة، تستند إلى طاقة غير محدودة، ورصيد يمتد إلى جذور الأمة، وقد تجاوزت تجربتنا، بفعل تلك الطاقة العثرات، واستوعبت التناقضات، وهضمت ما هو أصيل، وأفرزت من صفوفها ما هو هجين. وجاءت حركة التصحيح لتصحيح المسار ولتعيد الثورة إلى جوهرها، فتجاوزت جماهير الشعب وقواعد الحزب مرحلة الانفصال بين الفكر والظروف الموضوعية، وتمت إعادة ترتيب الأولويات وارتبطت المبادئ بحركة الحياة، فتحدد المسار وتعززت الركائز وتعاضمت الانجازات، وترسخت الوحدة الوطنية، وبذلنا جهوداً وقطعنا شوطاً واسعاً في بناء الدولة العصرية، التي تقوم على حكم القانون، وتكافؤ الفرص، وصيانة الحقوق لجميع أفراد الشعب، تلك الدولة التي تستمد أصالتها من تراث الأمة، وتضع المستقبل على ضوء معطيات الحاضر والظروف التي تشكله.

من الطبيعي أن الأمر واضح، إنني لأعني أننا بنينا الدولة العصرية التي تحقق التكافؤ كما نريده ونشتهيه، لذلك قلت: بذلنا جهوداً وقطعنا أشواطاً وعلينا جميعاً أن نتابع الطريق.

وتعلمون أيها الاخوة، أن كل أمة تعتمد في بناء حضارتها على ركيزة ما، غير أن الأمة التي تكتسب المكانة المرموقة، هي التي تعتمد في وجودها على الإنسان بكل ما يحمله هذا المفهوم من معنى، فالأمة التي تبني الإنسان المتسلح بالعلم والمعرفة والمتمتع بالوعي الاجتماعي، والمتحمل للمسؤولية، والمدرّك لأهمية التواصل الحضاري والإنساني، تمتلك السلاح الأمضى وتبني المستقبل الأفضل.

وانطلقت الحركة التصحيحية لتعزيز إنسانية الإنسان بوصفه قيمة كبرى، قيمة حضارية، تتعزز بالعلم والوعي، والادراك والشعور بالمسؤولية، ولتسمو بالولاء الاجتماعي إلى مراتبه العليا، فالولاء للوطن هو الأوسع والأجمل والأرقى من كل ولاء.

إن مسيرة شعبنا منذ انبلاج فجر التصحيح مسيرة غنية عظيمة بكل المعايير ، وهي مسيرة مع انها محدودة بالزمن لكنها مديدة الآفاق . وما تم إنجازه هو مصدر فخر واعتزاز لنا جميعا . (طبعاً أنا لا أعدد الإنجازات والمنجزات فقد عدناها مراراً وعددتها مراراً) ومن أعلى ما نعتر به قدرة جماهيرنا على تحقيق المعادلة الصعبة ، والتي تتمثل في بعث كل ما هو أصيل وخير في تاريخ أمتنا ، وفك الارتباط مع رواسب الماضي التي تعيق التقدم ، بنهج لا يفصل بين الهدف والوسيلة . فالهدف والطريق في منهجنا متلازمان ، ويجب أن يلائم أحدهما الآخر شكلاً ومحتوى . والثورة كمرحلة آتية في اطار الزمن تستوجب اتخاذ قرارات حاسمة للنهوض بالواقع بلوغاً لآمال المستقبل ، والانسلاخ عن رواسب الماضي التي تعيق التقدم والازدهار ، إلا أن تلك السرعة في انجاز التقدم قد تسبب إرباكات على مستوى العلاقات الاجتماعية فقد حققت بعض المجتمعات تغيرات اقتصادية واجتماعية سريعة ، لكن الثمن على مستوى العلاقات الاجتماعية كان كبيراً ، فكان الانسلاخ عن الهوية والتراث والاصالة . أما سعينا الدائم في سورية فهو لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة ، والانطلاق للمساهمة في بناء الحضارة الانسانية استناداً إلى طاقات الشعب المتجددة والمتطورة والمركزة على مبادئ ثابتة في الهوية والاصالة .

ولدينا في سورية مصادر ثابتة ومتنامية تعتمد على الأرض ومكنوناتها ، والانسان وطاقاته ، وبتفاعل تلك الامكانات تتولد مصادر القوة والصمود . فأرضنا خيرة معطاء ، وانساننا كريم ومجد ونشيط ، وعندما يقترن النشاط بالعلم يحسن التعامل مع خيرات الأرض .

إن بناء القوة الذاتية هو الذي يعطي الثقة بالمستقبل ، والأمة تحتاج دوماً للبحث عن مصادر طاقاتها الكامنة ، فتعزز ما هو موجود فيها وتكتشف ما هو كامن . وعندما تتطلع الأمة إلى المستقبل مشدودة بالآمال وبالطموح والقيم ، والمثل

العليا تربط بين ماهو واقع وموجود، وبين أحكام مستقبلية ترتبط بالوجوب . فإذا كان ما هو موجود لا يرقى إلى مستوى الطموح، فإن احكام الوجوب المستقبلية تشحذ الإمكانات أو الامكانيات وتفجر الطاقات، وتغير ما هو موجود فعلاً إلى حالة أخرى تسمح بتحقيق تلك الأهداف المنشودة، ويزداد الأمل بتحقيق الأهداف بقدر زيادة ما نبذل من إرادة وجهد وعمل دؤوب .

وسورية اليوم تفخر بأن ما حققته كان كثيراً بالفعل، وكبيراً بالكم، وسامياً بالنوع . فبنيت المصانع بسواعد العمال والمهندسين والحرفيين، وهم الذين توافدوا إلى المصنع بتراث يحمل قيم الأباء والاجداد، بقدر ما يحمل طموح الأبناء والأحفاد . كما عمل الفلاح في أرضه وحققت له الأرض ما ينشده منها من أمن، وغذاء، وحرية وعطاء، وانتشرت الجامعات في ربوع الوطن، فكان المعلمون رسل الحضارة العربية والتقدم الإنساني، وتفاعلت الجامعات مع المجتمع وأعطت له من المعرفة بقدر ما أعطاه من الدعم والشعور بالاعتزاز . وتطورت مؤسساتنا الصحية العلاجية منها والوقائية تطوراً بارزاً فانخفض معدل الوفيات وارتقى مستوى العلاج، وتقدمت صناعة الدواء، واستوعبت المؤسسات الصحية أعداداً كبيرة من الأطباء والمرضى والمرضات، واتسعت شبكات الاتصال، وامتدت الطرق، وبنيت الجسور، وتطورت وسائل النقل الداخلي والخارجي بما يتناسب وموقع سورية الجغرافي . وعندما تتكامل النشاط الإنساني في المصنع والحقل والمدرسة والمجتمع، تقف جماهير الشعب على أرض صلبة من البناء الذاتي، تعززها قيم اجتماعية أصيلة في حضارتنا، راسخة في تاريخنا فأصبحت الشهادة والتضحية والفداء من أعز القيم التي تسير نهج حياتنا السياسية والاجتماعية . وهذه القيم هي السبيل لتحقيق الوجود في الحياة وما بعد الحياة .

أيها الاخوة،

كان عملنا في السنوات الفائتة متجهاً بشكل مباشر نحو تحسين واقع الفلاح في الريف ، (أنا منحاز لكم جميعاً وليس للفلاحين)، ورفع مستوى الإنتاج الزراعي وتطوير أساليب العمل فيه، وادخال التقنيات الحديثة لتحقيق معدلات عالية في الإنتاج . فكانت تنمية الريف والنهوض بواقع الفلاحين من الاولويات الأساسية في برامج الخطط ومشاريعها .

انهم ابناؤ الأرض الحقيقيون، الذين التصقوا بالأرض وكللوا بجهودهم وهم الذين تحملوا الظلم عبر عصور التاريخ، ودفعوا الثمن غالياً لرصف الطريق أمام الأجيال اللاحقة ، فاتجهت جهودنا اليهم بقدر ماملك من مشاعر الحب والوفاء .

ومن الطبيعي، أيها الاخوة والاخوات ، أن تجابه هذا العمل الكبير تحديات كبيرة وكثيرة تعود في جذورها إلى الماضي البعيد الذي اتسم بكثير من الجهل ، وانخفاض في الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدى بعض الشرائح في المجتمع .

وتشابكت الظروف الاجتماعية بالظروف الاقتصادية ، وولدت تخلفا اجتماعيا حقيقياً ، وكان لابد من البحث عن الأساليب والحلول المناسبة، وتم العثور عليها وتطبيقها بفضل إرادة التغيير التي تبناها وتميز بها شعبنا .

وكانت الاصلاحات والتطورات الكثيرة ، واستقرت ملكية الأرض على أسس مناسبة . ووصلت الكهرباء إلى القرى النائية، وبنيت السدود، وانتشرت المدارس ، والخدمات الصحية في الريف، وبدأنا لأول مرة في تاريخ المنطقة العربية نشهد ظاهرة استقرار في الحركة السكانية من الريف إلى المدينة ، وبوادر مشجعة لهجرة معاكسة من المدينة إلى الريف . إن هذا الإتجاه الإيجابي يستند إلى مقومات

ترتبط بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عند جماهير الفلاحين . كل ذلك هو ثمرة لجهود شعبنا العظيم .

وتبرز العلاقة وثيقة في عملية التنمية بين البناء المادي وأنماط التحول الاجتماعي المستحدثة ، استناداً إلى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالتغيير كما هو معلوم يدخل فيه العنصر الإرادي فاعلاً من خلال عملية التخطيط للتنمية ، أما التغيير فهو المسار الذي تتم فيه عملية التنمية من جراء التغيير المستمر في الظروف الموضوعية بشكل عام ، وفي بنية المجتمع والعلاقات بين الإنسان والبيئة بشكل خاص .

ويبرز اتجاه التحول من خلال هذا التفاعل المستمر بين ما هو موجود ، وبين ما هو مرغوب فيه ومنشود . وهنا تكمن أهمية خطط التنمية في معالجة الأعراض التي تقف عقبة أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وحل المشكلات التي تجابه عملية التخطيط ومتابعة التنفيذ ، حيث تسير التحولات الاقتصادية عادة بشكل سريع نسبياً . إلا أن التغيير على مستوى العادات والسلوك الاجتماعي يأخذ وقتاً أرحب . ويحق لنا أن نفخر في سورية بتلازم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فمع أن التغييرات الاقتصادية احدثت تبدلات في الأسس المجتمعية ، إلا أن جوهر المثل والقيم الأصيلة لشعبنا لم تتغير ، لابل تعززت فتوحدت المشاعر ، وتعمق الأحساس بالوحدة الوطنية ، وزاد الانتماء للأرض والوطن ، وتحقق الاستقرار والأمن الاجتماعي .

أذكر ذلك لاشير إلى أن مظاهر التقدم الاقتصادي في سورية تلازمت مع وعي اجتماعي كبير حقق الأمن والاطمئنان لجميع أفراد الشعب . ومثل هذا التلازم بين التقدم الاقتصادي ، والتوازن الاجتماعي يندر وجوده في معظم المجتمعات الإنسانية .

أيها الاخوة،

لقد تعززت مكانة المرأة ودورها في المجتمع ودائماً نعود إلى المرأة، (بس يكون الجميع جادين لأنه في السابق كان في معارضين لهذا الموضوع) لقد تعززت مكانة المرأة ودورها في المجتمع فدخلت ميادين العلم والعمل، ويتكامل نشاطها الإنساني داخل الأسرة مع نشاطها الاقتصادي والاجتماعي خارجها، وفي هذا التكامل بين النشاطات الإنسانية، والاجتماعية والاقتصادية يتحقق التوازن في العلاقات الأسرية، وتصبح الأسرة المستقرة ركيزة البناء الاجتماعي والخلية الحية التي ترفد المجتمع بالبقاء والحياة.

اننا حين نقارن الحاضر بالماضي نشعر باطمئنان لما تم انجازه، وبثقة أن الغد سيكون أفضل، لما تتمتع به سورية من طاقات تبشر بالخير. فإمكانياتنا الوطنية تزداد باستمرار بفضل سواعد ابنائنا وعقولهم، وقد حققنا في السنوات الفائتة تحولات اقتصادية واجتماعية هامة، فإرسى القطاع العام البناء الأساسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي، ووفر الاستقرار الاقتصادي في مناخ دولي متقلب، كما نما القطاع الخاص واستمر في النمو بشكل مطرد.

وكذلك نما القطاع المشترك وازدهر ليسهم الجميع في تقدم البلاد وازدهارها، وتوفير احتياجات المواطنين، وهكذا ازداد حجم الاستثمارات. كما اتسعت القاعدة التعليمية. كل ذلك نتيجة الجهود الهادفة لتنمية الموارد البشرية، والمؤدية إلى تطوير الإنسان، وتحقيق الشخصية السوية القادرة على التطور الذاتي، للإنجاز عملية التنمية بوتائر متسارعة، ولتوفير احتياجات المواطنين.

ومع أهمية تلك الإنجازات الكبيرة، إلا أننا نتطلع دائماً إلى الأكمل والأفضل. وهذا الأكمل والأفضل هو الذي يسيّر أعمالنا وأفعالنا. فعند بلوغ

مجتمع ما حالة من الثبات والرضا بما أنجز يدخل في مرحلة الدعة والإسترخاء، ومن ثم مرحلة الضمور، وحتى لانقع في ذلك نحن لابد أن نوفر المناخ السليم لتجدد حيوية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، فتنشط حركتها وتتطور وتنظم جهود العاملين فيها. وفي كل مرحلة يتحقق فيها بعض من أهدافنا لابد من شحذ الإمكانيات لبلوغ أهداف جديدة، وكلما كانت الأهداف كبيرة، استوجب بلوغها حشد امكانيات كبيرة بقدر ما هو ممكن.

أيها الاخوة،

بعد أن أوردت ما ذكرت سأذكر باختصار شديد بعض العناوين التي أرى الإشارة إليها، رغم أنها ليست الأهم في مجمل الكلام، وربما في مجمل اجتماعكم.

١- إن واجبكم خدمة وطنكم ومواطنيكم ولكن الخدمة الفردية التي تفرض نفسها أحياناً ليست هي السبيل الأفضل لهذه الخدمة. . هذا بشكل خاص للسادة أعضاء مجلس الشعب، وكذلك للوزراء أي خدمة الشعب، وإنما هو الاهتمام بالعام من الأمور في دراساتكم ومناقشاتكم للقضايا الوطنية بما في ذلك مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والدراسة المتأنية والمتعمقة للقوانين من خلال رؤية آنية ومستقبلية، واسترشاداً بالمصلحة العامة بعيداً عن المصلحة الذاتية الفردية.

٢- الرقابة الفعالة تريكم الخطأ والصواب فتصححون الخطأ وتطمثنون وتثنون على ما كان صواباً. ولابد من آلية، (أن هذا الأمر كررته سابقاً وأكدت عليه، ولابد من استمرار التأكيد عليه، وأنتم تذكرون وخاصة أعضاء المجلس السابق ربما يسمعون وربما كانوا من المستمعين في المجلس الحالي). ولابد من آلية ووضع أسس تسهل عملكم هذا، أي تسهل عملكم الرقابي، وتبني طريقكم إلى

رؤية الواقع على حقيقته، واستجلاء ما يمكن أن يكون غير ظاهر ولا مرئي، فلا تتوهون ولا تتوهون، فتصلون إلي مبتغاكم، تضعون يداكم على الخطأ إن وجد وتصلحونه، وعلى المخطيء وتردعونه. وهكذا تكون الرقابة هي البناء، وهذه هي مهمتها الرقابية، والرقابة تعريفاً هي البناء ومن قصر في ممارستها قصر في بناء بلاده، ومن مارسها بجِد كان بناءً في بلاده. وهذا هو واجب الجميع، وقد أثرت الأمر سابقاً في هذا المجلس، وفي عدد من دورات المجلس، وسأظل أؤكد على هذا الأمر وأكرره لأنه البناء كما قلت. ومهمتنا أن نبني بلادنا في كل مجالات البناء، ولا يجوز أن يكون بيننا مقصر خاصة في عملية بناء بلادنا.

٣- تحديث القوانين ضرورة وطنية، وقد حدثت قوانين كثيرة هامة خلال السنين الماضية، وصدرت مئات القوانين التي تستجيب لحاجات البلاد وتطورها. ومع ذلك لدينا بعض القوانين وأن كانت قليلة لم تعد تتلاءم بمحتواها ولا بعناوينها مع مستلزمات الحاضر. فلا بد من أن تتعاون الحكومة ومجلس الشعب لجعلها ملائمة لحاجاتنا الحالية.

٤- البحث العلمي وقد طرحته سابقاً، وأكدت أهمية أن نعطي للبحث العلمي ما يستحقه من اهتمام. وقد بذلت جهود في هذا الميدان، فأمنت تجهيزات هامة، ويجري تدريب الأطر الضرورية، ويرسل موفدون إلى أمكنة مختلفة، وأجريت وتجري دراسات عدة. ورغم هذا الجهد المشكور، وإذا أشكر الذين اشرفوا وبذلوا هذه الجهود وحققوا ما تحقق، أؤكد على المزيد واطلب المزيد وتخصيص وقت أوسع وجهد أكبر لهذا الأمر لأن الزمن يتحرك والزمن الضائع يصعب تعويضه، وأحياناً يستحيل تعويضه وإذا لم نمسك بناصية البحث العلمي ونسبر اغواره فلن نملك التقدم الذي ننشد، وقد لانحافظ على منجزاتنا التي حققناها بعرق

شعبنا وتضحياته ، وعلى هذا يجب أن يكون البحث العلمي في طليعة الأولويات ، ولا بد أن ندرك جميعاً أن الاستخفاف والتقصير هنا أمر جسيم وخطير ، والبحث العلمي يهم كل مجال من مجالات حياتنا دون استثناء ، وأرجو أن نرى جميعاً في المرحلة المقبلة جهوداً أكبر واهتمامات أعظم .

٥ - التعليم الفني والمهني : لقد أعطينا أولوية كبرى للتعليم في مختلف مراحلنا ، وحققنا الكثير الذي نعزّز به ، ولكننا لم نعط منذ البداية الاهتمام اللازم والمناسب للتعليم الفني والمهني ، بل أعطينا هذا الاهتمام في وقت لاحق ، ووضعنا لذلك برامج محددة تعين الهدف الذي سنصل إليه ، وعدد السنين التي سنحققها خلالها ، وقد قطعنا حتى الآن خطوات هامة . وما أريد أن أقوله أن حماسة الطلاب للتعليم الفني والمهني لم تكن كبيرة ، بسبب عدم ادراك الكثيرين أهمية هذا التعليم وحاجة البلد إليه وأهميته القصوى في تلبية حاجات البلد ، وجهلهم للمردود المادي أيضاً الذي ينعكس على طلاب التعليم الفني والمهني ، مع العلم أن الدول المتقدمة تطورت وتقدمت أساساً عن طريق هذا النوع من التعليم ، ومنذ الثمانينات توفرت لدينا دراسات احصائية تشير إلى أن عدداً من البلدان الغربية الأكثر تقدماً كان عدد الدارسين الفنيين والمهنيين فيها يتجاوز الثمانين بالمئة من مجموع الطلاب الدارسين في هذه البلدان ، ويحظون بمكانة محترمة في مجتمعاتهم ويحصلون على دخول مادية جيدة .

وبهذه المناسبة أؤكد على ضرورة أن تقوم الحكومة بتزويد المدارس الفنية والمهنية ، بكل الأدوات والمعدات والمدرسين والمخابر وكل ما يلزم لتخريج طلاب ماهرين في اختصاصاتهم ، يتقنون عملهم ويخدمون وطنهم .

٦ - لقد احرزنا تقدماً كبيراً في مجال الزراعة ، والأرقام الانتاجية تؤكد ذلك . وعلينا أن نعمل بوتائر أسرع مما فعلنا حتى الآن لاستصلاح الأراضي وبناء

السدود، ويجب أن يحاسب من يقصر ويهدر الزمن، حيث يجب أن تنجز مشاريع الاستصلاح والسدود ضمن البرامج والزمن المحدد، وقد تبين لي من الاطلاع على نسب التنفيذ أنها لا تتطابق مع البرامج الزمنية والحساب هو العلاج. طبعاً رئيس الوزراء بالصورة الكاملة ودائماً أطالبه بالحساب والعقاب.

٧- يجب أن تطور أنظمة القطاع العام بحيث يكون أقدر على الحركة بما يخدم زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، وهذا الأمر يحتاج إلى تمعن ومناقشة مستفيضة بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال.

- ذلك انني اسمع من الكثير من الاخوة والزلاء أنهم مقيدون بأمر لم يقيد بها القطاع الخاص والمشارك، فيريدون التساوي والتنافس بين الجميع - بين القطاعات الثلاثة - في بناء البلد تنافساً شريفاً وممتعاً ومفيداً، لذلك أنا طرحت الموضوع أمام مجلس الشعب حتى يساعدونا.

٨- القوات المسلحة سياج هذا الوطن وسيفه وترسه، هكذا كانت وهكذا ستبقى مؤمنة برسالتها، وفيه لواجبها عميقة بإيمانها في الدفاع عن الوطن. شعارها الشهادة أو النصر، والشهادة حياة. ستظل القوات المسلحة موضع اهتمامنا في كل الظروف. الشعب القوي والجيش القوي ينصران الأمة في قضاياها العادلة، ويضعان الوطن حيث يجب أن يكون من العزة والرفعة. الشعب القوي هو الذي يحقق السلام.

أيها الاخوة،

عقب التطورات العالمية التي أدت إلى الحالة الدولية الراهنة، ومع هذه التطورات، برزت أوضاع على الساحة العربية، منها ما هو ذاتي يتعلق بأسباب عربية داخلية، ومنها ما هو خارجي نتيجة التبدلات الجارية في الساحة الدولية. إن مجمل هذه التطورات أدى إلى تقهقر في العلاقات العربية، وتراجع عن

المسلمات الأساسية التي توافقت عليها الدول العربية في ميثاق جامعة الدول العربية، وفي مؤتمرات القمم العربية المتلاحقة، مما أضعف الوضع العربي العام، وجعل العرب عرضة لخطر جسيمة في حقوقهم وتطلعاتهم وكرامتهم ومصيرهم .

إن استمرار هذا الوضع لن يكون في مصلحة أحد من في ذلك أولئك الذين خرجوا على المسلمين والقيم الأساسية للأمة، لأن الذي لا يستطيع ضمان مصالحه عبر مصالح الأمة، لن يستطيع ضمان مصالحه بعيداً عن مصالح الأمة .
إننا واثقون أن هذا الذي يحيط اليوم بالوطن العربي هو أمر عارض بمنظار الزمن، لن يدوم ولن يطول، وأن الأمة العربية ستنهض وتواجه كل المخاطر والتحديات كما كان ذلك شأنها في مراحل تاريخها .

لقد بذلنا جهوداً كبيرة لاستعادة التضامن العربي خلال السنوات الماضية، ودعونا مراراً الأشقاء للبحث عن صيغة فيها المسلمات والضوابط، ومازال لدينا أمل في أن يدرك الجميع حجم المخاطر والتحديات .
إن سورية المؤمنة بأمتهات والتي حملت دائماً هموم العرب، ودافعت عن تطلعاتهم لن يثنيها عن ذلك سوء الأوضاع العربية، وهي مستمرة في أداء رسالتها القومية أكثر إيماناً واصراراً .

أيها الاخوة،

منذ عشرات السنين خاضت سورية صراع العرب في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي من أجل تحرير الأرض واستعادة الحقوق، وتحمل شعبنا العبء الرئيسي في المواجهة وهذه حقيقة يعرفها ويجب أن يعرفها كل مواطن سوري وعربي أيضاً، وقد منّا تضحيات جسيمة في النفوس والأموال، وانعكس هذا الصراع على الحياة العامة للبلاد .

لقد خضنا الصراع خلال هذا الزمن الطويل مقبلين على التضحية، راضين باستشهاد أبنائنا دفاعاً عن الأرض التي نصارع من أجلها، والتي نرى فيها شرفنا وكرامتنا. وإن العدوان الذي احتل الأرض إنما يهدد الوطن كله والشعب كله. لقد حاربنا من أجل الأرض واستعادة الحقوق واستمر الصراع لتحقيق هذا الهدف، ولم نخض الحروب التي خضناها، ولم نقدم التضحيات التي قدمناها هوية في الحرب وحباً في الصراع، وإنما دفاعاً عن الحق والكرامة ولتحرير الأرض.

وخلال حرب تشرين وافقنا على قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وضمنه القرار ٢٤٢، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الجهود من أجل تحقيق السلام على أساس القرار المذكور، وعملنا من أجل سلام عادل وشامل يعيد الأرض والحقوق، وظهرت خلال هذه السنين مبادرات دولية مختلفة من أجل السلام، ولكنها كانت تصطدم دائماً بالموقف الاسرائيلي الرافض للسلام المرتكز على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

ثم أعلن الرئيس الأميركي بُعيد حرب الخليج التي تلت غزو الكويت مبادرة سلمية لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

وجرت نقاشات طويلة مع الادارة الاميركية وخاصة مع وزير الخارجية آنذاك جيمس بيكر استمرت شهوراً، وافقنا بعدها وبعد أن باتت المبادرة واضحة بأنها تهدف إلى إقامة السلام العادل والشامل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، بما في ذلك إيجاد حل سياسي للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مع تأكيد أميركي أن الولايات المتحدة لاتوافق على ضم أية اجزاء من الأراضي التي

احتلت عام ١٩٦٧ ، انسجاماً مع موقف أميركي سابق يرفض تطبيق القانون الإسرائيلي على الجولان .

- الولايات المتحدة في حينها وقفت ضد قرار اسرائيل بتطبيق القانون الاسرائيلي على الجولان ، وعلى هذا الأساس شاركنا في مؤتمر مدريد وفي المباحثات التي جرت في واشنطن .

ومنذ البدء كان قرارنا واضحاً وهو التنسيق بين الأطراف العربية المشاركة في عملية السلام ، وتوصلنا إلى صيغة للتنسيق عبر اجتماعات دورية لوزراء خارجية ورؤساء الوفود العربية التي تجري المباحثات ، إضافة إلى الاجتماعات المستمرة بين الوفود العربية خلال المباحثات في واشنطن .

وعندما طرحنا مسألة التنسيق كنا نطلق من أن الأطراف العربية الأخرى والتي تخوض عملية المباحثات بصورة غير متكافئة مع الجانب الاسرائيلي ، يجب أن تستفيد من وضع سورية وقوتها التفاوضية وامكانياتها المختلفة في ساحة الصراع ، إضافة إلى أن الجميع يدرك أن العنصر الأساسي للسلام في المنطقة هو سورية .

أردنا أن تذهب الأطراف العربية وهي مستمدة قوة من قوة سورية لأننا ندرك أنه في كل المعايير لن تكون المفاوضات المنفردة إطلاقاً في صالح الطرف العربي المنفرد ، وهو أصلاً ضعيف وليس أمامه فرص سوى الخضوع للضغوط وتقديم التنازلات .

هكذا كانت وجهة نظرنا ، أردنا أن نكون عوناً للأطراف العربية وإذا بنا نفاجأ بالاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي ، وبعده بالاتفاق الاردني-الاسرائيلي .

ولا أريد أن أناقش ما توصلوا إليه ، ولكن مجريات الواقع توضح بصورة لالبس فيها الاضرار الكبيرة التي ألحقها الانفراد بجوهر القضايا التي حاربنا وناضلنا من أجلها طويلاً .

كما تلاحظون أنا لا أدخل في التفاصيل ، ولا أريد أن يكون الأمر سجلاً في هذه المرحلة بيننا وبين الآخرين سواء كانوا من العرب أو من الأجانب . فمناقشاتنا مع الأجانب كثيرة ومستمرة وتستهدف السلام ، ومواقفنا هي هي واضحة وصريحة ، ومبادئنا لا غموض فيها بالنسبة لنا ولا بالنسبة لهم في ضوء ما أوضحناه لهم .

سورية جادة فيما تقول ، وقد أكدت ذلك في مباحثاتي مع الأميركيين هذا مرات كثيرة وقلت لهم : نحن دائماً نعني ما نقول ، ونلتزم بما نعني ولكن لانعد عادة إلا بما نقتنع به ، ولا نفعل شيئاً إذا لم يخدم مصالح بلادنا . قد يكون في هذه الحالة لنا مصلحة وللآخرين مصلحة ، ولكن لن نعمل أبداً ولن نوافق على أمر هو في خدمة الآخرين وليس في خدمة سورية .

نريد السلام فعلاً ونرى ونذكر أن للجميع مصلحة في هذا السلام ، ولكننا نقاوم أيضاً كل من يحاول أن يجعل السلام مصلحة محتكرة له ، نقاومه ولم نستطيع أحد أن يحقق السلام أبداً مع سورية بدون قناعة سورية التي تتمسك بمصالحها وبحقوقها وفي المقدمة بأرضها المحتلة .

فيما بعد في المستقبل ، إذا وصلنا إلى السلام قد أحدثكم ساعات طويلة عن الصغيرة والكبيرة عما قلنا وقالوا حتى فيما قلنا نحن في سورية وقال العرب الآخرون ، ولكن الآن لا مصلحة لنا في ذلك ، لا مصلحة في أن نفصل في الأمر .

في مباحثات واشنطن بقيت وفودنا أكثر من ستين دون التوصل إلى أية نتائج ، فوجدنا عدم جدوى الإستمرار في المباحثات مادام الجانب الاسرائيلي لا يريد الانطلاق من قاعدة الشرعية الدولية ، والاقرار بالانسحاب من الأراضي المحتلة .

جرت لقاءات بيني وبين الرئيس الاميركي بيل كليتون في جنيف ، تعرضنا

خلالها إلى العديد من القضايا الدولية والاقليمية، وكان في مقدمتها قضية السلام وقد أكدنا معاً على دفع قضية السلام، وأكدت كما سمعتم مني حينذاك، أمام مؤتمر إعلامي كبير أن سورية تتعامل مع السلام كخيار استراتيجي .

إننا ندرك قوة موقفنا، فنحن أصحاب حق لا يمكن أن نتخلى عنه، والتخلي عن أي جزء من الوطن معناه التخلي عن الوطن وعن الارادة الحرة، والإذعان على حساب الحقوق والمصير والمستقبل وهذا ليس من شيم السوريين ولا من شيمة سورية .

إننا نريد السلام العادل لاننا نريد الاستقرار للمنطقة، ولكن السلام الذي يعيد لنا الأرض .

إن الاتفاقات والصفقات غير المتكافئة والتي لاتضمن الحقوق لا يمكن أن تشكل عامل أمن واستقرار في المنطقة .

إن تحميل عملية السلام (وهذا أوجهه للآخرين) أكثر مما تحتمل وماليس منها لايساعد عملية السلام بل يشكل خطراً عليها، يجب ألا نقحم عملية السلام في ما هو خارج اطارها .

واستمرت الادارة الاميركية عبر الاتصالات الهاتفية والرسائل بيني وبين الرئيس بيل كلينتون، وعبر زيارات وزير خارجيته وارن كريستوفر إلى المنطقة، استمرت تبذل جهوداً نشطة للوصول إلى صيغة اتفاق بيننا وبين اسرائيل، ومما عزز نشاطها هذا قناعتها أن سورية جادة في العمل من أجل السلام .

وخلال اللقاءات كنا نطرح تصوراتنا للعملية السلمية وأفكارنا حولها، وكان الجانب الاسرائيلي يقدم افكاره وتصوراته للجانب الاميركي، ولم يتحقق حتى الآن تقدم ذو مغزى في عملية السلام .

ومع ذلك فقد قدرنا الجهد الذي تبذله الادارة الاميركية وابلغناها استمرارنا في العمل من أجل السلام على الأساس الذي قامت عليه المسيرة السلمية .

انني أؤكد كما أكدت سابقاً أن سورية مدركة لعملية السلام ولاهمية السلام الذي يضمن الانسحاب الشامل كما أنها مدركة أن للسلام متطلباته الموضوعية التي ليست من خارجه، ليست من غير متطلباته الموضوعية وستفي بمتطلبات السلام الموضوعية التي يتم الاتفاق عليها.

وانني في هذه المناسبة أحيي مرة أخرى لبنان الشقيق شعباً ورئيساً، ومجلساً نيابياً وحكومة، وأكبر فيه صموده الرائع وثباته في التنسيق مع سورية، إيماناً من البلدين بأن التفرق ضعف والتجمع قوة. أن ما يغبطنا أن نرى لبنان يزداد تمسكاً بالشوابت، ويرفض السير على طريق من زاغوا عن طريق الحق، ويرفض التخلي عن المبادئ كما فعل آخرون. إن قوة سورية قوة للبنان، ولبنان القوي بناسه ومبادئه قوة لسورية. والعلاقة بين سورية ولبنان هي أنموذج يحتذى، ونتمنى أن تكون له مثيلاتها على الساحة العربية.

وفي آخر الكلام عن موضوع السلام أقول أنه رغم الصعوبات ورغم عدم التقدم الذي مازال قائماً، فهناك بعض الأمل بحيث يكبر ويتحول إلى حقيقة، أي إلى صنع السلام، ولكن على الأسس العادلة والشاملة التي أكدناها منذ البداية. ولن نخفي على أحد أمرنا أبداً ولا مبادئنا.

أيها الاخوة،

إن في العالم الآن صراعات كثيرة خلالها تتصادم المصالح والبقاء في هذا الجو العالمي هو للشعوب التي تملك مقومات البقاء والتقدم ومستلزمات الاعتماد على الذات.

ومن نعم الله أن سورية تملك هذه المقومات والمستلزمات. من شعب نشيط وموارد مناسبة، وتخطيط سليم، وارادة حرة، وتصميم أكيد على متابعة مسيرتنا

وبناء بلدنا على أكمل وجه ، وتعزيز قدرتنا على مواجهة التحديات والدفاع عن
أرضنا وحقوقنا وقضايا أمتنا .

بهذه الخصائص ، وبالا اعتماد على الله ، وعلى شعبنا الأبي نتجه إلى المستقبل
بثقة واطمئنان .

أيها الاخوة أعضاء مجلس الشعب،

إن لكم دوراً هاماً في إنجاح هذه المسيرة ، ورفي بلدنا ، وتقويم ما هو معوج ،
وتصويب ما هو خطأ ، والشعب يأمل منكم أن تقوموا بهذا الدور خير قيام وأنا
متفائل بأن تقوموا به خير قيام إن شاء الله .

تمنيتي لكم بالنجاح في حمل مسؤولياتكم وممارسة سلطتكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مَجْلِسُ الشَّعْبِ
الدَّورِ التَّشْرِيعِيِّ السَّابِعِ
٢٠٠٢ / ١٢ / ١٦ - ١٩٩٨ / ٢ / ١٧



مجلس الشعب
الدور التشريعي السابع
٢٠٠٢/١٢/١٦ - ١٩٩٨/١٢/١٧

السيد عبد القادر قدورة

هيئة مكتب المجلس:

رئيساً للمجلس

السيد عبد القادر قدورة

نائباً للرئيس

السيد عبد الله موصلي

أميناً للسر

السيد محمد سعد

أميناً للسر

السيد محمد نهاد مشنطط

مراقباً

السيد عبد الرزاق العواد

مراقباً

السيد محمد مروان شيخو

المرسوم التشريعي رقم ١٥١ تاريخ ١٧/١٢/١٩٩٨

المتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب

بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٨ أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم الجمهوري رقم ١٥١ المتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب للدور التشريعي السابع . وفيما يلي نص المرسوم .

المرسوم رقم /١٥١/

رئيس الجمهورية :

بناء على أحكام قانون الانتخابات العامة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤/٤/١٩٧٣ وتعديلاته

وعلى المرسوم رقم ١٢٨ تاريخ ٢٧/٦/١٤١٩ هـ الموافق ١٨/١٠/١٩٩٨ م المتضمن تحديد موعد انتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي السابع لعام ١٩٩٨

وبعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية رقم ٥/ م . ن . م . ش تاريخ ١٤١٩ هـ / ١ / ٨ الموافق ٣/١٢/١٩٩٨ م المتضمن اعلان النتائج النهائية للانتخاب وأسماء الفائزين فيه .

يرسم مايلي

المادة ١- يسمى السادة المبينة أسماؤهم فيما يلي - الفائزون في الانتخاب الجاري بتاريخ ٣٠/١١/١٩٩٨ أعضاء في مجلس الشعب للدور التشريعي السابع . ١٩٩٨

١- دائرة محافظة دمشق الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- محمود زعترية ابن حسن
- ٢- محاسن الورع بنت بدر الدين
- ٣- عبد الرزاق آقبيق ابن صالح
- ٤- فاروق ثريا ابن محمد
- ٥- محمد رأفت الكردي ابن عبد الوهاب
- ٦- عبد القادر قدورة ابن ابراهيم حقي
- ٧- نبيل داوود ابن سليم
- ٨- محمد مروان شيخو ابن محمود
- ٩- باصيل دحدوح ابن ميلاد
- ١٠- محمد ياسر نحلاوي ابن عبد المولى

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- مها قنوت بنت محمد عارف
- ٢- أحمد سمير النوري ابن محمد
- ٣- هدى الحمصي بنت أحمد
- ٤- محمد عصام الجمل ابن محمد
- ٥- محمد شاكر اسعيد ابن عبد الرزاق
- ٦- أكرم الخوري ابن سليمان
- ٧- محمد بشار الشامي ابن بشير
- ٨- منذر موصلي ابن محمد حلمي
- ٩- محمود شيخ الشهاب ابن سعيد
- ١٠- عبد الوهاب رشواني ابن محمد
- ١١- محمد مأمون الحمصي ابن عادل
- ١٢- رياض سيف ابن مسلم
- ١٣- هاشم عقاد ابن أنور
- ١٤- بهاء الدين الحسن ابن محمد
- ١٥- بديع فلاحه ابن صبحي
- ١٦- محمد عارف هنانو ابن زياد
- ١٧- عدنان دخاخني ابن محمد عزت
- ١٨- محي الدين الحبوش ابن سيف
- ١٩- حسان النوري ابن عبد الله

٢- دائرة محافظة ريف دمشق الانتخابية

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- أحمد قبلان ابن محمد
- ٢- مأمون القسطلاني ابن محمد
- ٣- علي عواد ابن عبد الله
- ٤- سليمان موسى ابن محمد سليم
- ٥- مصطفى التجار ابن محمد رضا
- ٦- عبد الكريم الخولي ابن محمود
- ٧- عبد الرحمن الأحمر ابن سعيد
- ٨- أحمد الترك ابن محمد
- ٩- عثمان جمعة ابن محمد

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- أيمن زيدان ابن غالب
- ٢- سميرة كشكة بنت أحمد
- ٣- ظاهر أبو خليف ابن رئيس
- ٤- عمر الشالط ابن محمود
- ٥- عرفان البرادعي ابن علي
- ٦- عبد اللطيف حسين ابن عبدو
- ٧- رفعات الطرشان ابن أحمد
- ٨- سامية الشاعر بنت مطيس
- ٩- عبد العزيز معقالي ابن سعيد
- ١٠- محمود دياب ابن محمد

٣- دائرة مدينة حمص الانتخابية

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- عبد الكريم الحصني ابن عبد القادر
- ٢- ابراهيم حصوة ابن محمد حسين
- ٣- أديبة حموي بنت مطانيوس
- ٤- أميمة خضور بنت سليمان
- ٥- خالد المنصور ابن محمد
- ٦- عبد الباري الطحان ابن عبد السلام

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- يوسف الشعار ابن زكريا
- ٢- قاسم الحرب ابن صالح
- ٣- محمود الدياب ابن ابراهيم
- ٤- نهاد ظنطح بنت مصباح
- ٥- محمد خالد الحراكي ابن عبد الحسيب
- ٦- خضر الناعم ابن ابراهيم

٣- تابع دائرة مدينة حمص الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ): قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ٧- زهير جبور ابن رفلة
- ٨- محمود القدعوس ابن فدعوس
- ٩- اقبال ابراهيم بنت محمد
- ١٠- عبد العزيز الملحم ابن طراد
- ١١- طه المغربي ابن محمد
- ٧- عمار دراق السباعي ابن محمد
- ٨- عصام المصري ابن أحمد
- ٩- عبد الوهاب عودة ابن شحود
- ١٠- أحمد الشيخ ابن نزال
- ١١- شحادي ميهوب ابن كامل
- ١٢- عبد الله طلاس ابن صالح

٤- دائرة محافظة حماه الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ): قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- أمين أصفر ابن نوري
- ٢- ابراهيم جرجنازي ابن عبد الرزاق
- ٣- سديف الاسعد ابن كامل
- ٤- حسين الحسين ابن محمد
- ٥- جودت عفور ابن فهد
- ٦- محمد سعيد ابن جميل
- ٧- ابراهيم عباس ابن عبد الكريم
- ٨- فاتن الشيخ خالد بنت محمد
- ٩- ابراهيم ابراهيم ابن علي
- ١٠- مصطفى عبد الرحمن ابن عبد
- ١- محمود عرواني ابن مصطفى
- ٢- أحمد الاحمد ابن محمد
- ٣- يونس الصالح ابن حبيب
- ٤- فادي عياش ابن مصطفى
- ٥- سعاد الشيخ بكور بنت سليم
- ٦- بهجات أسعد ابن علي ابراهيم
- ٧- بشار الحلبية ابن عبد السلام
- ٨- أحمد الخطاب ابن هارون
- ٩- ميّاد يعقوب ابن سليمان

الرحمن

١١- ابراهيم خليل ابن خليل

٥- دائرة محافظة حلب الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- علي تلجيني ابن محمود
- ٢- عبد الرحمن ابريق ابن محمد
- ٣- محمد جوهر ابن وحيد
- ٤- أحمد توفيق قرنه ابن محمد نوري
- ٥- جومانا رضوان بنت رضوان
- ٦- منير جانات ابن نايف
- ٧- عبد القادر زيات ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب (ب):

- ١- فريال صطل بنت مصطفى
- ٢- معاوية عبد الواحد ابن محمد
- ٣- عدنان السخني ابن عبدو
- ٤- محمد ظافر كيالي ابن محمد سعود
- ٥- جرجي هزيم ابن سعد
- ٦- سيمون ابراهيم ابن اكوب
- ٧- عبد الله موصلي ابن جورج
- ٨- محمد منصور ابن علي
- ٩- أحمد بري ابن محمد شعبان
- ١٠- عبد العزيز الشامي ابن محمد
- ١١- صباح الدين ابو قوس ابن شيخ محمد
- ١٢- محمد صالح الملاح ابن محمد ماجد
- ١٣- عبد الملك بري ابن عبد الحميد

٦- دائرة مناطق محافظة حلب الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- محمد قرعا ابن علي
- ٢- محمد جمال حسو ابن محمد
- ٣- فاتنة أحمد بنت جميل
- ٤- فوزية صفو بنت محمد
- ٥- عبد الفتاح عمر ابن علي
- ٦- نوري العريف ابن فيصل
- ٧- منار ناطور بنت محمد نديم
- ٨- عصمت محلي ابن علي
- ٩- محمد الصطم ابن موسى
- ١٠- أحمد الحسين ابن حسين
- ١١- علي السالم ابن محمود
- ١٢- سامي الشهابي ابن محمد
- ١٣- دياب الماشي ابن حاجي شواخ
- ١٤- محمد البش ابن أحمد
- ١٥- ابراهيم حوري ابن بركات
- ١٦- عبد القادر نعناع ابن أحمد
- ١٧- خليل الصفوك ابن حاجم

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- أحمد حجي محمود ابن حسين
- ٢- محمد غريب ابن حسين
- ٣- أحمد السعيد ابن شيخ سعيد
- ٤- محمد سعيد سعيد ابن محمود
- ٥- محمد الحسن ابن محمد
- ٦- أحمد حاج سليمان ابن نايف
- ٧- محمد نورس الرزوق ابن صالح
- ٨- علي الزوين ابن محمود
- ٩- نعيم العليوي ابن صبحي
- ١٠- عبد الحميد الغباري ابن خليل
- ١١- كمال آل عمو ابن علي حيدر
- ١٢- عبد الهادي الجمل ابن عبدو
- ١٣- علاء الدين شحيمه ابن شيخ محمود
- ١٤- محمد ملحم ايم جمعه
- ١٥- محمد نعتان ابن نعتان

٧- دائرة مناطق محافظة ادلب الانتخابية

- | قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع العمال والفلاحين (ب): |
|----------------------------------|------------------------------------|
| ١- وليد عبد الله ابن عبد الغني | ١- علي حمدون ابن حسن |
| ٢- عدنان مخزوم ابن محمد | ٢- ناديا هاشم بنت محمد يسين |
| ٣- أحمد شفيع كيالي ابن محمد خالد | ٣- أحمد طالب ابن موسى |
| ٤- محمد نهاد مشنطط ابن عمر عوني | ٤- محمد صوفي ابن أحمد |
| ٥- محمد جاويش ابن حسن | ٥- حكمت خطاب ابن محمود |
| ٦- نجدة اليوسف ابن محمد | ٦- مالك عوض ابن أحمد |
| | ٧- سعيد عليكو ابن سليمان |
| | ٨- مجد الدين عيسى ابن ابراهيم |
| | ٩- نفيذه نبال المعلم بنت أحمد فوزي |
| | ١٠- عبد العزيز اليوسف ابن حكمت |
| | ١١- محمد العمر ابن صادق |
| | ١٢- نصر اليوسف ابن عيدو |

٨- دائرة محافظة اللاذقية الانتخابية

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- جميل الأسد ابن علي
- ٢- أحمد أبو موسى ابن موسى
- ٣- المنذر معروف ابن فجر
- ٤- سهير ريس بنت محمد
- ٥- موفق مكية ابن محمد سليم
- ٦- محمد سعد ابن أحمد
- ٧- محمد علي ناصر ابن يونس
- ٨- مهدي خيربك ابن وفيق

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- هيفاء صقر بنت محمود
- ٢- رفيق درويش ابن أيوب
- ٣- نوفل نوفل ابن عبد الله
- ٤- فارس اسكندر ابن محمد
- ٥- يوسف حسن ابن محمد
- ٦- فاروق شموط ابن عبد الرحمن
- ٧- محمد فخري السيد ابن رفعت
- ٨- ابراهيم لوزة ابن حنا
- ٩- نزار اسماعيل ابن أحمد

٩- دائرة محافظة طرطوس الانتخابية

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

- ١- رمضان عطية ابن علي
- ٢- سهيل زيدان ابن عبد الله
- ٣- عماد الدين سليمان ابن محي الدين
- ٤- عبود عبود ابن ابراهيم
- ٥- أحمد غزيل ابن حسن
- ٦- محمد سليمان ابن اسكندر

قطاع العمال والفلاحين (أ):

- ١- محمد ميهوب ابن حسن
- ٢- نصر محرز ابن يحيى ظريف
- ٣- محمود عفيف ابن سليم
- ٤- وجيه الشيخ ابن جابر
- ٥- وعد خدام بنت محمد نور الدين
- ٦- انعام عباس بنت طاهر

١٠- دائرة محافظة الرقة الانتخابية

- | | |
|--------------------------------|-------------------------------------|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ١- علي الابراهيم ابن محمد | ١- ندوه السلوم بنت جاسم |
| ٢- اسماعيل العلي ابن حسين | ٢- محمد جميل الحجوان ابن نجم |
| ٣- مصطفى العايد ابن أحمد | ٣- محمد نجيب المصطفى ابن عبد الحميد |
| ٤- شعبان الحمود الخلف ابن أحمد | ٤- جاسم الحميدان السعدو ابن حميدان |

١١- دائرة محافظة دير الزور الانتخابية

- | | |
|------------------------------------|--|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ١- أحمد الحماد ابن حسن | ١- عبد الرزاق العواد ابن محمد |
| ٢- زهرة الجاسم بنت خليل | ٢- عبود الصالح ابن علاوي |
| ٣- عديش الغضبان ابن محمد | ٣- راغب العلي الصوفي ابن حسين |
| ٤- عبد الصمد نوار ابن محي الدين | ٤- نجم الدين جاويش الخريط ابن عبد الرحمن |
| ٥- عمر صليبي ابن عبد الله | ٥- خليل الهفل ابن عبود |
| ٦- أيمن رجا المحمد الدندل ابن دحام | ٦- فيصل النجرس ابن خلف |
| ٧- ناجي الشيخ فارس ابن عبود | |
| ٨- حمد الشيخ الجيلات ابن عبد الله | |

١٢- دائرة محافظة الحسكة الانتخابية

- | | |
|-------------------------------------|--|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ١- فائق رمو ابن عبد الرحمن | ١- أحمد حسن ابن حسين |
| ٢- أسعد السهو ابن بشير | ٢- نجوى طوشان بنت شمعون |
| ٣- عبد الاحد سفر ابن يوسف | ٣- محمد هيثم ضويحي ابن حمادي |
| ٤- عبد الرحمن العواد ابن عبد الله | ٤- عبد الرحمن عبد الكريم ابن محمد صالح |
| ٥- محمد العلي ابن زعال | ٥- سمير مصطفى باشا ابن دهام |
| ٦- حامد الجاسم ابن ابراهيم | ٦- زيا ملك اسماعيل ابن ملك ياقو |
| ٧- علاء الدين الحمد ابن حمد | |
| ٨- عبد العزيز العيسى ابن عبد الرحيم | |

١٣- دائرة محافظة درعا الانتخابية

- | | |
|-----------------------------------|------------------------------|
| قطاع العمال والفلاحين (أ): | قطاع باقي فئات الشعب (ب): |
| ١- محمد جميل محارب ابن عبد القادر | ١- علي بطحه ابن بشير |
| ٢- عودة القسيس ابن جريس | ٢- حسين الرفاعي ابن صالح |
| ٣- عبد الله الزعبي ابن محمد | ٣- حسنه عوض بنت جبر |
| ٤- موسى الكراد ابن عبد الله | ٤- ناصر الحريري ابن محمد خير |
| ٥- يوسف أبو رومية السعدي ابن محمد | ٥- خلف العلي ابن ابراهيم |

١٤- دائرة محافظة السويداء الانتخابية

- قطاع العمال والفلاحين (أ):
١- صابر فلحوط ابن سالم
٢- شبلي جنود ابن فارس
٣- هاني الحجار ابن قاسم
٤- عبد الله الأطرش ابن عبد الغفار
- قطاع باقي فئات الشعب (ب):
١- كمال بلان ابن يوسف
٢- كمال عامر ابن هائل

١٥- دائرة محافظة القنيطرة الانتخابية

- قطاع العمال والفلاحين (أ):
١- علي المزعل ابن حسان
٢- مدحت الصالح ابن صالح
٣- عبد الهادي الذياب ابن مرعي
- قطاع باقي فئات الشعب (ب):
١- شرف الدين أباطة ابن حمدي
٢- خالد العبود ابن حسن

المادة ٢- ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٨ / ٣ / ١٤١٥ هـ - ٣ / ٩ / ١٩٩٤ م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

- سمي السيد محمد سامح جزماتي ابن محمد عطا عضواً في مجلس الشعب عن القطاع / ب / دائرة مناطق محافظة حلب الانتخابية بموجب المرسوم رقم ٣٢ تاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٩٩ . بدلاً عن عضو متوفى .

- سمي السيد وليد اخلاصي ابن احمد عون الله عضواً في مجلس الشعب عن القطاع / آ / لدائرة مدينة حلب الانتخابية بموجب المرسوم رقم ٣٣ تاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٩٩ . بدلاً من عضو متوفى .

المرسوم رقم /١٥٢/

رئيس الجمهورية

بناء على الفقرة (١) من المادة (٦٠) من الدستور .

يرسم مايلي :

المادة ١ - يدعى مجلس الشعب للدور التشريعي السابع للانعقاد لأول مرة

بتاريخ ٢٨/٨/١٤١٩ هـ و ١٧/١٢/١٩٩٨ م .

المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٨/٨/١٤١٩ هـ و ٧/١٢/١٩٩٨ م .

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

خِطَابُ
السَّيِّدِ الرَّئِيسِ حَافِظِ الْأَسَدِ
بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية السابعة

١٩٩٨ / ٩ / ١٠



صورة للسيد عبد القادر قدوره
رئيس مجلس الشعب
أثناء إلقاءه خطاب افتتاح الدور التشريعي السابع
ممثلاً للسيد رئيس الجمهورية





صورة للسادة أعضاء مجلس الشعب
أثناء افتتاح الدورة التشريعية السابع



بِتَكْلِيفٍ مِنَ السَّيِّدِ الرَّئِيسِ حَافِظِ الْأَسَدِ
أَلْفِي سِيدِ رَئِيسِ مَجْلِسِ الشَّعْبِ
عَبْدُ الْقَادِرِ قَدْ وَرَهُ
كَلِمَةُ الْإِفْتِتَاحِ لِلدَّورِ التَّشْرِيعِيِّ لِإِبَاحَةِ
جَعَا فِيهَا:

لقد شرفني السيد الرئيس القائد المناضل حافظ الاسد، أن أنوب عن سيادته بافتتاح الدور التشريعي السابع لمجلسنا، ويطيب لي في البداية أن أنقل خالص تهانيه لكم بالفوز الذي حققتموه في الانتخابات العامة، والتي جرت في جو أصيل من الحرية والنزاهة والوعي والمسؤولية، فنلتكم بذلك شرف تمثيل الشعب في مجلس الشعب.

أيتها الزميلات والزملاء... أيها الضيوف الكرام،

لابد لي في البدء أن أقول أن السيد الرئيس قد اضطرته حالة زكام طارئ وشديد من عدم الحضور - كعادته دوماً - لافتتاح الدور التشريعي السابع. وعندما قرن السيد الرئيس التهنئة بشرف تمثيل الشعب، فلأن الثقة التي منحكم إياها الشعب هي ثقة غالية تعبر عن الترابط بين الناخبين وممثليهم، وقد عكست نتائج الانتخابات أوسع تمثيل للشعب بسائر فئاته وقطاعاته، وها نحن نرى في رحاب مجلس الشعب ممثلي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية ونرى ممثلي العمال والفلاحين، ونرى أساتذة جامعات وأدباء وأطباء ومهندسين ومحامين ونرى إعلاميين، وفنانين وممثلين من القطاع الاقتصادي الخاص. وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنها تدل على أن مسيرة الديمقراطية الشعبية في سوريا قطعت أشواطاً واسعة على طريق الرسوخ والتقدم، وبرهنت هذه النتائج أيضاً أن ما حققناه من حيث تطبيق التعددية الحزبية هو إنجاز أصيل ومتقدم، وحرصنا على أن تكون ديمقراطيتنا الشعبية معبرة عن وحدتنا الوطنية.

أيها الأخوات والأخوة،

بعد فوزكم في الانتخابات أصبح كل منكم ممثلاً للشعب كله. لأن عضو مجلس الشعب لا يمثل دائرته الانتخابية فقط، بل يمثل المواطنين في كل المحافظات.

وإن مما يبعث على التفاؤل هو استمرار تنامي دور المرأة في حياتنا ومجتمعنا، والزيادة المستمرة في عدد النساء الفائزات بعضوية مجلس الشعب وقد بلغ عددهن في هذا الدور ستة وعشرين، ويشير إلى ذلك أيضاً عدد النساء اللواتي رشحن أنفسهن وعدد اللواتي أقبلن على صناديق الاقتراع لممارسة حقهن في الانتخاب. إن هذه الأرقام تدل على نضج المرأة ونضج المجتمع، وتدل أيضاً على رسوخ الديمقراطية في سوريا.

أيها الأخوات ... والأخوة،

إن ثقة الشعب عزيزة وغالية وهي نور يضيء الطريق ويرز الهدف القريب والبعيد، وهي سلاح فعال يجب أن يتقن استخدامه بالنية الصادقة والعزم الصادق، وهذا يكون عن طريق خدمة وطنكم ومواطنيكم، ولكن الخدمة الفردية التي تفرض نفسها أحياناً ليست هي السبيل الأفضل لهذه الخدمة، وإنما هو الاهتمام العام بالأمور في دراساتكم ومناقشاتكم للقضايا الوطنية، بما في ذلك مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مسترشدين بالمصلحة العامة بعيداً عن المصلحة الذاتية.

والرقابة الفعالة تريكم الخطأ والصواب، فتصححون الخطأ وتطمثون وتنشرون على ما كان صواباً، ولا بد من آلية ووضع أسس تسهل عملكم وتنير طريقكم إلى ذلك.

وهكذا تكون الرقابة هي البناء وهذه هي مهمتها، والرقابة تعريفاً هي البناء، ومن قصر في ممارستها قصر في بناء بلاده، ومن مارسها بجد كان بناءً في بلاده وهذا هو واجب الجميع، فالرقابة ضرورة وطنية، يجب أن يتعاون بشأنها الجميع وأن لا يرى فيها أحد استفزاز أو استيطاء أو استضرار... فليمارس المجلس الرقابة بحزم وإخلاص من موقع الحاجة والمصلحة الوطنية.

إن تحديث القوانين ضرورة وطنية، وقد حدثت قوانين كثيرة هامة خلال

السنين الماضية وصدرت مئات القوانين التي تستجيب لحاجات البلاد وتطورها .
والبحث العلمي يجب أن يعطى ما يستحقه من اهتمام . وقد بذلت جهود
وطنية في هذا الميدان فأمنت تجهيزات هامة ، ويجري تدريب الأطر الضرورية .
وأجريت وتُجرى دراسات عدة . ورغم هذا الجهد المشكور فإننا بحاجة إلى المزيد
وتخصيص وقت أوسع وجهد أكبر لهذا الأمر . . .

يجب أن تطور أنظمة القطاع العام بحيث يكون أقدر على الحركة بما يخدم
زيادة الانتاج وتحسين نوعيته ، وهذا يحتاج إلى تمعن ومناقشة مستفيضة بالتعاون مع
الاتحاد العام لنقابات العمال . . .

استحوالي . . . بأن أوجه التحية لقواتنا المسلحة سياج هذا الوطن وسيفه
وترسه ، هكذا كانت . . . وهكذا ستبقى . . . مؤمنة برسالتها وفيه لواجبها . . .
عميقة بإيمانها في الدفاع عن الوطن ، شعارها الشهادة أو النصر . . . والشهادة
حياة . . .

ستظل القوات المسلحة درعنا حيث يتشكل لدينا الشعب القوي والجيش
القوي ينصران الأمة في قضاياها ويضعان الوطن حيث يجب أن يكون من العزة
والرفعة . . .

والشعب القوي . . . هو الذي يحقق السلام . . .

أيها الأخوة،

منذ عشرات السنين خاضت سورية صراع العرب في مواجهة الاحتلال
الاسرائيلي من أجل تحرير الارض واستعادة الحقوق ، وتحمل شعبنا العبء الرئيسي
وقدمنا تضحيات جسيمة في النفوس والاموال ، وانعكس هذا الصراع على الحياة
العامة للبلاد ، لقد خضنا الصراع خلال هذا الزمن الطويل مقبلين على التضحية

راضين باستشهاد أبنائنا دفاعاً عن الأرض التي نصارع من أجلها، والتي نرى فيها شرفنا وكرامتنا، وأن العدوان الذي احتل الأرض إنما يهدد الوطن كله والشعب كله.

لقد حاربنا من أجل الأرض واستعادة الحقوق واستمر الصراع لتحقيق هذا الهدف، ولم نخض الحروب التي خضناها ولم نقدم التضحيات التي قدمناها هوية في الحروب وحباً في الصراع، وإنما دفاعاً عن الحق والكرامة ولتحرير الأرض. ودعونا العرب إلى التضامن لاستعادة حقوقهم والعمل يداً واحدة من أجل ذلك.

إن التضامن العربي اليوم أيضاً لازال هو الطريق الوحيد لاستعادة الحقوق، وأن الانفراد والتفرد لن يوصل أحداً إلى حقه لأن إسرائيل عملياً ليست مع أي قرار من قرارات الأمم المتحدة، ولا تفكر إلا بالتوسع عن طريق استخدام القوة. إن طريق القوة الإسرائيلي هذا طريق مسدود لأن تفوق القوة لم يثبت في الماضي، ولم يثبت في المستقبل في يد أحد ويجب أن يناضل العرب من أجل تحقيق الوحدة العربية لأنها قضية هوية ومصير وإلى أن تتحقق الوحدة يجب أن يحققوا تضامناً فعالاً يقيهم شر ما تحمله الظروف.

أيها الأخوات والأخوة،

إن تأكيد سوريا الدائم - كما أكدته سابقاً - هو أن عملية السلام خيار استراتيجي لها، السلام الذي يضمن الانسحاب الشامل، كما أن للسلام متطلباته الموضوعية التي ليست من خارجه ليست من غير متطلباته الموضوعية وستفي بمتطلبات السلام الموضوعية التي يتم الاتفاق عليها.

إن السلام الذي تنشده سورية لا يقبل بأن تفقد ذرة تراب واحدة من أرضها المحتلة، وبهذه المناسبة أحيي إخوتنا بالجلولان السوري ونحّي نضالهم وتضحياتهم من أجل العودة إلى وطنهم الأم.

وأيضاً بهذه المناسبة أحيي مرة أخرى لبنان الشقيق شعباً ورئيساً ومجلساً نيابياً

وحكومة، ونكبر فيه صموده الرائع وثباته في التنسيق مع سورية إيماناً من البلدين بأن التفرق ضعف والتجمع قوة. إن قوة سوريا قوة للبنان ولبنان القوي بناسه ومبادئه قوة لسورية، والعلاقة بين سورية ولبنان هي نموذج يحتذى ونتمنى أن تكون لها مثيلتها على الساحة العربية.

أيها الأخوات والأخوة،

بهذه الخصائص وبالاعتماد على الله وعلى شعبنا الابي نتجه الى المستقبل بثقة واطمئنان.

أيها الأخوة أعضاء مجلس الشعب،

إن لكم دوراً هاماً في إنجاح هذه المسيرة ورفي بلدنا وتقويم ما هو معوج وتصويب ما هو خطأ، والشعب يأمل منكم أن تقوموا بهذا الدور خير قيام إن شاء الله.

أتمنى لكم النجاح في حمل مسؤولياتكم وممارسة سلطاتكم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خِطَابُ السَّيِّدِ الرَّئِيسِ حَافِظِ الْأَسَدِ

فِي مَجْلِسِ الشَّعْبِ

بِمُنَاسَبَةِ أَرَاءِهِ لِقِسْمِ الدِّسْتَرِي

رَشَى ١١ / ٣ / ١٩٩٩



صورة للسيد رئيس الجمهورية
أثناء أدائه القسم للولاية الدستورية الخامسة



السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

يطيب لي أن أهنتكم بالثقة التي منحكم إياها الشعب، وهي ثقة غالية ومسؤولية جسيمة في الوقت نفسه، ولا شك أنها تحتاج لتحمل كبير للمسؤولية، وعمل دؤوب لخدمة الشعب من خلال المساهمة في التشريع والرقابة. وإنه ليسعدني أن يكون مجلسكم ممثلاً حقيقياً لمختلف الشرائح الاجتماعية في بلادنا، إذ ينتمي أعضاؤه لمختلف التنوعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وأعبر خاصة عن ارتياحي لزيادة عدد النساء في هذا الدور التشريعي، وكلّي أمل أن تتنامى هذه الزيادة، لتشارك المرأة مشاركة جدية في صياغة الحياة في بلادنا، مشاركة تستطيعها وتستحقها.

كما يسعدني أن التقي بكم، بعد أن منحني شعبنا ثقته الاجتماعية التي جاءت تعبيراً رائعاً عن عمق وحدتنا الوطنية وقوة جبهتنا الداخلية.

إن تجديد الولاية الدستورية في العاشر من شباط الماضي، كان عهداً متبادلاً بيني وبين شعبنا، الذي أولاني ثقته ومحبته ودعمه خلال عقود ثلاثة، كانت مليئة بالعمل وزاخرة بالامل، واجهنا فيها المصاعب وتجاوزناها، وحققنا الانجازات الكبرى التي ننعم بها، وانتقلنا من موقع الضعف الى موقع القوة والكرامة، واصبحت سورية قادرة على ممارسة دورها القومي وصيانة استقلالها الوطني. لقد آليت على نفسي وأنا في موقع قيادة البلاد، أن أكون الأمين على هذه الثقة الغالية والوفي لهذا الحب العظيم.

وإنني من على هذا المنبر أتوجه ثانية بالشكر والمحبة لكل مواطن، مؤكداً العزم على استمرار الكفاح من أجل تحقيق طموحات شعبنا، واستمرار النضال من أجل حقوق الأمة.

لقد حققنا خلال ثلاثين عاماً إنجازات كبيرة في مختلف جوانب الحياة، في البناء الاقتصادي، وفي الخدمات، في التربية والتعليم، كما في الثقافة والعلوم

والفنون ، وامتلكت سورية قاعدة متينة مكتبتها من الصمود ، ومن استمرار الإنطلاق نحو مستقبل أكثر إشراقاً .

كانت قناعتنا منذ البدء أن الاهتمام بالشعب يجب أن يكون في مقدمة أولوياتنا ، فعملنا على ترسيخ البناء المادي ، وتعزيز البناء الوطني ، رغم ما يحيط بنا من مصاعب وتعقيدات فرضتها الأوضاع الاقليمية والدولية . وسيبقى إيماننا راسخاً بالشعب ، وبتوفير سبل تقدمه ونموه ، وصيانة كرامته وتأمين احتياجاته ، طريقاً إلى النهوض والتقدم ومواجهة الأخطار والمصاعب والتحديات .

وكنا نؤمن دائماً أن السبيل لكل نهوض ، والطريق لتحقيق الطموحات الوطنية هو تحقيق نظام ديمقراطي يتيح لكل مواطن القيام بدوره ، كما يتيح للشعب إقرار ما يفيد ويقيده ويفيد الوطن .

ولهذا كان اختيارنا للديمقراطية الشعبية ، فاقمنا نظامنا الديمقراطي المستمد من حاجات شعبنا ، ومن طبيعة ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن إيمانه بالحرية واعتزازه بكرامته ، فأصبح كل مواطن شريكاً في القرار وفي تحمل المسؤولية في القرية والمدينة ، في المصنع كما في المزرعة ، في المهنة كما في الجامعة ، واقترن ذلك بترسيخ التعددية السياسية ، واقامة الجبهة الوطنية التقدمية .

إن اتساع دائرة القرار وحرية المناقشة ، والمشاركة هي ضمانة لتحقيق المسار الديمقراطي ، وقوة تزخر بها البلاد لاستمرار الإنطلاق نحو التقدم وتعزيز الصمود . وإن مشاركة الشعب في كل موقع في القرار وفي التنفيذ ، وتعزيز الروح الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية ، هي ضمانة الاستقرار والعطاء والتقدم .

وفي ضوء ذلك فإن النقاش في المؤسسات كلها هو ظاهرة ايجابية وبناءة ، فليس كالحوار والنقاش ما يطلق أفضل الافكار ، وما يثير الحوافز ويدفع نحو المسؤولية .

وهنا أود أن أشير إلى أن الديمقراطية ليست فقط ممارسة المواطن لحقه في انتخابات تمثيله في المؤسسات المنتخبة، بل هي أيضاً ممارسة هذه المؤسسات لدورها وفق ما حدده الدستور والقانون. وإن تلكؤ أية مؤسسة في ممارسة دورها وفي تحمل مسؤولياتها باتخاذ القرار المناط بها، يشكل إضعافاً للبلاد وللنظام الديمقراطي الشعبي.

إن التعاون بين مجلس الشعب والحكومة، ومجالس الإدارة المحلية والجهزة الحكومية، أمر أساس ولكن ليس على حساب دور أي من هذه المؤسسات، خاصة مجلس الشعب الذي عليه ان يمارس بصورة فعالة دوره في الرقابة والمتابعة والمحاسبة.

فممارسة مجلس الشعب لدوره هو ليس فقط تعبيراً عن ديمقراطية سليمة، وإنما هو أيضاً حماية للحكومة من الوقوع في الخطأ، لأن الرقابة والمحاسبة عنصران أساسيان في منع الخطأ، وفي الحفز على العمل وتحمل المسؤولية.

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

رغم الجهود الكبيرة التي بذلناها لتطوير اجهزة الدولة ومؤسساتها، فما زالت هناك ثغرات تجب معالجتها لتحديث الدولة، وتمكينها من أداء مهماتها في خدمة الشعب وتوفير متطلباته.

وإننا نلاحظ إنه إلى جانب أولئك الذين يعملون باخلاص ومسؤولية، هناك البعض الذي فقد الشعور بالمسؤولية، فقصر أو أهمل أو أساء، والدولة لا تستطيع النهوض في ظل استمرار مثل هذه الحالات.

إن تحديث الدولة يقتضي تنمية الشعور بالمسؤولية، ورفع الكفاءة الادارية والمهنية، وهذا يتطلب قيام كل عامل في الدولة مهما علا موقعه بتحمل مسؤوليته كاملة، وإنهاء حالة الهروب من المسؤولية سواء بالقائنها على عاتق الأدنى أم الأعلى، ومحاسبة المقصر أو المتهرب واعتبار الإخلال بواجبات العمل، والتهرب

من المسؤولية سواء مسؤولية القرار أم مسؤولية التنفيذ، أم مسؤولية المراقبة والمتابعة إخلالاً بالواجبات الوطنية.

إن تطوير العمل في أجهزة الدولة ومؤسساتها ضرورة ملحة، ومسؤولية وطنية، حتى لا تتسع الفجوة بيننا وبين الآخرين، وحتى نكون شركاء أكفاء في كل ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية في الوطن العربي وفي العالم.

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

منذ تشرين الثاني عام ١٩٧٠، أولينا الاقتصاد الوطني اهتماماً كبيراً، وبنينا قاعدة اقتصادية يرتكز عليها تقدم المجتمع وتطور البلاد، فقد التزمنا بالتنمية الشاملة كمسؤولية وطنية للدولة والمجتمع، فطورنا الزراعة والصناعة، وبنينا السدود والمنشآت الصناعية الكبيرة، وأطلقنا التعددية الاقتصادية، وشجعنا المبادرات، وأتخنا الفرصة أمام الجميع للمساهمة في تنمية المجتمع، وأوجدنا القاعدة الاقتصادية والاجتماعية الصلبة التي وفرت لنا انجاز البنية التحتية، من كهرباء وطرق، وسدود، ومياه شرب، ومدارس، وجامعات، ومستشفيات ومستوصفات، وخدمات اجتماعية، وتربوية وثقافية، وصحية، ساهمت في رفع مستوى حياة شعبنا وسدت حاجاته المادية والروحية.

إن ضخامة ما أنجزناه يدفعنا لمزيد من الجهد وتحمل المسؤولية، وتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي، الذي يؤهلنا لتكون شركاء أكفاء في هذا العالم، ومدافعين بصلابة عن حقوقنا ومستقبلنا.

وعلى أن نركز في المرحلة المقبلة على تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، عبر العمل على زيادة الانتاج، وتوسيع قاعدة التنمية والاستثمار، وإعادة النظر بقانون الاستثمار، لإزالة الثغرات التي حالت دون الاستفادة القصوى منه، وتوفير استثمارات جديدة.

ونرى أن تطوير الأنظمة المصرفية وتحديثها، لتكون قادرة على جذب الإدخار وجلب أموال الاستثمار والمساهمة في التنمية أصبح ضرورياً وملحاً.

وعلى الحكومة في المرحلة المقبلة، الاستمرار في تطوير الزراعة، وتحديث وسائل الاستثمار الزراعي، وخفض كلف الانتاج، وايجاد الاسواق للمنتجات الزراعية، حتى يتحول الانتاج الكبير الذي نحققه مردوداً للإقتصاد الوطني لا عبئاً عليه، كما يجب معالجة الخلل في عملية استصلاح الاراضي وبناء السدود، التي أدى التقصير بها إلى تأخير كبير في إنهاء المشاريع وزيادة الكلف بنسبة كبيرة، مما فوت على البلاد موارد إضافية.

يشكل القطاع العام الاقتصادي القاعدة الرئيسة للاقتصاد الوطني، وعامل التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مما يتطلب الاهتمام به حتى يكون قادراً على تحقيق الأهداف الاقتصادية والوطنية. ومن هذا المنطلق يتوجب على الحكومة بالتعاون مع الاتحاد العام للعمال، دراسة واقع هذا القطاع من منطلق تحرير شركاته من القيود الادارية والمالية التي تعيق تطوره، ووضع أنظمة مالية وإدارية، تتيح للشركة حرية العمل والتحرك باعتبارها شخصاً اعتبارياً مستقلاً يعمل في إطار الخطة العامة للدولة. والعمل على رفع الكفاءة الادارية لهذا القطاع، والكفاءة المهنية والفنية للعاملين فيه.

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

إن ما يقلقنا اليوم هو حالة الامة العربية ومعاناتها من الوهن والضعف والانقسام والصراعات، وخوف البعض من البعض الآخر، وخوف الجميع من أخطار خارجية تهدد الجميع وتسعى للسيطرة والهيمنة على الوطن كله الى جانب العدوان الاسرائيلي.

لقد تجذرت المصالح القطرية الضيقة، وغاب الافق القومي الرحب، مما أتاح للقوى الاجنبية سهولة الهيمنة، ولاسرائيل سهولة الاستمرار بالعدوان، مما يكاد أن يفقد العرب جميعاً القدرة على النهوض والتقدم.

في عقدي الأربعينات والخمسينات كان طموح العرب التحرر من الاجنبي وتحقيق الوحدة العربية، وفي الستينات ومطلع السبعينات كان طموح العرب تحقيق

التضامن العربي ، وبعد ذلك فإن الطموح اليوم هو وقف حالة الاقتتال والتنازع والصراع . فأأي عربي مسؤولاً كان أو مواطناً عادياً يستطيع القول أن هذه الحالة المؤلمة لا توفر له الأمن والاستقرار والتمتع بالموارد والعيش الكريم . . . ؟

لقد وقعت أخطاء كبيرة من هذا الشقيق أو ذاك ، وتركت آلاماً عميقة وهذا أمر حدث بالفعل ، ولكن إلى متى وإلى أين ؟ هل من مصلحة أي مسؤول عربي أن يورث الأجيال القادمة هذه الصراعات . . . ؟ وما هو الثمن الذي دفعناه والذي ستدفعه الأجيال القادمة هذا إن بقي لها شيء تدفع منه . . . ؟

إنني أدعو الاشقاء المسؤولين العرب في كل مكان إلى وقفة شجاعة ومسؤولة ، تساعد على تحقيق مراجعة نقدية وموضوعية للوضع العربي بهدف وضع منهج جديد للعلاقات العربية ، ينقلنا من حالة الصراع الى حالة التعاون والتضامن والتعاقد .

ومع تقديري لعمق الألم لدى كل طرف ، فإن الآلام الكبرى التي تصيبنا جميعاً والجروح التي تستنزفنا جميعاً ، يجب أن تدفعنا إلى تجاوز الألم الأصغر لدفع الألم الأكبر .

يتكلم البعض عن السلام مع إسرائيل في الوقت الذي نرفض فيه السلام فيما بيننا ، ولن يتحقق السلام مع إسرائيل موضوعياً إلا اذا تحقق السلام بين العرب أنفسهم .

إن سورية وهي مدركة وقلقة من حالة الأمة العربية ، ومن أخطار استمرار هذه الحالة ، ستستمر بالعمل الجاد والمسؤول لتحقيق التضامن العربي والبحث عن مخارج للوضع الراهن ، ووضع أسس وضوابط جديدة للعلاقات العربية ، تضمن الانتقال من هذا الوضع إلى وضع نستطيع من خلاله النهوض جميعاً وتعود الأمة لتكافح من أجل البناء والتقدم .

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

إن جميع الجهود التي بذلناها وبذلها المجتمع الدولي لإقامة سلام عادل

وشامل في المنطقة ، على أساس مرجعية مدريد ، لم تحقق أهدافها ، بسبب السياسات الإسرائيلية التي رفضت الالتزام بمرجعية السلام وتستمر في سياسة الضم والاستيطان .

لقد أمضينا سنوات من التفاوض مع الجانب الإسرائيلي ، وحققنا تقدماً واضحاً باتفاق الجانبين بمشاركة الولايات المتحدة على موضوعين رئيسيين ، هما : الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، ومبادئ وأهداف الترتيبات الأمنية .

غير أن الحكومة الاسرائيلية الحالية عطلت هذا الاتفاق ، لأنها رفضت استئناف المفاوضات من حيث توقفت ، إضافة لرفضها قبول ماتم التوصل إليه مع الحكومة الإسرائيلية السابقة .

إن السلام ضرورة للجميع بقدر مايزيل أسباب الحروب والتوتر والعداء ، ويعيد الأراضي المحتلة في حزيران ١٩٦٧ ، والأراضي اللبنانية المحتلة إلى أصحابها بصورة كاملة ، ويضمن للشعب العربي الفلسطيني حقوقه الوطنية ، وأي سلام غير هذا هو استسلام لن تقبل به سورية ، ولن يوفر لا الأمن لإسرائيل ولا الاستقرار في المنطقة .

وعلى الاسرائيلين أن يدركوا أن سياساتهم الراهنة تجاه العرب ، لا يمكن أن تحقق لهم الأمن ولا للمنطقة السلام ، فالقوة تتيح العدوان ولكنها لا توفر الامن والطمأنينة ، ومفهوم القوة نسبي في الزمان والمكان ، وعوامل القوة ليست ثابتة ، ومايجري في الأراضي المحتلة هو برهان ساطع على ذلك . ومهما بلغت شدة القوة التي يمتلكها المعتدي فستبقى أضعف من إرادة الشعوب وتصميمها على التحرير وعلى إنهاء العدوان .

إننا واثقون أننا سنستعيد أرضنا المحتلة في الجولان مهما طال الزمان أو قصر ، ومهما بلغت قوة المعتدين ، ومهما ضاقت ظروف العرب .

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

إن ما يجري في عالم اليوم في ظل غياب التوازن الدولي، وتحكم القطب الواحد، وازدواجية المعايير، وسيطرة قوى الاحتكارات الكبرى، والتطورات الهائلة في وسائل الاتصال والمعلوماتية، وازدياد الهوة بين الدول الغنية والمتقدمة وبين الدول النامية، وانفجارات الحروب الاقليمية والمحلية والصراعات القبلية والدينية والعرقية في مناطق متعددة من العالم، إضافة لنهج العولمة الثقافية والاقتصادية وهدم الحدود الوطنية وتدمير هويات الشعوب، وتنميط حياتها وسلوكها وسلم قيمها وألوياتها، إن كل ذلك يثير القلق والخوف لدى شعوب العالم. إن عالم اليوم يكاد يتحول إلى غابة تتحكم فيها قواعد القوة وتغيب عنها ضوابط المبادئ والقيم التي ناضلت الشعوب من أجلها، ولاشك أن غياب الضوابط وإضعاف دور الأمم المتحدة وسياسات الهيمنة على موارد العالم الثالث، تهدد الشعوب بفقدان حريتها في تقرير مصيرها وتحديد خياراتها. ومع ذلك فإن قوى الهيمنة تتحدث عن حقوق الانسان، في الوقت الذي يجري فيه انتهاك حقوق الشعوب.

إن دعوة حركة عدم الانحياز وكلا من الصين وفرنسا وروسيا الى عالم متعدد الاقطاب، مؤشر على حالة القلق والخوف في استمرار هيمنة القطب الواحد وما يمكن ان تؤدي إليه صراعات جديدة تأخذ مجالها الواسع في الحروب الاقتصادية، وفي تفجير الصراعات الاقليمية، مما يفقد العالم الاستقرار والامن والعدالة والمساواة وحرية تقرير المصير.

إننا سنعمل في الأطر العربية والإسلامية وعدم الانحياز، لدفع أذى الإنفلات الدولي وأخطاره على البلدان النامية وعلى الامن والسلم الدوليين. إننا سنتابع العمل لتنمية علاقاتنا الدولية بما يخدم مصالحنا الوطنية والقومية، وسنستمر في الحوار مع الاتحاد الأوربي لاقامة الشراكة معه وفق أسس متكافئة تخدم مصالح الجانبين، كما سنعمل على تعزيز دور الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، وسنوظف علاقاتنا الدولية في خدمة أهدافنا وحقوقنا.

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

أمامنا في المرحلة المقبلة مهمات كثيرة تتطلبها ظروف المرحلة في داخل البلاد وخارجها، ويرتبط نجاحنا في تحقيقها بالصدق في القول، والوفاء بالعهد. والالتزام بالمسؤولية، والجدية في الممارسة، وحب الوطن والثقة بالنفس. إن الأعباء الملقاة على عاتق سورية في هذه المرحلة كبيرة، تتطلب الارتقاء إلى أعلى درجات الشعور بالمسؤولية، وإن الوطن بحاجة إلى جهد وعمل وعرق ودم كل مواطن، فالوطن مصير وحاضر ومستقبل، فلنعمل لصيانة الوطن مهما غلا الثمن ومهما تطلب من تضحيات وبذل وعطاء. إنني أعد الأخوة المواطنين أنني سأكون معهم دائماً في حمل أعباء الوطن، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يساعدنا جميعاً في حمل العبء وصيانة الأمانة وأداء الواجب والسلام عليكم.



فهرس الكتاب

- من كلمة السيد الرئيس في افتتاح مجلس الشعب (دور التعيين) ٧
- لجنة إعداد الكتاب ٨
- تقديم الكتاب للسيد رئيس مجلس الشعب ١٠
- مقدمة لجنة اعداد الكتاب ١٣
- المؤتمر السوري (١٩١٩/٦/٧ - ١٩٢٠/٧/١٧) ١٩
- المجلس التمثيلي والنيابي لسلطة دولة دمشق المنتخب بتاريخ ١٩٢٣/١١/١٢ ٣٣
- المجلس التأسيسي ١٩٢٨/٦/٩ - ١٩٢٨/٨/١١ ٣٧
- المجلس النيابي ١٩٣٢/٦/٧ - ١٩٣٣/١١/٢٥ ٤٧
- المجلس النيابي ١٩٣٦/١٢/٢١ - ١٩٣٩/٧/٨ ٦١
- المجلس النيابي ١٩٤٣/٨/١٧ - ١٩٤٧/٥/٣١ ٧٣
- مجلس النواب ١٩٤٧/٩/٢٧ - ١٩٤٩/٣/٣١ ٨٩
- الجمعية التأسيسية (التي أصبحت مجلساً نيابياً) بتاريخ ١٩٥٠/٨/٥ ٩٩
- ١٩٥١/١٢/٣ - ١٩٤٩/١٢/١٢
- مجلس النواب ١٩٥٣/١٠/٢٤ - ١٩٥٤/٢/٢٦ ١١٣
- المجلس النيابي ١٩٥٤/١٠/١٤ - ١٩٦٠/٧/٢٠ ١١٩
- مجلس الأمة «عهد الوحدة» ١٩٦٠/٧/٢١ - ١٩٦١/٩/٢٧ ١٢٩
- المجلس التأسيسي والنيابي ١٩٦١/١٢/١٢ - ١٩٦٣/٣/٧ ١٤١
- المجلس الوطني للثورة ١٩٦٥/٩/١ - ١٩٦٦/٢/١٤ ١٥٧
- المجلس الوطني للثورة ١٩٦٦/٢/١٥ - ١٩٦٦/٢/٢٢ ١٦٧
- الأدوار التشريعية في ظل الحركة التصحيحية المجيدة من عام ١٩٧٠/١٩٩٩ ١٧٥
- مجلس الشعب «مجلس التعيين» عام ١٩٧١/٢/٢٢ - ١٩٧١/٢/٢١ - ١٩٧٣/٢/٢١ ١٨٣

- بيان السيد الفريق حافظ الأسد رئيس مجلس الوزراء بالجلسة الأولى
لمجلس الشعب «مجلس التعيين» المنعقد بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٢ ١٩٧
- خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية
بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الاولى في مجلس الشعب
بتاريخ ١٩٧١/٣/١٤ ٢٠٩
- دستور الجمهورية العربية السورية ١٩٧٣ ٢١٩
- تعديلات دستور الجمهورية العربية السورية بالقانون (٢)
تاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩ والقانون (١٨) تاريخ ١٩٩١/٧/٣ ٢٢١
- قانون الانتخاب بالمرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٩٧٣/٤/١٤ ٢٥٧
- تعديلات قانون الانتخاب ٢٧٥
- مجلس الشعب والدور (التشريعي الأول) ١٩٧٣/٦/٩-١٩٧٧/٦/٨ ٢٨٥
- خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح
الدور التشريعي الأول في مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٣/٦/٩ ٢٩٩
- مجلس الشعب الدور (التشريعي الثاني) ١٩٧٧/٨/١٨-١٩٨١/٨/١٧ ٣١٣
- خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح
الدور التشريعي الثاني في مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٧/٨/١٨ ٣٣١
- خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية بمناسبة أداء القسم
للولاية الدستورية الثانية في مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٨/٣/٨ ٣٤٧
- مجلس الشعب (الدور التشريعي الثالث) ١٩٨١/١١/١٦-١٩٨٥/١١/١٥ .. ٣٦٧
- خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح
الدور التشريعي الثالث في مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨١/١١/١٦ ٣٨٣
- خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية بمناسبة أداء القسم
للولاية الدستورية الثالثة بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٢ ٤٠٣

- ٤٣١ ١٩٩٠/٢/٢٦-١٩٨٦/٢/٢٧ (الدور التشريعي الرابع) - مجلس الشعب
- ٤٧٣ ... ١٩٩٤/٦/١٠-١٩٩٠/٦/١١ (الدور التشريعي الخامس) - مجلس الشعب
- خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية
- ٤٩٣ ١٩٩٠/٦/١١ بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الخامس بتاريخ
- خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية بمناسبة أداء القسم
- ٥١٣ ١٩٩٢/٣/١٢ للولاية الدستورية الرابعة في مجلس الشعب بتاريخ
- ٥٥٧ ١٩٩٨/٩/٩-١٩٩٤/٩/١٠ (الدور التشريعي السادس) - مجلس الشعب
- خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح
- ٥٧٩ ١٩٩٤/٩/١٠ الدور التشريعي السادس في مجلس الشعب بتاريخ
- ٦٠٩ . ٢٠٠٢/١٢/١٦-١٩٩٨/١٢/١٧ (الدور التشريعي السابع) - مجلس الشعب
- خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح
- ٦٢٧ ١٩٩٨/٩/١٠ الدور التشريعي السابع
- ٦٣٣ كلمة الافتتاح للدور التشريعي السابع
- خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية بمناسبة أداء القسم
- ٦٤١ ١٩٩٩/٣/١١ للولاية الدستورية الخامسة في مجلس الشعب بتاريخ

المراجع والمصادر

- ١- الجريدة الرسمية - ضبوط محاضر مجلس الشعب.
- ٢- النشرة الرسمية لدولة سورية الأعداد ١٤،٨،٣ لعام ١٩٣٢ .
- ٣- جريدة العاصمة الأعداد ٥،٣ السنة العاشرة ١٩٢٨ .
- ٤- مجلس الشعب في سورية لمؤلفه فضل عفّاش الطبعة الأولى عام ١٩٨٨ .
- ٥- سورية وصراع الاستقطاب لمؤلفه ناجي عبد النبي بزي الطبعة الأولى عام ١٩٩٦
- ٦- النكبات والمغامرات ١٩٤٩-١٩٥٨ لمؤلفه بشير فتصه الطبعة الأولى الجزء الأول ١٩٩٦ .
- ٧- كتاب ذكرى استقلال سوريا عام ١٩٢٠ . مطبعة طه ابراهيم ويوسف برلاوي - مصر.
- ٨- كتاب سورية والعهد الفيصلي عام ١٩٦٦ . تأليف يوسف الحكيم.
- ٩- كتاب سورية ولبنان تأليف محمد جميل بيهم ١٩١٨-١٩٢٢ .
- ١٠- كتاب غالب العياشي - اسرار الانتداب الفرنسي في سورية.
- ١١- كتاب الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي ١٩١٥-١٩٤٦ . المؤلف حسن الحكيم.

منشورات مجلس الشعب